الجامعـــــــة الإســـلاميـة بغـزة
عمادة البحث العلمي والدراسات العليا
كـــليـــــــــــــــــة الآداب
ماجستير لغـــــــة عربيـــــــة

The Islamic University of Gaza
Deanship of Research and Graduate Studies
Faculty of Arts
Master of Arabic Language

أثرُ الْقراءاتِ الْقرآنيّةِ في التَّوجيهِ النَّحْويِّ والصَّرفيِّ في تَفْسيرِ الْبيضاويّ تـ(685)هـ الْموسومِ بـ(أنوارِ التَّنزيلِ وأسرارِ التَّأويلِ) النِّصفُ الأولُ في الْقرآنِ الْكريمِ

دراسة وصفيّة تحليليّة

The Effect of Qur'anic Readings on Grammatical and Morphological Guidance on Tafsir Al-Baidawi (685) H Marked by (Anwar Altanzil and Aasrar Altaawil) The First Half in the Holy Quran An Analytical Descriptive Study

إعدادُ الباحِثة

إيمان فخري صالحة

إِشرافُ الأستاذ الدُّكتُور

محمد رمضان البع

قُدمَ هَذا البحثُ اِستِكمالاً لِمُتَطلباتِ الحُصولِ عَلى دَرَجَةِ الْماجِستِيرِ
فِي اللغة العربية بِكُلِيةِ الآداب فِي الْجَامِعَةِ الإِسلامِيةِ بِغَزة

رمضان1442هـ - أبريل2021م

إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

أثرُ الْقراءاتِ الْقرآنيّةِ في التَّوجيهِ النَّحْويِّ والصَّرفيِّ في تفْسيرِ الْبيضاويّ تـ(685)هـ الموسوم بـ(أنوار التَّنزيلِ وأسرار التَّأويلِ) النِّصف الأول في الْقرآنِ الْكريمِ

دراسة وصفيّة تحليليّة

The Effect of Qur'anic Readings on Grammatical and Morphological Guidance on Tafsir Al-Baidawi (685) H Marked by (Anwar Altanzil and Aasrar Altaawil) The First Half in the Holy Quran An Analytical Descriptive Study

أُقرُّ بأنَّ ما اشتملت عليه هذه الرسالةُ إنَّما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمَّتِ الإشارة إليه حيثما ورد، وأنَّ هذه الرسالةَ ككُلٍّ أو أي جزءٍ منها لم يُقدَّم من قِبل الآخرين لنيل درجةٍ أو لقبٍ علميٍّ أو بحثيٍّ لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	**إيمان فخري صالحة**	اسم الطالب:
Signature:		التوقيع:
Date:		التاريخ:

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية بغزة
The Islamic University of Gaza

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا
هاتف داخلي: 1150

الرقم Ref ج س غ/35/
التاريخ Date 2021/05/10م

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحثة/ **ايمان فخري محمود صالحه** لنيل درجة الماجستير في كلية **الآداب**/ قسم **اللغة العربية** وموضوعها:

أثرُ القراءاتِ القرآنيّةِ في التوجيهِ النحويِّ والصَّرفيِّ في تفسيرِ الْبيضاويّ ت(685)ه
المسمّى ب (أنوار التنزيل وأسرار التأويل)
النِّصف الأول في القرآن الكريم

The effect of Qur'anic Readings on Grammatical and Morphological Guidance on Tafsir al-Baidawi (685) H.
The first Half in the Holy Qur'an__

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم **الاثنين 28 رمضان 1442هـ** الموافق **2021/05/10م** الساعة **الحادية عشرة صباحاً**، في **قاعة اجتماعات كلية الآداب** اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ. د. محمد رمضان البع	**مشرفاً ورئيساً**	.....
د. أسامة خالد حماد	**مناقشاً داخلياً**	.....
د. محمود محمد البيك	**مناقشاً خارجياً**	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحثة درجة الماجستير في **كلية الآداب/قسم اللغة العربية**.

واللجنة إذ تمنحها هذه الدرجة فإنها توصيها بتقوى الله تعالى ولزوم طاعته وأن تسخر علمها في خدمة دينها ووطنها.

والله ولي التوفيق،،،

عميد البحث العلمي والدراسات العليا

أ. د. بسام هاشم السقا

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيۡلِ سَاجِدٗا وَقَآئِمٗا يَحۡذَرُ ٱلۡأٓخِرَةَ وَيَرۡجُواْ رَحۡمَةَ رَبِّهِۦۗ قُلۡ هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾

[الزمر: 9]

مُلخص الرسالة باللغة العربية

يُعدُّ تفسيرُ الإمام البيضاوي من أجلِّ التفاسير وأكثرِها شهرةً، حيث اشتمل على وجوه القراءاتِ القرآنية ومستويات اللغة الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية.

وتسعى الدراسة إلى بيان مدى أثر القراءات القرآنية في التوجيه النحوي والصرفي في تفسير أنوار التنزيل وأسرار التأويل للإمام البيضاوي ت (685هـ)، وتعرفنا على منهجه النحوي واللغوي ومدى موافقته أو معارضته لجمهور النحاة.

وتوزعت الرسالة على ثلاثة فصول، صُدّرت بمقدمةٍ وتمهيد عن البيضاوي وتفسيره، فالفصل الأول تناول التوجيهات النحوية مقسمةً إلى ثلاثة مباحث، وهي الأسماء والأفعال والأدوات، بينما الفصل الثاني تحدّث عن التوجيهات الصرفية، ويحتوي على ثلاثة مباحث، وهي الأفعال والأسماء والعلل الصرفية، أمّا الفصل الثالث فأُفرِد للحديث عن موقف البيضاوي من النحاة والتعرف على مذهبه النحوي، وتمّ عرضُ ذلك من خلال نماذجَ تطبيقية من تفسيره للتعرف على منهجه في عرض المسائل النحوية.

وقد اتبعت الباحثة المنهجَ الوصفي التحليلي، فجاءت نتائج الدراسة على النحو الآتي:

إنّ البيضاويَّ ذو شخصية نحوية يُلحن ما خالف القياس، فهو يميل إلى آراء المدرسة البصرية، ويُعبِّر بمصطلحاتهم إلا أنه لم يستثنِ الآراء الكوفية خلال عرضه للمسائل النحوية، فقد وافقهم في بعض الأحيان، وأيّدت الدراسة أن تفسير البيضاوي اختصارٌ للكشاف، وإن خالفه في بعض المسائل النحوية.

وأخيرًا، أكّدت الدراسة على توصيات عدة، أبرزها:

- دراسة المخالفات بين تفسيري الزمخشري والبيضاوي في الجوانب اللُّغوية كافّة.
- إفراد دراسة خاصة لمعرفة تأثير البيضاوي في اللاحقين.

Abstract

The *Tafsir* of Imam al-Baidawi is considered one of the most revered and well-known *Tafsir* books, as it included the various Quranic recitations and the phonemic, morphological, grammatical and semantic levels of language.

The study seeks to demonstrate the extent of the effect of the Quranic recitations on the grammatical and morphological guidance in the Anwar al-Tanzil *Tafsir* and the Secrets of Interpretation by Imam al-Baidawi, and to introduce us to his grammatical and linguistic approach and the extent of his agreement and disagreement with the majority of grammarians.

The thesis was divided into three chapters, together with an introduction and an introductory chapter on al-Baidawi and his *Tafsir*. The first chapter dealt with grammatical directives divided into three sections, namely nouns, verbs and particles, while the second chapter talked about morphological directives, and it contained three sections, namely verbs, nouns and morphological causes. As for the third chapter, it was devoted to talking about Al-Baidawi's stance towards grammarians and getting to know his grammatical doctrine. This was presented through applied models from his *Tafsir* to identify his approach in presenting grammatical issues.

The researcher followed the descriptive analytical approach, and the results of the study came as follows:
Al-Baidawi has a grammatical personality that speaks ungrammatically of that which contradicts the analogy [qiyas], as he is Basri in school and terminology, but he did not exclude the Kufic opinions during his presentation of grammatical issues, as he agreed with them in some cases. The study confirmed that the *Tafsir* of al-Baidawi is a synopsis of al-Kashif, even if he disagrees with him in some grammatical issues.

Finally, the study confirmed several recommendations, most notably are the following: the need to study the differences between the *Tafsirs* of Zamakhshari and al-Baidawi in all linguistic aspects, and the need to dedicate a special study to find out the effect of al-Baidawi on his successors.

ٱلإِهداْءُ

إلى رائحة الجنة التي ينْشقها قلبي فيصْعَد للعلا ، إلى **أمي**، حشودِ الحب المغروسة في فؤادي، وقانون السلام الذي رفعتُ له كل راياتي.

إلى بيادر العز التي ألقت ظلالها على قلبي.
إلى الشعاع الذي أمدني بالنور أبدًا.
إلى **أبي** وبوابتي إلى الجنة.

إلى إشراقات الأمل المخبوءة في صدري.
إلى **زوجي** ورفيق هذا الدرب الذي شاطرني المشقة والعناء.

إلى ذخيرتي وكنز أدعيتي في كل صلاةٍ وإقامة، إلى طفلتي وحبيبتي وصاحبتي **زينة**، التي أرى في عينيها شغفًا وقوة، فوالله ما خاب طريقٌ تزينه ضحكتها!

إلى ناسي وأُنسي، إلى **خالي الحبيب وحرمه**، ولطالما تفطّر قلبه شوقًا وحنت عيناه الوضاءتان إلى رؤيتي حاملة رسالة الماجستير، وها هي قد أينعت لأقدمها الآن بين يديه، وقد أرضاني الله فيكم؟ فهل رضيتم عني؟

إلى القلوب الجميلة التي تُشبهني، أكتاف الأمنِ التي تساندني إذا مالت الدنيا بي ونعم السند، **أخوتي وأخواتي** وبريق عينيَّ.

إلى المواساة الرقيقة في كلِّ نَصب، وطريق النجاة الأخير إذا تعثرت الخُطا، إلى مَن أودع في روحي قطعةً منه فانتصفْتُه وانتصفني إلى **توأمي** وصديقي مؤمن.

إلى الطارقين أبواب العلم صبرًا، فما نيلُ المنى سهلُ المراد.

شكرٌ وتقديرٌ

بعد شكري للهِ مولاي وخالقي، واعترافًا لأهل الفضل بفضلهم، فإنّني أقدمُ عظيم شكري وجزيل امتناني إلى مَن عرَفت فيه رحابةَ صدر الآباء قبل أن أعرف فيه بشاشة وجه العلماء إلى فضيلة الأستاذ الدكتور **محمد رمضان البع**، والذي أكرمني بقبول الإشراف على بحثي المتواضع.

أيا شوقي قد قلت يومًا قم للمعلم وفّه التبجيلا...

أنا يا شاعري قد وقفت اليوم، ولكنّني لا أرى في وقفتي للوفاء سبيلًا، فقل لي كيف لا أكون عاجزة أو كيف أنطقها شكرًا جميلًا، أنا أخجل أن أقول في مقامه شيئًا، فكلُّ المديح يبدو أمام هديه ونصحه ضئيلًا.

فجزاه الله عني خيرَ الجزاء، وزاده في العلم بسطةً، ومتّعه بالصحة والعافية.

والشكر موصولٌ إلى الأستاذين المناقشين الدكتور **أسامة حماد**، والدكتور **محمود البيك** اللذين تقبلا بصدرٍ رحبٍ مناقشة هذه الرسالة، وإثراءها بغزير علمهما، واللذين تكبّدا العناء لتقويم ما اعوجّ منها، حتى تخرج في أبهى حلة، فاللهَ _تعالى_ أسأل لهما مقامًا رفيعًا، وأجرًا موصولًا على ما بذلاه من جهد في قراءة البحث وتقويمه.

وأتقدم بالشكر إلى الجامعة الإسلامية بغزة راعية هذا البرنامج، والتي أتاحت لي إكمال مسيرتي التعليمية.

الباحثة

فِهرسُ المَوضوعات

إقـــرار.....أ

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير.....ب

مُلخص الرسالة باللغة العربية.....ث

Abstract..... ج

ٱلإهداْءُ ..... ح

شكرٌ وتقديرٌ..... خ

فِهرسُ المَوضوعات..... د

مُقدَّمة.....1

أهمية الدراسة.....1

أهداف الدراسة.....1

منهج الدراسة.....2

أسباب اختيار الموضوع.....2

صعوبات الدراسة.....2

دراسات سابقة 3

خطة الدراسة 3

التمهيد 6

المبحث الأول: لمحة عن القراءات القرآنية.....7

أولًا: اللُّغة العربية لغة القرآن الكريم.....7

ثانيًا: شرط صحة القراءة.....8

ثالثًا: الإعجاز اللُّغوي في القرآن الكريم 9

المبحث الثاني: البيضاوي وتفسيره.....10

المطلب الأول: ترجمة البيضاوي.....10

المطلب الثاني: رؤية في تفسير البيضاوي..... 13
الفصل الأول التَّوجيهات النَّحوية..... 20
المبحث الأول: الأسماء..... 24
المطلب الأول: المرفوعات..... 24
المطلب الثاني: المنصوبات..... 37
المطلب الثالث: المجرورات..... 42
المبحث الثاني: الأفعال..... 49
المطلب الأول: الفعل المضارع المعرب غالبًا..... 49
المطلب الثاني: الأفعال المبنية..... 61
المطلب الثالث: الأفعال ما بين المعرب والمبني..... 62
المبحث الثالث: الأدوات..... 64
الفصل الثاني التوجيهات الصرفية..... 79
المبحث الأول: الأفعال..... 81
المطلب الأول: الفعل باعتبار الدلالة الزمنية..... 81
المطلب الثاني: الفعل باعتبار التجريد والزيادة..... 83
المطلب الثالث: الفعل باعتبار البناء للمعلوم والمجهول..... 91
المطلب الرابع: الفعل باعتبار إسناده للضمائر من عدمه..... 94
المطلب الخامس: الفعل باعتبار توكيده بالنون من عدمه..... 99
المبحث الثاني: الأسماء..... 102
المطلب الأول: المصادر..... 102
المطلب الثاني: المشتقات..... 105
المطلب الثالث: الإفراد والتثنية والجمع..... 111
المبحث الثالث: العلل الصرفية..... 118

المطلب الأول: الإدغام..... 118
المطلب الثاني: الإعلال..... 122
المطلب الثالث: الحذف..... 143
الفصل الثالث موقف البيضاوي من النحاة..... 146
المبحث الأول: منهج البيضاوي في عرض المسائل النحوية 147
أولًا: منهج البيضاوي في توجيه القراءات القرآنية..... 147
ثانيًا: مصادر الاحتجاج عند البيضاوي للقراءات القرآنية..... 150
ثالثًا: أنواع القراءات القرآنية عند البيضاوي..... 153
رابعًا: إغفال البيضاوي نسبة القراءات إلى أصحابها..... 154
خامسًا: المصادر النحوية عند البيضاوي..... 155
سادسًا: موقف البيضاوي من المذاهب النحوية..... 158
سابعًا: المصطلح النحوي..... 160
المبحث الثاني: ما وافق فيه المدرستين أو إحداهما دون الأخر..... 162
أولًا: ما وافق فيه المدرستين..... 162
ثانيًا: ما وافق فيه المدرسة البصرية 179
ثالثًا: ما وافق فيه المدرسة الكوفية..... 185
المبحث الثالث: ما خالف فيه المدرستين..... 190
الخاتمة..... 193
النتائج..... 193
التوصيات..... 194
المصادر والمراجع..... 195

مُقدَّمة

الحمدُ لله العليِّ الأعظمِ، ذي الفضلِ والمجدِ الكبيرِ الأكرمِ، ثُمَّ الصلاةُ على النبيِّ المصطفى، هادي البريةِ من ظلامٍ مُعتِمِ، وبعد:

لقد شرّف اللهُ –تعالى– اللغةَ العربية بالقرآنِ الكريم الذي نزل على سبعة أحرف تيسيرًا على الأمةِ كافة، فظهرتِ القراءاتُ القرآنيةُ التي تُعَدُّ من أكثر مواضع دراسة المفسرين اهتمامًا لمسائل النحو والصرف، فكان لا بُدَّ أن يتضلعَ المفسرون بعلم القراءات، حيث لا يخفى أثرُ القراءات على الأحكام النحوية التي استنبطها النحويون من السماع الذي كانت القراءات جزءًا منه، فارتأيت أن تكون عنوان دراستي: أثر القراءات القرآنية في التوجيه النحْوي والصرفي في تفسير البيضاوي تـ(685هـ) الموسوم بـ أنوار التنزيل وأسرار التأويل النصف الأول في القرآن الكريم.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة بشرف ما تعلقت به وهو ارتباطها بالقرآن الكريم ثمّ بعلمي القراءات القرآنية واللغة العربية التي سُطِّرَت آيات القرآن الكريم بها؛ وقوفًا على الأحكام النحوية والصرفية التي انتظمت هذا الأسلوب العظيم، الذي لم يستطع أحدٌ مجاراته والتأليف فيه، مع محاولة بيان التوجيهات النحوية والصرفية المتعلقة بالقراءات القرآنية في تفسير البيضاوي، وذلك من خلال الوقوف على آراء علماء النحو والصرف وتوجيهاتهم في هذه القراءات، مثبتةً أواصرَ العلاقة بين علمي النحو والصرف وعلم القراءات، وأثر اختلاف المواقع الإعرابية وصيغ الكلمات للقراءات القرآنية على معنى الآية الكريمة، حيث جعلتْ الباحثة عمادَ هذه الدراسة أقوالَ العلماء السابقين ولا سيّما البيضاوي، لأتمعنَ في دررهم المنثورة، فأنظمها عقدًا فريدًا.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، ومنها:

1. التعرف إلى الإمام البيضاوي، وتفسيره الموسوم ب (أنوار التنزيل وأسرار التأويل)، ومكانته بين معاصريه ومكانة تفسيره.
2. بيان مدى أثر القراءات القرآنية في الأحكام النحوية والصرفية وفق ما قرره النحاة القدماء والمحدثون.

3. التعرف إلى منهج البيضاوي في عرض المسائل النحوية والصرفية وتوجيهها.
4. توضيح موقف البيضاوي من أحكام النحاة واللغويين السابقين، ومصطلحاتهم.
5. إثراء المكتبة العربية بدراسة نحوية وصرفية تهتم بتوجيهات البيضاوي للقراءات القرآنية في تفسيره تفيد طلبة العلم والباحثين.

منهج الدراسة

تعتمد الباحثة في دراستها على المنهج الوصفيّ التحليليّ، وذلك وفق الخطوات الآتية: جمع الآيات التي تطرق البيضاوي فيها للقراءات القرآنية من ناحية نحوية وصرفية مع إحصائها حيث بلغ عددها خمسمائة وأربعة وأربعين موضعًا، ومن ثَمَّ تصنيفها في أبواب نحوية وصرفية، ومن المعلوم أنه من الصعب تناول جميع المسائل، لذا قامت الباحثة بدراسة عدد من المسائل وفق منهجية معينة وهي انتقاء القراءات الغنية بآراء النحاة وتوجيهاتهم، وبعدها أوردت توجيه البيضاوي، ومن ثم خرّجت القراءات القرآنية بذكر قرّائها، وبعد ذلك شرعت في دراسة المسائل النحوية والصرفية وتحليلها من خلال التعرض إلى توجيهات النحويين الآخرين، وبيان التوجيهات التي لم يذكرها البيضاوي، مع التنبيه على ما كان موضع خلاف بين البصريين والكوفيين، وبيان ما رجّحه البيضاوي من التوجيهات، لتتبين شخصية البيضاوي النحوية، ثم خلصت إلى التوجيه الراجح إن ترجّح لها شيء فيها مع تعليل سبب الرجحان في ذلك.

أسباب اختيار الموضوع

آثرت اختيارَ هذه الدراسة لأسبابٍ أهمها:

1. شغفي بالدرس القرآني، وحبِّي لقراءاته والدراسات اللغوية المتعلقة به لبيان فصاحته ووجوه بلاغته.
2. رغبتي في التعرف على وجوه القراءات القرآنية وعلاقتها بالتوجيهات النحوية والصرفية.
3. تسليط الضوء على البيضاوي وتفسيره وإبراز جهوده النحوية والصرفية، ومدى اهتمام الدارسين به.
4. التعرف على منهج البيضاوي في عرض المسائل النحوية، وميله لإحدى المذاهب النحوية.

صعوبات الدراسة

يتخلل دربَ النجاح أشواكٌ، ولكنها زائلةٌ بفضل الله تعالى، وتوجيهات مشرفي الفاضل الأستاذ الدكتور محمد رمضان البع _حفظه الله_، ومن الصعوبات التي واجهت الباحثة:

- عدم التواصل العلمي في المكتبات، والاستئناس بالمكتبات الإلكترونية لوجود جائحة كورونا.
- تناثر المسائل النحوية والصرفي في تفسير البيضاوي، حيث بذلت الباحثة جهدها في جمعها وتصنيفها حسب مواضعها في البحث.

دراسات سابقة

لم أجد دراساتٍ تتحدث عن أثر القراءات القرآنية في التوجيه النحوي والصرفي في تفسير البيضاوي، وما وجدته كالآتي:

- البيضاوي وجهوده البلاغية في ضوء تفسيره أنوار التنزيل وأسرار التأويل، علاء أبو عنزة، الجامعة الإسلامية- غزة، 1436هـ/2015م.
- دراسة لغوية ونحوية على تفسير البيضاوي للأستاذ الدكتور عبدالوهاب حسن حمد، العراق، مؤسسة دار الصادق للطباعة والنشر، ط1، 1432هـ/ 2011م.
- القراءات الشاذة وتوجيهها في تفسير القاضي البيضاوي، محمد غياث الجنباز، دار طيبة الخضراء للنشر والتوزيع، 2011م.
- القضايا النحوية والصرفية في تفسير القاضي البيضاوي مع حاشية الشهاب الخفاجي عليه المسماه بعناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، مبروك عطية أبو زيد، جامعة الأزهر، د.ن. لم أعثر على هذه الدراسة، فهي معروضة للبيع الإلكتروني.
- منهج الإمام البيضاوي في القراءات، محمود بدران، الجامعة الأردنية-قسم التفسير، 2010.

بعد النظر إلى الدراسات السابقة يتبين لنا أنّ جُلَّ اهتمامها كان بالجوانب البلاغية والقراءات القرآنية واللُّغوية على عمومها، ولذلك جاءت دراستنا تهتمّ بأثر القراءات القرآنية في التوجيهات النحوية والصرفية في تفسير البيضاوي.

خطة الدراسة

اقتضت طبيعة الدراسة تقسيمها إلى مقدمة، وتمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمَة، وهي على النحو الآتي:

المقدمة، وتشتمل: أهمية الدراسة، وأهدافها، والمنهج المتبع في الدراسة، وأسباب اختيار الموضوع، والصعوبات التي واجهت الباحثة، والدراسات السابقة، وخطة الدراسة.

و**التمهيد**، ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول/ القراءات القرآنية، ويحتوي على ثلاثة مطالب، وهي:

- اللغة العربية لغة القرآن الكريم.
- شرط صحة القراءة.
- الإعجاز اللغوي في القرآن الكريم.

المبحث الثاني/ البيضاوي وتفسيره، وينقسم إلى مطلبين، وهما:

- المطلب الأول/ ترجمة البيضاوي، ويشمل اسمه ونسبه، ومولده ونشأته، وسيرته، وشيوخه، وتلاميذه، ومصنفاته العلمية، ومنزلته العلمية، ووفاته.
- المطلب الثاني/ تفسير البيضاوي، ويشمل تاريخ تأليفه، وسبب تأليف البيضاوي تفسيره، وسبب تسمية الكتاب، ومصادره، وأبرز ملامح منهج البيضاوي في تفسيره، ومكانة تفسيره العلمية.

أمّا فصول الدراسة فجاءت على النحو الآتي:

الفصل الأول: التوجيهات النحوية، ويشتمل على ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول/ الأسماء، ويحتوي ثلاثة مطالب، وهي: المرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات.
- المبحث الثاني/ الأفعال وتحتوي ثلاثة مطالب، وهي: الفعل المضارع المعرب غالبًا، والأفعال المبنية، وما بين المعرب والمبني.
- المبحث الثالث/ الأدوات، وتمّ عرضها في ثمانية مطالب، وهي: إهمال لكن المخففة، وفتح وكسر همزة إن، وبين إن الشرطية وأن المصدرية، وبين لمّا الحينية وما المصدرية، و(أن) بين التشديد والتخفيف، و(إن) بين التشديد والتخفيف، وما بين (إذ) و(إذا)، وإثبات حرف الواو وحذفه.

والفصل الثاني: التوجيهات الصرفية، ويقسم إلى ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول/ الأفعال، وتمّ تقسيمه إلى خمسة مطالب، وهي: الفعل باعتبار دلالته الزمنية، والتجريد والزيادة، والبناء للمعلوم والمجهول، وإسناده للضمائر من عدمه، وتوكيده بالنون من عدمه.
- المبحث الثاني/ الأسماء وتم تقسيمه إلى ثلاثة مطالب، وهي: المصادر، والمشتقات، والإفراد والتثنية والجمع.

- المبحث الثالث/ العلل الصرفية وتم تقسيمها إلى ثلاثة مطالب، وهي الإدغام والإعلال والحذف.

والفصل الثالث: موقف البيضاوي من النحاة، ويقسم إلى ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول/ منهجه في عرض المسائل النحوية والصرفية.
- المبحث الثاني/ ما وافق فيه المدرستين أو إحداهما دون الأخرى.
- المبحث الثالث/ ما خالف فيه المدرستين.

وثم الخاتمَة التي عرضت فيها أهم النتائج التي تم التوصل إليها، والتَّوصيات، ثمّ ثَبَتُ المصادر والمراجع.

وفي الختام، أَحمد الله تعالى، وأُثني عليه أن وفقني لإتمام هذه الدراسة، فإن كان جَهدًا موفقًا فمنةٌ من الله –تعالى–، وإن كانت الأخرى فمنِّي ومن الشيطان، والحمد لله رب العالمين.

التَّمْـهيد

المبحث الأول: لمحة عن القراءات القرآنية

أولًا_ اللُّغة العربية لغة القرآن الكريم

حظيت اللُّغة العربية بشرفٍ عظيم، إذ تنزّل بها الكتاب الكريم على سيدنا محمد _صلى الله عليه وسلم_ الذي كان أفصح البشر لسانًا، حيث يقول تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ﴾ [يوسف: ٢]، فزاد من شرف اللغة العربية أنها كانت لغته_صلى الله عليه وسلم_ التي مكّنه الله تعالى منها أيّما تمكن، وفي ذلك قال الفراء: "وجدنا للغة العربية فضلًا على لغة جميع الأمم اختصاصًا من الله تعالى، وكرامةً أكرمهم بها"[1].

ولقد علَّل ابن كثير اختيار العربية لغة للقرآن الكريم: "وذلك لأنّ لغة العرب أفصحُ اللغات وأبينُها وأوسعُها، وأكثرُها تأديةً للمعاني التي تقوم بالنفوس، فلهذا أُنزِل أشرفُ الكتب بأشرف اللغات"[2].

أُنزل القرآن على سبعة أحرف، وهي اللغات التي لم تخرج عمّا كُتِب في مصاحف المسلمين التي اجتمع عليها السلف المتبعون، فمَن قرأ بحرف لا يخالف المصحف تقديم أو تأخير أو زيادة أو نقصان، وقد قرأ به أحد القراء المشهورين في الأمصار فقد قرأ بإحدى هذه الأحرف[3]، ووراء تعدد الحروف حكمةٌ جليلةٌ وهي التيسير والتخفيف على القبائل في تلاوته، ولقد اختلف العلماء بالمقصود منها اختلافًا كثيرًا ، ولعلّ المراد منها واحدٌ من أوجه التغاير والاختلاف السبعة الآتية:

1. اختلاف الأسماء إفرادًا وتثنيةً وجمعًا وتذكيرًا وتأنيثًا.
2. اختلاف تصريف الأفعال من ماضٍ ومضارع وأمر.
3. اختلاف وجوه الإعراب.
4. الاختلاف بالنقص أو الزيادة.
5. الاختلاف بالتقديم والتأخير.
6. الاختلاف بالإبدال.
7. الاختلاف فى الهجاء كالفتح والإمالة والإظهار، والإدغام، وغيرها.

---

(1) صبح الأعشى عن صناعة الإنشا، القلقشندي، ج1/ 184.

(2) تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، ج4/ 365.

(3) يُنظر: شرح طيبة النشر، النويري، ج1/ 150.

والقراءات السبعة هي إحدى الأحرف السبعة التي جمع عثمان عليها المسلمين، والقراء السبعة، هم[1]:

1. نافع المدني، وراوياه: ورش وقالون.
2. ابن كثير المكي، وراوياه: قنبل والبزي.
3. عاصم الكوفي، وراوياه: حفص وشعبة.
4. حمزة الزيّات الكوفي، وراوياه: خلف وخلاد.
5. الكسائي الكوفي، وراويه أبو الحارث الليث.
6. أبو عمرو البصري، وراوياه: الدوري والسوسي.
7. ابن عامر الشامي، وراوياه: هشام وابن ذكوان.

فليس المراد بالأحرف السبعة القراءات السبعة كما تظنُّ العامة، ومنهم من زاد، وقال: عشر قراءات، وقيل: أربع عشرة قراءة، وإنّ اختلاف القراءات القرآنية وتعدد الأوجه واللهجات يبرز كمال إعجاز كتاب الله الكريم، وما اشتملت عليه من دلالات.

ثانيًا_ شرط صحة القراءة

من شروط القراءة الصحيحة أن تكون صحيحة الإسناد، وموافقة للغة العربية ولو بوجه ضعيف، وموافقة للرسم العثماني ولو احتمالًا، ويقصد بقوله: "ولو وجه" سواء حكمنا عليه بالفصاحة أو الضعف، فهذا لا يضير إذا كانت القراءة ممَّا صحَّ سنده[2]، أي أن تثبت حُجية القراءة بالتواتر.

ولقد قال ابن الجزري: "وكلُّ قراءة وافقت العربية ولو بوجه ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالًا لا يجوز ردُّها ولا يحلُّ إنكارها ... ومتى اختلَّ ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة سواء كانت عن السبعة أم عمّن هو أكثر منهم"[3]، فعلينا اختيار القراءات المتواترة مع ردِّ القراءة الشاذة وتضعيفها.

---

(1) يُنظر: التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني، 85، ومنار الهدى في بيان الوقف والابتدا، أحمد الأشموني، 20، والميزان في أحكام تجويد القرآن، فريال العبد، ج1/ 26.

(2) يُنظر: التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني، 36.

(3) النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ج1/ 9.

ثالثًا_ الإعجاز اللُّغوي في القرآن الكريم

إنّ القرآن الكريم كتاب الله المعجِز الذي تحدّى به الله _تعالى_ أهل الفصاحة والبيان من كفار قريش على أن يأتوا بمثله، فعجزوا عن مجاراته ومحاكاته في أزهى عصور العرب فصاحة عجزًا واضحًا، وإعجاز القرآن الكريم باقٍ، وهذا دليل على بقاء الرسالة المحمدية، ولقد أرجع الباقلاني الإعجاز في كتاب الله الكريم إلى ثلاثة أوجه، وهي: الإخبار بالغيبيات، والثاني ما يحتويه من قصص الأنبياء والأمم السالفة، أمّا الثالث الإعجاز اللغوي والبلاغي وهو ما يعنينا.
يتميز القرآن الكريم بافتنان في نسيجه، فقالوا فيه: "إنّ لكلامه حلاوة، وإنّ عليه لطلاوة، وإنّ أسفله لمغدق، وإنّ أعلاه لمثمر، وإنه يعلو وما يعلى عليه، وما هو بكلام البشر"[1]، ويكمن إعجاز القرآن فيما اشتمل عليه من النظم الغريب المخالف لنظم العرب ونثرهم في مطالعهم وفواصلهم[2]، فهو نظمٌ إلهي جليل خارج عن المعتاد في كلامهم ومباين لأساليب خطبهم وشعرهم.

قال القاضي أبو بكر الباقلاني: "والذي يشتمل عليه بديع نظمه المتضمن للإعجاز وجوه، منها ما يرجع إلى الجملة؛ وذلك أن نظم القرآن على تصرُّف وجوهه واختلاف مذاهبه خارج عن المعهود من نظام جميع كلامهم، ومُباين للمألوف من ترتيب خطابهم، وله أسلوب يختصُّ به ويتميز في تصرُّفه عن أساليب الكلام المعتاد"[3]، فلقد حدّد أبو بكر الباقلاني جمال النظم القرآني في عناصر عدة، ومنها ما يرجع إلى الجملة، وغزارة المعاني وتأثير الكلمة في السمع وأسلوبه البديع المنطوي على العلوم البلاغية كافّة.

ومنهم مَن جعل وجه الإعجاز ما تضمنه القرآن من بدائع مُعبِّرة، في فواتح السور ومقاصدها وخواتيمها، وصنَّفوها في نقاطٍ ثلاث، وهي: الفصاحة في ألفاظه، والبلاغة في المعاني، وصورة النظم، فالعلوم البلاغية مسوقةٌ فيه على أتمِّ نظام وأحسنه[4].

---

(1) مفتاح العلوم، السكاكي، ج1/ 511.
(2) يُنظر: أساليب بلاغية، أحمد الرفاعي، ج1/ 511.
(3) يُنظر: أبو بكر الباقلاني ومفهومه للإعجاز القرآني، أحمد العمري، 18.
(4) يُنظر: تاريخ آداب العرب، مصطفى صادق الرافعي، ج2/ 98.

المبحث الثاني: البيضاوي وتفسيره

المطلب الأول: ترجمة البيضاوي

أولًا_ اسمه ونسبه

هو الإمام ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي الشافعي البيضاوي[1]، المكنَّى بأبي الخير[2]، وورد في هدية العارفين كنيته بأبي سعيد الفارسي القاضي المفتي، النحوي الأصولي[3]، وعُرِف بالبيضاوي؛ نسبةً إلى البيضاء، وهي مدينة مشهورة بفارس، من أكبر مدن كورة اصطخر والتي سُمِّيت بهذا الاسم؛ لأنّ لها قلعةً يُرَى بياضُها من بعيد، وهي مدينةٌ تامةُ العمارة ينتفع أهل شيراز بميرتها[4].

ثانيًا_ مولده ونشأته

لم تعثر الباحثة على تاريخ ولادته وفق اطِّلاعها في كتب التراجم، ولقد نشأ أبو الخير في البيضاء مع والده وأسرته التي عُرفت بالدين والعلم والفضل، ثمَّ انتقل مع والده إلى شيراز عاصمة بلاد فارس، والتي كانت ملجأ العلماء والأدباء والفقهاء، وكان لوالد البيضاوي فضلٌ كبيرٌ عليه، حين جعله يتولى منصب قاضي القضاة على شيراز، فأقام بها وعاش فيها أكثر حياته[5]، وبهذا شبَّ البيضاوي في وسطٍ علمي، وطلب العلوم من الأدب والعربية والتفسير والفقه والعلوم العقلية من الكلام والمنطق حتى أصبح علم الأعلام، وأمضى الجزء الأخير من حياته في تَبريز ملتقيًا بشيخه محمد الكَحْتائي، يُصنِّف مؤلفاته، ويعطي الدروس لأرباب العلم الذين قدموا إليه من بلادهم نيلًا من علمه[6]، وفي تبريز تصعد روح الإمام البيضاوي _طيَّب الله ثراه وطاب أثره_.

---

(1) يُنظر: الوافي بالوفيات، صلاح الدين الصفدي، ج17/ 206.

(2) يُنظر: طبقات الشافعية الكبرى، السبكي، ج8/ 157.

(3) يُنظر: هدية العارفين، البغدادي، ج1/ 462.

(4) يُنظر: صبح الأعشى في صناعة الإنشا، القلقشندي، ج4/ 348.

(5) يُنظر: طبقات الشافعية الكبرى، السبكي، ج8/ 158، ومعجم المفسرين من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر، ج1/ 318.

(6) يُنظر: مرآة الجنان وعبرة اليقظان، اليافعي، ج4/ 274.

ثالثًا_ سيرته

كان إمامًا صالحًا متعبدًا زاهدًا مثالًا في الزهد والورع والصلاح[1]، جامعًا بين العلوم العقلية والنقلية، فسلَّم العلماء له فضل السبق[2]، واتَّبع المذهب الشافعي[3]، كان ثابتًا على الحق، لم يتّبع الهوى في الأحكام الشرعية، ولذلك عُزِل عن القضاء؛ لأنّه قدّم رضا الله _تعالى_[4]، حيث قال السيوطي: "كان إمامًا علّامة، عارفًا بالفقه والتفسير والأصلين والعربية والمنطق، نظارًا صالحًا متعبدًا شافعيًا"[5].

رابعًا_ شيوخه

أخذ الإمامُ العلمَ عن جماعةٍ من علماء عصره، ويبدو أنّ البيضاوي لم يلتزم شيخًا معينًا، بدليل أنّ كتب التراجم لم تطلعنا على أسماء شيوخه إلا شذرات من بعض الكتب، ومن هؤلاء:

- والده، حيث يقول اليافعي في ترجمته للبيضاوي: "تفقه بأبيه، وتفقه والده بالعلامة أبي سعيد البغدادي"[6].
- وما ذكره صاحب كشف الظنون أنّ البيضاوي أخذ عن الشيخ محمد الكَحْتائي، وألّف التفسير بإشارة منه[7].

خامسًا_ تلاميذه

لم يعرض لنا المؤرخون في ترجمتهم للبيضاوي تلاميذه، وبإمكاننا العثور على أسماء من تتلمذوا على يديه في ثنايا الكتب، ومن هؤلاء:

1. فخر الدين الجارْبِرْدي[8]: وما جاء في طبقات ابن السبكي عنه، حيث قال: "كان إمامًا فاضلًا دينًا خيرًا مواظبًا على الشغل في العلم وإفادة الطلبة، حيث اجتمع مع القاضي ناصر الدين البيضاوي وأخذ عنه"[9].

---

(1) يُنظر: نواهد الأبكار وشوارد الأفكار، السيوطي، ج1/ 21.

(2) يُنظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، ج1/ 186.

(3) يُنظر: نواهد الأبكار وشوارد الأفكار، السيوطي، ج1/ 52.

(4) يُنظر: طبقات الشافعية، ابن قاضي شهبة، ج3/ 19.

(5) بغية الوعاة، السيوطي، ج2/ 51.

(6) مرآة الجنان وعبرة اليقظان، اليافعي، ج4/ 247.

(7) يُنظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، ج1/ 186.

(8) أحمد بن الحسن بن يوسف، فخر الدين الجاربردي: فقيه شافعيّ. اشتهر وتوفي في تبريز. (يُنظر: الأعلام، الزركلي، ج1/ 111)

(9) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر العسقلاني، ج1/ 143.

2. زين الدين الهنكي: وما جاء في ترجمة (عضد الدين الإيجي): "أخذ عن مشايخ عصره، ولازم الشيخ زين الدين الهنكي تلميذ البيضاوي"[1].
3. كمال الدين المراغي: وما جاء في ترجمته: "وسمَّع على القاضي ناصر الدين البيضاوي المنهاج والغاية القصوى والطوالع"[2].

سادسًا_ مصنفاته العلمية

برع الإمام البيضاوي في شتى العلوم والفنون المختلفة، ومن ذلك: علم الكلام، والتفسير، والحديث الشريف، وعلم الأصول، والفقه، والنحو، والتاريخ، والمنطق، وعلوم الفلك والهيئة، وغيرها، إذ خطّ يراعه مصنفات عديدة[3]، منها:

- أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بتفسير البيضاوي، وهو موضوع دراستنا.
- (منهاج الوصول إلى علم الأصول) في أصول الفقه.
- (طوالع الأنوار) في علم الكلام.
- (المصباح) في أصول الدين.
- (شرح مختصر ابن الحاجب) في الأصول.
- (شرح المنتخب) في الأصول.
- (شرح المطالع) في المنطق.
- (الإيضاح) في أصول الدين.
- (شرح كافية ابن الحاجب) في النحو.
- (لب اللباب في علم الإعراب) في النحو.
- (الغاية القصوى في دراية الفتوى) في فقه الشافعية.
- (شرح المصابيح) في الحديث.
- (تهذيب الأخلاق) في التصوف.

وتعدد مؤلفات البيضاوي إشارة إلى سعة ثقافته، وموسوعيته العلمية.

---

(1) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر العسقلاني، ج3/ 110.

(2) المرجع السابق، ج4/ 184.

(3) يُنظر: الأعلام، الزركلي، ج4/ 110، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج1/ 10 (مقدمة المحقق)، وطبقات المفسرين، الداوودي، ج1/ 249.

سابعًا_ منزلته العلمية

تظهر منزلة البيضاوي من خلال ثناء العلماء عليه، حيث أثنى عليه كثيرٌ من العلماء، وشَهِدوا له بالفضل، وأشادوا بمؤلفاته، وممَّا جاء في ثنائهم عليه:

ما قاله صاحب طبقات الشافعية: "تكلم كل من الأئمة بالثناء على مصنفاته"[1]، وفي الوافي بالوفيات: "صاحب التصانيف البديعة المشهورة"[2].

وثناء العلماء عليه يدلُّ على أنّه علم زمانه، ومتبحرٌ في شتى العلوم، إضافة إلى كونه زاهدًا وقاضيًا عادلًا، حيث قيل عنه: "ولي أمر القضاء بشيراز، وقابل الأحكام الشرعية بالاحترام والاحتراز"[3].

ثامنًا_ وفاته

اتّفقت كتب التراجم على أنّ البيضاوي _رحمه الله_ توفي في مدينة تبريز[4]، ولكنّهم اختلفوا في سنة وفاته، فمنهم مَن جعلها تتراوح بين سنة اثنين وتسعين وستمائة[5]وقيل: سنة تسع عشرة وسبعمائة[6]، ولقد غلب على كتب التراجم نقل سنة وفاته 685هـ[7].

المطلب الثاني: تفسير البيضاوي

أولًا_ سبب تأليف البيضاوي تفسيره

بعد عرضنا ترجمة البيضاوي، نحكم عليه بأنه إمام موسوعي بحرٌ من العلوم الدينية كالفقه والحديث وأصول الدين، والنحو العربي، وإلمامه في شتى العلوم وخلفيته المعرفية تؤهله لأن ينشغل في تفسير كتاب الله الكريم، علاوةً على مكانة تفسير البيضاوي وشرفه بين العلوم

---

(1) طبقات الشافعية، ابن قاضي شهبه، ج2/ 172.

(2) الوافي بالوفيات، صلاح الدين الصفدي، ج17/ 206.

(3) طبقات الشافعية، ابن قاضي شهبه، ج2/ 172.

(4) يُنظر: نواهد الأبكار وشواهد الأفكار، ج1/ 22، والوافي بالوفيات، صلاح الدين الصفدي، ج17/ 206.

(5) يُنظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، ج1/ 186.

(6) يُنظر: حاشية الشهاب، ج1/ 3.

(7) يُنظر: المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي، أبو الحسن الحنفي، ج7/ 110، والوافي بالوفيات، صلاح الدين الصفدي، ج17/ 206.

الدينية، ولقد صرّح البيضاوي بذلك، حيث يقول في خطبة الكتاب: "إنّ أعظم العلوم مقدارًا وأرفعها شرفًا ومنارًا علم التفسير الذي هو رئيس العلوم الدينية ورأسها، ومبنى قواعد الشرع وأساسها، لا يليق لتعاطيه التصدي للتكلم فيه إلّا من برع في العلوم الدينية كلها، أصولها وفروعها، وفاق في الصناعات العربية والفنون الأدبية بأنواعها"[1]، وأكمل يحدِّثنا عن اسم تفسيره ومحتوياته: "ولطالما أحدث نفسي بأن أُصنِّف في هذا الفن كتابًا يحتوي على صفوة ما بلغني من عظماء الصحابة وعلماء التابعين، ومن دونهم ... حتى سنح لي بعد الاستخارة ما صمم به عزمي على الشروح فيما أردته والإتيان بما قصدته، ناويًا أن أسميه بعد أن أتممه ب (أنوار التنزيل وأسرار التأويل)"[2] ونلمح من قوله رغبته في تفسير مختصر، ليكون تفسيرًا جامعًا شاملًا، وهذا يقودنا إلى الحديث عن عنوان الكتاب.

ثانيًا_ عنوان الكتاب

يتبين لنا من خطبة البيضاوي في تفسيره أنّه أسمى تفسيره (أنوار التنزيل وأسرار التأويل)، بينما نجد كتب التراجم أسمته (مختصر الكشاف)[3]، وهذا الاسم يشير إلى نقطتين، أولهما: منهجه والذي يتسم بالاختصار والإيجاز، والأخرى إحدى المصادر التي اعتمد عليها البيضاوي في تفسيره، وهذه تسمية غير دقيقة؛ لأنّ البيضاوي لم يعتمد على الكشاف اعتمادًا كليًا، ولكنه أخذ منه ما يتعلق بالإعراب والمعاني والبيان فحسب، واستعان بتفاسيرَ أخرى، وسيأتي الحديث عن ذلك، مثل التفسير الكبير للرازي، وتفسير الراغب الأصفهاني، لقول صاحب كشف الظنون: "وتفسيره كتابٌ عظيم الشأن، غني عن البيان، لخّص فيه من الكشاف ما يتعلق بالإعراب والمعاني والبيان، ومن التفسير الكبير ما يتعلق بالحكمة والكلام، ومن تفسير الراغب ما يتعلق بالاشتقاق وغوامض الحقائق ولطائف الإشارات[4].

وقد سُمِّي (تفسير البيضاوي) وهي تسميةٌ تجمع بين التفسير وصاحبه للتعريف بمؤلفه، وهذه التسمية تهدف للاختصار.

أمّا تسميته تفسيره (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) فلقد قصد بالتنزيل ما نزّله على رسول الله _صلى الله عليه وسلم_ ووصفها بالأنوار لأنّ القرآن يحتوي على أنوار تنير الدروب

(1) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج/ 23.

(2) المرجع السابق.

(3) يُنظر: بغية الوعاة، السيوطي، ج2/ 51، وطبقات المفسرين، الداوودي، ج1/ 248.

(4) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، ج1/ 186.

للعالمين، والبيضاوي كذلك ينير معاني المفردات ويوضحها، أمّا في قوله (أسرار) فلقد كشف لنا الدرر المكنونة في كتاب الله الكريم والمتمثلة في المسائل اللغوية والناحية النحوية والصرفية، وبهذا يكون الاسم الأصح هو ما سماه به صاحبه.

ثالثًا_ مصادر تفسير البيضاوي

إنّ المتمعن في تفسير البيضاوي يجده بحرًا زاخرًا بالأحكام الفقهية، والمعاني التفسيرية، والقراءات القرآنية والجوانب اللغوية، والنحوية، وغيرها، وهذا دلالة على تعدد المصادر التي استقى منها تفسيره، حيث صرَّح بذلك في مقدمة تفسيره، حيث قال: "ولطالما أحدث نفسي أن أصنف في هذا الفن كتابًا يحتوي على صفوة ما بلغني من عظماء الصحابة وعلماء التابعين، ومن دونهم من السلف الصالحين، وينطوي على نكت بارعة ولطائف رائعة استنبطتها أنا ومن قبلي من أفاضل المتأخرين وأماثل المحققين"[1]، وبذلك اعتمد في تفسيره القرآن الكريم على السنة النبوية، وأقوال الصحابة، وكتب الفقهاء، وكتب الأصول، وكتب اللغة والنحو، وسيأتي الحديث عنها بإسهاب في الفصل الثالث من الدراسة.

وفي ثنايا تفسيره، أورد بعض أسماء الأعلام الذين استفاد منهم، ولكنّها لا تتجاوز أسماء الصحابة والتابعين، والقرّاء العشرة، وشيوخ المدرستين البصرية والكوفية، وقد أشرْت إلى ذلك أثناء الحديث عن مصادره النحوية، فلم يُصرِّح باسم أحدٍ من المفسرين الذين استقى منهم تفسيره، وكان يأتي بأقوالهم ممزوجةً بآرائه.

ومن كتب التفسير الأساسية التي اعتمد عليها البيضاوي، واستقى منها مادة تفسيره ما جاء في قول صاحب كشف الظنون: "وتفسيره كتابٌ عظيم الشأن، غني عن البيان، لخّص فيه من الكشاف ما يتعلق بالإعراب والمعاني والبيان، ومن التفسير الكبير ما يتعلق بالحكمة والكلام، ومن تفسير الراغب ما يتعلق بالاشتقاق وغوامض الحقائق ولطائف الإشارات[2]، وإليك تفصيلها:

أ- الكشاف عن غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل

إنّ الكشاف هو المصدر الأساسي لتفسير البيضاوي، فقد استمدّ منه معظم مادته اللغوية والنحوية، فنجد مَنْ ترجم للبيضاوي ذكر تفسيره (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) ضمن

(1) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج1/ 23.

(2) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، ج1/ 186.

مصنفاته باسم (مختصر الكشاف)، حيث اعتمد البيضاوي على تفسير الكشاف، ويؤيد ذلك قول السيوطي: "وسيد المختصرات من تفسير الكشاف كتاب أنوار التنزيل وأسرار التأويل للقاضي ناصر الدين البيضاوي لخصه فأجاد وأتى بكل مستجاد"[1]، ولقد اختصر البيضاوي الكثير من آراء الزمخشري، وغيَّر منها بما يوافق مذهبه، ولكنّ هذا لا ينفي وجود بعض المخالفات النحوية، ومن أمثلة ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَا لُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَن يَصِلُوا إِلَيْكَ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ﴾ [هود: ٨١]

عقّب البيضاوي بقوله: "(إلا امرأتك) استثناء من قوله: (فأسر بأهلك) ويدل عليه أنه قرئ فأسر بأهلك بقطع من الليل إلا امرأتك، وهذا إنما يصح على تأويل الالتفات بالتخلف فإنه إن فسر بالنظر إلى الوراء في الذهاب ناقض ذلك قراءة ابن كثير وأبي عمرو بالرفع على البدل من أحد... والأولى جعل الاستثناء في القراءتين من قوله: (ولا يلتفت)... ولا يبعد أن يكون أكثر القراء على غير الأفصح"[2].

ولقد عدّ البيضاوي تخريج قراءة أكثر القراء مرجوحًا وهي النصب على الاستثناء من (فأسرِ بأهلك)، لقوله: "ولا يبعد أن يكون أكثر القراء على غير الأفصح" بخلاف الزمخشري الذي أجاز النصب على أصل الاستثناء[3]، وفرَّ من تخريجها على اللغة المرجوحة[4]، وذلك لوجود التناقض الذي تحدَّثنا عنه، كون المرأة لم تسرِ في قراءة النصب، وسريت في قراءة الرفع، لأن الالتفات بعد الإسراء، وهي إحدى المخالفات النحوية بين الإمامين الزمخشري والبيضاوي.

ب- مفاتيح الغيب للرازي هو التفسير الثاني الذي استمدّ البيضاوي منه تفسيره، فلقد لخّصَ البيضاوي إسهابات الرازي مُبرِزًا روحَ الحكمة القرآنية ونواحي الفلسفة بطريقة مهذبة[5]، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى:﴿لى لي مج مح مخ مم مى مي نج﴾ [البقرة: ٢]

---

(1) نواهد الأبكار وشوارد الأفكار، السيوطي، ج1/ 13.

(2) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج143/3.

(3) يُنظر: الكشاف، الزمخشري، ج2/ 416.

(4) يُنظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج2/ 216.

(5) يُنظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، ج1/ 186.

قال البيضاوي: "في المشهورة مبني لتضمنه معنى من منصوب المحل على أنه اسم لا النافية للجنس ... وفي قراءة أبي الشعثاء مرفوع بلا التي بمعنى ليس وفيه خبره"[1].

أورد الرازي ت(606هـ) نصًا مشابهًا لما ورد عند البيضاوي، ومن ذلك قوله: "قرأ أبو الشعثاء لا ريب فيه بالرفع، واعلم أن القراءة المشهورة توجب ارتفاع الريب بالكلية"[2]، وهذه إشارة على استفادة البيضاوي من تفسير الرازي.

ت- تفسير المفردات في غريب القرآن، حيث استقى البيضاويُّ مادة تفسيره من الينبوع التفسيري الثالث للراغب الأصفهاني.

رابعًا_ منهج البيضاوي في تفسيره

من ملامح منهجه:

أ- يتميز بأنّه تفسيرٌ جامعٌ رياحينَ التفاسير، فلقد أجمعت بعض كتب التراجم على أنّ البيضاوي استقى ما يتعلق بالإعراب والمعاني والبيان في تفسيره من الكشاف، ومن التفسير الكبير ما يخصُّ الحكمة والكلام، وما يتعلق بالاشتقاق من تفسير الراغب الأصفهاني.

ب- أنّه تفسيرٌ مختصرٌ من تفسير الكشاف للزمخشري، وممّا ساعد البيضاوي على الإلمام بشتى العلوم في تفسيره وأن يكون غنيًّا بالمعارف المتنوعة هو أسلوبه الموسوم بالاختصار والإيجاز؛ ما يتطلب الشرح والتوضيح حتى كثُرت عليه الحواشي والشروح والتعليقات، لقول محقق تفسيره: "تفسير متوسط الحجم"[3].

ت- يهتمُّ بذكر القراءات القرآنية المتواترة والشاذة، فلقد أَوْلَى البيضاوي اهتمامًا كبيرًا بالقراءات القرآنية في تفسيره، حيث صرَّح بذلك في مقدمة تفسيره بقوله: "ويعرب عن وجوه القراءات المعزية إلى الأئمة الثمانية المشهورين والشواذ المروية من القراء المعتبرين"[4].

ث- يَعرِض الصناعة النحوية، فلقد حرص في تفسيره على إظهار الناحية النحوية لبعض الآيات التي تؤدي إلى الفهم العام لها باختصارٍ دون إخلال، للعلاقة الوثيقة بين النحو والمعنى ولكنه لم يتوسع في ذلك، وسنتحدث بإسهاب عن منهجه النحوي.

---

(1) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج1/ 36_37.

(2) مفاتيح الغيب، الرازي، ج2/ 266.

(3) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج1/ 12.

(4) المرجع السابق، ج1/ 23.

ج- اهتمّ البيضاوي بالناحية الصرفية من خلال عرضه لاشتقاقات بعض الكلمات، والأبنية والتغيرات الصرفية.

ح- يقِرُّ بمذهب أهل السنة، حيث اتّبع البيضاوي في تفسيره مذهب أهل السنة في آرائهم، ولقول صاحب كشف الظنون: "لأنه مالك زمام العلوم الدينية والفنون اليقينية على مذهب أهل السنة والجماعة"[1]، وهو مذهبٌ مخالفٌ لما اتّبعه الزمخشري في كشافه، حيث يقول السيوطي: "وماز فيه أماكن الاعتزال، وطرح موضوع الدسائس وأزال"[2]، وهذا ما قصده البيضاوي في قوله: "مع التلخيص العاري عن الإضلال"[3]، وهنا يبرز دور البيضاوي السلفيّ في تلخيصه الكشاف، وتنقيته من الاعتزاليات.

خ- يُوظف لفظة (قرئ) إشعارا منه بتضعيف القراءات دون ردِّها.

خامسًا_ مكانة تفسير البيضاوي العلمية

احتوى تفسير البيضاوي على مواد متنوعة كالمأثور من التفسير، وعلوم أصول الدين، والفقه، وعلوم العربية وغيرها، وهذه كلُّها انصهرت في قوالب تعبيرية موجزة، حازت فضل السبق عند العلماء، فقيل فيه: "كتابٌ عظيمُ الشأن، غنيٌّ عن البيان"[4].

وجاء في نواهد الأبكار وشوارد الأفكار: "فظهر كأنه _تفسير البيضاوي_ سبيكة نضار، واشتهر اشتهار الشمس في رائعة النهار، وعكف عليه العاكفون، ولهج بذكر محاسنه الواصفون، وذاق طعم دقائقه العارفون فانكبَّ عليه العلماء والفضلاء تدريسًا ومطالعة وبادروا إلى تلقيه بالقبول رغبةً فيه ومسارعةً ومروا على ذلك طبقة، ودرجوا عليه من زمن مصنفه إلى زمن شيوخنا"[5]، فلقد أولد تفسير البيضاوي نشاطًا علميًا كبيرًا، حيث كثرت عليه الحواشي والتعليقات، فمنها ما هو محشًّى تحشية تامَّة، ومنهم مَن علَّق تعليقة على سورةٍ منه، والحواشي التامة كثيرةٌ جدًا، أوصلها حاجي خليفة إلى نحو خمسين حاشية، ومن أمثلتها[6]:

---

(1) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، ج1/ 186.

(2) نواهد الأبكار وشوارد الأفكار، السيوطي، ج1/ 13.

(3) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج1/ 14.

(4) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، ج1/ 186.

(5) نواهد الأبكار وشوارد الأفكار، السيوطي، ج1/ 13.

(6) يُنظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، ج1/ 186.

حاشية ابن الحنبلي (ت714هـ)، وحاشية الكرماني (ت786هـ)، وحاشية ابن التمجيد (ت880هـ)، وحاشية زكريا الأنصاري (ت926هـ)، وحاشية جلال الدين السيوطي المسماة نواهد الأبكار وشوارد الأفكار (ت911هـ)، وحاشية الكازروني (ت945هـ)، حاشية القوجوي[1] (ت951هـ)، وأمّا التعليقات والحواشي غير التامة، نذكر منها: حاشية سعدي أفندي (ت945هـ) وهي من أول سورة هود وحتى آخر القرآن، وتعليقة بستان أفندي (ت977هـ)، وهي على سورة الأنعام خاصة وغيرها، وكثرة الحواشي دلالة على أهمية تفسير البيضاوي وقيمته العلمية.

سادسًا_ طبعات التفسير

طبع تفسير البيضاوي وحُقِق مرات عديدة، مع تفاوت في عدد الأجزاء، ومنها على سبيل المثال:

- الطبعة الأولى التي نُشِرت في دار الرشيد في بيروت سنة 1421هـ/ 2000م، تحقيق: محمد صبحي حلاق و محمود أحمد الأطرش، ويتكون من ثلاثة مجلدات.
- الطبعة الأولى التي نُشِرت في دار البيان العربي في الأزهر سنة 1421هـ/ 2002م، لا محقق له، ويتكون من مجلدين.
- الطبعة التي نشِرت في دار إحياء التراث العربي في بيروت سنة 1418هـ/ 1998م، تحقيق محمد عبد الرحمن المرعشلي، ويتكون من ستة مجلدات، وهي الطبعة التي اعتمدت عليها الباحثة في دراستها، وتمّ الاعتماد في هذه الدراسة على المجلدات الثلاث الأُولى.

(1) محمد (محيي الدين) بن مصطفى (مصلح الدين) القوجوي: مفسر، من فقهاء الحنفية (ت951هـ). (يُنظر: الأعلام، الزركلي، ج7/ 99).

الْفصل الْأول
التَّوجيهاتُ النَّحْوية

الفصل الأول

التَّوجيهاتُ النَّحْويّة

لقد كان النحوُ العربيُّ منذ نشأتِه مهتمًّا بالدلالة، ويمدُّ الجملةَ بمعناها، فالإعراب وظيفةٌ نحويةٌ لا يمكن الأخذ بها دون الرجوع إلى دلالة اللفظ، فنجد علماءَ النحو الأوائل زاوجوا بين النحو والمعنى، حيث تناثر في مؤلفات اللُّغويين ما يُدعِّم ذلك نظريًا كقول ابن جني ت(392هـ): "وذلك أنّك تجد في كثيرٍ من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين... فمتى اعتور كلامًا ما أمسكت بعروة المعنى، وارتحت لتصحيح الإعراب"[1].

ويشهد لذلك أيضًا قولُ عبد القاهر الجرجاني ت(471هـ) في شرحه لنظرية النظم: "لا يتصوَّر أن تعرف للفظ موضعًا من غير أن تعرف معناه"[2]، وبذلك فإنّ الجرجاني راعى التفاعل بين موضع اللفظة أي الوظيفة النحوية لها ومعناها.

أمّا في العلم الحديث يُسمَّى بالدلالة النحوية، وهي الدلالة التي تنتج عن العلاقات النحوية بين الكلمات التي تتخذ كلٌّ منها موقعًا معينًا في الجملة حسب القواعد الإعرابية، إذ إنّ كلَّ كلمة في التركيب لا بدّ أن يكون لها وظيفة نحوية من خلال موقعها[3]، فكم زلَّت الأقدام بسبب الفصل بين الصناعة النحوية والمعنى.

وممَّا يُعزِّز أثرَ توجيه الإعراب في المعنى تطبيقيًا النماذجُ التي سنوردها من خلال تفسير البيضاوي لكتاب الله الكريم، حيث اعتمد على التركيب النحوي الذي فرض عليه الاهتمام بالقراءات القرآنية والإعراب في اللفظة الواحدة، وكان بذلك اعتماده وتوجيهه للقراءات القرآنية نحويًا خدمة إلى تفسيره الذي يهدف إلى توضيح المعنى، ولمّا كانت الدراسة تهتم بالنصف الأول في القرآن الكريم، فقد جاء عرض البيضاوي للقراءات القرآنية من ناحية نحوية في مائة وخمسة وثمانين موضعًا، حيث أبدى ترجيحه لإحدى القراءات بشكلٍ صريح في عشرة مواضع، والتزم الحيادية في المواضع الأخرى، ومن المعلوم أنَّه من الصعب تناول وتتبع آراء النحاة في جميع مواضع القراءات القرآنية التي أوردها في تفسيره، لذا قامت الباحثة بانتقاء المواضع الغنية بتوجيهات البيضاوي، ثمَّ تناولت بالدراسة ستًا وأربعين مسألةً عالج فيها البيضاوي الكثير من

---

(1) الخصائص، ابن جني، ج3/ 258.

(2) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ج1/ 53.

(3) يُنظر: الدلالة اللغوية عند العرب، عبد الكريم مجاهد، 194.

المسائل النحوية التي تتعلق بالتركيب النحوي، ونحاول فيما يأتي التعرف من خلالها على منهجه النحوي.

لم يتبعِ البيضاوي منهجًا واحدًا في عرضه لتوجيه القراءات القرآنية، وترجيحها، ويمكن تبويبُ ذلك من خلال ثلاثة مذاهب، وهي:

المذهب الأول/ يعرِض المسألة النحوية بالسكوت عنها، فيكتفي بذكر القراءة الواحدة أو كلا القراءتين دون توجيهٍ نحويٍّ لها أو ترجيحٍ بينهما، ومثال ذكره لقراءةٍ واحدة ما جاء في قوله تعالى: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧]، حيث قال البيضاوي: "وقرأ ابن عامر (فيكون) بفتح النون"[1]، وذكر القراءتين دون توجيهٍ لهما في قوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوۡ عَلَىٰ سَفَرٖ فَعِدَّةٞ مِّنۡ أَيَّامٍ أُخَرَۚ وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدۡيَةٞ طَعَامُ مِسۡكِينٖۖ﴾ [البقرة: ١٨٤]، حيث عقّب الإمام بقوله: قرأ نافع وابن عامر برواية ابن ذكوان بإضافة الفدية إلى الطعام، وقرأ ابن عامر برواية هشام وباقي القراء بغير إضافة الفدية إلى الطعام[2].

المذهب الثاني/ يعرِض المسألة النحوية ويفسِّر الوجوه الإعرابية فيها سواء للقراءةِ الواحدة أو كلا القراءتين توضيحًا للمعنى المراد من السياق دون ترجيحٍ بينهما، ومثال توجيهه لقراءةٍ واحدة ما أورده في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٖ مِّنكُمۡۚ﴾ [النساء: ٢٩]، حيث قال البيضاوي: "قرأ الكوفيون (تجارة) بالنصب على كان الناقصة، وإضمار الاسم أي إلا أن تكون التجارة أو الجهة تجارة"[3]، فلقد اقتصر البيضاوي على ذكر قراءة الكوفيين (النصب)، وهذا دليلٌ على اختياره لها.

ومثال توجيهه لقراءتين ما جاء في قوله تعالى: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡۖ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ﴾ [البقرة: 7]، حيث عقّب البيضاوي بقوله: "وغشاوة رفع بالابتداء عند سيبويه، وبالجار والمجرور عند الأخفش، ويؤيده العطف على الجملة الفعلية،

---

(1) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج1/ 103.

(2) يُنظر: المرجع السابق، ج1/ 124

(3) المرجع نفسه، 71/2.

وقرئ بالنصب على تقدير: وجعل على أبصارهم غشاوة أو على حذف الجار وإيصال الختم بنفسه إليه"[1]، فنجده ذكر قراءتي الرفع والنصب، ووجههما إعرابيًا دون ترجيحٍ لإحداهما على الأخرى.

ولعلَّ التزام الإمام البيضاوي الحيادية فيها، وعدم ترجيحه لإحدى القراءات على الأخرى دلالةٌ على قبوله القراءات المتواترة.

المذهب الثالث/ بعد عرضه للمسألة النحوية يميل لإحدى المدرستين دون الأخرى، ويُعبِّر عن ميله بطريقتين، أولهما: بشكل صريح، ولقد اقتصر في ذلك على عشرين مسألة سنتناولها في الفصل الثالث، ومنها ما جاء في قوله تعالى: ﴿إِن تَحْرِصْ عَلَىٰ هُدَىٰهُمْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَن يُضِلُّ وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ﴾ [النحل: ٣٧]، حيث قال البيضاوي: "قرأ غير الكوفيين (لا يُهدَى) على البناء للمفعول وهو أبلغ"[2]، وهو بذلك يُصرِّح موافقته لما ذهب إليه البصريون من ترجيح قراءة البناء للمجهول.

أمّا الطريقة الثانية بشكلٍ يُلمَح من تخريجه، ويمكننا التمثيل عليها من خلال قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]، حيث عقّب البيضاوي بقوله: "في المشهورة مبني لتضمنه معنى من منصوب المحل على أنه اسم لا النافية للجنس ... وفي قراءة أبي الشعثاء مرفوع بلا التي بمعنى ليس وفيه خبره"[3]، ويُفهَم من قوله (المشهورة) ترجيحه لقراءة النصب على قراءة الرفع.

ومثالٌ آخرُ استخدامه الفعل المبني للمجهول (قرئ) إشعارًا منه بتضعيفها، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ١٠٠]، حيث قال البيضاوي: "قرئ (يدركه) بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أي ثم هو (يدركه)، وبالنصب على إضمار أن"[4]، وفي هذا دلالة على تضعيفه قراءتي الرفع والنصب، وترجيحه قراءة الجزم على أنّه فعلٌ معطوفٌ على فعل الشرط (يخرج)،

---

(1) المرجع نفسه، ج1/ 43.

(2) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج3/ 226.

(3) المرجع السابق، ج1/ 36_37.

(4) المرجع نفسه، ج2/ 93.

المبحث الأول: الأسماء

أشار البيضاوي من ناحية نحوية إلى الأسماء في تفسيره للنصف الأول في القرآن الكريم إلى مائة واثنين وعشرين موضعًا وهي الغالبة في تفسيره على توجيهاته النحوية، وتمّ تقسيمه إلى ثلاثة مطالب: مرفوعات، ومنصوبات، ومجرورات.

المطلب الأول: المرفوعات

أولًا_ ما قرئ بين الرفع والنصب

أشار البيضاوي إلى اختلاف القراءات في الأسماء بين الرفع والنصب في خمسةٍ وسبعين موضعًا[1]، نذكر منها قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]

---

(1) قوله تعالى: "الحمد" في (البقرة:2)، وقوله: "صم بكم عمي" في (البقرة: 18)، وقوله: "مثلًا" في (البقرة: 26)، وقوله: "حطة" في (البقرة: 58)، وقوله: "مصرًا" في (البقرة: 61)، وقوله: "كتاب مصدق" في (البقرة: 89)، وقوله: "ملة" في (البقرة: 135)، وقوله: "لكبيرة" في (البقرة: 143)، وقوله: "الحق" في (البقرة: 147)، وقوله: "فعدة" في (البقرة: 184)، وقوله: "العفو" في (البقرة: 219)، وقوله: "وصية ومتاع" في (البقرة: 240)، وقوله: "ذهبًا" في (آل عمران: 27) ، وقوله: "بل الله" في (آل عمران: 150)، وقوله: "كله" في (آل عمران: 154)، وقوله: "أحياء" في (آل عمران: 169)، وقوله: "ذائقة" في (آل عمران: 185)، وقوله: "فواحدة" في (النساء: 3)، وقوله: "مثلهم" في (النساء: 140)، وقوله: "المقيمين" في (النساء: 162)، وقوله: "السارق والسارقة" في (المائدة: 39)، وتمَّ تناولها بالتفصيل في الفصل الثالث من الدراسة، وقوله: "أفحكم" في (المائدة: 50)، وقوله: "يوم" في (المائدة: 102)، وتمَّ تناولها بالتفصيل في الفصل الثالث من هذه الدراسة، وقوله: "أنفسكم" في (المائدة: 105)، وقوله: "شهادة" في (المائدة: 106)، وقوله: "علام" في (المائدة: 109)، وقوله: "فاطر" في (الأنعام : 14)، وقوله: "ولا طائر" في (الأنعام: 38)، وقوله: "فالق" في (الأنعام: 96)، وقوله: "اثنان" في (الأنعام: 143)، وقوله: "أحسن" في (الأنعام: 154)، وقوله: "لباس" في (الأعراف: 26)، وقوله: "خالصة" في (الأعراف: 32)، وقوله: "الشمس والقمر" في (الأعراف: 54)، وقوله: "العاقبة" في (الأعراف: 128)، وقوله: "معذرة" في (الأعراف: 164)، وقوله: "عباد" في (الأعراف: 194)، وقوله: "الحق" في (الأنفال: 32)، وقوله: "كلمة" في (التوبة: 40)، وتم تناولها بالتفصيل في الفصل الثالث من الدراسة، وقوله: "أيكم" في (التوبة: 124)، وقوله: "الحمد" في (يونس: 10)، وقوله: "باطل" في (هود: 16)، وقوله: "كتاب" في (هود: 17)، وقوله: "شيخًا و سلام" في (هود: 69)، وقوله: "أطهر" في (هود: 78)، وقوله: "مثل" في (هود: 89)، وقوله: "حسن" في (الرعد: 29)، وقوله: "الشجرة" في (الإسراء: 60)، وقوله: "كلمة" في (الكهف: 5)، وتمَّ تناولها بالتفصيل في الفصل الثالث من الدراسة، وقوله: "أقل" في (الكهف: 40).

قال البيضاوي: "في المشهورة مبني لتضمنه معنى من منصوب المحل على أنه اسم لا النافية للجنس ... وفي قراءة أبي الشعثاء مرفوع بلا التي بمعنى ليس وفيه خبره"[1].

قرأ الجمهور بالفتح بدون تنوين، وبناء كلمة (ريب) على الفتح يدلُّ على أنها تعمل عمل إنَّ، واسمها مبني على الفتح في محل نصب[2]، و(لا) وما بعدها كشيءٍ واحد، فبنيا على الفتحة كخمسة عشر[3]، وتسمَّى (لا النافية للجنس) التي تستوجب الاستغراق، والنفي العام[4].

فأمَّا مَنْ رفع ونوَّن فعلى أنها تعمل عمل ليس، وهذه قراءة ضعيفة[5]، وقد علَّل الرازي ذلك أنَّ النفي لواحدٍ منه، ولا يعني نفي عن الجميع، وهذا يناقض المعنى المراد وهو نفي الريب أجمع[6]، وبهذا فإنّه يوافق مذهب أهل السنة والجماعة بنفي تمام الريب عن كتاب الله عز وجلّ، ولذا ناسب أن يكون مبنيًا على الفتح على أنّه اسم لا النافية للجنس.

وفي قوله (المشهورة) تلميحٌ لترجيحه قراءة البناء على الفتح في محل رفع، ومما يدعم ذلك ما أورده عقب قوله تعالى: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤] حيث يقول: "وقد فتحها ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب على الأصل"[7]، وهذه دلائل واضحة على تدعيمه كونها لا النافية للجنس.

ذكر البيضاوي أنّ اسم لا النافية للجنس مبني وليس معربًا خلافًا للكوفيين[8]، وبذلك يؤيد رأي البصريين، وفي هذا إشارة إلى ميوله واعتماده أسس المدرسة البصرية، وموطن الشاهد في الآية القرآنية مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين، وقف البيضاوي فيها موافقًا للبصريين، ويميل لما ذهب إليه الزجاج ت(311هـ) فيرى الاختيار النصب بغير تنوين[9].

---

(1) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج1/ 36_37.
(2) يُنظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، ج1/ 62،
(3) يُنظر: درج الدرر في تفسير الآي والسور، عبد القاهر الجرجاني، ج1/ 94.
(4) يُنظر: الكشاف، الزمخشري، ج1/ 35، والتفسير البسيط، النيسابوري، ج4/ 40.
(5) يُنظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، ج1/ 62.
(6) يُنظر: مفاتيح الغيب، الرازي، ج2/ 266، وزاد المسير في علم التفسير، ابن الجوزي، ج1/ 164.
(7) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج153/1.
(8) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات بن الأنباري، ج1/ 302.
(9) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج3/ 288.

والراجح هو رأي الجماعة في ترجيحهم قراءة الفتح بلا تنوين، للمعنى الذي تحمله لا النافية للجنس وهو نفي الريب كليًا عن كتاب الله إضافة إلى كونها قراءة متواترة، وتفضيلها أولى.

أورد الرازي ت(606هـ) نصًا مشابهًا لما ورد عند البيضاوي، ومن ذلك قوله: "قرأ أبو الشعثاء لا ريب فيه بالرفع، واعلم أن القراءة المشهورة توجب ارتفاع الريب بالكلية"[1]، وهذه إشارة على استفادة البيضاوي من تفسير الرازي.

وممّا يشابه هذه المسألة في الحكم النحوي، وقد أشار إليها البيضاوي موضحًا اختلاف القراءات فيها قوله تعالى: ﴿وَلَا خَوْفٌ﴾[البقرة: ٦٢]، وقوله: ﴿لَّا ذَلُولٌ﴾ [البقرة: ٧١]، وقوله: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ﴾[البقرة: ١٩٧]، وقوله: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤] ، وقوله: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ﴾[إبراهيم: ٣١].

وقوله تعالى: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [البقرة: ٧]

قال البيضاوي: "وغشاوة رفع بالابتداء عند سيبويه، وبالجار والمجرور عند الأخفش، ويؤيده العطف على الجملة الفعلية، وقرئ بالنصب على تقدير: وجعل على أبصارهم غشاوة أو على حذف الجار وإيصال الختم بنفسه إليه، والمعنى: وختم على أبصارهم بغشاوة، وقرئ بالضم والرفع، وبالفتح والنصب، وهما لغتان فيها"[2].

اتفق القراء السبعة على قراءة الرفع، أمَّا قراءة النصب فهي شاذة للمفضل، وعقَّب الأزهري بقوله زعم المفضل أنه رواها عن عاصم[3]، ووصفه القراءة بكلمة (زعم) دليل على ضعف القراءة.

وتخريج قراءة الرفع على وجهين، أولهما مرفوعة على الابتداء، وخبره الجار والمجرور (وعلى أبصارهم)[4]، وهو ما ذهب إليه سيبويه، أمّا الوجه الثاني هو الرفع على الفاعلية، وهو ما نُسِب إلى الأخفش، ودليل ذلك قول العكبري: "وعلى قول الأخفش مرفوع بالجار والمجرور

---

(1) مفاتيح الغيب، الرازي، ج2/ 266.

(2) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج1/ 43.

(3) يُنظر: مدارك التنزيل وحقائق التأويل، النسفي، ج1/ 46، ومعاني القراءات، الأزهري، ج1/ 131.

(4) يُنظر: إعراب القرآن، النحاس، ج1/ 28.

أي (وعلى أبصارهم)، كارتفاع الفاعل بالفعل"[1]، فعلى أنّ الجار والمجرور يعمل عمل الفعل عند الأخفش، وهو ما لا يجوز عند سيبويه[2]، يستحسن البيضاوي التخريج الثاني لقراءة الرفع لقوله: ويؤيده عطف على الجملة الفعلية، فلو رُفِعت على الابتداء لعطفنا جملة اسمية على فعلية.

ويبدو أنَّ البيضاوي نقل هذا الرأي عن العكبري ت (616هـ) دون أن يلفت انتباهنا إلى قائله، ولعله مأخذٌ عليه، ولا توافق الباحثة هذا الرأي، لأنّ القياس لا يقبل عمل الجار والمجرور عمل الفعل، وسُمع عمله على سبيل الندرة.

وأمَّا قراءة النصب فعلى ثلاثة أوجه أولهما إضمار فعل تقديره: وجعل على أبصارهم غشاوة، ولا يجوز أن ينتصب ب (ختم)؛ لأنه لا يتعدَّى بنفسه، والثاني النصب على نزع الخافض، والأخير أن يكون اسمًا وُضِع موضع المصدر[3].

نلاحظ ترجيح البيضاوي قراءة الرفع لتقديمها على القراءة الأخرى، وتوظيفه صيغة الماضي للمجهول (قرئ) دلالة على تضعيفه لقراءة النصب، وقد سبقه إلى هذا الترجيح الفراء ت(207هـ) قراءة الرفع[4]، والذي يقول : "ولو نصبتها بإضمار (جعل) لكان صوابًا"[5]، ويوافقه الطبري ت(310هـ) لاتفاق القراء عليها[6]، وأبو منصور الأزهري ت (370هـ)[7]، وأبو علي الفارسي ت(377هـ) [8].

وقد أشار البيضاوي إلى الناحية اللغوية في الكلمة نفسها، حيث يجوز فيها ضم الغين وفتحها، وأبو جعفر يرجح كسرها[9]، وفيها ثلاث لغات أخرى وهي: غشوة بدون ألف مع فتحها وضمها وكسرها[10].

---

(1) التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ج1/ 23.

(2) يُنظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ج4/ 462.

(3) يُنظر: تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، ج1/ 176، و الدر المصون في علم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، ج1/ 111.

(4) يُنظر: معاني القرآن، الفراء، ج1/ 384.

(5) يُنظر: المرجع السابق، ج1/ 13.

(6) يُنظر: جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري، ج1/ 262.

(7) يُنظر: معاني القراءات، الأزهري، ج1/ 131.

(8) يُنظر: الدر المصون في علم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، ج1/ 111.

(9) يُنظر: إعراب القرآن، النحاس، ج1/ 28.

(10) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ج1/ 23.

وقوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ٣٧]

قال البيضاوي: "وقرأ ابن كثير بنصب آدم ورفع الكلمات على أنها استقبلته وبلغته"[1].

انفرد ابن كثير بنصب آدم، ورفع الكلمات، وقرأ الباقون بالعكس[2]، حيث إنَّ قراءة الأغلبية على أنّ آدم المتلقي، أمَّا قراءة ابن كثير جعلت الكلمات متلقِيات[3].

رجَّح البيضاوي قراءة الجماعة لإجماعهم عليها[4]، وحُجتهم أنّ الله _تعالى_ عندما علَّم آدم الكلمات وأمرَه بهن، تلقَّاهن آدمُ بالقبول[5]، وتخريج من نصب (آدم) على ما يسميه النحويون المشاركة في الفعل أي مَنْ تلقَّى شيئًا فقد تلقّاه الآخر[6].

وبهذا يمكننا الربط بين اسم الفاعل صرفيًّا والفاعل من حيث الإعراب وهو من يقوم بالحدث أو الفعل، فعلى قراءة رفع آدم على الفاعلية، والمعنى: آدم هو المُتلقِي، أمَّا على قراءة رفع الكلمات على الفاعلية، فالمعنى: الكلمات هي المُتلقِيات، ويُشارك آدم الكلمات فيتلقاها.

وجديرٌ بالذِّكر أنَّه لا داعيَ للمفاضلة بين قراءتين متواترتين، وممَّا يشابه هذه المسألة في الحكم النحوي، وقد أوردها البيضاوي مشيرًا إلى اختلاف القراءات فيها قوله تعالى: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤]، فيرى الزجاج أنَّ المعنى واحد على قراءتي رفع ونصب (الظالمين)؛ لأنَّ الفعل (ينال) يقع على العهد، والظالمين، مع ترجيحه قراءة النصب[7].

---

(1) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج1/ 73

(2) يُنظر: التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني، ج1/ 278، وحجة القراءات، ابن زنجلة، ج1/ 94، والحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج2/ 23، وجامع البيان في القراءات السبع، أبو عمرو الداني، ج2/ 853، والسبعة في القراءات، أبو بكر البغدادي، ج1/ 154، وشرح طيبة النشر، النويري، ج2/ 153، وغيث النفع في القراءات السبع، أبو الحسن الصفقاسي، ج1/ 70، والمبسوط في القراءات العشر، أبو بكر النيسابوري، ج1/ 129، ومعاني القراءات، الأزهري، ج1/ 147، والمكرر في ما تواتر من القراءات السبع، أبو حفص الأنصاري، ج1/ 40.

(3) يُنظر: معاني القرآن، الأخفش، ج1/ 74.

(4) يُنظر: جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري، ج1/ 542.

(5) يُنظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ج1/ 75.

(6) يُنظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ج1/ 75، وشرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، ج1/ 395.

(7) يُنظر: معاني القرآن إعرابه، الزجاج، ج1/ 207.

وقولــه تعــالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٖ مِّنكُمۡ﴾ [النساء: ٢٩]

قال البيضاوي: "قرأ الكوفيون (تجارة) بالنصب على كان الناقصة، وإضمار الاسم أي إلا أن تكون التجارة أو الجهة تجارة"[1].

قرا حمزة والكسائي وعاصم بالنصب، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وأبو جعفر ويعقوب بالضم[2].

والمعنى المراد من قراءة النصب: إلا أن تكون الأموال تجارة، ومعنى قراءة الرفع: تقع تجارة[3]، وتسمّى كان التامة لأنها تمت بفاعلها (تجارةٌ)، وقراءة النصب على تقدير: تكون التجارة تجارة، فاسمها مستتر تقديره: التجارة أو الأموال وغيرها[4].

نلاحظ أنّ البيضاوي اقتصر على ذكر قراءة النصب وتوجيهها دون ذكر قراءة الرفع، وهذه دلالة واضحة على ترجيحه قراءة الكوفيين، وهي النصب سيرًا على ما ذهب إليه مَنْ سبقه كالطبري ت (310هـ) قراءة النصب[5]، على الرغم من وجود عددٍ من النحاة يرجّحون قراءة الرفع، ومن ذلك سيبويه ت(180هـ)[6]، وعلى نحوه النحاس ت(338هـ)[7]، والقراءتان سبعيتان متواترتان صحيحتان.

وممَّا يشابه هذه المسألة في الحكم النحوي ستة مواضع[8]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا﴾ [يونس: ٢]، وقال البيضاوي في توجيهها: "عَجَباً خبر كان واسمه: أَنْ

---

(1) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، 71/2.

(2) يُنظر: حجة القراءات، ابن زنجلة، 199، والسبعة في القراءات، أبو بكر البغدادي، ج1/ 232، والهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، محمد سالم محيسن، ج2/ 149، والوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، عبد الفتاح القاضي، ج1/ 229.

(3) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج2/ 44

(4) يُنظر: إعراب القرآن وبيانه، محي الدين درويش، ج2/ 13، والجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ج5/ 151.

(5) يُنظر: جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري، ج8/ 220.

(6) الكتاب، سيبويه، ج2/ 349.

(7) يُنظر: إعراب القرآن، النحاس، ج1/ 210.

(8) قوله تعالى: " تكن فتنتهم" (البقرة: 23)، وقوله: "كان ذو عسرة" (البقرة: 280)، وقوله: "تجارة حاضرة" (البقرة: 282)، وقوله: "كانت واحدة" (النساء: 11)، وقوله: "يكن ميتة" (الأنعام: 139).

أَوْحَيْنا، وقرئ بالرفع على أن الأمر بالعكس أو على «أن كان» تامة وأَنْ أَوْحَيْنا بدل من عَجَباً"[1]، حيث قرئت (عجبًا) رفعًا ونصبًا تبعًا للفعل (كان) المسبوقة به، فإذا اعتبرناه ناسخًا ناقصًا نُصِبت على أنّها خبر كان، وإذا اعتبرناه تامًا رفِعت على الفاعلية، وتُنسَب لعبد الله بن مسعود[2]، وهي قراءة شاذة[3]، ففي قول البيضاوي (وقرئ) تضعيف لهذه القراءة، والتي ثبت شذوذها.

وقوله تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ وَٱلْأَنفَ بِٱلْأَنفِ وَٱلْأُذُنَ بِٱلْأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾ [المائدة: ٤٥]

قال البيضاوي: "رفعها الكسائي على أنها جمل معطوفة على أن وما في حيزها باعتبار المعنى، وكأنه قيل: وكتبنا عليهم النفس بالنفس، والعين بالعين، فإن الكتابة والقراءة تقعان على الجمل كالقول أو مستأنفة، ومعناها: وكذلك العين مفقوءة بالعين ... أو على أن المرفوع منها معطوف على المستكن في قوله بالنفس، وإنما ساغ لأنه في الأصل مفصول عنه بالظرف، والجار والمجرور حال مبينة للمعنى، والجروح قصاص قرأه الكسائي أيضًا بالرفع، ووافقه ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر على أنه إجمال للحكم بعد التفصيل"[4].

يتجلى موطن الشاهد في اختلاف قراءة (العين، والأنف، والأذن، والسن، والجروح) بين الرفع والنصب، حيث قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر بالنصب في (العين، والأنف، والأذن، والسن)، ويرفعون (الجروحُ)، وقرأ نافع وعاصم وحمزة بنصبها جميعًا، أمَّا الكسائي قرأ الكلمات أجمع بالرفع[5]، ولقد اقتصر البيضاوي على ذكر قراءتين متواترتين إحداهما لابن كثير ومَن وافقه، والأخرى للكسائي، دون ذكر قراءة نافع ومَن وافقه، وربّما هذا دلالة على اختياره القراءتين المذكورتين.

---

(1) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج3/ 104.

(2) يُنظر: إعراب القرآن، النحاس، ج2/ 139.

(3) يُنظر: إعراب القراءات الشواذ، العكبري، ج1/ 637.

(4) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج2/ 128.

(5) يُنظر: التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني، ج1/ 334، والحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج3/ 223.

ذكر أبو علي الفارسي ثلاثة توجيهات لقراءة مَنْ رَفَعَ الجميع أولهما العطف على محل أنَّ النفس من خلال حمل الكلام على المعنى لا اللفظ أي: وكتبنا عليهم العين بالعين، وهو من عطف الجملة الاسمية على الفعلية، والتوجيه الثاني رفع على الاستئناف، والأخير عطف العين على المضمر في النفس؛ لأن المضمر في محل رفع، وهو من عطف المفرد على المفرد، والواو هنا للعطف لا للاشتراك في العامل[1]، وذلك لاختلاف العلامة الإعرابية بين كلمة (النفسَ) المنصوبة لكونها اسم أنَّ، و(العينُ) المرفوعة.

وافق الزمخشري توجيهات الفارسي الذي سبقه بها[2]، فنقلها عنه البيضاوي، وهذه دلالةٌ واضحةٌ على استفادة البيضاوي من الفارسي والزمخشري دون الإشارة إلى ذلك.

وتخريج قراءة النصب على عطف (العين) على اسم أنَّ، فالواو للإشراك، ومَنْ رفع (الجروح) بقطعها عمَّا قبلها على الاستئناف، ويجوز فيها الوجوه الثلاثة التي ذكرها الفارسي[3]، ولعلّ علة مَنْ قرأ (الجروح) بالرفع؛ لاختلافها عن سابقتها في الجنس، وهي مجموعة الأعضاء (العين، والأنف، والأذن، والسن) التي قُرئت نصبًا، ولقد وقف البيضاوي محايدًا دون ترجيح إحدى القراءات على الأخرى.

وممَّا يشابه هذه المسألة في الحكم النحوي وهو العطف، وقد أوردها البيضاوي مشيرًا إلى اختلاف القراءات فيها قوله تعالى: ﴿ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا مَكَانَكُمْ أَنتُمْ وَشُرَكَاؤُكُمْ﴾ [يونس: ٢٨]، وقوله: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ﴾ [النحل: ١٢].

وفي **قوله تعالى:** ﴿قَالُوا يَا لُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَن يَصِلُوا إِلَيْكَ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ﴾ [هود: ٨١]

قال البيضاوي: "(إلا امرأتك) استثناء من قوله: (فأسر بأهلك) ويدل عليه أنه قرئ فأسر بأهلك بقطع من الليل إلا امرأتك، وهذا إنما يصح على تأويل الالتفات بالتخلف، فإنه إن فسر

---

(1) يُنظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، ج4/ 271، وزاد المسير في علم التفسير، ابن الجوزي، ج1/ 553، ومعاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج2/ 179.

(2) يُنظر: الكشاف، الزمخشري، ج1/ 638.

(3) يُنظر: الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج3/ 223.

بالنظر إلى الوراء في الذهاب ناقض ذلك قراءة ابن كثير وأبي عمرو بالرفع على البدل من أحد، ولا يجوز حمل القراءتين على الروايتين في أنه خلفها مع قومها أو أخرجها فلما سمعت صوت العذاب التفتت وقالت: يا قوماه فأدركها حجر فقتلها؛ لأن القواطع لا يصح حملها على المعاني المتناقضة، والأولى جعل الاستثناء في القراءتين من قوله: (ولا يلتفت) مثله في قوله تعالى: ﴿مَّافَعَلُوهُإِلَّاقَلِيلٌمِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦]، ولا يبعد أن يكون أكثر القراء على غير الأفصح، ولا يلوم ذلك أمرها بالالتفات بل عدم نهيها عنه استصلاحًا، ولذلك علل على طريقة الاستئناف بقوله: "إنه مصيبها ما أصابهم" ولا يحسن جعل الاستثناء منقطعًا على قراءة الرفع"[1].

قرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي بالنصب، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو بالرفع[2].

فمن قرأ بالنصب فحمله على (فأسر بأهلك)، فالله _تعالى_ أمر لوطًا أن يسري بأهله إلا امرأته يخلفها مع قومها، فالالتفات لم يكن مباحًا لها، ومن قرأ بالرفع حمله على (ولا يلتفت منكم أحدٌ)، نُهِي لوطٌ ومن أسرى معه أن يلتفت إلا زوجته، التفتت فهلكت[3].

وقراءة النصب هي قراءة الجمهور، وإذا كان مستثنى من (فأسر بأهلك) فهو استثناء تام موجب، والنصب فيه واجب[4]، وهو اختيار الرازي ت(606هـ)[5]، والقرطبي ت(671هـ)[6]، ولعلَّ علة قراءة الجمهور بالنصب لأنّه استثناء تام موجب هو أصل باب الاستثناء.

---

(1) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج143/3.

(2) يُنظر: البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، عبد الفتاح القاضي، ج1/ 157، والتيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني، ج1/ 125، والحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي،ج3/ 169، و جامع البيان في القراءات السبع، أبو عمرو الداني، ج3/ 1207، وزاد المسير في علم التفسير، ابن الجوزي، ج2/ 392.

(3) يُنظر: جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري، ج15/ 424، والسبعة في القراءات، أبو بكر البغدادي، ج1/ 338، ومعاني القراءات، الأزهري، ج2/ 46، ومعاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج3/ 70، والهداية إلى بلوغ النهاية، مكي بن أبي طالب، ج5/ 3445.

(4) يُنظر: تفسير الجلالين، ج1/ 297، والعذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير، محمد الأمين الشنقيطي، ج3/ 565، وشرح المفصل، ابن يعيش، ج2/ 58، والمفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، ج1/ 98.

(5) يُنظر: مفاتيح الغيب، الرازي، ج18/ 381.

(6) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ج9/ 80

سبق أن ذكرنا أنّ البيضاوي استعان في تفسيره على مفاتيح الغيب للرازي، ولكنّ هذا لا يعني موافقته له في آرائه، فنجد البيضاوي رجّح قراءة الرفع، بينما اختار الرازي قراءة النصب.

أمَّا تخريج قراءة الرفع فعلى أنَّ (امرأتك) استثناء من (أحد) الواقع في سياق النهي[1]، فالنصب جائزٌ في (امرأتك) إضافة إلى رفعها على البدل[2].

ولقد خرّج ابنُ الأنباري قراءة الرفع على الاستثناء المنقطع، ومعناه: لكن امرأتك فإنها تلتفت فيصيبها ما أصابهم، فيكون التفاتها معصية لأمر الله، لأنه نهى عن الالتفات[3]، وهذا رأيٌ لم يستحسنه البيضاوي، لقوله: "ولا يحسن جعل الاستثناء منقطعًا على قراءة الرفع".

ولقد أنكرَ جماعةٌ من النحاة قراءة الرفع، ومنهم: أبو عبيد القاسم بن سلام الذي يرى أنها لا تصح إلا برفع (يلتفت)، وإعراب (امرأتك) نعتًا [4]؛ لأن قراءة النصب تدلُّ على أنه لم يسرِ بها، وقراءة الرفع تدلُّ على أنه سرى بها ولم يلتفت أحد إلا هي[5] ، وهذا يشكل تعارضًا.

وسبق البيضاويَّ إلى رأيه النحاسُ الذي يرى أنَّ الرفع على البدل له معنى صحيح، على تأويل الالتفات بمعنى التخلف وليس النظر إلى الخلف، أي إلا امرأتك فإنها تتخلف[6].

نلاحظ أنَّ البيضاوي اختار القراءتين: الرفع، والنصب على الاستثناء من (لا يلتفت)، لقوله: "والأَوْلَى"، وخالف قراءةَ الجمهور (النصبَ) وجهًا واحدًا على الاستثناء من (فأسرِ)، لقوله: "ولا يبعد أن يكون أكثر القراء على غير الأفصح"، حيث عدَّ قراءة الأكثر مرجوحة، ورجّح قراءة الرفع؛ لأنّها استثناء تام غير موجب، بخلاف الزمخشري الذي فرَّ من تخريجها على اللغة المرجوحة[7] وذلك لوجود التناقض الذي تحدَّثنا عنه، كون المرأة لم تسرِ في قراءة النصب، وسريت في قراءة الرفع؛ لأن الالتفات بعد الإسراء، وهي إحدى الخلافات النحوية بين الإمامين الزمخشري والبيضاوي.

---

(1) يُنظر: التحرير والتنوير، ابن عاشور، ج12/ 133.

(2) يُنظر: إعراب القرآن، الأصفهاني، ج1/ 160.

(3) يُنظر: زاد المسير في علم التفسير، ابن الجوزي، ج2/ 392.

(4) يُنظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية، ج3/ 196، والجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ج9/ 80، ومشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب، ج1/ 371.

(5) يُنظر: العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير، محمد الأمين الشنقيطي، ج3/ 566.

(6) يُنظر: فتح البيان في مقاصد القرآن، أبو الطيب القنوجي، ج6/ 222.

(7) يُنظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج2/ 216.

وممَّا يشابه هذه المسألة في الحكم النحوي وهو الاستثناء، وقد أوردها البيضاوي مشيرًا إلى اختلاف القراءات فيها، قوله تعالى: ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، وقوله تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦].

ثانيًا_ ما قرئ بين الرفع والجر

أشار البيضاوي إلى اختلاف القراءات في الأسماء بين الرفع والجر في ستة مواضع[1]، نذكر منها **قوله تعالى:** "ولكلٍّ وجهةٌ هو موليها فاستبقوا الخيرات اين ما تكونوا يأت بكم الله جميعا"[2].

قال البيضاوي: "وقرئ (ولكل وجهةٍ) بالإضافة، والمعنى وكل وجهة الله موليها أهلها، واللام مزيدة للتأكيد، جبرًا لضعف العامل"[3].

قرأ جمهور القراء بتنوين (كل) تنوين عوض عن المضاف إليه المحذوف، وتقديره: ولكل طائفة من أهل الأديان وجهة[4]، وإعراب (وجهة) مبتدأ مؤخر، وخبره المقدم الجار والمجرور[5].

وقرئ شذوذًا (كل) بكسر دون تنوين، وما أضيف إليها (وجهة)، وبذلك تكون اللام زائدة لتقدم المفعول[6]، والمعنى: وكل وجهة الله موليها[7]، وهو تأويل نقله البيضاوي عن الزمخشري.

ولقد نقل أبو السعود نصَّ البيضاوي حرفيًا "اللام مزيدة للتأكيد وجبر ضعف العامل"[8]، وفي هذا دلالة على استفادة اللاحقين بالبيضاوي منه، فلقد كان مرجعًا إليهم.

---

(1) قوله تعالى: "أشد" في (البقرة: 74)، وقوله: "الملائكة والناس أجمعين" في (البقرة: 161)، وقوله : "جنات" في (آل عمران: 15)، وقوله: "غيره" في (هود: 50)

(2) البقرة: 148

(3) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج1/ 113.

(4) يُنظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، ج2/ 36،

(5) يُنظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، ج2/ 172، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتخب الهمذاني، ج1/ 410.

(6) يُنظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، ج2/ 36، والتبيان في إعراب القرآن، العكبري، ج1/ 127، ومعاني القرآن، الأخفش، ج1/ 162.

(7) يُنظر: الكشاف، الزمخشري، ج1/ 205.

(8) يُنظر: إرشاد العقل السليم في مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود، ج1/ 177.

ويتبين لنا من توظيف البيضاوي الفعل المبني للمجهول "وقرئ" تضعيفُه للقراءة اللاحقة به وهي (كلٍّ) بالإضافة، وما ذهب إليه صوابًا، فيجب ترجيح قراءة متواترة على قراءة شاذة.

ولعلّ الراجحَ عند البيضاوي قراءة التنوين (كلٌّ) وهو تنوين عوض عن محذوف (المضاف إليه)، وتقديره: ولكل طائفةٍ وجهةٌ، فالتنوين علامة معروفة عن شيء محذوف، وبالتالي يتم تقديره وهو شائعٌ في التركيب النحوي أكثر من قراءة الإضافة، مع تأويلات كثيرة كتقديم المفعول به في المعنى، وعامل ضعيف، وزيادة حرف (اللام) لجبره، والمعنى المراد من الآية الكريمة وفق هذه القراءة: يولِّي اللهُ _تعالى_ كلّ وجهة.

وقوله تعالى: ﴿وَفِي ٱلۡأَرۡضِ قِطَعٞ مُّتَجَٰوِرَٰتٞ وَجَنَّٰتٞ مِّنۡ أَعۡنَٰبٖ وَزَرۡعٞ وَنَخِيلٞ صِنۡوَانٞ وَغَيۡرُ صِنۡوَانٖ﴾ [الرعد: ٤]

قال البيضاوي: "وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب وحفص (وزرع ونخيل) بالرفع عطفًا على (وجنات)[1].

قرأ ابن كثير وأبو عمرو وحفص ويعقوب (زرع) و(نخيل) و(صنوان) الأولى الواقعة نعتًا، و(غير) بالرفع، وقرأ نافع وابن عامر وحمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم بالجر عطفًا على (الأعناب)[2].

وتخريج قراءة الرفع عطفًا على (جنات)، ومن خفض عطفه على (أعناب)[3]، وذهب أبو عمرو بن العلاء إلى عطفها على (قطع)؛ لأن الجنات لا تكون من زرع[4].

اكتفى البيضاوي بذكر قراءة الرفع دون الجر، وهذه إشارة على ترجيحه القراءة المذكورة، والقراءتان سبعيتان متواترتان، فلا أرجحية لإحداهما على الأخرى، والمقصد واحد فالأرض غنيّة بجنات من أعناب وزرع وخير وفير بغض النظر عن المعطوف عليه.

---

(1) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج3/ 181.

(2) يُنظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن، الثعلبي، ج5/ 269، وتفسير الجلالين، ج1/ 321، وزاد المسير في علم التفسير، ابن الجوزي، ج2/ 481..

(3) يُنظر: معاني القرآن، الفراء، ج2/ 58، ومعاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج3/ 138.

(4) يُنظر: إعراب القرآن، النحاس، ج2/ 219، وحجة القراءات، ابن زنجلة، 369.

ثالثًا_ ما قرئ بين تنوين الرفع وعدمه

أشار البيضاوي إلى اختلاف القراءات في الأسماء بين تنوين الرفع وعدمه في ستة مواضع[1]، نذكر منها **قوله تعالى:** ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ۚ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ۖ﴾ [البقرة: ١٨٤]

قال البيضاوي: قرأ نافع وابن عامر برواية ابن ذكوان بإضافة الفدية إلى الطعام، وقرأ ابن عامر برواية هشام وباقي القراء بغير إضافة الفدية إلى الطعام[2].

قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي وهشام عن ابن عامر بالتنوين، وقرأ نافع وابن ذكوان عن ابن عامر بالإضافة[3].

قرأ أكثر القراء بالتنوين، وهي قراءة الجمهور، ورفع (طعام) على البدلية من (فدية)[4]، أو عطف بيان[5]، وهي اختيار الأخفش فالطعام تفسير للفدية[6]، والشيء لا يضاف إلى نفسه[7]، وذهب إليها أبو عبيد؛ لأنّ الطعام هو الفدية[8]، واختارها أبو القاسم الهذلي لموافقة أكثر القراء والمعنى: فعليه فدية [9].

ويرجِّح أبو جعفر النحاس قراءةَ الإضافة، وتعليلُه أنّ الفدية اسم للفعل، وهي غير الطعام[10]، وهي إضافة المبين إلى بيانه[11]، وإلى هذا يميل الأزهري؛ لأنّ العرب تضيف

---

(1) قوله تعالى : "عشر أمثالها" في (الأنعام: 160)، وقوله: "كفارة طعام" في (المائدة: 95)، وقوله: "فجزاء مثل" في (المائدة: 95)، وتمَّ تناولها بالتفصيل في الفصل الثالث من هذه الدراسة، وقوله: "عزير ابن" في (التوبة: 30)، وتمَّ تناولُها بالتفصيل في الفصل الثالث من هذه الدراسة، وقوله: "باخع نفسك" (الكهف: 6).

(2) يُنظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج1/ 124

(3) يُنظر: الإقناع في القراءات السبع، ابن باذش، ج1/ 303، والتيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني، ج1/ 79، وحجة القراءات، ابن زنجلة، ج1/ 124، و الحجة للقراء السبعة، الفارسي،ج2/ 273، وجامع البيان في القراءات السبع، أبو عمرو الداني، ج2/ 901، والسبعة في القراءات، أبو بكر البغدادي، ج1/ 176،

(4) يُنظر: البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ج2/ 191، والنكت والعيون، الماوردي، ج1/ 238.

(5) يُنظر: إبراز المعاني من حرز الأماني، أبو شامة الدمشقي، ج1م 434.

(6) يُنظر: معاني القرآن، الأخفش، ج1/ 169.

(7) يُنظر: حجة القراءات، ابن زنجلة، ج1/ 124

(8) يُنظر: إعراب القرآن، النحاس، ج1/ 95.

(9) يُنظر: الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، أبو القاسم الهذلي، ج1/ 498.

(10) يُنظر: جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري، ج3/ 439، وإعراب القرآن، النحاس، ج1/ 95..

(11) يُنظر: التحرير والتنوير، ابن عاشور، ج2/ 167.

الشيء إلى نعته[1]، وضعّفها الأخفش معللًا ذلك بأنّ الطعام تفسير للفدية، وليس الفدية مضافة إلى الطعام[2].

ولقد ذكر البيضاوي القراءتين المتواترتين السبعيتين بنسبتهما إلى أصحابها مع توجيههما، وهذه دلالةٌ على قبوله القراءتين، فلا داعي للمفاضلة بينهما؛ لأنّهما لا يؤديان إلى خللٍ في المعنى.

المطلب الثاني: المنصوبات

أولًا_ بين النصب والجر

أشار البيضاوي إلى اختلاف القراءات في الأسماء بين النصب والجر في أحد عشر موضعًا[3]، ونذكر منها **قوله تعالى:** ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسۡرَىٰ حَتَّىٰ يُثۡخِنَ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنۡيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلۡأٓخِرَةَۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٞ﴾ [الأنفال: ٦٧]

قال البيضاوي: "وقرئ بجر الآخرة على إضمار المضاف"[4].

اختلفت قراءة (الآخرة) بين النصب والجر، حيث قرأ الجمهور بالنصب[5] ، وتخريجها: على حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه[6].

وقراءة الْجر قراءةٌ شاذة[7]، وتأويلها على حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على حاله[8]، والتقدير: يريد لكم زينة أو حياة أو عرض الآخرة[9]، وقد نعته النحاة بالضعف[10]، وقد دلّ على المحذوف ما قبله "تريدون عرض الدنيا".

---

(1) يُنظر: معاني القراءات، الأزهري، ج1/ 192.
(2) يُنظر: معاني القرآن، الأخفش، ج1/ 169.
(3) قوله تعالى: "الصلوات والصلاة الوسطى" في(البقرة: 238)، وقوله: "والجار ذي القربى" في (النساء: 36)، وقوله: "أعزة" في (المائدة: 54)، وقوله: "الكفار" في (المائدة: 57)، وقوله: "مولاهم الحق" في (الأنعام: 62)، وقوله: "والله يريد الآخرة" في (الأنفال: 67)، وقوله: "الحق" في (يونس: 30)، وقوله: "بدم كذب" في (يوسف: 18)، وقوله: "من عنده" في (الرعد: 43).
(4) يُنظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج3/ 67.
(5) يُنظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، ج5/ 638.
(6) يُنظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية، ج2/ 552، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، ابن جني، ج1/ 282.
(7) يُنظر: العدة في إعراب العمدة، ابن فرحون المدني، ج3/ 45.
(8) يُنظر: الكشاف، الزمخشري، ج2/ 237، وشرح التسهيل، ابن مالك، ج2/ 395.
(9) يُنظر: جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري، ج14/ 59، وتأويلات أهل السنة، الماتريدي، ج5/ 260
(10) يُنظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، ج1/ 248، واللباب في علوم الكتاب، أبو حفص الدمشقي، ج1/ 494.

يلاحظ أنّ البيضاوي يستخدم كلمة (قرئ) وهذا دليلٌ على تضعيف القراءة التي بعدها وهي قراءة الجر، والتي تقتضي حذف المضاف، ويمكن تعليل ما لمحناه من اختيار البيضاوي لقراءة النّصب أنّ عدم الإضمار في وضوح المعنى أفضل من الإضمار والتأويل، وإلى هذا تميل الباحثة، فترجيح قراءة متواترة أَوْلى من ترجيح قراءات أخرى موسومة بالشذوذ، وكذلك ناسب هذا المعنى، فالآخرة لا يناسبها كلمة العرض أو الزينة، وهي من متعلقات الدنيا.

وقوله تعالى: ﴿فَإِن كَانُوٓاْ أَكۡثَرَ مِن ذَٰلِكَ فَهُمۡ شُرَكَآءُ فِي ٱلثُّلُثِۚ مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ يُوصَىٰ بِهَآ أَوۡ دَيۡنٍ غَيۡرَ مُضَآرّٖۚ وَصِيَّةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٞ﴾ [النساء: ١٢]

قال البيضاوي: " قرئ (غير مضارِ وصيةٍ) بالإضافة أي لا يضار وصية من الله"[1].
يتجلى موطن الشاهد في كلمة (وصية) والتي قرئت بين النصب والجر، وما سبقها (مضار) بين تنوين الكسر وعدمه، حيث قرأ الجمهور بالتنوين، ونصب وصية (غيرَ مضارٍ وصيةً)، وقراءة حذف التنوين والكسر قراءةٌ شاذة منسوبة إلى الحسن بن أبي الحسن[2].

وتخريج قراءة الجمهور (النصب) على أنّه مفعول مطلق لفعل محذوف أي: وصَّى الله بذلك [3]، ووجه آخر على أنّه مفعول به منصوب [4].

والمعنى: يوصي بها غير مضار، فمنع الله _تعالى_ من الضرار في الوصية، والمقصود: غير مضار في ورثته[5].

أمّا قراءة الجر الشاذة على حذف التنوين للإضافة[6]، حيث عدّها الجمهور لحنًا؛ لأن اسم الفاعل لا يضاف إلى المصدر[7]، وتخريج معناها على وجهين، أحدهما: إضافة الصفة إلى الزمان، والتقدير: غير مضار في وقت الوصية، والآخر: حذف المضاف، والتقدير: غير مضار أهل وصية[8]، فإعراب (وصية) مضاف إليه إلى مضاف يُعرب مضافًا إليه محذوفًا.

---

(1) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج2/ 64.
(2) يُنظر: إعراب القراءات الشواذ، العكبري، ج1/ 375، ومفاتيح الغيب، الرازي، ج5/ 525، والكشاف، الزمخشري، ج1/ 486.
(3) يُنظر: إعراب القرآن، الدعاس، ج1/ 187، والجدول في إعراب القرآن، محمود صافي، ج4/ 454.
(4) يُنظر: المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، ج3/ 1136.
(5) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج ، ج2/ 27.
(6) يُنظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، ج3/ 549.
(7) يُنظر: معاني القرآن، النحاس، ج2/ 37، والهداية إلى بلوغ النهاية، مكي بن أبي طالب، ج2/ 1248.
(8) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ج1/ 335.

وتسير الباحثة على مذهب الجمهور كون قراءة التنوين متواترة من جهة، ومخالفة قراءة الجرِّ قواعد العربية ورأي الجمهور من جهةٍ أخرى، فالتنوين يؤدي إلى جعل كلمة (وصية) منصوبة على المفعولية لجملة جديدة.

ثانيًا_ ما قرئ بين تنوين النصب وعدمه

أشار البيضاوي إلى اختلاف القراءات في الأسماء بين تنوين النصب وعدمه في أربعة مواضع[1] نذكر منها **قوله تعالى:** ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ ۚ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ الأنعام: ٨٣]، قال البيضاوي: "وقرأ الكوفيون ويعقوب بالتنوين"[2].

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر بالإضافة، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي ويعقوب بالتنوين[3]، وقرأ يعقوب بالإضافة في موضع سورة يوسف، في حين التزم الكوفيون عاصم وحمزة والكسائي بالتنوين في الموضع الآخر[4]، وبالتالي يختلف الموقع الإعرابي للاسم الموصول (مَنْ)، فلقد أشار الفراء إلى (مَنْ) فقد تأتي في موضع نصب أو خفض دون ترجيحٍ بينهما[5].

قرأ الجمهور بإضافة (مَن) إلى (درجات)، فيكون إعراب (درجات) مفعولًا به منصوبًا، وعلامة نصبه الكسرة لأنه جمع مؤنث سالم، لأنَّ الفعل وقع عليها، وهي مضاف، وإعراب (مَنْ) في محل جر مضاف إليه، والتقدير: من رُفعِت درجاته فقد رُفِع[6].

وأمّا قراءة التنوين فعلى نية التقديم والتأخير، والتقدير: نرفع من نشاء درجات، فيكون إعراب (مَن) في محل نصب مفعول به، وتعدد الموقع الإعرابي لكلمة (درجات) فقد يكون حالًا

(1) قوله تعالى:"ثمودًا" في (الأعراف: 73)، وقوله: "متخذ المضلين" في (الكهف: 51).

(2) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج2/ 170.

(3) يُنظر: حجة القراءات، ابن زنجلة، ج1/ 258، والحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي،ج3/ 336، والسبعة في القراءات، أبو بكر البغدادي، ج1/ 261، والعذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير، محمد الأمين الشنقيطي، ج1/ 440، والمبسوط في القراءات العشر، أبو بكر النيسابوري، ج1/ 198.

(4) يُنظر: معاني القراءات، الأزهري، ج1/ 368.

(5) يُنظر: معاني القرآن، الفراء، ج2/ 52.

(6) يُنظر: إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين الدرويش، ج2/ 404.

أو بدلًا أو تمييزًا[1] أو على الظرف أو حذف حرف الجر (إلى)، وتقديره: نشاء إلى درجات[2]، أو مفعولًا به ثانيًا فيكون الفعل (نرفع) متضمنًا لمعنى الفعل (نبلغ) أو (نعطي) وبالتالي متعديًا إلى مفعولين[3]، وهي قراءة أهل الكوفة[4].

سبق أنْ ذكرنا، أنّ البيضاوي في أحد مذاهبه كان يعرض المسألة النحوية بالسكوت عنها في بعض الأحيان، وهنا اكتفى بإيراد القراءتين دون توجيههما، ولعلَّ عدم ترجيح البيضاوي إحدى القراءتين المتواترتين على الأخرى يدلُّ على قبولهما لتمام المعنى بهما.

وقوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُۥ جَزَآءً ٱلْحُسْنَىٰ ۖ وَسَنَقُولُ لَهُۥ مِنْ أَمْرِنَا يُسْرًا ﴾ [الكهف: ٨٨]

قال البيضاوي: "وقرأ حمزة والكسائي ويعقوب وحفص (جزاء) منونًا منصوبًا على الحال أي فله المثوبة الحسنى مجزيًا بها، أو على المصدر لفعله المقدر حالًا، أي يجزي بها جزاء أو التمييز، وقرئ منصوبًا غير منون على أن تنوينه حذف لالتقاء الساكنين، ومنونًا مرفوعًا على أنه المبتدأ[5].

يتجلى موطن الشاهد في كلمة (جزاء) حيث قرئت مرفوعة ومنصوبة، ومنوّنة وغير منوّنة، وبذلك يظهر لنا أربعة أوجه من القراءات.

نلاحظ استخدام البيضاوي لكلمة (قرئ) تضعيف للقراءات التي يوردها بعدها، ومن ذلك قراءة النصب من غير تنوين، وقراءة الرفع مع التنوين، ولقد عدَّهما أبو القاسم الكرماني قراءتين شاذتين[6]، وقراءة النصب من غير تنوين لابن عباس ومسروق، وتقديرها: فله الجزاء جزاء

---

(1) يُنظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ج1/ 144، ومفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني، أبو العلاء الكرماني، ج1/ 163.

(2) يُنظر: إبراز المعاني من حرز الأماني، أبو شامة المقدسي، ج1/ 449، ومشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب، ج1/ 259.

(3) يُنظر: التضمين النحوي في القرآن الكريم، محمد نديم فاضل، ج1/ 193، والمجتبي من مشكل إعراب القرآن، أحمد الخراط، ج1/ 279، ومعاني القراءات، الأزهري، ج1/ 368.

(4) يُنظر: إعراب القرآن، النحاس، ج2/ 19.

(5) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج3/ 292.

(6) يُنظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل، برهان الدين الكرماني، ج1/ 679.

الحسنى، وحُذِف المبتدأ لدلالة المعنى عليه[1]، أمَّا القراءة الشاذة الأخرى فهي لعبد الله بن أبي إسحاق، و(جزاء) مرفوع على الابتداء، و(الحسنى) في محل رفع بدل[2].

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وأبو بكر عن عاصم برفع المضاف (جزاء) أي بدون تنوين، وقرأ الأخوان حمزة والكسائي، وحفص وخلف ويعقوب بالنصب والتنوين[3]، وكلاهما قراءة متواترة.

ولتخريج قراءة النصب مع التنوين ثلاثة وجوه، ولقد استوفى البيضاوي ذكرها، أولها: (جزاء) مصدر في موضع الحال، وهو رأي للزجاج[4]، والتقدير: فله الحسنى جزاءً أو فله المثوبة الحسنى مجزيًا بها[5]، والوجه الثاني منصوب بفعل مضمر مقدر من لفظه أي يَجزي جزاء[6]، والوجه الثالث منصوبٌ على التمييز وفق قول الفراء[7]، ووسمه بعض النحويين بالضعف؛ لأنَّ التمييز يقبح تقديمه[8]، و(الحسنى) مبتدأ مؤخر، وخبره المقدم (له)[9]، وحُذِف المبتدأ الموصوف (المثوبة) وحلت (الحسنى) الصفة مكانه[10]، ويرجِّح الطبري قراءة النصب مع التنوين[11].

أمّا قراءة الرفع بدون تنوين لم يُشِر إليها البيضاوي ذكرًا ولا توجيهًا، ولقد أورد النحاس تخريجين لهذه القراءة[12]، أحدهما: أن يكون إعراب (جزاء) مبتدأ، والخبر الجار والمجرور (له)،

---

(1) يُنظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، ج7/ 223، واللباب في علوم الكتاب، أبو حفص الدمشقي، ج12/ 559.

(2) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ج11/ 53.

(3) يُنظر: تحبير التيسير في القراءات العشر، أبو عمرو الداني، ج1/ 448، وحجة القراءات، ابن زنجلة، ج1/ 430، والسبعة في القراءات، أبو بكر البغدادي، ج1/ 398_399، والمبسوط في القراءات العشر، أبو بكر النيسابوري، ج1/ 282، والنشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ج2/ 315.

(4) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج3/ 309.

(5) يُنظر: مفاتيح الغيب، الرازي، ج21/ 497، والسراج المنير، شمس الدين الشربيني، ج2/ 403.

(6) يُنظر: الدر المصون، السمين الحلبي، ج7/ 542، ومعاني القراءات، الأزهري، ج2/ 121.

(7) يُنظر: معاني القرآن، الفراء، ج2/ 159.

(8) يُنظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ج1/ 230، والدر المصون، السمين الحلبي، ج7/ 593.

(9) يُنظر: مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب، ج1/ 447.

(10) يُنظر: الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، بهجت صالح، ج6/ 435.

(11) يُنظر: جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري، ج18/ 99.

(12) يُنظر: إعراب القرآن، النحاس، ج2/ 306.

و(الحسنى) في محل جر مضاف إليه، وحذف التنوين لإضافة جزاء إلى الحسنى[1]، أما التخريج الآخر أن تكون (الحسنى) بدل من (جزاء)، وحُذِف التنوين منعًا لالتقاء الساكنين[2]، فحذف الموصوف واكتفى بالصفة[3]، والتقدير: فله جزاء الفعلة الحسنى أو فله جزاء المثوبة الحسنى[4].

ويمكن القول إنّ سَبْقَ القراءتين الشاذتين (الرفع مع التنوين، والنصب بدون تنوين) بالفعل المبني للمجهول (قرئ) يدلُّ على تضعيف البيضاوي للقراءتين، وترجيحه القراءتين المتواترتين.

المطلب الثالث: المجرورات

أولًا_ ما قرئ بين الجر والرفع

أشار البيضاوي إلى اختلاف القراءات في الأسماء بين الرفع والجر في أربعة مواضع[5]، ونذكر منها **قوله تعالى:** ﴿وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ ۚ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ٦١]

قال البيضاوي: "وقرئ (أذنُ خيرٌ) على أن (خير) صفة له أو خبر ثانٍ"[6].

يتجلى موطن الشاهد في كلمة (خير)، فقرئت رفعًا منونة وجرًا منونة، حيث قرأ القراء كافة بجرِّها منوّنة على إضافة (أذن) إلى (خير) إلا عاصم فقد قرأها بخلف[7].

اختار الجمهور قراءة (خير) بالجر، والإعراب كالآتي: (أذن) خبر لمبتدأ محذوف أي هو أذن، و(خير) مجرورة بالإضافة، أمَّا تخريج قراءة الرفع فعلى وجهين، أولهما نعت ل(أذن)، والتقدير: أذن ذو خير، والآخر خبر ثانٍ[8].

---

(1) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج3/ 309.

(2) يُنظر: الهداية إلى بلوغ النهاية، مكي بن أبي طالب، ج5/ 4457_ 4458.

(3) يُنظر: إيجاز البيان عن معاني القرآن، أبو القاسم النيسابوري، ج2/ 530.

(4) يُنظر: السراج المنير، شمس الدين الشربيني، ج2/ 403.

(5) قوله تعالى: "زين أولادهم شركاؤهم" في (الأنعام: 137)، وتمَّ تناول هذه المسألة بالتفصيل في الفصل الثالث من هذه الدراسة، وقوله العظيم في (التوبة: 129).

(6) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج3/ 86.

(7) يُنظر: جامع البيان في القراءات السبع، أبو عمرو الداني، ج3/ 1153، والسبعة في القراءات، أبو بكر البغدادي، ج1/ 315، والمبسوط في القراءات العشر، أبو بكر النيسابوري، ج1/ 227.

(8) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ج2/ 648، والدر المصون، السمين الحلبي، ج6/ 73.

ويرجِّح النحاة قراءة الإضافة إلى (خير)، ومن ذلك: الأخفش[1]، وأبو جعفر النحاس[2]، أمَّا البيضاوي فيبدو أنه يوافقهم الرأي، لتوظيفه كلمة (قرئ) التي تشعرنا بتضعيفه للقراءة التي بعدها، وإلى هذه القراءة تميل الباحثة لاتفاق القراء أجمع عليها.

وقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠]

قال البيضاوي: "وقرئ بالرفع عطفًا على (والسابقون)"[3].

يكمن موطن الشاهد في كلمة (الأنصار) التي قرئت رفعًا وجرًّا، حيث انفرد يعقوب بقراءة الرفع، وقرأ الباقون بالخفض[4].

وتخريج قراءة الرفع على وجهين، إما مبتدأ[5] أو معطوف على (والسابقون)[6]، والمعنى المراد من قراءة الرفع أنه لم يجعل الأنصار من السابقين[7].

أمَّا قراءة الخفض عطف على (المهاجرين)[8] واختار النحاة قراءة الجر، وقد علَّل الأخفش ذلك بأنَّ السابقين الأولين كانوا من المهاجرين والأنصار[9]، وإلى هذا يميل الأزهري[10].

نلاحظ أنّ البيضاوي من أنصار قراءة الجر، فقد جرت عادته أن يوظف كلمة (قرئ) الفعل المبني للمجهول، لتضعيف القراءة اللاحقة به، كونها تنفي الأنصار من السابقين، وتؤيد

---

(1) يُنظر: معاني القرآن، الأخفش، ج1/ 361.

(2) يُنظر: جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري، ج14/ 326.

(3) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج3/ 95.

(4) يُنظر: المبسوط في القراءات العشر، أبو بكر النيسابوري، ج1/ 228، ومعاني القراءات، الأزهري، ج1/ 462، والهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، محمد سالم محيسن، ج2/ 284، والوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية، أبو علي الأهوازي، ج1/ 198.

(5) يُنظر: إعراب القرآن، الباقولي، ج1/ 201، والتبيان في إعراب القرآن، العكبري، ج2/ 657.

(6) يُنظر: إعراب القرآن، النحاس، ج2/ 132.

(7) يُنظر: معاني القرآن، النحاس، ج3/ 247.

(8) يُنظر: إعراب القرآن، النحاس، ج2/ 132، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، ابن جني، ج1/ 300.

(9) يُنظر: معاني القرآن، الأخفش، ج1/ 364

(10) يُنظر: معاني القراءات، الأزهري، ج1/ 462.

الباحثة جماعة النحاة في اختيارهم قراءة الجر السبعية، وهي قراءة أكثر القراء، ويظهر لنا اهتمام البيضاوي بالقراء السبعة وتضعيفه قراءات باقي العشرة.

ثانيًا_ بين الجر والرفع والنصب

أشار البيضاوي إلى اختلاف القراءات في الأسماء بين الجر والرفع والنصب في ثلاثة عشر موضعًا[1]، ونذكر منها **قوله تعالى:** ﴿لَّا يَسْتَوِي ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُو۟لِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ۚ فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ﴾ [النساء: ٩٥]

قال البيضاوي عن كلمة (غير): "بالرفع صفة لـ(لقاعدون) لأنه لم يقصد به قوم بأعيانهم أو بدل منه، وقرأ نافع وابن عامر والكسائي بالنصب على الحال أو الاستثناء، وقرئ بالجر على أنه صفة للمؤمنين أو بدل منه"[2].

اختلف القراء بقراءة كلمة (غير) والتي قرئت بتثليث الحركات، حيث قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة ويعقوب بالرفع (غيرُ)، وقرأ ابن عامر والكسائي بالنصب (غيرَ)[3]، أمَّا قراءة الكسر فهي شاذة ومنسوبة لأبي حَيوة[4].

أمّا قراءة الرفع فلقد عدّها أبو جعفر الأندلسي أفصح القراءات لاجتماع القراء السبعة عليها سوى ابن عامر، وتخريجها على وجهين، أولهما: أنها صفة لـ(القاعدون)، والمعنى: لا يستوي القاعدون الأصحاء والمجاهدون، وهذا مذهب سيبويه، فهو يرى أنّ (القاعدين) غير مُعيَّنين[5]، ويعلِّلُ الأخفش علة نعت القاعدون بـ(غير)، أنه لم يقصد قومًا بأعيانهم[6].

---

(1) قوله تعالى: "مالك" في (الفاتحة: 4)، وقوله: "بديع" في (البقرة: 117)، وقوله: "النبي" في (آل عمران: 68)، وقوله: "والشمس والقمر" (الأنعام: 96) وقوله: "الجن" في (الأنعام: 100)، وقوله: "خلقهم" في (الأنعام: 100)، وقوله: "غيره" في (الأعراف: 59)، وقوله: "رحمة" في (التوبة: 61)، وقوله: "الحق" في (الكهف: 44)، ، وقوله: "التائبون" في (التوبة: 112).

(2) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج2/ 91.

(3) يُنظر: الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، محمد سالم محيسن، ج2/ 158.

(4) يُنظر: تحفة الأقران فيما قرئ بالتثليث من حروف القرآن، أبو جعفر الأندلسي، ج1/ 87.

(5) يُنظر: تحفة الأقران فيما قرئ بالتثليث من حروف القرآن، أبو جعفر الأندلسي، ج1/ 87، والكتاب، سيبويه، ج2/ 332.

(6) يُنظر: السراج المنير في الإعانة على معرفة كلام ربنا الحكيم الخبير، شمس الدين الشربيني، ج1/ 470، وفتح القدير، الشوكاني، ج1/ 580.

أمّا الوجه الآخر الرفع على البدلية من (القاعدين)، فهو أَوْلَى من النعت لوجود النفي[1]؛ وقد نقل مكيٌّ بن أبي طالب عن المبرِّد قوله: "هو بدل لأنه نكرة والأول معرفة"[2]؛ لأنَّ الاستثناء تام غير موجب فيجوز فيه الوجهان: الرفع على البدلية، والنصب على الاستثناء؛ ولأنّ النعت المفرد يشترط فيه المطابقة من حيث التعريف والتنكير، و(القاعدون) معرفة، و(غير) مهما عُرِّفت تبقى موغلة في الإبهام.

يُلاحظ أنّ النص الذي أورده البيضاوي (لم يقصد به قومًا بأعيانهم) مشابهٌ للتعليل الذي ذكرناه عند الأخفش، وهذا دلالة على استفادة البيضاوي من الأخفش، وميله لرأيه في هذه المسألة.

وتخريج قراءة النصب الاستثناء من (القاعدون) أو (المؤمنين)، والاستثناء من الأُولى أَولى؛ لأنّ سياق الآية الكريمة يتحدث عنهم، وبهذا يستوي أولو الضرر مع المجاهدين أو حال من (القاعدين)، والمعنى: لا يستوي القاعدون في حال صحتهم[3] أو منصوب على نزع الخافض[4].

أمَّا المرتبة الثالثة قراءة الجر وفقًا لرأي أبي جعفر[5]، وتخريجها على أنّها صفة لكلمة (المؤمنين)، وهي قراءة خارجة عن السبعة[6].

نلاحظ أن البيضاوي لم يلفت انتباهنا إلى تصنيف القراءات من حيث التواتر والشذوذ حتى طُبِعت عليه هذه السمة في أغلب تفسيره، ويكتفي بقوله (قرئ) علامةٌ على تضعيف قراءة الكسر، أمّا قراءة الرفع والنصب فهما قراءتان سبعيتان، لا مفاضلة بينهما.

وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦]

(1) يُنظر: تحفة الأقران فيما قرئ بالتثليث من حروف القرآن، أبو جعفر الأندلسي، ج1/ 87.
(2) الهداية إلى بلوغ النهاية، مكي بن أبي طالب، ج2/ 1436.
(3) يُنظر: تحفة الأقران فيما قرئ بالتثليث من حروف القرآن، أبو جعفر الأندلسي، ج1/ 87، و حجة القراءات، ابن زنجلة، ج1/ 211، والهداية إلى بلوغ النهاية، مكي بن أبي طالب، ج2/ 1435.
(4) يُنظر: فتح القدير، الشوكاني، ج1/ 580.
(5) يُنظر: تحفة الأقران فيما قرئ بالتثليث من حروف القرآن، أبو جعفر الأندلسي، ج1/ 87.
(6) يُنظر: الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، ج2/ 246.

قال البيضاوي:" نصبه نافع وابن عامر وحفص والكسائي ويعقوب عطفًا على وجوهكم... وجرّه الباقون على الجوار... وقرئ بالرفع على (وأرجلكم) مغسولة"[1].

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة وأبو بكر عن عاصم بالجر، وقرأ نافع وابن عامر وحفص والكسائي ويعقوب بالنصب[2].

وقراءة الجمهور هي النصب، وتخريجها: (أرجلكم) معطوفة على (وجوهكم وأيديكم)، وهو تأخير على نية التقديم[3]، والتقدير: فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وأرجلكم إلى الكعبين، ويحتمل أن يكون معطوفًا على محل الجار والمجرور (برءوسكم)[4]، والتخريج الأول أفضل؛ لأنّ العطف على اللفظ أقوى من العطف على المحل[5] أو منصوب على فعل محذوف، والتقدير: اغسلوا أرجلكم[6]، ويرجح الأخفش قراءة النصب[7] وإليها يميل ابن هشام الأنصاري[8].

وأمَّا قراءة (أرجلِكم) بالجر عطفًا على (رؤوسكم)، ويحتمل خفض على الجوار[9]، ويرى الزجاج أن الخفض على الجوار لا يكون في كلمات الله[10]، وهذه إشارة إلى ميله لقراءة النصب، ويمكننا رفض هذا التخريج؛ لأنّ الجوار لا يكون إلا في النعت لا العطف[11]، وإن تمَّ اعتباره معطوفًا مجرورًا على (رءوسكم) فهو صحيح الإعراب، ولكنّه مخالف لمعنى الغسل.

---

(1) يُنظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج2/ 117.

(2) يُنظر: معالم التنزيل في تفسير القرآن، البغوي، ج2/ 23، وزاد المسير في علم التفسير، ابن الجوزي، ج1/ 521، وشرح طيبة النشر، ابن الجزري، 219، ومعاني القراءات، الأزهري، ج1/ 320.

(3) يُنظر: إعراب القرآن، النحاس، ج1/ 259، وجامع البيان في تأويل القرآن، الطبري، ج10/ 52.

(4) يُنظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل، برهان الدين الكرماني، ج1/ 321.

(5) يُنظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش، ج7/ 3322.

(6) يُنظر: زهرة التفاسير، أبو زهرة، ج4/ 2048.

(7) يُنظر: معاني القرآن، الأخفش، ج1/ 227.

(8) يُنظر: شرح شذور الذهب، ابن هشام، 429.

(9) يُنظر: إعراب القرآن، النحاس، ج1/ 259، وغرائب التفسير وعجائب التأويل، برهان الدين الكرماني، ج1/ 321.

(10) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج2/ 152.

(11) يُنظر: تحفة الأقران في ما قرئ بالتثليث من حروف القرآن، أبو جعفر الأندلسي، ج1/ 152.

اختلف العلماء في غسل الرجلين ومسحهما، فلقد ذهب جمهور العلماء إلى قراءة النصب التي تحمل معنى وجوب غسل الرجلين، أمَّا قراءة الجر تدل على جواز الاقتصار على مسح الرجلين[1]، والمسح مخالف بإجماع العلماء[2].

وتخريج قراءة الرفع الشاذة[3] على الابتداء والخبر محذوف، والتقدير: أرجلكم مغسولة إلى الكعبين[4]، ونستدِلُّ من خلال استخدام البيضاوي الفعل المبني للمجهول (قرئ) على تضعيفه قراءة الرفع، ولعلَّ الراجح قراءة النصب لكونها قراءة الجمهور، وتُدعِّم المعنى الفقهي وهو الغسل.

ثالثًا_ ما قرئ بين تنوين الجر وتركه

أشار البيضاوي إلى اختلاف القراءات في الأسماء بين تنوين الجر وعدمه في ثلاثة مواضع[5]، نذكر منها قوله تعالى: ﴿ وَلَبِثُواْ فِي كَهۡفِهِمۡ ثَلَٰثَ مِاْئَةٖ سِنِينَ وَٱزۡدَادُواْ تِسۡعٗا ﴾ [الكهف: ٢٥]

قال البيضاوي: "وقرأ حمزة والكسائي ثلاثمائة سنين بالإضافة على وضع الجمع موضع الواحد، وعلامة الجمع فيه جبر لما حذف من الواحد، وأن الأصل في العدد إضافته إلى الجمع ومن لم يضف أبدل السنين من ثلثمائة"[6].

قرأ حمزة والكسائي وخلف العاشر بدون تنوين، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر بالتنوين[7].

---

(1) يُنظر: تحفة الأقران، أبو جعفر الأندلسي، ج1/ 152، وفتح القدير، الشوكاني، ج2/ 22، ومقدمات في علم القراءات، محمد منصور، 29.

(2) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات بن الأنباري، ج2/ 493.

(3) يُنظر: إعراب القراءات الشواذ، العكبري، ج1/ 430.

(4) يُنظر: تحفة الأقران في ما قرئ بالتثليث من حروف القرآن، أبو جعفر الأندلسي، ج1/ 155.

(5) قوله تعالى: "باسط كفيه" في (الرعد: 14)، وقوله: "كل" في (إبراهيم: 34).

(6) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج3/ 278.

(7) يُنظر: التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني، 143، وجامع البيان في القراءات السبع، أبو عمرو الداني، ج3/ 1305، والسبعة في القراءات، أبو بكر البغدادي، ج1/ 389، وشرح طيبة النشر، النويري، ج2/ 429، والعنوان في القراءات السبع، أبو طاهر السرقسطي، ج1/ 122، وغيث النفع في القراءات السبع، أبو الحسن الصفقاسي، 370، والنشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ج2/ 310، والوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية، أبو علي الأهوازي، 235، والهادي شرح طيبة النشر، محمد سالم محيسن، ج3/ 10، والوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، عبد الفتاح القاضي، ج1/ 312

وتخريج قراءة الجمهور بالتنوين ونصب (سنين)[1] على أنها بدل منصوب من (ثلاث) أو بدل مجرور من (مائة)، أو عطف بيان من (ثلاث) كما قال الزجاج، أو تمييز[2]حيث وُضِع الجمعُ موضع المفرد[3]، ونجد كثيرًا من النحاة منعوا إعرابها تمييزًا؛ لأنَّ تمييز المائة مجرور بالإضافة، والتنوين مانع لذلك[4]، ولا يصح إعراب (سنين) مضافًا إليه؛ لأن العدد يضاف إلى واحد يبين جنسه[5].

أمَّا قراءة حذف التنوين فليست مختارة[6]، وهي على إضافة (مائة) إلى الجمع (سنين)، كما يُضاف إلى الواحد[7]، فتمَّ وضع (سنين) موضع (سنة)[8]، لإجماع النحويين على أن الواحد المفسر من العدد معناه الجمع[9]، فأصل الكلام: ثلاثمائة سنة فسنة، فحمل الكلام على المعنى[10].

ويقف البيضاوي محايدًا اتجاه القراءات القرآنية المتواترة دون ترجيحٍ بينهما، وهذه دلالةٌ على قبولهما، القراءتان متواترتان، والمختار عند جمهور النحاة إضافة العدد مائة إلى المعدود المفرد، وهنا أضيف إلى الجمع والمعنى سنة تلو سنة.

---

(1) يُنظر: فتح القدير، الشوكاني، ج3/ 330.

(2) يُنظر: إيجاز البيان عن معاني القرآن، أبو القاسم النيسابوري، ج2/ 517، ومشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب، ج1/ 440، ومعاني القراءات، الأزهري، ج2/ 108.

(3) يُنظر: فتح القدير، الشوكاني، ج3/ 330.

(4) يُنظر: إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين الدرويش، ج4/ 463.

(5) يُنظر: الموسوعة القرآنية، ج4/ 266.

(6) يُنظر: حجة القراءات، ابن زنجلة، 414.

(7) يُنظر: الموسوعة القرآنية، ج4/ 266.

(8) يُنظر: معاني القرآن، الفراء، ج2/ 138.

(9) يُنظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، 223.

(10) يُنظر: مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب، ج1/ 440.

المبحث الثاني: الأفعال

أشار البيضاوي من ناحية نحوية إلى الأفعال في تفسيره للنصف الأول في القرآن الكريم إلى ثلاثين موضعًا، يمكننا تقسيمه إلى ثلاثة مطالب: الفعل المضارع المعرب غالبًا، والأفعال المبنية، وما بين المعرب والمبني.

المطلب الأول: الفعل المضارع المعرب غالبًا

أولًا_ ما قرئ بين الرفع والنصب

أشار البيضاوي إلى اختلاف القراءات في الأفعال المعربة بين الرفع والنصب في أربعة عشر موضعًا(1)، نذكر منها **قوله تعالى:** ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧]

قال البيضاوي: "وقرأ ابن عامر (فيكون) بفتح النون"(2).

يتجلَّى موطن الشاهد في الفعل (يكون) الذي قرئ مرفوعًا، ومنصوبًا، حيث انفرد ابن عامر الشامي بقراءة النصب، واتّفق الباقون على قراءة الرفع[3].

وقرأ الجمهور بالرفع على أحد الوجهين، أولهما: القطع[4] أي مرفوع على الابتداء، والتقدير: فهو يكون، أو فإذا هو كائن، والوجه الثاني: مرفوع عطفًا على (يقول) والتقدير/ يقول: كن فيكون[5].

---

(1) قوله تعالى: "يقول" في (البقرة: 214)، وقوله: "يضعفه" في (البقرة: 245)، وقوله: "ينصرون" في (آل عمران: 111)، وقوله: "يعلم" في (آل عمران: 142)، وقوله: "فأفوز" في (النساء: 73)، وقوله: "يقول" في (المائدة: 53)، وقوله: "تكون" في (المائدة: 71)، وقوله: "نرد" في (الأعراف: 53)، وقوله: "فنعمل" في (الأعراف: 53)، وقوله: "ولا أشرك" في (الرعد: 36)، وقوله: "لتزول" في (إبراهيم: 46).

(2) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج1/ 103.

(3) يُنظر: الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج2/ 206، وجامع البيان في القراءات السبعة، أبو عمرو الداني، ج3/ 1274، والسبعة في القراءات، أبو بكر البغدادي، ج1/ 373، وغيث النفع في القراءات السبع، أبو الحسن النوري، ج1/ 89، والكنز في القراءات العشر، ابن المبارك، ج2/ 415، والنشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ج2/ 220.

(4) يُنظر: زاد المسير في علم التفسير، ابن الجوزي، ج1/ 105، وفتح القدير، الشوكاني، ج4/ 441.

(5) يُنظر: حجة القراءات، ابن زنجلة، ج1/ 111، ومشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب، ج1/ 418.

وأمَّا قراءة النصب فعلى تقدير (أن)[1] أو على لفظ الأمر (كن)[2] أي جواب الأمر، وقيل: هو بعيد[3]، ولا يجوز النصب على أنَّه جواب ل (كنْ) لأنَّه خبر وليس أمرًا[4]، والتقدير/ إذا أراد شيئًا قال له: كن فكان[5]؛ ولأنَّ الأمر الحقيقي ينتظم منه فعلين للشرط والجزاء[6]؛ ولأنَّ الفاء لا تنصب إلا إذا جاءت بعد فعل مستقبل[7]، وإلى هذا يميل الزجاج الذي ينفي النصب، ووافقه السمين الحلبي، حيث يرى أن الفاء هي عطف لا جواب أمر[8]، فنعت بعض النحاة قراءة ابن عامر باللحن، وهذا لا يصح؛ لأنَّها قراءة متواترة[9]، فنجد المبرد يصف ابن عامر بمخالفة القياس[10]، فيرون أن الرفع أجود من النصب[11]، ومن ذلك أبو علي الفارسي الذي خرّج قراءة الرفع على أنَّها خبر مبتدأ محذوف، ولفظ أمر والمعنى خبري، وسوّغ قراءة النصب على صيغة الأمر[12].

لقد ذكر البيضاوي الوجه الآخر من القراءة (النصب)، ووقف البيضاوي موقفًا محايدًا دون ترجيح لأيٍّ منهما، وهذا دلالة على قبوله القراءتين، وتميل الباحثة إلى قراءة الرفع لكون المقصد منها خبريًا وهو أنّ الأمرَ الكونيّ للأشياء سارٍ فورًا، وهذا الذي دفع أكثر القراء يقرءون بها، وسيرًا على نهج المفسرين والنحاة كالزجاج والفارسي والرازي والسمين الحلبي، وغيرهم.

وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُوا۟ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنعام: ٢٧]

(1) يُنظر: معاني القرآن، الأخفش، ج1/ 152_ 221، والمقتضب، المبرد، ج2/ 18.
(2) يُنظر: تفسير الجلالين، ج1/ 72، ومدارك التنزيل وحقائق التأويل، النسفي،، ج1/ 124.
(3) يُنظر: مفاتيح الغيب، الرازي، ج4/ 25.
(4) يُنظر: الهداية إلى بلوغ النهاية، مكي بن أبي طالب، ج6/ 3994.
(5) يُنظر: الجمل في النحو، الفراهيدي، ج1/ 219.
(6) يُنظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، ج1/ 586.
(7) يُنظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ج1/ 88.
(8) يُنظر: الدر المصون في علم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، ج2/ 89.
(9) يُنظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، ج1/ 586
(10) يُنظر: المقتضب، المبرد، ج1/ 200.
(11) يُنظر: النكت في القرآن الكريم، أبو الحسن القيرواني، ج1/ 413.
(12) يُنظر: البرهان في علوم القرآن، الزركشي، ج2/ 290.

قال البيضاوي: "نصبهما حمزة ويعقوب وحفص على الجواب بإضمار أن بعد الواو إجراء لها مجرى الفاء، وقرأ ابن عامر برفع الأول على العطف ونصب الثاني على الجواب"[1].

اختلف القراء في موضعين، وهما (ولا نكذب) و(نكون) بين قراءتي الرفع والنصب، حيث قرأ حمزة وحفص عن عاصم ويعقوب بالنصب، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي بالرفع فيهما، وقرأ ابن عامر (نكذب) بالرفع، و(نكون) بالنصب[2].

وتخريج قراءة الرفع على وجهين، أولهما: عطفًا على (نرد)، والمعنى: تمنوا الرد وألا يكذبوا وأن يكونوا مع المؤمنين، فيكون عدم الكذب والكون داخلًا في التمني، وإلى هذا ذهب عيسى بن عمر والآخر على قطع (لا نكذب) عمَّا سبقها أي الاستئناف، وإلى هذا ذهب أبو عمرو بن العلاء، والمعنى: يا ليتنا نرد، ونحن لا نكذب بآيات ربنا، ونكون من المؤمنين سواء رددنا أم لم نرد[3]، فهو خبر مبتدأ محذوف[4]، فيكون عدم الكذب غير داخل في التمني وهو اختيار سيبويه[5]، وفضَّل الفراء قراءة الرفع على النصب[6]، فهو يختار الرفع في الواو والفاء، والمعنى: يا ليتنا نرد واستأنف ب (لسنا نكذب)[7] وأبو جعفر الطبري يوافق الفراء في ترجيحه قراءة الرفع[8].

أمَّا وجه قراءة نصب الفعلين، فعلى تقدير أنْ مضمرة بعد الواو في جواب التمني[9]، فالواو تنصب ما بعدها في المنفي[10]، فإعراب (نكذب): فعل مضارع منصوب بأنْ مضمرة بعد

---

(1) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج2/ 158.

(2) يُنظر: تفسير القرآن، السمعاني، ج2/ 97، والمبسوط في القراءات العشر، أبو بكر النيسابوري، ج1/ 192، ومعاني القراءات، الأزهري، ج1/ 349.

(3) يُنظر: التفسير البسيط، أبو الحسن النيسابوري، ج8/ 74، وحجة القراءات، ابن زنجلة، ج1/ 245، والحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج3م 294، وشرح المفصل، ابن يعيش، ج4/ 238.

(4) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ج1/ 489.

(5) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ج6/ 408.

(6) يُنظر: معاني القرآن، الفراء، ج1/ 276.

(7) يُنظر: الأصول في النحو، ابن السراج البغدادي، ج2/ 184.

(8) يُنظر: جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري، ج1/ 320.

(9) يُنظر: التسهيل لعلوم التنزيل، ابن جزي، ج1/ 258، ومدارك التنزيل وحقائق التأويل، النسفي،، ج1/ 498.

(10) يُنظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ج1/ 485.

واو المعية، والمصدر المؤول من أنْ وما بعدها معطوف على مصدر متوهم، والتقدير: يا ليتنا يكون لنا رد، وانتفاء تكذيب والكون مع المؤمنين[1]، و(نكون) معطوف عليه.

ووافقهما ابن عامر في قراءة نصب (نكون) فهي جواب للتمني، والتقدير: يا ليتنا نرد فنكون من المؤمنين[2]، أمَّا (نكذب) فرفعه على القطع أو العطف كما ذكرنا[3]، ويذهب ابن جني إلى وجوب قراءة النصب؛ لأنه جواب للتمني، والأفعال المرفوعة معطوفة لفظًا، والمراد بها الجواب[4]، على خلاف أبي حيان الأندلسي الذي يرى أنَّ مسوغ النصب ليس على جهة الجواب، فالواو لا تقع في جواب الشرط، وإنما هي واو الجمع[5]، وهو رأي موافق لما ذهب إليه ابن يعيش، والتقدير: يا ليتنا يجمع لنا الرد وترك التكذيب والكون من المؤمنين، فدخلت جميع الأفعال في التمني[6].

لقد اقتصر البيضاوي على ذكر وجهين من القراءة مع توجيههما دون ذكر الثالث أو ترجيح لأيٍّ منهما، وهذا دلالة على قبوله القراءتين، فلا داعيَ للمفاضلة بين قراءات متواترة سبعية.

وقوله تعالى: ﴿قَٰتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ ٱللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ ۝١٤ وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ ۗ وَيَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ١٤ – ١٥]

قال البيضاوي: "وقرئ ويتوب بالنصب على إضمار أن على أنه من جملة ما أجيب به الامر، فإن القتال كما تسبب لتعذيب قوم تسبب لتوبة قوم آخرين"[7].

يتجلَّى موطن الشاهد في الفعل (يتوب) الذي قرئ رفعًا ونصبًا، حيث قرأ الجمهور بالرفع، وقرئ بالنصب شذوذًا [8]، ويجوز في الأفعال المعطوفة على الشرط والجزاء ثلاث لغات: الجزم، والرفع، والنصب[9]، ولم نعثر على قراءة الجزم فيه.

---

(1) يُنظر: إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين الدرويشي، ج2/ 348.

(2) يُنظر: حجة القراءات، ابن زنجلة، ج1/ 245.

(3) يُنظر: إعراب القرآن، النحاس، ج2/ 7.

(4) يُنظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، ج1/ 252.

(5) يُنظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، ج4/ 474.

(6) يُنظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ج4/ 238.

(7) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج3/ 74.

(8) يُنظر: إعراب القراءات الشواذ، العكبري، ج1/ 609، ومعالم التنزيل في تفسير القرآن، البغوي، ج4/ 150، واللباب في علوم الكتاب، أبو حفص الدمشقي، ج10/ 40، و الموسوعة القرآنية، ج5/ 283.

(9) يُنظر: العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير، محمد الأمين الشنقيطي، ج5/ 317.

وتخريج قراءة الرفع على قطع الفعل (يتوب) عمّا قبله[1]، وذلك لأنّه غير مشاكل معنى الفعل قبله فيتم استئنافه ورفعه لا جزمه[2]، فتوبته_ سبحانه_ على مَن يشاء ليست مسببة عن قتالهم لهم وليست جزاء على قتال الكفار؛ لأن الله تعالى يتوب على من يريد قاتل أو لم يقاتل[3]، وإلى هذه القراءة يميل جمهور النحاة، ومن ذلك الزجاج الذي يرى أن التوبة ليست من جنس جواب القتال، فهي مرفوعة على الاستئناف[4]، والفراء يذكر أنَّ التوبة ليست من شروط الجزاء[5].

وأمّا قراءة النصب (يتوبَ) الشاذة على أن الفعل منصوب بأن مضمرة بعد واو المعيّة[6]، فالتوبة داخلة في جواب الأمر من جهة المعنى، والمعنى المراد: إن تقاتلوهم يجمع الله _تعالى_ بين تعذيبهم وخزيهم وشفاء صدور المؤمنين وإذهاب غيظ قلوب المؤمنين، والتوبة على من يريد[7]، ولقد ضعّفها البيضاوي بتقديمه لها بكلمة (قرئ)، هذا ودلالة على عدم قبوله لها، وتؤيد الباحثة ما ذهب إليه الإمام من ترجيح قراءة الرفع، فعلينا تفضيل المتواتر على الشاذ، ولكونها أقرب للتركيب النحوي بالرفع على القطع.

ثانيًا_ ما قرئ بين الرفع والجزم

أشار البيضاوي إلى اختلاف القراءات في الأفعال المعربة بين الرفع والجزم في تسعة مواضع[8]، نذكر منها **قوله تعالى:** ﴿وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُۥ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ ۚ وَعَلَى ٱلْوَارِثِ مِثْلُ ذَٰلِكَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]

---

(1) يُنظر: إعراب القرآن، النحاس، ج3/ 226.

(2) يُنظر: شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر البغدادي، ج4/ 57.

(3) يُنظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ج3/ 502، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتخب الهمذاني، ج3/ 245، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، ج1/ 285.

(4) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج2/ 437.

(5) يُنظر: معاني القرآن، الفراء، ج1/ 426.

(6) يُنظر: إعراب القراءات الشواذ، العكبري، ج1/ 609، والتبيان في إعراب القرآن، العكبري، ج2/ 638.

(7) يُنظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتخب الهمذاني، ج3/ 245.

(8) قوله تعالى: "تقاتل" في (البقرة: 246)، وقوله: "يدرككم" في (النساء: 78)، وقوله: "تكلف" في (النساء: 84)، وقوله: "يضركم" في (المائدة: 105)، وقوله: ليحزنك (الأنعام: 33)، وقوله: نعذب ونعف في (التوبة: 66)، وقوله: تطهرهم في (التوبة: 103).

قال البيضاوي: "وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب (لا تضار) بالرفع بدلًا من قوله (لا تكلف) وأصله على القراءتين تضارر بالكسر على البناء للفاعل أو الفتح على البناء للمفعول، وعلى الوجه الأول يجوز أن يكون بمعنى تضر، والباء من صلته أي لا يضر الوالدان بالولد فيفرط في تعهده ... وقرئ (لا تضار) بالسكون مع التشديد على نية الوقف، وبه مع التخفيف على أنه من ضاره يضيره"[1].

قرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب بالرفع (تضارُّ)، وقرأ نافع وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وخلف بالفتح (تضارَّ)[2]، حيث إنَّ فتح الراء دلالة الجزم بلا الناهية، وضم الراء هو علامة الرفع على الخبر، ومسبوق بلا النافية.

قرأ الجمهور بالجزم، وفتح الراء مشدَّدة (تضارَّ)، والأصل: لا تضارر مجزوم بلا الناهية، فأدغمت الراء الأولى في الثانية، ومنعًا لالتقاء الساكنين يُحرَّك، فحُرِّك بأخف الحركات وهي الفتحة، لتضعيفه، وإتباعًا لحركة عين الفعل[3] أي لتوافق الألف، وهي اختيار أبي عبيد على صريح النهي[4]، وإليها يميل الأزهري[5].

أمَّا (تضارِّ) جزم، وحرك بالكسر؛ لأننا في الأصل نتخلص من التقاء الساكنين بالكسر، وهذه القراءة عند الطبري أفصح من قراءة الفتح، على الرغم من إجماع القراء على قراءة الفتح دون الكسر التي لم يقرأ بها أحد[6]، وأجاز الفراء والنحاس الكسر[7].

ويمكن التفريق بينهما أنّ قراءة الفتح على نية بناء الفعل للمجهول، وقراءة الكسر على نية بنائه للفاعل المعلوم[8].

---

(1) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج1/ 144.

(2) يُنظر: الإقناع في القراءات السبع، ابن الباذش، 304، وزاد المسير في علم التفسير، ابن الجوزي، ج1/ 207، والسبعة في القراءات، أبو بكر البغدادي، ج1/ 183، والعنوان في القراءات السبع، أبو طاهر السرقسطي، 74، والكنز في القراءات العشر، ابن المبارك، ج2/ 425، والنشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ج2/ 227، والوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية، أبو علي الأهوازي، 139.

(3) يُنظر: جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري، ج5/ 46، والتفسير الوسيط، النيسابوري، ج1/ 342، ومعاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج1/ 313.

(4) يُنظر: التحرير والتنوير، ابن عاشور، ج2/ 434، والكشف والبيان عن تفسير القرآن، الثعلبي، ج2/ 182.

(5) يُنظر: معاني القراءات، الأزهري، ج1/ 205.

(6) يُنظر: جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري، ج5/ 52.

(7) يُنظر: معاني القرآن، الفراء، ج1/ 149_150، وإعراب القرآن، النحاس، ج1/ 116.

(8) يُنظر: التحرير والتنوير، ابن عاشور، ج2/ 434.

وأمَّا قراءة الرفع فلفظ الفعل فيها خبري من الله _تعالى_، والمراد به النهي[1]، فهو مرفوع ومعناه النهي والإلزام[2]، ومعطوف على (لا تكلف) لاشتراك الفعلين في الرفع[3]، حيث عطف جملة خبرية لفظًا منهية معنىً على خبرية لفظًا ومعنى[4]، وأجاز الكسائي والفراء العطف[5].

والمتتبع لما أورده المفسرون، يجد اقتباس النص الحرفي عند أبي السعود من البيضاوي دون الإشارة إلى ذلك، وهذا دلالة على تأثر اللاحقين به، واعتماده مرجعًا إليهم[6].

وتُقرَأ (تضارِر) و(تضارَر) بفك الإدغام، و(تُضارْ) بسكون الراء مع تخفيفها وتشديدها إجراءً للوصل مجرى الوقف، وهي قراءات شاذة[7]، حيث يجوز في الفعل المضارع المُضعَّف المجزوم الإدغام وفكه، ولقد صدّر البيضاوي القراءة الشاذة الأخيرة بلفظة (قرئ) وهذا دلالة على تضعيفها، ولعلَّ تضعيفه لها لاختلاف اللفظين في جذرهما اللُّغوي، فاللفظة الأولى (ضرَّ) من الضُّر ضد النفع، أمَّا (ضار) من لا يضير أهلها أي لا يؤذيهم[8]، ويجلب لهم الضرر، وعلى الرغم من ذلك تقاربا في المعنى، ونلمس تماشي البيضاوي في رأيه مع القراءات المتواترة من خلال ترجيحه للأوجه النحوية التي تدور حول الجذر اللغوي (ضرَّ).

ثالثًا_ ما قرئ بين النصب والجزم

أشار البيضاوي إلى اختلاف القراءات في الأفعال المعربة بين النصب والجزم في موضع واحدٍ، وهو **قوله تعالى:** ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفۡشَلُواْ وَتَذۡهَبَ رِيحُكُمۡۖ وَٱصۡبِرُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [الأنفال: ٤٦]

(1) يُنظر: المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، ج1/ 246، والهداية إلى بلوغ النهاية، مكي بن أبي طالب، ج1/ 779.

(2) يُنظر: معاني القرآ، النحاس، ج1/ 217.

(3) يُنظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، ج2/ 502.

(4) يُنظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، ج2/ 467.

(5) يُنظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، ج4/ 1998.

(6) يُنظر: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود، ج1/ 230.

(7) يُنظر: إعراب القراءات الشواذ، العكبري، ج1/ 252.

(8) يُنظر: المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، ج8/ 148_ 227.

قال البيضاوي: "(فتفشلوا) جواب النهي، وقيل: عطف عليه، ولذلك قرئ: "وتذهبْ ريحكم" بالجزم"[1].

يتجلَّى موطن الشاهد في قوله (تذهب) حيث قرئ نصبًا وجزمًا عطفًا على (تفشلوا) والتي قرئت بين النصب والجزم تبعًا لنوع الفاء التي تسبقها، ولكنها لم تكن موطن الشاهد؛ لأنَّ حركتها الإعرابية نصبًا وجزمًا واحدة وهي حذف النون لأنها من الأفعال الخمسة، حيث يجوز في (تفشلوا) النصب على جواب النهي، والعطف على النهي[2].

قرأ الجمهور بالنصب، وقرأ عيسى بن عمر بالجزم[3]، وتخريج قراءة النصب (تذهبَ) عطفًا بالواو على (تفشلوا) المنصوب بأنْ المضمرة بعد فاء السببية [4]؛ لأنَّه جوابٌ للنهي[5].

أمَّا قراءة الجزم (تذهبْ) عطفًا بالواو على (تفشلوا) المعطوف بالفاء على (تنازعوا) المجزوم بلا الناهية[6]، وهذا دلالةٌ على أنَّ (تفشلوا) داخلٌ في حكم النهي[7].

قد غلب على كتب النحاة إعراب الفعل منصوبًا، ومن ذلك: النحاس[8]، ومحيي الدين درويش[9]، ويوافقهم البيضاوي في ميله لقراءة النصب من خلال تقديمه قراءة الجزم بلفظ (قرئ) وتصدير تخريجها بكلمة (قيل) إشعارًا منه بتضعيفها ببنائه الفعلين للمجهول، ولقد أحسن الشيخ اختياره، فعلينا ترجيح المتواتر على ما سواه من الشاذ.

---

(1) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج3/ 62.

(2) يُنظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة، ج2/ 250.

(3) يُنظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية، ج2/ 536.

(4) يُنظر: إعراب القرآن الكريم، الدعاس، ج1/ 432، و العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير، محمد الأمين الشنقيطي، ج5/ 86.

(5) يُنظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، ج5/ 332.

(6) يُنظر: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود، ج4/ 25.

(7) يُنظر: الموسوعة القرآنية، ج9/ 564.

(8) يُنظر: إعراب القرآن، النحاس، ج2/ 100.

(9) يُنظر: إعراب القرآن وبيانه، محي الدين درويش، ج3/ 148.

رابعًا_ ما قرئ بين الرفع والنصب والجزم

أشار البيضاوي إلى اختلاف القراءات في الأفعال المعربة بين الرفع والنصب والجزم في أربعة مواضع[1]، ونذكر منها **قوله تعالى:** ﴿لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ وَإِن تُبۡدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ أَوۡ تُخۡفُوهُ يُحَاسِبۡكُم بِهِ ٱللَّهُۖ فَيَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُۗ﴾ [البقرة: ٢٨٤]

قال البيضاوي عن الفعلين (يغفر ويعذب): "وقد رفعهما ابن عامر وعاصم ويعقوب على الاستئناف، وجزمهما الباقون عطفًا على جواب الشرط، ومن جزم بغير فاء، جعلهما بدلًا منه بدل البعض من الكل او الاشتمال[2].

يتجلى موطن الشاهد في الفعلين (يغفر) و(يعذب) اللذين قرئا رفعًا ونصبًا وجزمًا، حيث أجاز سيبويه فيهما الوجوه الإعرابية الثلاث[3].

قرأ عاصم وابن عامر ويعقوب بضم الراء، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي بالجزم[4]، وقرأ ابن عباس والأعرج وأبو حيوة بالنصب[5]، ولم يُقرَأ بالنصب إلا في الشاذ، أمَّا الرفع والجزم فهما وجهان فصيحان[6].

وقراءة الجمهور هي الجزم[7] فالفاء عاطفة ما بعدها على جواب الشرط المجزوم (يحاسبكم)[8]، ونقل الأزهري اختيار المبرد لقراءة الجزم[9].

---

(1) قوله تعالى: "لا تعبدوا" في (البقرة: 83) وتمَّ تخريج هذه المسألة بشيءٍ من التفصيل في الفصل الثالث،

(2) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج1/ 165.

(3) يُنظر: الكتاب، سيبويه، ج3/ 90.

(4) يُنظر: حجة القراءات، ابن زنجلة، 152، والحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج2/ 463، وزاد المسير في علم التفسير، ابن الجوزي، ج1/ 254، والسبعة في القراءات، أبو بكر البغدادي، ج1/ 195، والمبسوط في القراءات العشر، أبو بكر النيسابوري، 156.

(5) يُنظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، ج2/ 752.

(6) يُنظر: التحرير والتنوير، ابن عاشور، ج3/ 131.

(7) يُنظر: المرجع السابق، ج3/ 131.

(8) يُنظر: فتح القدير، الشوكاني، ج1/ 351.

(9) يُنظر: معاني القراءات، الأزهري، ج1/ 237.

وقراءة الرفع على القطع عمَّا سبق[1] أي على معنى الابتداء أي فهو يغفر، فالجملة الفعلية في محل رفع خبر مبتدأ محذوف، أو أنها جملة فعلية من فعل وفاعل معطوفة على ما قبلها[2].

وتخريج قراءة النصب على إضمار أن، فتكون هي مع ما بعدها مصدر مرفوع معطوف على مصدر متوهم، والتقدير: تكن محاسبة، فغفران وعذاب[3] أو منصوب على الصرف[4]، "والنصب بعده ضعيف"[5]، ويعلِّل السيرافي ذلك بأنَّ جواب الشرط خبر موجب[6].

وهذا ما يدعِّم قول النحاة إذا وقع بعد فعل جواب الشرط فعلٌ مضارعٌ مقرونٌ بالفاء أو الواو جاز فيه ثلاثة أوجه: الجزم عطفًا على الجواب، والرفع على الاستئناف، والنصب على إضمار أنْ[7].

ولقد اقتصر البيضاوي على ذكر القراءتين المتواترتين الرفع والجزم دون ذكر القراءة الشاذة النصب، وهذا دلالة على قبوله القراءتين، ورفضه للقراءة الشاذة[8]، وهذه ترجيحات تُحسب للإمام كونه يختار المتواتر؛ لصحة المعنى والتركيب النحوي، ويَردُّ ويُضعِّف الشاذ؛ لقلة القراءة به وكثرة التأويل فيه.

وقوله تعالى: ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ١٠٠﴾ [النساء: ١٠٠]

---

(1) يُنظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، ج2/ 752.

(2) يُنظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، ج2/ 752، واللباب في علوم الكتاب، أبو حفص الدمشقي، ج4/ 519.

(3) يُنظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، ج2/ 752، واللباب في علوم الكتاب، أبو حفص الدمشقي، ج4/ 519.

(4) يُنظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن، الثعلبي، ج2/ 303.

(5) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش، ج8/ 4241.

(6) يُنظر: شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، ج3/ 293.

(7) يُنظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج4/ 34، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ج1/ 500، وشرح الكافية الشافية، ابن مالك، ج3/ 1603.

(8) يُنظر: إعراب القراءات الشواذ، العكبري، ج1/296.

قال البيضاوي: "قرئ (يدركه) بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أي ثم هو (يدركه)، وبالنصب على إضمار أن"[1]، وما أورده البيضاوي عقْب الآية الكريمة مطابقٌ لما أورده الزمخشري في تفسيره الكشاف[2]، وهذا دلالة على تأثر البيضاوي به.

يتجلَّى موطن الشاهد في (يدركه) الذي قرئ رفعًا ونصبًا وجزمًا، حيث قرأ الجمهور بالجزم (يدركْه)، وقرأ الحسن البصري بالنصب[3].

وتخريج قراءة الجمهور (الجزم) عطفًا على فعل الشرط قبله (يخرج)، وقراءة الرفع على وجهين، أولهما: الاستئناف فهو خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: ثم هو يدركه، فعطف الجملة من المبتدأ والخبر على الفعل المجزوم مع فاعله، وهو عطف جملة على جملة[4]، والآخر نقل حركة الهاء إلى الكاف، وأجرى الوصل مجرى الوقف[5].

أمَّا قراءة النصب فعلى إضمار أنْ[6]، وهذه مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين، وقف البيضاوي موافقًا لرأي البصريين ومخالفًا لرأي الكوفيين؛ لأنهم أجروا ثم مجرى الفاء والواو في جواز نصب المضارع المقرون بها بأنْ المضمرة بعد فعل الشرط[7]، والإمام البيضاوي ضعّف القراءتين الشاذتين الرفع والنصب من خلال تقديمهما بلفظة (قرئ)، وعدم تواترهما وإنَّ ما ذهب إليه الشيخ فهو حسن، فيجب اختيار القراءة المتواترة وتضعيف الشواذ.

وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَتَذَرُ مُوسَىٰ وَقَوْمَهُۥ لِيُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَيَذَرَكَ وَءَالِهَتَكَ﴾ [الأعراف: ١٢٧]

---

(1) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج2/ 93.

(2) يُنظر: الكشاف، الزمخشري، ج1/ 557.

(3) يُنظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، ج4/ 80، واللباب في علوم الكتاب، أبو حفص الدمشقي، ج6/ 598.

(4) يُنظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، ج4/ 44، والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية، ج2/ 18.

(5) يُنظر: إعراب القراءات الشواذ، العكبري، ج1/ 405.

(6) يُنظر: فتح القدير، الشوكاني، ج1/ 583.

(7) يُنظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، ج4/ 45، وشرح شذور الذهب، الجوجري، ج2/ 627.

قال البيضاوي:" وقرئ بالرفع على أنه عطف على أتذر أو استئناف أو حال، وقرئ بالسكون كأنه قيل: يفسدوا ويذرك كقوله تعالى: "فأصدق وأكن"[1].

اختلفت القراءات في (يذرك) حيث قرئ رفعًا ونصبًا وجزمًا للخفة[2]، حيث قرأ الجمهور بالنصب[3]، وقرأ الحسن والأشهب العقيلي بالرفع[4].

اختلف النحويون في توجيه قراءة النصب على وجهين، أحدهما منصوب على جواب الاستفهام بالواو والمعنى: أيكون منك أن تذر موسى وأن يذرك[5] فيكون منصوبًا ب (أنْ) المضمرة بعد واو المعية[6]، والوجه الآخر بالعطف على (ليفسدوا)، وهي قراءة جمهور النحاة، واختارها أبو القاسم الهذلي[7].

وأمَّا قراءة الرفع فلها ثلاثة توجيهات: أولهما أن يكون معطوفًا على (أتذر)، والمعنى: أتذر موسى وأيذرك موسى، وهو الأجود عند الزجاج والسمين الحلبي[8]، والرفع على العطف عند الفراء على الإتباع لآخر الكلام أوله[9]، والتوجيه الثاني أن يكون مستأنفًا، والمعنى: أتذر موسى وهو يذرُك وآلهتك، والتوجيه الأخير حال مع إضمار مبتدأ وهو يذرك[10].

وقراءة الجزم لها تخريجان، أولهما تخفيف (يذرُك) بالسكون لثقل الضمة، والثاني عطف على (ليفسدوا) حملًا على المعنى، والمعنى: إن تذره وقومه يفسدوا ويذرك[11] أو على توهم الجازم كأنّه توهم جزم يفسدوا[12].

---

(1) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج29/3.

(2) يُنظر: الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، ج2/ 331.

(3) يُنظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، ج5/ 143، والموسوعة القرآنية، ج5/ 256.

(4) يُنظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن، الثعلبي، ج4/ 271.

(5) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج2/ 367.

(6) يُنظر: التسهيل لعلوم التنزيل، ابن جزي، ج1/ 298.

(7) يُنظر: الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، أبو القاسم الهذلي، 555.

(8) يُنظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، ج5/ 423، ومعاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج2/ 367.

(9) يُنظر: معاني القرآن، الفراء، ج1/ 391.

(10) يُنظر: اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص الدمشقي، ج9/ 270.

(11) يُنظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتخب الهمذاني، ج3/ 108

(12) يُنظر: تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن، محمد الأمين العلوي، ج10/ 84، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، ج5/ 423، وفتح القدير، الشوكاني، ج2/ 268.

ولقد كان موقف البيضاوي واضحًا، حيث قدّم القراءتين الشاذتين (الرفع والجزم)[1] بلفظة (قرئ) إشعارًا منه بتضعيفهما، وتؤيد الباحثة ما ذهب إليه الإمام، فعلينا تفضيل القراءة المتواترة على القراءات الشاذة، ولعلّ ذكره للشاذ تأكيدٌ على ضعفه، وعدم ذكره للمتواتر إقرارٌ به.

المطلب الثاني: الأفعال المبنية

أشار البيضاوي إلى اختلاف القراءات في الأفعال المبنية في موضع واحد، وهو **قوله تعالى:** ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا ﴿٦١﴾﴾ [النساء: ٦١]

قال البيضاوي: " وقرئ (تعالُوا) بضم اللام على أنه حذف لام الفعل اعتباطًا ثم ضم اللام لواو الضمير "[2].

(تعال) فعل أمر غير متصرف؛ لاتّصال ضمير الرفع فيه، وليس اسم فعل كما غلط بعض النحويين[3]، وعند اتصاله بضمير واو الجماعة تُضمُّ لامه، وتُفتح.

قرأ الجمهور بفتح اللام[4]، فأصل الفعل: تعالَيُوا، وحُذِفت لامُ الفعل تخفيفًا[5]، ولاتصاله بواو الجماعة، والفتحة مناسبة للحرف المحذوف وهو الألف ويمثل لام الكلمة[6]، وتُعرب (تعالَوا): فعل أمر مبني على الضم المقدّر على الياء المحذوفة،

وقرأ الحسن بضم اللام (تعالُوا)[7]، وهي قراءة شاذة[8]، وصفها العكبري بالضعف، وتخريجها نقل ضمة الياء إلى اللام (فأصل لام الكلمة أي الألف هو ياء)، ثم حذف الياء[9]، والضمة مناسبة لواو الجماعة نطقًا.

---

(1) يُنظر: إعراب القراءات الشواذ، العكبري، ج1/ 405.
(2) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج2/ 81.
(3) يُنظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج3/ 101.
(4) يُنظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتخب الهمذاني، ج2/ 289.
(5) يُنظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، ج1/ 378.
(6) يُنظر: إعراب القراءات الشواذ، العكبري، ج1/ 520.
(7) يُنظر: الموسوعة القرآنية، ج5/ 177.
(8) يُنظر: الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، بهجت صالح، ج3/ 356.
(9) يُنظر: إعراب القراءات الشواذ، العكبري، ج1/ 323.

وأما مَن ضَمَّ عينَ الفعل وهي اللام؛ لوقوع واو الجماعة بعدها، ويُقال للمرأة: تعالِي[1]، فتُكسر اللام لمجاورتها ياء المخاطبة، ولقد ضعّف البيضاوي قراءة ضم اللام بتوظيفه كلمة (قرئ) قبل ذكرها؛ جريًا على قراءة جمهور القرّاء، ونختار قراءة فتح اللام؛ لموافقتها أصول العربيّة، وعليها كلام العرب في نظمهم.

المطلب الثالث: الأفعال ما بين المعرب والمبني

نقصد بهذا المطلب الفعل المضارع والذي يأتي معربًا غالبًا، ويأتي مبنيًا في حالتين أولهما اتصاله بنون النسوة حيث يبنى على السكون كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، والأخرى بناؤه على الفتح في حال اتّصاله بنون التوكيد الثقيلة اتّصالًا مباشرًا كما في قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَيُنۢبَذَنَّ فِي ٱلْحُطَمَةِ﴾ [الهمزة: ٤]، ولقد أشار البيضاوي إلى اختلاف القراءات في الأفعال بين المعرب والمبني في موضعٍ واحدٍ وهو **قوله تعالى:** ﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ فَإِنْ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَالَ قَدْ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيَّ إِذْ لَمْ أَكُن مَّعَهُمْ شَهِيدًا ﴿٧٢﴾ وَلَئِنْ أَصَٰبَكُمْ فَضْلٌ مِّنَ ٱللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَن لَّمْ تَكُنۢ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُۥ مَوَدَّةٌ يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٧٢ – ٧٣]

قال البيضاوي: "وقرئ بضم اللام إعادة للضمير إلى معنى (من)"[2].

قرأ الجمهور بفتح اللام (ليقولَنَّ)، وقرأ الحسن بضم اللام (ليقولُنَّ)[3]، وهي قراءة شاذة[4]، وبفتح اللام مبني على الفتح، لاتّصال نون التوكيد به اتّصالًا مباشرًا، وبضمِّ اللام معرب؛ لاتّصال نون التوكيد به اتّصالًا غير مباشر.

وتخريج قراءة ضم اللام على إضمار ضمير الجمع فيه على معنى (مَن)[5]، أمَّا فتح اللام حملًا على لفظ (مَن)[6] ، واعترض النحاس حمل الضم على (مَن)، فالمعنى قد أنعم الله عليَّ إذ لم أكن معهم شهيدًا على الإفراد[7].

---

(1) يُنظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، ج3/ 689، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتخب الهمذاني، ج2/ 289.

(2) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج2/ 81.

(3) يُنظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، ج3/ 705.

(4) يُنظر: إعراب القراءات الشواذ، العكبري، ج1/ 395.

(5) يُنظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، ج3/ 705.

(6) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن الكريم، العكبري، ج1/ 372.

(7) يُنظر: معاني القرآن، النحاس، ج2/ 132.

الوجه الإعرابي لقراءة الضم (يقولُنَّ) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون المحذوفة لتوالي الأمثال، لاتصال الفعل بنون التوكيد الثقيلة اتصالًا غير مباشر، ومن ثَمَّ حذفت واو الجماعة منعًا لالتقاء الساكنين، فأصل الفعل (يقولونَّ) مرفوع بثبوت النون، ولحقته نون التوكيد الثقيلة.

وأمّا الوجه الإعرابي لقراءة فتح اللام (يقولَنَّ) فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة في محل جزم جواب الشرط، والجملة جملة جواب القسم لا محلَّ لها من الإعراب[1]، وذلك لتقدم أداة القسم (اللام) على أداة الشرط (إن).

ولقد رجّح البيضاوي قراءة فتح اللام من خلال تضعيفه قراءة ضم اللام والتي قدّم لها بالفعل المبني للمجهول (قرئ)، وإلى هذا تميل الباحثة؛ لكونها قراءة متواترة بل قراءة القراء كافّة.

(1) يُنظر: إعراب القرآن وبيانه، محي الدين درويش، ج2/ 59.

المبحث الثالث

الأدوات

أشار البيضاوي من ناحية نحوية إلى الأدوات أسماء وحروف في تفسيره للنصف الأول في القرآن الكريم إلى ثلاثة وثلاثين موضعًا، وبيانها على النحو الآتي:

المطلب الأول: إهمال لكن المخففة

أشار البيضاوي إلى اختلاف القراءات في إهمال لكن المخففة في ثلاثة مواضع [1]، نذكر منها **قوله تعالى:** ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ ۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ﴾ [البقرة: ١٠٢]

قال البيضاوي: "وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي (لكن) بالتخفيف، ورفع (الشياطين)"[2].

قرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وخلف العاشر بتخفيف النون مع كسرها ورفع الشياطين (لكنِ الشياطينُ)، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم بالتشديد والنصب (لكنَّ الشياطينَ)[3]. أمّا قراءة (لكنِ الشياطينُ) فالحرف (لكنْ) بتخفيف النون وإسكانها ثمَّ كسرها تخلصًا من التقاء الساكنين[4]، واختلف النحاة في تخريج هذه القراءة على وجهين متناقضين، الوجه الأول ما ذهب إليه جمهور النحاة أنَّ هذا الحرف إذا أُستعمِل مخففًا أُهمِل وبطُل عملُه، ويكون حرف ابتداء، فلا يُنصَبُ الاسم الذي بعده، وتُعْرَبُ (الشياطينُ) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة[5]، وقرئ (الشياطون) مرفوعًا بالواو، وهي قراءة شاذة[6]؛ لجمعها جمع مذكر سالم، وأصلها جمع تكسير تُعرب بالحركات.

---

(1) قوله تعالى: "لكن البر" في (البقرة: 177)، وقوله: "ولكن الله" في (الأنفال: 17).

(2) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج1/ 97.

(3) يُنظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن، الثعلبي، ج1/ 245، والجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ج2/ 43، وزاد المسير في علم التفسير، جمال الدين الجوزي، ج1/ 93، والسبعة في القراءات، أبو بكر البغدادي، ج1_167_168، وفتح القدير، الشوكاني، ج1/ 139، والكنز في القراءات العشر، ابن المبارك، ج2/ 414، ومعاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج1/ 183.

(4) يُنظر: القراءات وأثرها في علوم العربية، محمد سالم محيسن، ج2/ 161.

(5) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ج1/ 98، والتفسير الوسيط، النيسابوري، ج1/ 183

(6) يُنظر: الموسوعة القرآنية، إبراهيم الإبياري، ج5/ 75.

أمّا الوجه الثاني هو اختيار يونس بن حبيب والأخفش الأوسط، حيث ذهبا إلى جواز إعمال لكن إذا خففت[1].

ولقد وافق البيضاوي مذهب الجمهور من وجوب إهمال لكنْ المخففة، وعدم إعمالها، ويمكننا الاستدلالُ على ذلك من خلال اقتصاره على ذكر توجيه إهمال (لكنْ) إذا خففت دون إعمالها.

أمَّا القراءة الثانية (لكنَّ الشياطين) وتخريجها على النحو الآتي: إذا أُستعمِل الحرف (لكنَّ) مثقلًا عَمِل في الاسم الذي بعده النصب، ويكن حرفًا ناسخًا[2] مشبهًا بالفعل للاستدراك، فيجب إعمال (لكنَّ) إذا كانت مشددة[3]، ف (الشياطين) اسم لكنّ منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

وترى الباحثة أنَّ القراءتين ينبغي قبولهما على حدّ سواء دون أرجحية لإحداهما على الأخرى، فكلتاهما سبعيَّة متواترة.

المطلب الثاني: فتح وكسر همزة إن

أشار البيضاوي إلى اختلاف القراءات في فتح وكسر همزة إن في عشرين موضعًا[4]، نذكر منها **قوله تعالى:** ﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِن جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا ۚ قُلْ إِنَّمَا ٱلْـَٔايَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ ۖ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٩]

قال البيضاوي: "قرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر عن عاصم ويعقوب إنها بالكسر"[5].

قرأ ابن كثير والبصريان أبو عمرو ويعقوب وخلف وشعبة عن عاصم بالكسر، وقرأ نافع وحفص عن عاصم وحمزة والكسائي وابن عامر وأبو جعفر بالفتح[6].

---

(1) يُنظر: القراءات وأثرها في علوم العربية، محمد سالم محيسن، ج2/ 161.

(2) يُنظر: التفسير الوسيط، النيسابوري، ج1/ 183.

(3) يُنظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، ج1/ 523.

(4) في (البقرة: 165)، و(آل عمران: 19)، و(آل عمران: 39)، و(آل عمران: 49)، و(آل عمران: 171)، و(آل عمران: 178)، و(آل عمران: 195)، و(الأنعام: 153)، و(الأعراف: 81)، و(الأنفال: 9)، و(الأنفال: 14)، و(الأنفال: 41)، و(التوبة: 3)، و(التوبة: 63)، و(يونس: 65)، و(يونس: 91)، و(هود: 7)، و(الحجر: 66).

(5) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج2/ 177.

(6) يُنظر: تحبير التيسير في القراءات العشر، ابن الجزري، ج2/ 261، والتيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني، 346، والحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج3/ 375، وشرح طيبة النشر، ابن الجزري، 227، والكنز في القراءات العشر، ابن المبارك، ج2/ 472، والمبسوط في القراءات العشر، أبو بكر النيسابوري، 200، والوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية، الحسن الأهوازي، 176.

وحُجة مَنْ فتح جعل (أَنَّ) بمنزلة لعلَّ بإبدال العين همزة وإبدال اللام الأخيرة نونًا، وأنهم قد يحذفون اللام الأولى تخفيفًا كما يحذفونها في قولهم: علّك أن تفعل[1]، والمعنى وما يشعركم لعلّ الآيات إذا جاءت لا يؤمنون، ومنهم مَن يرى أنها خبر مبتدأ منقطع عن الأول[2]، وقد تكون (أنها) في موضع نصب (يشعركم)[3]، والإشعار بمعنى الإعلام، والفعل يقتضي متعلقًا به بعد مفعوله، ويتعين أنّ قوله: أنها إذا جاءت لا يؤمنون هو المتعلق به، ويكون على تقدير باء الجر، والتقدير: بأنّها إذا جاءت لا يؤمنون، وحذف الجار مع (أنّ) المفتوحة حذف مطرد [4].

وحُجة من كسر على الابتداء والاستئناف، وتمام الكلام على (وما يشعركم)[5]، وقراءة الكسر هي اختيار أكثر النحويين[6]، ومن ذلك أبو الحسن النيسابوري ت (468هـ) ، والرازي ت(606هـ) لقولهما: "وهي القراءة الجيدة"[7]، ويختار قراءةَ الكسرِ أبو القاسم الزجاجي ت (377هـ)[8]، والزمخشري ت(538هـ)[9].

نلاحظ أنَّ البيضاوي سكت عن القراءتين المتواترتين دون ترجيحٍ، دلالة على قبولهما، فلكلِّ قراءةٍ مسوغٌ يجعلها صحيحة في التركيب النحوي، وقد يكون اقتصر على ذكر قراءة كسر الهمزة دون ذكر القراءة الأخرى، وربّما يدلُّ على ترجيحه القراءة التي استحسنها أكثر النحاة دون ردِّ القراءة الأخرى، إضافةً إلى أنه متأثرٌ في أغلب آرائه بالزمخشري والذي يرجّح قراءة كسر الهمزة.

---

(1) يُنظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، ج5/ 103، و معاني القراءات، الأزهري، ج1/ 379، والهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، محمد سالم محيسن، ج2/ 208.

(2) يُنظر: جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري، ج12/ 40.

(3) يُنظر: البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات بن الأنباري، ج1/ 335.

(4) يُنظر: التحرير والتنوير، ابن عاشور، ج7/ 440.

(5) يُنظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ج1/ 147، واللباب في علوم الكتاب، أبو حفص الدمشقي، ج8/ 369.

(6) يُنظر: الهداية إلى بلوغ النهاية، مكي بن أبي طالب، ج3/ 2144.

(7) مفاتيح الغيب، الرازي، ج13/ 112، والتفسير البسيط، النيسابوري، ج8/ 352.

(8) يُنظر: اللامات، أبو القاسم الزجاجي، 137.

(9) يُنظر: الكشاف، الزمخشري، ج2/ 208.

وقوله تعالى: ﴿إِن تَسْتَفْتِحُوا فَقَدْ جَاءَكُمُ الْفَتْحُ وَإِن تَنتَهُوا فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَإِن تَعُودُوا نَعُدْ وَلَن تُغْنِيَ عَنكُمْ فِئَتُكُمْ شَيْئًا وَلَوْ كَثُرَتْ وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال: ١٩]

قال البيضاوي: "وقرأ نافع وابن عامر وحفص (وأن) بالفتح على تقدير ولأن الله مع المؤمنين كان ذلك"[1].

قرأ نافع وابن عامر وعاصم في رواية حفص بفتح همزة (أَنّ)، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة وشعبة عن عاصم بالكسر[2].

وورد تخريج قراءة الكسر في مؤلفات النحويين على معنى الاستئناف وابتداء الكلام[3]، ويُقوي هذه القراءةَ قراءةُ عبد الله بن مسعود (والله مع المؤمنين)[4]، فانقطع عمَّا قبله[5].

أمَّا قراءة الفتح فعلى تقدير اللام للتعليل وإضمار حرف الجر، والمعنى المراد (لكثرتها ولأنّ الله مع المؤمنين)[6]، بالعطف على (ولو كثرت)[7] ، ويجوز أن تكون منصوبة على نزع الخافض[8]، ومنهم مَن يرى أنّها عطف على موضع (وأنّ الله موهن كيد الكافرين)[9]، فحذفت اللام وعلى إتباع الكلام بعضه بعضًا[10].

---

(1) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج3/ 54.

(2) يُنظر: زاد المسير في علم التفسير، جمال الدين الجوزي، 2/ 198، والسبعة في القراءات، أبو بكر البغدادي، ج1/ 305، والسراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير، شمس الدين الشربيني، ج1/ 563، والمبسوط في القراءات العشر، أبو بكر النيسابوري، ج1/ 221، والمكرر في ما تواتر من القراءات السبع، أبو حفص الأنصاري، ج1/ 143.

(3) يُنظر: إعراب القرآن، النحاس، ج2/ 94.

(4) يُنظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ج1/ 170.

(5) يُنظر: الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج4/ 128،

(6) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ج2/ 620، وشرح طيبة النشر، ابن الجزري، ج1/ 242، وفتح القدير، الشوكاني، ج2/ 339.

(7) يُنظر: جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري، ج13/ 456.

(8) يُنظر: إعراب القرآن، النحاس، ج2/ 94، ومعاني القرآن، الفراء، ج1/ 407.

(9) يُنظر: معالم التنزيل في تفسير القرآن، البغوي، ج2/ 281، والكشف والبيان عن تفسير القرآن، الثعلبي، ج4/ 341، والهداية إلى بلوغ النهاية، مكي بن أبي طالب، ج4/ 2777.

(10) يُنظر: حجة القراءات، ابن زنجلة، ج1/ 310.

ذكر الألوسي أنَّ الكسر على الاستئناف قراءةُ الأكثر عند النحاة[1]، وأورد الفراء أنّ كسر الهمزة أحبُّ إليه من فتحها[2]، ونجد الطبري يرجِّح قراءة الكسر للابتداء[3].

نلاحظ أنَّ التخريجَ الذي أورده البيضاوي قد سبقه إليه كثيرٌ من النحاة والمفسرين، ومن ذلك: الفراء، والنحاس، وأبو علي الفارسي، والزمخشري، والعكبري، وهذه إشارة إلى تأثره بالسابقين والاستفادة منهم.

فقراءة الفتح على معنى المصدرية وهي القراءة التي اكتفى بذكرها البيضاوي، ولعلّ معناها ومعية الله للمؤمنين، وطالما القراءتان متواترتان، فلا مفاضلة بينهما، وسكوت الإمام عن أوجه القراءات دون ترجيحٍ إشارة على قبولهما.

المطلب الثالث: بين إن الشرطية وأن المصدرية

أشار البيضاوي إلى اختلاف القراءات بين إن الشرطية وأن المصدرية في أربعة مواضع[4] ، ونذكر منها **قوله تعالى:** ﴿وَٱسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ۖ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ۚ﴾ [البقرة: ٢٨٢]

قال البيضاوي: "وقرأ حمزة (إن تضل) على الشرط، فتذكر بالرفع"[5].

اختلف القراء في كسر همزة (إن) وفتحها، وما يترتب عليها من ضم الراء ونصبها في الفعل (تذكر)، حيث انفرد حمزة بكسر الهمزة على الشرط ورفع الراء (إن تضلَّ ... فتذكرُ)، وأمَّا سائر القرّاء فقرءوا بفتح الهمزة ونصب الراء (أن تضلَّ ... فتذكرَ)[6].

---

(1) يُنظر: روح المعاني، الألوسي، ج5/ 175.

(2) يُنظر: معاني القرآن، الفراء، ج1/ 407.

(3) يُنظر: جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري، ج13/ 457.

(4) في (النساء: 104)، و(المائدة: 2)، و(الكهف: 6).

(5) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج1/ 164.

(6) يُنظر: تحبير التيسير في القراءات العشر، ابن الجزري، 315، ومفاتيح الغيب، الرازي، ج7/ 95، والكشاف، الزمخشري، ج1/ 326، والسبعة في القراءات، أبو بكر البغدادي، 193، والمبسوط في القراءات العشر، أبو بكر النيسابوري، 155، ومعاني القراءات، الأزهري، ج1/ 234.

وتخريج قراءة الجمهور وهي فتح همزة (أن) المصدرية الناصبة [1] على وجهين، أولهما: لأن تضل، فحذف منه حرف الجر (لام التعليل)، والوجه الثاني مفعول له، والفعل (تذكر) منصوب معطوف على (تضل) المنصوب بأنْ[2].

وتخريج قراءة كسر (إن) على لفظ الجزاء والابتداء والقطع عمَّا قبلها، ورفع (تذكرُ) على أنّه خبر مبتدأ محذوف؛ لأنّ ما بعد فاء الجزاء مبتدأ[3]، حيث استأنف الفعل بعد الجواب[4]، و(تضل) في موضع جزم فعل الشرط، وحُرِّك بالفتح منعًا لالتقاء الساكنين[5].

لقد وقف البيضاوي محايدًا بذكر إحدى القراءتين المتواترتين دون ترجيح بينهما، وهي مواقف تُحسب له، فعلينا قبول القراءات المتواترة والتسليم بها.

المطلب الرابع: بين لما الحينية وما المصدرية

أشار البيضاوي إلى اختلاف القراءات بين لما الحينية وما المصدرية في موضعٍ واحدٍ وهو **قوله تعالى:** ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ﴾ [آل عمران: ٨١]

قال البيضاوي: "وقرأ حمزة (لما) بالكسر على أن ما مصدرية، أي لأجل إيتائي إياكم بعض الكتاب، ثم مجيء رسول مصدق له أخذ الميثاق لتؤمنن به ولتنصرنه، أو موصولة والمعنى أخذه للذي آتيتكموه وجاءكم رسول مصدق له، وقرئ (لما) بمعنى (حين) أتيتكم أو لمن أجل ما آتيتكم على أن أصله لمن ما بالإدغام"[6].

قرأ حمزة والكسائي (لِما) بكسر اللام وتخفيف الميم، وأمَّا الباقون (لَمَا) بفتح اللام وتخفيف الميم[7]، وقرأ سعيد بن جبير مشددة (لَمّا)[8].

---

(1) يُنظر: فتح القدير، الشوكاني، ج1/ 346.
(2) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ج1/ 229.
(3) يُنظر: معالم التنزيل في تفسير القرآن، البغوي، ج1/ 195، ومعاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج1/ 363.
(4) يُنظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، 104.
(5) يُنظر: التفسير البسيط، النيسابوري، ج15/ 60.
(6) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج2/ 25.
(7) يُنظر: البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، عبد الفتاح القاضي، ج1/ 67، والكشف والبيان عن تفسير القرآن، الثعلبي، ج3/ 103، وسراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي، ابن القاصح البغدادي، 182، والكنز في القراءات العشر، ابن المبارك، ج2/ 441، والهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، محمد سالم محيسن، ج2/ 115.
(8) يُنظر: مفاتيح الغيب، الرازي، ج8/ 275.

وتخريج قراءة الجمهور (لَما)[1] على وجهين، أولهما ما ذهب إليه الأخفش، حيث عدَّ اللام في (لَما) لام ابتداء[2]، و(ما) موصولة بمعنى الذي مبتدأ، و(آتيتكم) صلة عائدها محذوف أي آتيتكموه[3]، والوجه الثاني هو اللام موطئة للقسم أو لام التحقيق، و(ما) شرطية في محل نصب مفعول به أول مقدم ل (آتيت)، والمفعول الثاني هو ضمير المخاطب[4]، و(لتؤمنن) سدّ مسد جواب القسم والشرط[5]، والوجه الأخير هو اختيار سيبويه والمازني والزجاج[6]، ونجد الكثير من المفسرين والنحاة يرجّحون قراءة فتح اللام، ومن ذلك الطبري[7].

أمَّا تخريج قراءة (لِما) فعلى أنَّ اللام جارّة للتعليل، و(ما) مصدرية، والتقدير: لأجل إيتائكم الكتاب والحكمة[8].

وقرئت (لَمَّا) مشددة، وأصلها التخفيف فزيدت (مَن) فصارت لمن ما، وقلبت النون ميمًا للإدغام فاجتمعت ثلاث ميمات، فحذفت الأولى استخفافًا، والمعنى: أخذ الله ميثاق النبيين حين آتيتكم الكتاب والحكمة[9]، وتُسمَّى لمّا الزمانية، والمعنى: أخذنا ميثاق النبيين وقت إتيانهم[10].

نلاحظ أنّ البيضاوي ذكر القراءات القرآنية كاملة في (لما) فتأتي مكسورة اللام أو مفتوحة مع تخفيف الميم، وهما قراءتان متواترتان، دلالة على قبولهما تماشيًا مع المعنى، فلقد سكت البيضاوي دون ترجيحٍ، وقد تأتي (لما) مشددة ظرفية بمعنى (حين) وهي قراءة شاذة، ضعَّفها البيضاوي باستخدامه الفعل (قرئ) المبني للمجهول.

المطلب الخامس: أنّ بين التشديد والتخفيف

أشار البيضاوي إلى اختلاف القراءات بين أنَّ المشددة والمخففة في موضعٍ واحدٍ وهو **قوله تعالى:** ﴿فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ أَن لَّعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [الأعراف:44]

---

(1) يُنظر: المرجع السابق، ج8/ 275.
(2) يُنظر: معاني القرآن، الأخفش، ج1/ 225.
(3) يُنظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج1/ 235.
(4) يُنظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، 533.
(5) يُنظر: مدارك التنزيل وحقائق التأويل، النسفي،، ج1/ 269.
(6) يُنظر: مفاتيح الغيب، الرازي، ج8/ 275.
(7) يُنظر: جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري، ج6/ 552
(8) يُنظر: شرح طيبة النشر، ابن الجزري، 208.
(9) يُنظر: مفاتيح الغيب، الرازي، ج8/ 276، والجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ج4/ 126.
(10) يُنظر: إعراب القراءات الشواذ، العكبري، ج1/ 333.

قال البيضاوي: "وقرأ ابن كثير في رواية للبزي وابن عامر وحمزة والكسائي (أنّ لعنة الله) بالتشديد والنصب، وقرئ إن بالكسر على إرادة القول أو إجراء أذن مجرى القول"[1].

قرأ ابن عامر والأخوان حمزة والكسائي والبزي عن ابن كثير بالتشديد (أنَّ) ونصب (لعنةَ)، وقرأ نافع وأبو عمرو وعاصم وقنبل عن ابن كثير بالتخفيف (أنْ) ورفع (لعنةُ)[2].

وقرأ الأعمش (إنَّ) بالكسر والتشديد على إرادة القول عند البصريين أو على إجراء النداء (فأذن) مجرى القول[3]، حيث ضُمِّن (أذن) معنى (قال)[4]، وهو قولٌ نقله البيضاوي عن الزمخشري والرازي، وهذا دلالةٌ واضحةٌ على تأثره بالسابقين.

تخريج قراءة (أنْ) المخففة على أحد التوجيهين، أولهما مخففة من الثقيلة، وأضمر فيها اسمها وهو القصة أو الأمر أو الشأن، والتقدير: أنّه لعنة الله على الظالمين، وإعراب (لعنة) مبتدأ، و(على الظالمين) متعلق بمحذوف خبر المبتدأ[5]، والجملة الاسمية بعدها خبر أنْ المخففة من الثقيلة[6]، و(أنْ) المخففة مع مدخولها في محل نصب على نزع الخافض[7].

فإذا خففت (أنْ) بقِيت على عملها، واسمها ضمير الشأن محذوف، وخبرها جملة اسمية أو فعلية على خلاف (إن) إذا خُففت فالأكثر إهمالها[8].

ورجّح سيبويه (أنَّ) الثقيلة، وإذا كانت مخففة فهي من الشديدة[9]، ووافقه الأخفش القراءة بتشديد النون؛ لأنّ الخفيفة يُقصَد بها التثقيل، ولا يضمر، وعدم الإضمار أولى[10]، وإلى هذه

---

(1) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج3/ 14.

(2) يُنظر: التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني، ج1/ 110، وحجة القراءات، ابن زنجلة، 283، والحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، 155، والحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج4/ 21، والسبعة في القراءات، أبو بكر البغدادي، 281، والمبسوط في القراءات العشر، أبو بكر النيسابوري، ج1/ 221، ومعاني القراءات، الأزهري، ج1/ 407، والوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية، أبو علي الأهوازي، 183.

(3) يُنظر: مفاتيح الغيب، الرازي، ج14/ 247، والكشاف، الزمخشري، ج2/ 106.

(4) يُنظر: التضمين النحوي في القرآن الكريم، محمد نديم فاضل، ج1/ 198.

(5) يُنظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، شهاب الدين الدمياطي، 283.

(6) يُنظر: اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص الدمشقي، ج9/ 123.

(7) يُنظر: إعراب القرن وبيانه، محي الدين الدرويشي، ج3/ 358.

(8) يُنظر: الكنز في القراءات العشر، ابن المبارك، ج1/ 76.

(9) يُنظر: الكتاب، سيبويه، ج3/ 163.

(10) يُنظر: التفسير الوسيط، النيسابوري، ج2/ 370، ومعاني القرآن، الأخفش، ج1/ 326.

القراءة يميل جمهور النحاة[1]، ومن ذلك ابن جني الذي لم يذكر تخريجًا آخر[2]، وأجاز الزجاج أن تكون مخففة من الشديدة أو أن تكون تفسيرًا لما أذّنوا فيه[3]، والتوجيه الثاني أن تكون (أنْ) مفسرة بمعنى أي، لسبقها بجملة تضمنت معنى القول دون اللفظ وجملة ما بعد أن تفسيرية لا محل لها من الإعراب[4].

وقراءة التشديد (أنَّ لعنةَ) تكون جملة (أذن) مفعولًا لتضمنه معنى القول[5]، ويجوز النصب على تقدير حرف الجر أي بأنَّ[6].

نلاحظ أنّ البيضاوي استوفى القراءات القرآنية كاملة في (أنْ) فتأتي مفتوحة الهمزة مشددة النون ومخففة، وهما قراءتان متواترتان ينبغي قبولهما، وقد تأتي (إنَّ) بكسر الهمزة مع تشديد النون، وهي قراءة شاذة نُسِبت للأعمش، ضعَّفها البيضاوي باستخدامه الفعل (قرئ) المبني للمجهول.

المطلب السادس: (إن) بين التشديد والتخفيف

أشار البيضاوي إلى اختلاف القراءات بين إن المشددة والمخففة في موضعين، وهما:

قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ فَهِيَ كَٱلۡحِجَارَةِ أَوۡ أَشَدُّ قَسۡوَةٗۚ وَإِنَّ مِنَ ٱلۡحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنۡهُ ٱلۡأَنۡهَٰرُۚ وَإِنَّ مِنۡهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخۡرُجُ مِنۡهُ ٱلۡمَآءُۚ وَإِنَّ مِنۡهَا لَمَا يَهۡبِطُ مِنۡ خَشۡيَةِ ٱللَّهِۗ﴾ [البقرة: ٧٤]

قال البيضاوي: "وقرئ (إن) على أنها المخففة من الثقيلة وتلزمها اللام الفارقة بينها وبين إنْ النافية"[7].

يتجلى موطن الشاهد في (إن) والتي تُقرَأ مُثقلة وهي القراءة المتفق عليها، أما (إن) المخففة فهي قراءة شاذة، وممّا يدلّل على تضعيفها كونها مسبوقة بكلمة (قرئ).

---

(1) يُنظر: أيسر التفاسير، الجزائري، ج3/ 550.

(2) يُنظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، ج2/ 102.

(3) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج2/ 341.

(4) يُنظر: إعراب القرآن العظيم، زكريا الأنصاري، 280، وتفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن، محمد الأمين العلوي، ج9/ 360.

(5) يُنظر: التحرير والتنوير، ابن عاشور، ج8/ 138.

(6) يُنظر: الموسوعة القرآنية، ج4/ 167.

(7) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج1/ 88.

نستهِلُّ تخريجنا بقراءة العامة وهي (إنَّ) المشددة، فهي حرف مشبه بالفعل، واللام في (لما) مزحلقة للتوكيد تلتحق بالاسم إذا كان بين (إنّ) واسمها حشو[1]، و(ما) اسم موصول في محل نصب اسمها المؤخر[2]، والجار والمجرور (منها) متعلق بمحذوف خبر (إنَّ) المقدم[3].

وأمَّا القراءة الأخرى فهي (إنْ) المخففة من الثقيلة، "تحتمل أن تكون (ما) في محل رفع وهو المشهور، وفي محل نصب؛ لأنَّ (إنْ) المخففة يجوز فيها الإعمال والإهمال"[4]، على أنّ (ما) اسم موصول في محل رفع مبتدأ، والجار والمجرور (منها) متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، والجملة الاسمية في محل رفع خبر (إنْ) المخففة، واسمها ضمير الشأن.

ولعلَّ ما لمحناه من ترجيح البيضاوي لقراءة العامة يُفسِّره قولنا: إنّ عدم التأويل أفضل من التأويل، و(إنْ) المخففة تستوجب إضمار اسمها، أمّا المثقلة فاسمها ظاهر وهو (ما).

قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ۚ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [هود: ١١١]

قال البيضاوي: "وقرأ ابن كثير ونافع وأبو بكر بالتخفيف مع الإعمال اعتبارًا للأصل (لما ليوفينهم) اللام الأولى موطئة للقسم والثانية للتأكيد أو بالعكس وما مزيدة بينهما للفصل، وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة (لمّا) بالتشديد على أن أصله (لمن ما) فقلبت النون ميمًا للإدغام، فاجتمعت ثلاث ميمات فحذفت أولاهن، والمعنى لمن الذين يوفينهم ربك جزاء أعمالهم، وقرئ لما بالتنوين أي جميعاً كقوله: أَكْلًا لَمًّا، وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا على (إنْ) نافية و(لَمَّا) بمعنى إلا وقد قرئ به"[5].

يتجلى موطن الشاهد في اختلاف القراءات في (إن) و(كلًّا) بين تشديدهما وتخفيفهما، حيث قرأ نافع وابن كثير بتخفيف (إن) و(لما)، وقرأ أبو عمرو والكسائي ويعقوب وخلف بتشديد (إن)، وتخفيف (لما)، وقرأ شعبة عن عاصم بتخفيف (إن) وتشديد (لما)، أمّا أبو جعفر وحمزة وابن عامر وحفص شددوهما[6].

---

(1) يُنظر: معاني القرآن، الأخفش، ج1/ 116.

(2) يُنظر: إعراب القرآن وبيانه، محي الدين الدرويش، ج1/ 125.

(3) يُنظر: الجدول في إعراب القرآن الكريم، محمود صافي، ج1/ 164.

(4) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، ج1/ 438، واللباب في علوم الكتاب، أبو حفص الدمشقي، ج2/ 187.

(5) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج3/ 150.

(6) يُنظر: السبعة في القراءات، أبو بكر البغدادي، 339، والمبسوط في القراءات العشر، أبو بكر النيسابوري، 242.

قرأ نافع وابن كثير (إنْ كلًّا لمَا) مخففة من الثقيلة مع إعمالها[1] في اسمها، فإعراب (كلًّا) اسم إن المخففة منصوب وعلامة نصبه الفتحة[2]، والبصريون يجيزون تخفيف إن المشددة مع إعمالها، وهذا ما ذكره الخليل وسيبويه[3]، وقد ذكر السمين الحلبي أنَّ المشهور إهمالها[4]، وزعم الفراء أنّ (كلًّ) منصوبة بالفعل (ليوفينَّهم)، والتقدير: وإن ليوفينهم كلًّا[5]، وهو عند صاحب الإنصاف لا يجوز[6]، ولقد لحّن ابن عاشور ما ذهب إليه نحاة البصرة، والخليل وسيبويه من إعمال (إنْ) المخففة إذا جاء بعدها جملة اسمية، ووجه القراءة عنده (إنَّ) مشددة على الأصل[7]، فإذا أهمِلت (إنْ) المخففة لزمتها لام الفارقة للتفريق بينها وبين (إنْ) النافية، ولا يجوز إعمال (إنْ) المخففة عند الكوفيين بأيِّ حالٍ من الأحوال [8].

أمَّا تخفيف (لما) فعلى أنّ (اللام) لام التأكيد وتسمى المزحلقة دخلت على (ما) وهي خبر إن، و(ما) موصولة أو نكرة موصوفة، واللام في (ليوفينهم) واقعة في جواب قسم محذوف، و(ما) صفة للناس[9]، وهي للفصل بين اللامين[10]، فلولاها لقيل: لليوفينهم[11].

أمّا قراءة أبي عمرو والكسائي ويعقوب وخلف (إنَّ) مشددة وعاملة على أصلها، فإعراب (كلًّا) اسم إنّ منصوب، و(لمَا) مخففة ، واللام مزحلقة دخلت على خبر (إنَّ)، ولام ليوفينهم واقعة في جواب قسم محذوف[12]، وهي قراءة لم يذْكرها البيضاوي ولم يُشِر إليها.

---

(1) يُنظر: معاني القرآن، الأخفش، ج1/ 390.

(2) يُنظر: التحرير والتنوير، ابن عاشور، ج12/ 173.

(3) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ج9/ 104.

(4) يُنظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، ج1/ 438.

(5) يُنظر: فتح القدير، الشوكاني، ج2/ 559.

(6) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات بن الأنباري، ج1/ 159.

(7) يُنظر: التحرير والتنوير، ابن عاشور، ج12/ 173.

(8) يُنظر: الكنز في القراءات العشر، ابن المبارك، ج1/ 76.

(9) يُنظر: إعراب القرآن، الأصبهاني، 165، والحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، 190،ومشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب، ج1/ 374، ومعاني القرآن، الفراء، ج2/ 28، والنكت في القرآن الكريم، أبو الحسن القيرواني، 261.

(10) يُنظر: مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني، أبو العلاء الحنفي، 217.

(11) يُنظر: أمالي ابن الحاجب، ج1/ 164.

(12) يُنظر: أمالي ابن الحاجب، ج1/ 164، والقراءات وأثرها في علوم العربية، محمد سالم محيسن، ج2/ 155.

وقراءة التنوين قراءة شاذة، وتحمل معنى الجمع، ولا يصح نصب (كلًّا) بالفعل الذي بعده؛ لأنَّ جواب القسم لا يعمل فيما قبله، والعامل بالنصب فعلٌ محذوف يفسِّره الفعل بعده والمعنى: ليوفينهم جميعًا[1]، والتنوين في (كلًّا) تنوين عوض عن المضاف إليه المحذوف، والتقدير: كلهم أي جميع المختلفين[2]، ولقد ضعّف البيضاوي قراءة التنوين من خلال استخدامه الفعل (قرئ).

أمَّا قراءة شعبة الشاذة[3] فعلى (إنْ) مخففة، و(لمَّا) مشددة، وتخفيف (إنْ) على معنى النفي، وتشديد (لمّا) على معنى إلا[4]، وأصلها (لمن ما) فقلبت النون ميمًا، وحذفت إحدى الميمات كراهية توالي الأمثال، فأدغمت النون في الميم فصارت ميمًا مشددة[5]، و(من) الجارة دخلت على (ما) الموصولة أو الموصوفة[6]، وإذا كانت (كلٌّ) بالرفع فإمّا أن تكون(إنْ) ملغاة، وإعراب (كلٌّ) مبتدأ مرفوع، وإمّا عاملة واسمها محذوف، و(كل) خبر إن مرفوع[7]، ولقد ضعّف البيضاوي هذه القراءة لسبقها بكلمة (قرئ) الفعل المبني للمجهول.

وقراءة شاذة بالتنوين (لمًا) على معنى الجمع، وهو نعت ل (كل)، والمعنى: ليوفينهم جميعًا[8].

نستدِلُّ على تضعيف البيضاوي للقراءتين الشاذتين من خلال استخدامه كلمة (قرئ)، ولقد اقتصر على ذكر قراءتين متواترتين، وهما: (إنْ كلًّا لمَا) و(إنَّ كلًّا لمَّا)، دون ذكر القراءة المتواترة الثالثة (إنَّ كلًّا لَمَا).

---

(1) يُنظر: إعراب القراءات الشواذ، العكبري، ج1/ 674.

(2) يُنظر: مدارك التنزيل وحقائق التأويل، النسفي،، ج2/ 87.

(3) يُنظر: إعراب القراءات الشواذ، العكبري، ج1/ 672.

(4) يُنظر: تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، 575، والهداية إلى بلوغ النهاية، مكي بن أبي طالب، ج5/ 3477.

(5) يُنظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، 190.

(6) يُنظر: القراءات وأثرها في علوم العربية، محمد سالم محيسن، ج2/ 155.

(7) يُنظر: إعراب القراءات الشواذ، العكبري، ج1/ 673.

(8) يُنظر: المرجع السابق، ج1/ 674.

المطلب السابع: ما بين (إذ) و(إذا)

أشار البيضاوي إلى اختلاف القراءات بين (إذ) و(إذا) في موضعٍ واحدٍ، وهو **قوله تعالى:** ﴿وَكَذَٰلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَآ أَخَذَ ٱلْقُرَىٰ وَهِىَ ظَٰلِمَةٌ ۚ إِنَّ أَخْذَهُۥٓ أَلِيمٌ شَدِيدٌ﴾ [هود: ١٠٢]

قال البيضاوي: "وقرئ (إذ) لأن المعنى على المضي"[1].

قراءة العامة (إذا) على أنها مصدر، وتستعمل للمستقبل، والمعنى: متى أخذ القرى، وتدلُّ على استمرار الوعيد وبقائه في الزمان، حيث وُضِع المستقبل موضع الماضي[2].

وأمَّا (إذ) فهي قراءةٌ شاذةٌ، وتُستعمَل للماضي، والمعنى: حين أخذ ربك القرى [3]، وهي إخبار من الله _تعالى_ عن إهلاك من تقدّم من الأمم[4]، وهي تُناسب قوله تعالى: "أَخَذَ ربُّك"[5]، وضعّفها الطبري لقوله: "قراءة لا أستجيز القراءة بها لخلافها مصاحف المسلمين"[6].

نلاحظ أنّ البيضاوي أورد قراءة (إذ) مسبوقة بكلمة (قرئ) وهذه إشارة إلى تضعيفه قراءة المضي، ولعلّ الأرجح قراءة (إذا) فتكون عبرة وموعظة للعالمين في حاضرنا ومستقبلنا بأنّ حكم الله وعقابه للظالمين سارٍ كما سار بين الأمم الظالمة سلفًا، فغاية الآية الكريمة ليس الحديث عن عقاب الظالمين السابقين فحسب، بل عقاب مَنْ ستُسوِّلُ له نفسه الظلم.

المطلب الثامن: الواو بين الحذف والذكر

أشار البيضاوي إلى اختلاف القراءات بين حذف الواو وذكرها في موضعٍ واحدٍ، وهو قوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿١٣٢﴾ * وَسَارِعُوٓا۟ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٢ – ١٣٣]

قال البيضاوي: "وقرأ نافع وابن عامر (سارعوا) بلا واو"[7].

---

(1) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج3/ 148.

(2) يُنظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية، ج3/ 206، والجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ج9/ 96.

(3) يُنظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن، الثعلبي، ج3/ 301.

(4) يُنظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، ج6/ 208.

(5) يُنظر: إعراب القراءات الشواذ، العكبري، ج1/ 671.

(6) جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري، ج15/ 476.

(7) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج2/ 38.

اختلف القراء في ذكر الواو وحذفها في (وسارعوا) حيث قرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر بغير واو، وقرأ الباقون بالواو[1]، وهي قراءة أهل مكة والكوفة والبصرة، أمَّا القراءة بغير الواو فهي لأهل المدينة والشام[2].

وتخريج قراءة الواو على أنّها عطفت جملة أمرية (سارعوا) على مثلها (وأطيعوا)، وتعليل قراءة الواو أنَّ الله أمر عباده بطاعته ثمَّ أمرهم بالإسراع إلى المغفرة والجنة[3].

ومَنْ قرأ بغير واو فعلى القطع والاستئناف، وبمنزلة البيان أو بدل الاشتمال[4].

أجاز الأزهري ت(370هـ) القراءتين، إلَّا أنَّ قراءة الواو أحبُّ إليه من إسقاطها[5].

وذكر أبو علي الفارسي ت(377هـ) أنَّ كلا الأمرين شائع مستقيم، فمَنْ أثبت الواو عَطَفَ جملة أمرية على مثلها، ومن ترك الواو فلأن الجملة الثانية ملتبسة بالأولى مستغنية بالتباسها بها عن عطفها بالواو[6].

غير أنّ السمين الحلبي ت(756هـ) ضعّف قراءة إسقاط الواو، وتخريج إسقاطها عنده على وجهين، أولهما: الاستئناف كما وضّحنا، أمَّا الوجه الثاني عنده على إرادةِ العطف ولكنه حَذَفَ العاطفَ للدلالة كقوله تعالى: ﴿ثَلَٰثَةٞ رَّابِعُهُمۡ كَلۡبُهُمۡ﴾ [الكهف: 22] [7].

نلاحظ أنّ الأزهري، والسمين الحلبي اختارا قراءة الواو دون حذفها، ويمكن تبرير ذلك أنّ الحرف وإنْ كان لا محلَّ له من الإعراب، إلّا أنّ له فائدة دلالية، فلكلُّ زيادةٍ في المبنى زيادة في المعنى، فلا يمكن اعتبار أي زيادة حشوًا، فالواو حرف عطف لاستكمال سلسلة أوامر إلهية بدأت بتقوى الله، واتّقاء النار، وطاعة الله، والإسراع إلى مغفرته ورحمته، أمّا البيضاوي فلقد اكتفى بالإشارة إلى القراءتين دون توجيه أو ترجيح، ولعلَّ ذلك إشارة على قبوله القراءتين، فهما سبعيتان صحيحتان، وينبغي قبولهما.

---

(1) يُنظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن، الثعلبي، ج2/ 105.

(2) يُنظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، أحمد الدمياطي، 235.

(3) إعراب القرآن، النحاس، ج1/ 180، والتبيان في إعراب القرآن، العكبري، ج1/ 292.

(4) يُنظر: التفسير الوسيط، الطنطاوي، ج2/ 261.

(5) يُنظر: معاني القراءات، الأزهري، ج1/ 273.

(6) يُنظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية، ج1/ 507، والحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج3/ 78.

(7) يُنظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، ج3/ 394.

نخلص إلى تباين طرق البيضاوي في عرضه القراءات وتوجيهها بين ذكر بعضها دون الآخر وهو الأغلبية في تفسيره، وذكر جميعها في بعض المواضع وهو الأقل، وأغلب اختلاف القراءات القرآنية في الجانب النحوي بين قراءتين متواترتين، ويغلب عليه التزام الحيادية فيها، وتظهر شخصيته من خلال طرحه لآرائه وتعقيباته على آراء غيره، فكان يُضعِّف بعضها ويُلحِّن ما خالف القياس.

الْفصلُ الثَّانـي
التَّوجيهاتُ الصَّرْفيّة

الفصلُ الثَّاني

التَّوجيهاتُ الصَّرفيّة

تتجلَّى براعةُ الأسلوبِ الإلهيِّ في نظمِه لكتابه الكريم من خلال انتقائه لألفاظٍ دقيقةٍ تحملُ معانيَ مقصودة، فما وُضِعت لفظةٌ في آية من آيات الذكر الحكيم إلا وقد جاءت لدلالةٍ معينة، فلا يمكن استبدالُ لفظةٍ أو صيغةٍ بأخرى، وهذا وجهٌ من وجوه إعجاز الكتاب المبين، فلمبنى الكلمةِ أهميةٌ في تحديد معناها، فلقد عَنِيَ اللغويون القدامى بكليهما، ومن ذلك ما ذكره ابن جني في خصائصه عن الألفاظ: "فإنّها لما كانت عنوان معانيها، وطريقًا إلى إظهار أغراضها ومراميها، أصلحوها ورتبوها وبالغوا في تحبيرها وتحسينها؛ ليكون ذلك أوقع لها في السمع ، وأذهب بها في الدلالة على القصد"[(1)].

ولقد سمَّاه المحدثون بالدلالة الصرفية وهي "المعاني المستمدة عن طريق الصيغ وأبنيتها"[(2)]، فمن الصيغ الصرفية المختلفة تتولدُ معانٍ جديدةٌ.

وممَّا يُدلِّل على أثرِ المبنى في المعنى تطبيقيًا النماذجُ التي سنوردها من خلال تفسير البيضاوي لكتاب الله الكريم، والتي تُوضِّحُ الأساسَ اللغويَّ (كلُّ زيادةٍ في المبنى زيادةٌ في المعنى)، حيث اعتمد البيضاوي على تنوع الصيغ الصرفية التي فرضت عليه الاهتمام بالقراءات القرآنية وما يترتب عليها من تغيُّر دلالي، وكان بذلك اعتماده وتوجيهه للقراءات القرآنية صرفيًّا خدمة إلى تفسيره الذي يهدف إلى توضيح المعنى، ولمّا كانت الدراسة تهتم بالنصف الأول في القرآن الكريم، فقد جاء عرض البيضاوي للقراءات القرآنية من ناحية صرفية في ثلاثمائة وتسعة وخمسين موضعًا، حيث أبدى ترجيحه لإحدى القراءات بشكلٍ صريح في عشرة مواضع، والتزم الحيادية في المواضع الأخرى سوى ما يُلمح من خلال عرضه للقراءات الشاذة والتي قدّمها بلفظة (قرئ)، ومن المعلوم أنَّه من الصعب تناول وتتبع آراء اللغويين في جميع مواضع القراءات القرآنية التي أوردها في تفسيره، لذا قامت الباحثة بانتقاء المواضع الغنية بتوجيهات البيضاوي، ثمَّ تناولت بالدراسة تسعًا وستين مسألةً عالج فيها البيضاوي الكثير من المسائل الصرفية التي تتعلق بأبنية الألفاظ وصيغها، ونحاول فيما يلي التعرف من خلالها على منهجه المُتّبع في توجيهاته الصرفية، حيث تمّ تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وفقًا لتصنيف الدرس الصرفي، وهي: الأفعال والتي غلبت على توجيهاته الصرفية، والأسماء، والعلل الصرفية.

---

(1) الخصائص، ابن جني، ج1/ 216.

(2) دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، 47.

المبحث الأول: الأفعال

أشار البيضاوي من ناحية صرفية إلى الأفعال في تفسيره للنصف الأول في القرآن الكريم، والتي بلغ عددها مائتين وخمسين موضعًا، ويتمُّ عرضها في خمسة مطالب: الفعل باعتبار دلالته الزمنية، وتجريده وزيادته، وبنائه للمعلوم والمجهول، وإسناده للضمائر من عدمه، وتوكيده بالنون من عدمه.

المطلب الأول: الفعل باعتبار الدلالة الزمنية

أولًا: الفعل بين الماضي والمضارع

أشار البيضاوي إلى اختلاف القراءات في زمن الفعل بين الماضي والمضارع في موضعين[1]، نذكر منها **قوله تعالى:** ﴿لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ ٱلْعُسْرَةِ مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾ [التوبة: ١١٧]

قال البيضاوي: "وقرأ حمزة وحفص (يزيغ) بالياء؛ لأن تأنيث القلوب غير حقيقي، وقرئ (من بعد ما زاغت) قلوب فريقٍ"[2].

يتجلى موطن الشاهد الصرفي في كلمة (تزيغ) من ناحيتين، أولهما: ما قرئ بين الماضي والمضارع، والناحية الأخرى تذكير وتأنيث الفعل، حيث قرأ جمهور القرّاء (تزيغ) بالمضارع، وقرأ عبدالله بن مسعود (من بعد ما زاغت)[3] بالمضي، وإسقاط كاد[4]، ولقد وُفِّق البيضاوي بتقديمه قراءة المضي بالفعل (قرئ)؛ دلالةً على تضعيفها، فعلينا اختيار قراءة المضارعة المتواترة على الشاذة، ولأنّ الفعل المضارع يفيد استمرارية الحال وهو ما يناسب فاعلها (القلوب) متقلبة الحال، إضافةً إلى أنّ قراءة المضي تؤدي إلى حذف في النص القرآني.

---

(1) قوله تعالى: "تود" في(آل عمران: 30)، وتمَّ تخريج موطن الشاهد في الفصل الثالث.

(2) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج3/ 100.

(3) يُنظر: الكشاف، الزمخشري، ج2/ 318، والمحرر الوجيز في تفسير كتاب الله العزيز، ابن عطية، ج3/ 93.

(4) يُنظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، ج5/ 519.

وقرأ حمزة وحفص عن عاصم (يزيغ) بالياء؛ لتقدم الفعل، وقرأ الباقون (تزيغ) بالتاء؛ لتأنيث القلوب[1]، فالقلوب مؤنث تأنيث مجازي يجوز في فعلها التذكير والتأنيث، وقراءتا الياء والتاء متواترتان، لا مفاضلة لإحداهما على الأخرى.

ثانيًا: الفعل بين الماضي والأمر

أشار البيضاوي إلى اختلاف القراءات في زمن الفعل بين الماضي والأمر في خمسة مواضع[2]، نذكر منها **قوله تعالى:** ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ [البقرة: ١٢٥]

قال البيضاوي: "وقرأ نافع وابن عامر (واتخذوا) بلفظ الماضي عطفًا على (جعلنا) أي: واتخذوا الناس مقامه الموسوم به، يعني الكعبة قبلة يصلون إليها"[3].

قرأ نافع وابن عامر (اتخَذوا) بصيغة الماضي على وجه الخبر، والمعنى: جعلنا البيت مثابة للناس فاتخذوه مصلى، وقرأ الباقون (اتخِذوا) بكسر الخاء على وجه الأمر باتخاذه مصلى[4]، وتدلُّ على الغرض[5].

لقد أنزل الله تعالى الآية الكريمة على نبيه محمد _صلى الله عليه وسلم_ يأمره باتخاذ مقام إبراهيم مصلى، وقال نحويو البصرة اتخذوا من مقام إبراهيم مصلى" معطوف على قوله تعالى: ﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ﴾ [البقرة: ١٢٢] فكان الأمر لليهود من بني إسرائيل الذين كانوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم[6].

إنَّ للاختلاف بين القراءتين المتمثل في صيغتي الماضي والأمر أثرًا على المعنى، فصيغة الأمر تدلُّ على طلب الفعل على وجه الاستعلاء والإلزام سواء أكان المأمور إبراهيم _عليه السلام_ وقومه أو سيدنا محمد _صلّى الله عليه وسلم_ وأمّته، وذلك لبقاء هذا المقام

---

(1) يُنظر: مفاتيح الغيب، الرازي، ج16/ 163.

(2) قوله تعالى: "ادخلوا" في (الأعراف: 49)، وقوله: "واستفتحوا" في (إبراهيم: 15)، وقوله: "ادخلوها" في (الحجر: 46)، وقوله: "قل سبحان" في (الإسراء: 93).

(3) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج1/ 105.

(4) يُنظر: جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري، ج2/ 30.

(5) يُنظر: معاني القرآن، الأخفش، ج1/ 155.

(6) يُنظر: جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري، ج2/ 31.

مُصلًّى إلى يومنا هذا، وليس للماضي فقط، بينما صيغة الماضي تُخبرنا عن حكاية مضت أي عن اتخاذ بني إسرائيل من مقام إبراهيم مصلًّى، وعلى نهجهم أمة محمد _صلى الله عليه وسلم_، أمّا عن موقف البيضاوي فقد كان محايدًا دون ترجيح، ونحسبه موفقًا؛ لكون القراءتين متواترتين.

المطلب الثاني: الفعل باعتبار التجريد والزيادة

أولًا_ الفعل الثلاثي المزيد بحرف

- **على وزن (أفعل)**

أشار البيضاوي إلى اختلاف القراءات بين المجرد الثلاثي والمزيد بحرف الهمزة على وزن (أفعل) في ثمانية عشر موضعًا[1]، نذكر منها **قوله تعالى:** ﴿وَلَا يَحۡزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡكُفۡرِۚ إِنَّهُمۡ لَن يَضُرُّواْ ٱللَّهَ شَيۡـٔٗاۗ﴾ [آل عمران: ١٧٦]

قال البيضاوي: "وقرأ نافع (يحزنك) بضم الياء وكسر الزاي حيث ما وقع خلا قوله في الأنبياء لا يحزنهم الفزع الأكبر، فإنه فتح الياء وضم الزاي فيه، والباقون كذلك في الكل"[2]، وفي موطن آخر يقول: "وقرأ نافع (يحزنك) من أحزنه"[3].

قرأ نافع بضم الياء وكسر الزاي (يُحزِنك)، والباقون بفتح الياء وضم الزاي (يَحزُنك)[4]، وقراءة الجمهور الفتح، وماضيها (حزِن)، أمّا الأخرى فماضيها (أحزن) الثلاثي[5] المزيد بالهمزة.

---

(1) قوله تعالى: "لذهب" في (البقرة: 20)، وقوله: "أنظرنا" في (البقرة: 104)، وقوله: "تنكحوا" في (البقرة: 221)، وقوله: "فأذنوا" في (البقرة: 279)، وقوله: "تقسطوا" في (النساء: 3)، وقوله: "تقصروا" في (النساء: 101)، وقوله: "نصله" في (النساء: 115)، وقوله: "يضل" في (الأنعام: 117)، وقوله: "سكت" في (الأعراف: 154)، وقوله: "يلمزون" في (التوبة: 79)، وقوله: "فأجمعوا" في (يونس: 71)، وقوله: "تركنوا" في (هود: 113)، وقوله: "يعصرون" في (يوسف: 49)، وقوله: "فأتبع" في (الكهف: 85)، ، وقوله: "أتوني" في (الكهف: 96) وقوله: "تسلمون" في (النحل: 81)، وقوله: "يصدون" في (إبراهيم: 1).

(2) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج2/ 50.

(3) المرجع السابق، ج3/ 112.

(4) يُنظر: البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، عبد الفتاح القاضي، ج1/ 93، والمحرر الوجيز في تفسير كتاب الله العزيز، ابن عطية، ج2/ 285، ومعالم التنزيل في تفسير القرآن، البغوي، ج2/ 427، والسراج المنير، شمس الدين الشربيني، ج1/ 374، وفريدة الدهر في تأصيل وجمع القراءات، محمد سالم، ج3/ 36، والكنز في القراءات العشر، ابن المبارك، ج2/ 444، والمبسوط في القراءات العشر، أبو بكر النيسابوري، 171.

(5) يُنظر: إعراب القراءات الشواذ، العكبري، ج1/ 356، والتبيان في إعراب القرآن، العكبري، ج1/ 312،

ومَن قرأ بفتح الياء فعلى أنّها مِن حزن حُزْنًا، ولا نقول إحزانًا[1]، ولقد وصفها الأزهري باللغة الجيدة؛ لأنها أفشى وأكثر القراء عليها[2]، واختار أكثر النحويين (يَحزنك)؛ جريًا على قول العرب: هذا أمر محزون وليس مُحزَن[3]، وهي على وزن مفعول الذي يشتق من الفعل الثلاثي (فعِل)، وليس (مُحزن) المزيد بالهمزة، وهذا يُدلِّل على أنّها القراءة الراجحة.

وأمّا مَن قرأ بضم الياء فهي لغةٌ فصيحة[4]، ويُحزنك بالضم منقول من حزن اللازم[5]، أي أنّ غرض الزيادة هو التعدية.

لقد اختلف الفعلان من ناحية صرفية أحدهما مجرد ثلاثي، والآخر مزيد بالهمزة، واختلاف مبناهما يؤثر على الناحية الدلالية فيهما، فقراءة فتح الياء، وماضيها حزن المجرد اللازم معناها أن الرسول _صلى الله عليه وسلم_ أصابه الحزن من ردّة المسلمين إلى الكفر، أمّا قراءة ضم الياء معناها أنّ المرتدين عن الإسلام جعلوا الرسول حزينًا بما فعلوه، ولا أرجحية لإحدى القراءات على الأخرى؛ لكونهما متواترتين، وهذا ما سار عليه الإمام البيضاوي، فإيراده القراءتين مع السكوت عليهما دلالة على قبولهما.

- **على وزن (فعّل)**

أشار البيضاوي إلى اختلاف القراءات بين المجرد الثلاثي والمزيد بحرف التضعيف على وزن (فعَّل) في اثنين وثلاثين موضعًا[6]، نذكر منها **قوله تعالى:** "قالوا انما سكرت أبصارنا بل نحن قوم مسحورون"[7].

---

(1) يُنظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، 116.
(2) يُنظر: معاني القراءات، الأزهري، ج1/ 282.
(3) يُنظر: حجة القراءات، ابن زنجلة، 181.
(4) يُنظر: معاني القراءات، الأزهري، ج1/ 282.
(5) يُنظر: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود، ج7/ 179.
(6) قوله تعالى: "يكذبون" في (البقرة: 10)، وقوله: "يذبحون" في (البقرة: 49)، وقوله: "فرقنا" في (البقرة: 49)، وقوله: "تقتلون" في (البقرة: 85)، وقوله: "لتكملوا" في (البقرة: 185)، وقوله: "تحمل" في (البقرة: 386)، وقوله: "كفلها" في (آل عمران: 37)، وقوله:" يبشرك" في (آل عمران: 37)، وقوله: "تعلمون" في (آل عمران: 79)، وقوله: "تدرسون" في (آل عمران: 79)، وقوله: "قتلوا" في (آل عمران: 168)، وقوله: "يميز" في (آل عمران: 179)، وقوله: "يكذبونك" في (الأنعام: 33)، وقوله: "فرطنا" في (الأنعام: 38)، وقوله: "فتحنا" في (الأنعام: 44)، وقوله: "عقدتم" في (المائدة: 89)، وقوله: "قتلوا" في (الأنعام: 140)، وقوله: "تلقف" في (الأعراف: 117)، وقوله: "سنقتل" في (الأعراف: 127)، وقوله: "تعزروه" في (الأعراف: 157)، وقوله: "يمسكون" في (الأعراف: 170)، وقوله: "ليثبتوك" في (الأنفال: 30)، وقوله: "يكذبون" في (التوبة: 77)، وقوله: "يثبّت" في (الرعد: 39)، ، وقوله: "نبشرك" في (الحجر: 53)، وقوله: "فجرنا" في (الكهف: 33)، وقوله: "صرفنا" في (الإسراء: 41)، وقوله: "ليذكروا" في (الإسراء: 41)، وقوله: "فرقناه" في (الإسراء: 106)، وقوله: "لملئت" في (الكهف: 18)، وقوله: "يبشر" في (الإسراء: 9).
(7) الحجر: 15.

قال البيضاوي: "سدت عن الأبصار بالسحر من السِّكر، ويدل عليه قراءة ابن كثير بالتخفيف، أو حيرت من السُّكر ويدل عليه قراءة من قرأ سَكِرَت"[1].

قرأ ابن كثير (سُكِرت) بتخفيف الكاف، والباقون (سُكِّرت) بتشديدها[2]، وكلاهما مبنيٌّ للمجهول، وقرأ الزهري سَكِرت[3] بالبناء للفاعل، وهي قراءة شاذة، وشبّهه بإسكار الخمر[4].

ومعنى قراءة التشديد هو غشيت وغطيت وسُدَّت، وأمَّا معنى قراءة التخفيف هو حبست وسُحِرت[5]، والتشديد يعني وقوع الأمر مرة بعد مرة، ويحمل معنى الزيادة والتكثير أي غطّى على عقله[6].

لا يستجيز الطبري سوى قراءة البناء للمفعول مع التشديد؛ لكون أكثر القراء عليها[7]، ومنهم مَن رجّح قراءة التخفيف كالشوكاني[8].

وَقالَ ثَعْلَب: إنّهما يحملان معنيين متقاربين[9] ولقد نقل لنا النحاس موافقته لما قاله أبو عمرو بن العلاء أن المقصود في قراءتي التشديد والتخفيف هو السحر[10]، وهذا يُشابه ما أورده البيضاوي في نصه، حيث نظّم المسألة على مفردتين، أولهما السِّكر بكسر السين وفعلها يأتي مبنيًا للمجهول مشددًا ومخففًا، وبناؤه للمجهول يعني أنه متعدٍّ، على خلاف المفردة الثانية السُّكر بضم السين ويأتي فعلها مبنيًا للمعلوم، وهذا يعني أنّه فعلٌ لازم.

---

(1) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج3/ 208.

(2) يُنظر: التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني، 403، وغيث النفع في القراءات السبع، أبو الحسن الصفقاسي، 346، والكنز في القراءات العشر، ابن المبارك ج2/ 528، والنشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ج2/ 301.

(3) يُنظر: المحرر الوجيز في تفسير كتاب الله العزيز، ابن عطية، ج3/ 353.

(4) يُنظر: إعراب القراءات الشواذ، العكبري، ج1/ 745.

(5) يُنظر: الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، ج4/ 222، والهداية إلى بلوغ النهاية، مكي بن أبي طالب، ج6/ 3869.

(6) يُنظر: إعراب القرآن، النحاس، ج2/ 238، ومفاتيح الغيب، الرازي، ج19/ 128، و زاد المسير في علم التفسير، ابن الجوزي، ج2/ 526.

(7) يُنظر: جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري، ج17/ 76.

(8) يُنظر: فتح القدير، الشوكاني، ج3/ 148.

(9) يُنظر: تهذيب اللغة، الأزهري، ج10/ 34.

(10) يُنظر: معاني القرآن، النحاس، ج4/ 14.

ومعنى (سَكِرت) من السُّكر هو حُبِست عن النظر وحُيِّرت[1]، وأمّا (سُكِرت) و(سُكِّرت) من السحر، فنلمس تغييرًا في المعنى بين قراءة البناء للفاعل والبناء للمفعول من حيث أصل الكلمة الثلاثي.

أمّا اختلاف الصيغتين بين الفعل الثلاثي المجرد والمزيد بالتضعيف لم يؤثر في المعنى، إلا أن الزيادة خرجت إلى معنى التكثير والمبالغة، وكلاهما قراءة متواترة، وعلينا قبولهما، وهذا ما سار عليه البيضاوي وغلب عليه في تفسيره أن يكتفي ذكر القراءات القرآنية، ويقف محايدًا منها.

- **على وزن (فاعل)**

أشار البيضاوي إلى اختلاف القراءات بين المجرد الثلاثي والمزيد بحرف الألف على وزن (فاعل) في سبعة مواضع[2]، نذكر منها **قوله تعالى:** ﴿وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمْ تَجِدُوا۟ مَآءً فَتَيَمَّمُوا۟ صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ النساء: ٤٣

قال البيضاوي: "وقرأ حمزة والكسائي ... لمستم واستعماله كناية عن الجماع أقل من الملامسة"[3]،

ذهب البيضاوي إلى أنّ استعمال (لمس) للمجامعة أقل من استعمال (لامس)، وهذا يتناسب مع الدلالة الصرفية لصيغتي (فعل) و(فاعل)، والأخيرة تفيد المشاركة، وهي أقرب إلى معنى الجماع من (فعل).

قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وعاصم وابن عامر (لامستم)، وقرأ حمزة والكسائي (لمستم)[4].

وحُجة من قرأ (لامستم) دلالة على أن الفعل من الرجل والمرأة، وأمّا مَن قرأ (لمستم) فعلى أنّ الفعل من الرجل لا المرأة[5]، ومصدرهما مختلف، فلمستم الثلاثي المجرد من اللمس،

---

(1) يُنظر: الكشاف، الزمخشري، ج2/ 573.

(2) قوله تعالى: "وعدنا" في (البقرة: 51)، وقوله: "تفادوهم" في (البقرة: 85)، وقوله: "تقاتلوهم" في (البقرة: 191)، وقوله: "تمسوهن" في (البقرة: 236)، وقوله: "ويقتلون" في (آل عمران: 21)، وقوله: "يمدونهم" في (الأعراف: 202).

(3) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج2/ 76.

(4) يُنظر: معالم التنزيل في تفسير القرآن، البغوي، ج1/ 631، والحجة للقراء السبعة، الفارسي، ج3/ 163، والسبعة في القراءات، أبو بكر البغدادي، 234، وفتح القدير، الشوكاني، ج1/ 542.

(5) يُنظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، 124.

ولامستم الثلاثي المزيد بالألف من الملامسة[1]، وزيادة الألف في (لامستم) تدل على المشاركة في الفعل[2].

ويرى الماوردي أنّ (لامستم) أبلغ من (لمستم)؛ لأنّ لامستم يقتضي وجوب الوضوء على اللامس والملموس، ولمستم على اللامس دون الملموس[3]، وطالما القراءتان متواترتان، فلا مفاضلة بينهما، لقول الطبري: "فبأي القراءتين قرأ القارئ فمصيب، لاتفاق معنييهما"[4]، ونلمح من قول البيضاوي (لمستم استعماله أقل من الملامسة) دلالة على ترجيحه لقراءة لامستم من المفاعلة دون ردِّ القراءة الأخرى، وعلّل ذلك بأنّ (لامستم) أكثر في الاستعمال، وعليها أكثر القراء السبعة، ولأنها تعمل معنى العموم أكثر من اللمس، فهي تشمل الرجل والمرأة.

ثانيًا_ الفعل الثلاثي المزيد بحرفين

أشار البيضاوي إلى اختلاف القراءات في الأفعال بين المجرد الثلاثي والمزيد بحرفين في موضعٍ واحدٍ وهو **قوله تعالى:** ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ ۖ قُلْ هُوَ أَذًى فَٱعْتَزِلُوا۟ ٱلنِّسَآءَ فِى ٱلْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ ۖ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٢٢]

قال البيضاوي: " وقرأ حمزة والكسائي وعاصم في رواية ابن عباس (يطَّهَّرن) أي يتطهرن بمعنى يغتسلن"[5].

قرأ حمزة والكسائي وشعبة عن عاصم (يطّهّرن) بتشديد الطاء، وقرأ الباقون (يطْهُرن) بسكون الطاء، وهي قراءة الجمهور[6]، حيث إنّ الفعل (يطْهرن) مجرد ثلاثي، أمّا الفعل (يطّهّرن) مزيدٌ بحرفين التاء والتضعيف، وأصله: يتطهرن.

ومعنى قراءة التخفيف هو انقطاع الدم، وأمّا قراءة التشديد هو الغسل بالماء[7]، نلمس أنّ المذاهب الفقهية تعددت تبعًا لاختلاف القراءات المتمثلة في مبنى الكلمة، وبالتالي تعددت المعاني.

---

(1) يُنظر: مفاتيح الغيب، الرازي، ج10/ 89.

(2) يُنظر: معاني القراءات، الأزهري، ج1/ 310.

(3) يُنظر: النكت والعيون، الماوردي، ج1/ 491.

(4) يُنظر: جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري، ج8/ 406.

(5) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج1/ 139.

(6) الإقناع في القراءات السبع، ابن باذش، 304، والعنوان في القراءات السبع، أبو طاهر السرقسطي، 74، والنشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ج1/ 29، والوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية، أبو علي الأهوازي، 139.

(7) يُنظر: التحرير والتنوير، ابن عاشور، ج2/ 369، وتأويلات أهل السنة، الماتريدي، ج2/ 134، والنكت والعيون، الماوردي، ج1/ 283، وغرائب التفسير وعجائب التأويل، برهان الدين الكرماني، ج1/ 213، ومعاني القراءات، الأزهري، ج1/ 202.

وحُجّة مَن شدد المطابقة بين اللفظين (حتى يطّهّرن فإذا تطّهّرن)، ومَن خفّف استدلّ بقول العرب: طَهُرت المرأة من الحيض فهي طاهر[1].

ولقد تباينت آراء النحاة والمفسرين، فمنهم مَن يختار التشديد؛ لأنّ معناه الغسل[2]، ومنهم مَن يُرجِّح التخفيف كالفارسي[3]، ويصفها أبو عمرو الداني بالأشهر[4]، وهذه إشارة على قبول القراءتين، فكلاهما متواترة، ولقد سار البيضاوي على دأب مَن سبقه، فيُبدي موافقته للقراءتين، وغلب عليه أن يذكر القراءات في الجانب الصرفي دون توجيهٍ، وعلى الرغم من اختلاف المعنى وفقًا لمبنى الكلمة، إلّا أنهما يهدفان إلى مقصودٍ واحدٍ وهو الطهارة.

ثالثًا_ الفعل بين زيادة وأخرى

أشار البيضاوي إلى اختلاف القراءات في الأفعال بين زيادة وأخرى، وما وجدناه في تفسيره يمكننا تصنيفه على النحو الآتي:

- بين فعّل وأفعل في ثلاثة عشر موضعًا[5].
- بين فعّل وفاعل في ثلاثة مواضع[6].
- بين فعّل وتفعّل في موضع واحد[7].
- بين فاعل وتفاعل في ثلاثة مواضع[8].

---

(1) يُنظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ج1/ 96.

(2) يُنظر: الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، أبو القاسم الهذلي، 504.

(3) يُنظر: الحجة للقراء السبعة، الفارسي، ج2/ 322.

(4) يُنظر: جامع البيان في القراءات السبع، أبو عمرو الداني، ج2/ 913.

(5) قوله تعالى: "تُقدِّموا" في (البقرة: 110)، وقوله: "وصى" في (البقرة: 132)، وتمّ تخريجها في الفصل الثالث، وقوله: "تُصليه" في (النساء: 30)، وقوله: "ينجيكم" في (الأنعام: 64)، وقوله: "يُنسينَّك" في (الأنعام: 68)، وقوله: "أبلِّغكم" في (الأعراف: 62)، وقوله: "تُرْهِبون" في (الأنفال: 60)، وقوله: "يُثخِن" في (الأنفال: 67)، وقوله: "تنجي" في (يونس: 103)، وقوله: "يُغشِي" في (الرعد: 2)، وقوله: "تُنَزِّل" في (النحل: 101)، وقوله: "يُنَزِّل" في (الإسراء: 82)، وقوله: "يُبدِلهما" في (الكهف: 81).

(6) قوله تعالى: "كلَّم" في (النساء: 164)، وقوله: "فطوَّعت" في (المائدة: 30)، وقوله: "فرَّقوا" في (الأنعام: 159).

(7) قوله تعالى: "يتبدَّل" في (البقرة: 108).

(8) قوله تعالى: "تظاهرون" في (البقرة: 85)، وقوله: "تشابهت" في (البقرة: 118)، وقوله: "تساءلون" في (النساء: 1).

- بين تفعّل وتفاعل في موضعين[1].

ونذكر من هذه المواضع **قوله تعالى:** ﴿قُلْ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ تَدْعُونَهُ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً لَّئِنْ أَنجَانَا مِنْ هَٰذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ ﴿٦٣﴾ قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ ثُمَّ أَنتُمْ تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ٦٣ – ٦٤]

قال البيضاوي: قرأ يعقوب (ينجيكم) بالتخفيف، وشدّده الكوفيون وهشام وخففه الباقون[2].

قرأ يعقوب (مَن ينجيكم) بالتخفيف، والباقون بالتشديد، فلا خلاف بين السبعة في تثقيلها بالموضع الأول، وقرأ أبو جعفر وحمزة والكسائي وعاصم وهشام عن ابن عامر وخلف العاشر (والله ينجيكم) بالتشديد، والباقون بالتخفيف في الموضع الثاني[3].

وحُجّة مَن شدّد تَبعًا لما قبله فأتبعه بنظيره المشدّد[4]، وعلى معنى نجاة بعد نجاة[5]، ومن خفّفَ جمعَ بين الصيغتين، وهذا من باب التفنن؛ لتجنب الإعادة[6].

فمِن القراء مَن قرأها مشددة ومخففة، وهذا يعني أنّ كليهما صواب[7]، والتخفيف من (أنجى) المزيد بالهمزة، والتشديد من (نجّى) المزيد بالتضعيف، والهمزة كالتشديد، فكلاهما يقوم بعمل صرفيٍّ واحد وهو التعدية إلى المفعول، غير أنّ التشديد يدلّ على الكثرة، أي نجاة بعد نجاة، ويُفهم بذلك أنّ قراءة التخفيف تدل على النجاة مرة واحدة، ولقد غلب على البيضاوي في الجانب الصرفي من تفسيره أن يذكر القراءات المتواترة دون توجيهٍ لها، وذكره للقراءات دون ترجيح دلالة على قبولهما، وهي السمة الغالبة عليه في منهجه.

نلاحظ عطف البيضاوي هشام على الكوفيين، ولعلّ ذلك يُشعرنا أنّ هشام ليس من الكوفيين، ويبدو أنّ البيضاوي سها عن ذلك.

---

(1) قوله تعالى: "يصّعّد" في (الأنعام: 125)، وقوله: "يتفرَّقا" في (النساء: 130).

(2) يُنظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج2/ 166.

(3) يُنظر: جامع البيان في القراءات السبع، أبو عمرو الداني، ج3/ 1044، والحجة للقراء السبعة، الفارسي، ج3/ 321، وغيث النفع في القراءات السبع، أبو الحسن الصفقاسي، 211، والمبسوط في القراءات، أبو بكر النيسابوري، 196.

(4) يُنظر: حجة القراءات، ابن زنجلة، 255.

(5) يُنظر: الكشف عن وجوه القراءات، مكي بن أبي طالب، ج1/ 436.

(6) يُنظر: التحرير والتنوير، ابن عاشور، ج7/ 282.

(7) يُنظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، 141.

رابعًا_ أبنية الأفعال

أورد البيضاوي اختلاف القراءات القرآنية في أبنية الأفعال في أربعة عشر موضعًا، ويمكن تقسيمها إلى النحو الآتي:

1. اختلاف عين الفعل الماضي، فمنها:

أ- ما قرئ بين الكسر والفتح في ثلاثة مواضع[1].

ب- ما قرئ بين الكسر والضم في موضع[2].

ج- ما قرئ بين الفتح والضم في موضعٍ واحد[3].

2. اختلاف عين الفعل المضارع، فمنها:

أ- ما قرئ بين الكسر والفتح والضم في موضعٍ واحد[4].

ب- ما قرئ بين الكسر والفتح في خمسة مواضع[5].

ج- ما قرئ بين الكسر والضم في ثلاثة مواضع[6].

ولقد كان البيضاوي يعقبُ عليها بقوله وهي لغات، وذلك لأنّ اختلاف حركة عين الفعل لا يُحدِث تغييرًا في معناه.

---

(1) قوله تعالى: "حضر" في (البقرة: 180)، وقوله: "وجلت" في (الأنفال: 2)، وقوله: "ضحكت" في (هود: 71).

(2) قوله تعالى: "بعدت" في (هود: 95).

(3) قوله تعالى: "درست" في (الأنعام: 105).

(4) قوله تعالى: "يرشدون" في (البقرة: 186).

(5) قوله تعالى: "يخطف" في (البقرة: 20)، وقوله: "تلبسون" في (آل عمران: 71) ،وقوله: "تنقمون" في (المائدة: 59) ،وقوله: "تنحتون" في (الأعراف: 74)، وقوله: "يلحدون" في (الأعراف: 180).

(6) قوله تعالى: "يعرشون" في (الأعراف: 137) ،وقوله: "يعكفون" في (الأعراف: 138) ، وقوله: "تكنزون" في (التوبة: 35).

المطلب الثالث: الفعل باعتبار البناء للمعلوم والمجهول

أولًا_ الفعل الماضي بين المعلوم والمجهول

أشار البيضاوي إلى اختلاف القراءات في الفعل الماضي بين البناء للمعلوم والمجهول في ثلاثة وعشرين موضعًا[1]، ونذكر منها **قوله تعالى:** ﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَيَسْخَرُونَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ اتَّقَوْا فَوْقَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [البقرة:212]

قال البيضاوي: "والمزين في الحقيقة هو الله تعالى، إذ ما من شيءٍ إلا وهو فاعله، ويدل عليه قراءة (زين) على البناء للفاعل، كل من الشيطان والقوة الحيوانية وما خلقه الله فيها من الأمور البهية والأشياء الشهية مزين بالعرض"[2].

قرأ الجمهور (زُيِّن) بالبناء للمفعول[3]، وقرأ أبو حيوة ومجاهد وحميد بن قيس (زَيَّن) بالبناء للفاعل[4]، وما يترتب عليه من إعراب (الحياة) نصبًا مفعول به للمبني للمعلوم، وإعرابها رفعًا نائب فاعل للفعل الذي لم يُسمَّ فاعله.

والبناء للفاعل قراءة شاذة، فاعلها الله تعالى ويجوز أن يكون الشيطان[5]، فالمزين حقيقة هو الله والمقصود هو خالق الكفر ومخترعه، والمزين هو الشيطان على سبيل الإغواء والشهوة[6].

---

(1) قوله تعالى: "بشر" في (البقرة: 25)، وقوله: "تقطعت" في (البقرة: 166)، وقوله: "كتب" في (البقرة: 178)، وقوله: "آتيتم" في (البقرة: 233)، وقوله: "قبهت" في (البقرة: 258)، وقوله: "وضع" في (آل عمران: 96)، وقوله: "أحل" في (النساء: 24)، وقوله: "أحصن" في (النساء: 25)، وقوله: "نزل" و"أنزل" في (النساء: 60)، وقوله: "ظلم" في (النساء: 110)، وقوله: "وقفوا" في (الأنعام: 27)، وقوله: "فصل" في (الأنعام: 119)، وقوله: "سقط" في (الأعراف: 149)، وقوله: "فصلت" في (يوسف: 94)، وقوله: "حصحص" في (يوسف: 51)، وقوله: "سرق" في (يوسف: 77)، وقوله: "فتنوا" في (النحل: 110)، وقوله: "أثقلت" في (الأعراف: 189)، وقوله: "سعدوا" في (هود: 108)، وقوله: "كذبوا" في (يوسف: 110)، وقوله: "نجي" في (يوسف: 110).

(2) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج1/ 135.

(3) يُنظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، ج6/ 394.

(4) يُنظر: المحرر الوجيز في تفسير كتاب الله العزيز، ابن عطية، ج1/ 284.

(5) يُنظر: إعراب القراءات الشواذ، العكبري، ج1/ 245.

(6) يُنظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية، ج1/ 284.

أورد البيضاوي القراءة الشاذة مشيرًا لمعناها ودون الإشارة إلى شذوذها، وهي بلا شك ضعيفة، وعلينا ترجيح قراءة الجمهور (البناء للمفعول)؛ لإجماع القراء عليها، ولأنّ الفاعل محذوفٌ للعلم به، فهو فاعل في المعنى وفي التركيب النحوي.

ثانيًا_ الفعل المضارع بين المعلوم والمجهول

أشار البيضاوي إلى اختلاف القراءات في الفعل المضارع بين البناء للمعلوم والمجهول في خمسة وعشرين موضعًا[1]، ونذكر منها **قوله تعالى:** ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ أَمۡوَٰلَ ٱلۡيَتَٰمَىٰ ظُلۡمًا إِنَّمَا يَأۡكُلُونَ فِي بُطُونِهِمۡ نَارٗاۖ وَسَيَصۡلَوۡنَ سَعِيرٗا﴾ [النساء: ١٠]

قال البيضاوي عن الفعل (سيصلون): "قرأ ابن عامر وابن عياش بن عاصم بضم الياء"[2].

قرأ ابن عامر وشعبة عن عاصم بضم الياء، وقرأ الباقون بفتحها[3]، وقراءة فتح الياء على أنّها فعلٌ مضارعٌ مبنيٌ للفاعل من الفعل الثلاثي (صلى)، وأمّا قراءة ضم الياء فعلى أنّها مضارعٌ مبني للمفعول من (أصلى) الثلاثي المزيد بالهمزة.

وقراءة ضمِّ الياء (سيُصلون) من أصليته النار أي ألقيته فيها، ويرى النويري أنّ فتح الياء أَوْلَى من ضمها جريًا على الأصل ولأنه أبلغ في التهديد[4]، ومنهم مَن حكم على القراءتين بالصواب كالأخفش[5]، وهو موفقٌ بذلك، فالقراءتان متواترتان ينبغي قبولهما، ولقد وقف

---

(1) قوله: "تسأل" في (البقرة: 119)، وقوله: "يرون" في (البقرة: 165)، وقوله: "ترجع" في (البقرة: 210)، وقوله: "يتوفون" في (البقرة: 234)، وقوله: "ترجعون" في (البقرة: 245)، وقوله: "يسفك" في (البقرة: 30)، وقوله: "ليحكم" في (البقرة: 213)، وقوله: "يغل" في (آل عمران: 161)، وقوله: "يوصي" في (النساء: 12)، وقوله: "يورث" في (النساء: 12)، وقوله: "يدخلون" في (النساء: 124)، وقوله: "يخافون" في (المائدة: 23)، وقوله: "يطعم" في (الأنعام: 14)، وقوله: "يصرف" في (الأنعام: 16)، وقوله: "يهلك" في (الأنعام: 47)، وقوله: "يضلون" في (الأنعام: 119)، وقوله: "يوجهه" في (النحل: 76)، وقوله: "يسبتون" في (الأعراف: 163)، وقوله: "يضل" في (التوبة: 37) ، وقوله: "لينذروا" في (التوبة: 122)، وقوله: "يهدي" في (يونس: 35) تم تناولها في الفصل الثالث من هذه الدراسة، وقوله: "ترى" في (الكهف: 47)، وقوله: "تهوي" في (إبراهيم: 37).

(2) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج2/ 62.

(3) يُنظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ج2/ 247.

(4) يُنظر: شرح طيبة النشر، النويري، ج2/ 262.

(5) يُنظر: معاني القرآن، الأخفش، ج1/ 247.

البيضاوي موقفًا محايدًا بالسكوت عنهما، ونرجّح قراءة فتح الياء؛ لأنّ الكفار هم الذين يدخلون السعير بسبب فعلهم وكفرهم.

وقوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ نُسَيِّرُ ٱلْجِبَالَ وَتَرَى ٱلْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَٰهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا ﴾ [الكهف: ٤٧]

قال البيضاوي: " وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر تسير بالتاء، والبناء للمفعول، وقرئ (تسير) من سارت"[1].

قرأ أبو عمرو وابن كثير وابن عامر بتاء مرفوعة وياء مفتوحة (تُسيَّر)، وقرأ الكوفيون ونافع بنون مضمومة وكسر الياء (نُسيِّر)[2]، والقراءة الأولى على البناء للمفعول، والأخيرة على البناء للفاعل، وهما قراءتان متواترتان، وقف البيضاوي منهما موقفًا محايدًا بالسكوت عنهما، أمّا القراءة الثالثة فلقد أوردها البيضاوي (تَسير) مُقدّمة بكلمة (قرئ) إشعارًا منه بتضعيفها.

قرأ الجمهور بنون العظمة[3]، قراءة النون جريًا على نسق ما بعده في قوله: " **وَحَشَرْنَٰهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا** "[4]، وهي قراءة البناء للفاعل تُمثّل إخبار من الله تعالى، فالفاعل ضمير مستتر وجوبًا، تقديره (نحن)، والجبال منصوبة لتعدي الفعل إليها.

وأمّا قراءة (تُسير) فالفعل مبني للمجهول، والتاء لتأنيث الجبال، جمع لغير الآدميين[5]، والجبال نائب فاعل، ولقد وقف البيضاوي محايدًا من القراءتين المتواترتين دون ترجيحٍ بينهما، وهذا دلالة على قبولهما.

وتميل الباحثة إلى قراءة نون العظمة للتفخيم، فهي إخبار من الله تعالى عن نفسه ما يتلاءم مع صنعة الله في الجبال والتي هي من عجائب خلقه، وأشار اليها في قوله تعالى: ﴿ أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿١٧﴾ وَإِلَى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ﴿١٨﴾ وَإِلَى ٱلْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ﴾ [الغاشية: ١٧

---

(1) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج3/ 283.

(2) يُنظر: حجة القراءات، ابن زنجلة، 419، و السبعة في القراءات، أبو بكر البغدادي، 392، والمبسوط في القراءات العشر، أبو بكر النيسابوري، 278.

(3) يُنظر: التحرير والتنوير، ابن عاشور، ج15/ 335.

(4) يُنظر: الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج5/ 151.

(5) يُنظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، 225.

– ١٩]، وقرئ شذوذًا (تَسير) بفتح التاء مضارع سارت، ولم أعثر في كتب القراءات عليها، ولقد صدّرها البيضاوي بلفظة (قرئ) دلالة على تضعيفها.

المطلب الرابع: الفعل باعتبار إسناده للضمائر من عدمه

أولًا_ بين المخاطب والغائب

أشار البيضاوي إلى اختلاف القراءات في الفعل بين إسناده للضمير المخاطب والغائب في ستة وأربعين موضعًا[1]، ولعلَّ كثرة الالتفات والاختلاف بين قراءة الياء والتاء يعود إلى أمرين، أولهما أنّ القرآن الكريم نزل غير منقوط، فاجتهد القرّاء في القراءة، وأمّا الأمر الثاني يرجع إلى نُسَّاخ القرآن قبل اعتماد المصحف العثماني، وكلا القراءتين لا تؤدي إلى فساد المعنى، ونذكر من ذلك **قوله تعالى:** ﴿قُلْ أَتُحَآجُّونَنَا فِي ٱللَّهِ وَهُوَ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ وَلَنَآ أَعْمَٰلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَٰلُكُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُخْلِصُونَ ۝١٣٩ أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطَ كَانُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ﴾ [البقرة: ١٣٩ – ١٤٠]

---

(1) قوله تعالى: "تعملون" في (البقرة: 74)، وقوله: "يردون" في (البقرة: 85)، وقوله: "يعملون" في (البقرة: 85)، وقوله: "يقولون"، "تعملون" في (البقرة: 140)، وقوله: "يعملون" في (البقرة: 149)، وقوله: "يرى" في (البقرة: 165)، وقوله: "يخافا" في (البقرة: 229)، وقوله: "ستغلبون" في (آل عمران: 12)، وقوله: "لتحسبوه" في (آل عمران: 78)، وقوله: "يبغون" و"ترجعون" في (آل عمران: 83)، وقوله: "يكفروه" في (آل عمران: 115)، وقوله: "يجمعون" في (آل عمران: 157)، وقوله: "تعملون" في (آل عمران: 157)، وقوله: "تحسبن" في (آل عمران: 169)، وقوله: "تحسبن" في (آل عمران: 169)، وقوله: "يحسبن" في (آل عمران: 178)، وقوله: "تعملون" في (آل عمران: 180)، وقوله: "تكتمونه" في (ل عمران: 187)، وقوله: "يحسبن" في (آل عمران: 187)، وقوله: "يعقلون" في (الأنعام: 32)، وقوله: "يجعلونه" في (الأنعام: 91)، وقوله: "يظلمون" في (النساء: 77)، وقوله: "يبتغون" في (النساء: 139)، وقوله: "يبغون" في (المائدة: 50)، وقوله: "تذكرون" في (الأعراف: 3)، وقوله: "تعلمون" في (الأعراف: 38)، وقوله: "يقولوا" في (الأعراف: 172)، وقوله: "ينتهوا"، و"يعملون" في (الأنفال: 38)، وقوله: "يحسبن" في (الأنفال: 59)، وقوله: "تعلموا" في (التوبة: 63)، وقوله: "يرون" في (التوبة: 126)، وقوله: "فليفرحوا" في (يونس: 58)، وقوله: "يجمعون" في (يونس: 58)، وقوله: "يدعون" في (يونس: 66)، وقوله: "تعملون" في (هود: 123)، وقوله: "ليسجننه" في (يوسف: 35)، وقوله: "يعقلون" في (يوسف: 109)، وقوله: "يدعون" في (الرعد: 14)، وقوله: "تستعجلوه" في (النحل: 1)، وقوله: "تدعون" في (النحل: 20)، وقوله: "أيمسكه ويدسه" في (النحل: 59)، وقوله: "يجحدون" في (النحل: 71)، وقوله: "يروا" في (النحل: 79)، وقوله: "يسرف" في (الإسراء: 33)، وقوله: "فيغرقكم" في (الإسراء: 69)، وقوله: "تقولون" في (الإسراء: 40).

قال البيضاوي: "وعلى قراءة ابن عامر وحمزة والكسائي وحفص بالتاء يحتمل أن تكون معادلة للهمزة في (أتحاجوننا) بمعنى أي الأمرين تأتون المحاجة"[1].

يتجلّى موطن الشاهد في كلمة (تقولون) حيث قرأها ابن عامر وحمزة والكسائي وحفص بتاء المخاطبة، وقرأ الباقون بياء الغيبة[2].

وقراءة ياء الغيبة إخبار عن اليهود والنصارى والمعنى: أم يقول اليهود والنصارى، وقراءة التاء جريًا على نسق ما قبله قوله تعالى: (أتحاجوننا)، وما بعده قوله: (قل أأنتم أعلم)[3]، ف(أم) متصلة وهي عطف اللفظ المخاطب على المخاطب، وعلى قراءة الياء (أم) منقطعة وبمعنى الإضراب[4]، لوجود الالتفات من الخطاب إلى الغيبة، وعلى قراءة التاء يسير نسق الكلام على المخاطبة.

ولقد تولّد معنيان مختلفان في الصيغتين بإسناد الفعل إلى ضميرين مختلفين، فمعنى قراءة المخاطبة: أي الأمرين تفعلون؟ أتجادلوننا في دين الله؟ فتزعمون أنّ دينكم أهدى سبيلًا أم تزعمون أن إبراهيم وإسماعيل ومن سمّى الله معه كانوا هودًا أو نصارى على ملتكم، وقراءة الغيبة هي إخبار من الرسول _صلى الله عليه وسلم_ عن قول اليهود والنصارى[5]، وما ورد عند المفسرين أنه توبيخ لليهود والنصارى[6].

القراءتان متواترتان، وعلينا قبولهما، ويمكننا ترجيح قراءة التاء التي تستوجب العطف على (أتحاجوننا) وبالتالي تكتمل سلسلة الاستفهام وهو أقرب في المعنى المراد وهو التوبيخ لليهود والنصارى والإنكار عليهم من قراءة الياء والتي تقتضي الجملة الخبرية لانتفاء العطف، وكون (أم) منقطعة تفيد الإضراب، ولقد اقتصر البيضاوي على ذكر قراءة التاء، وربّما هذا يعني ترجيحه لها.

---

(1) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج1/ 110.
(2) يُنظر: معالم التنزيل في تفسير القرآن، البغوي، ج1/ 174، وفتح القدير، الشوكاني، ج1/ 747.
(3) يُنظر: التفسير الوسيط، النيسابوري، ج1/ 223، وحجة القراءات، ابن زنجلة، 116.
(4) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ج2/ 146، والحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، 89.
(5) يُنظر: جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري، ج3/ 123.
(6) يُنظر: روح المعاني، الألوسي، ج1/ 397.

ثانيًا_ بين المتكلم والغائب

أشار البيضاوي إلى اختلاف القراءات في الفعل بين إسناده للضمير المتكلم والغائب في خمس وعشرين مسألة[1]، نذكر منها **قوله تعالى:** ﴿يَٰٓأَبَانَا مُنِعَ مِنَّا ٱلۡكَيۡلُ فَأَرۡسِلۡ مَعَنَآ أَخَانَا نَكۡتَلۡ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [يوسف: 63].

قال البيضاوي: "وقرأ حمزة والكسائي بالياء على إسناده إلى الأخ أي يكتل لنفسه فينضم اكتياله إلى اكتيالنا"[2].

قرأ حمزة والكسائي وخلف العاشر بالياء، والباقون بالنون[3].

ومعنى قراءة الياء أنهم كانوا لا يبيعون لكل رجل إلا وقرًا واحدًا، وقراءة النون؛ وذلك لأن الملك أخبرهم أنّه لا كيل لهم في المستقبل، فلو أرسله معهم يكتالون من الطعام[4].

فمن قرأ بياء الغيبة أسند الفاعل إلى أخيهم بنيامين، واستدلّ بكلمة (أخانا) في (فأرسل معنا أخانا)، وأمّا مَن قرأ بالنون جعل الفاعل أخوة يوسف، واستدلّ بكلمة (معنا) في (فأرسل معنا أخانا)[5]، وحُجة من قرأ بالياء اختصاص كل واحد منهم بكيله، وأمّا مَن قرأ بالنون فحُجتهم أنه أخبر عن جماعتهم وأدخل أخاهم في الكيل معهم[6].

---

(1) قوله تعالى: "نغفر" في (البقرة: 58)، وقوله: "لنعلم" في (البقرة: 143)، وقوله: "نفرق" في (البقرة: 285)، وقوله: "ينزل" في (البقرة: 90)، وقوله: "ويعلمه" في (آل عمران: 49)، وقوله: "فيوفيهم" في (آل عمران: 57)، وقوله: "نحشرهم" في (الأنعام: 22)، وقوله: "يؤتيه" في (النساء: 114)، وقوله: "يدخله" في (النساء: 31، وقوله: "تكلف" في (النساء: 84)، وقوله: "يؤتيهم" في (النساء: 152)، وقوله: "سنؤتيهم" في (النساء: 162)، وقوله: "ونقلب" و"نذرهم" في (الأنعام: 110، وقوله: "يحشرهم" في (الأنعام: 128)، وقوله: "أنجيناكم" في (الاعراف: 131)، وقوله: "نذرهم" في (الأعراف: 186)، وقوله: "ويجعل" في (يونس: 100)، وقوله: "لنهلكن" في (إبراهيم: 13)، وقوله: "لنسكننكم" في (إبراهيم: 13)، وقوله: "يؤخرهم" في (إبراهيم: 42)، وقوله: نقلبهم" في (الكهف: 18)، وقوله: "ندعو" في (الإسراء: 71)، وقوله: "نغادر" في (الكهف: 47)، وقوله: "يقول" في (الكهف: 52).

(2) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج3/ 169.

(3) يُنظر: تحبير التيسير في القراءات العشر، ابن الجزري، 415، والكنز في القراءات العشر، ابن المبارك، ج2/ 514، والوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية، أبو علي الأهوازي، 215.

(4) يُنظر: بحر العلوم، السمرقندي، ج2/ 200.

(5) يُنظر: سراج القاري المبتدي، ابن القاصح البغدادي، 259، وشرح طيبة النشر، ابن الجزري، 255.

(6) يُنظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، 196.

واختار أكثر النحاة والمفسرين قراءة النون، ومن هؤلاء: الماتريدي[1]، والقرطبي[2]، والقراءتان متواترتان، وعرض البيضاوي أوجه القراءات بالسكوت عنها، دلالة على قبولهما، ولعلّ الأرجح قراءة النون؛ لأنها قراءة الجمهور، ولأنها تتماشى مع سياق الحدث في مجيئهم للكيل قبل أخيهم ومعه.

ثالثًا_ بين المتكلم المفرد والمتكلم الجمع

أشار البيضاوي إلى اختلاف القراءات في الفعل بين إسناده للمتكلم المفرد، والمتكلم الجمع في ثلاثة مواضع[3]، ونذكر منها **قوله تعالى:** ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ﴾ [آل عمران: ٨١]

قال البيضاوي: "وقرأ نافع (آتيناكم) بالنون والألف جميعًا"[4].

قرأ نافع وأبو جعفر بنون الجمع المفتوحة مع الألف، وقرأ الباقون بتاء المتكلم المضمومة على التوحيد دون الألف[5].

وقراءة الجمع (النون) تدلُّ على العظمة والتفخيم[6]، ويرى الرازي أنّ قراءة النون أليق في هذا الموضع، وأكثر هيبة في قلب السامع[7].

وحُجّة الجمهور الذي قرأ بتاء المتكلم على الإفراد قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُنَزِّلُ عَلَىٰ عَبْدِهِۦٓ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ﴾ [الحديد: 9]، وقوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ﴾ [الكهف:١][8]، ويوافق ما بعده قوله تعالى: (إصري) بالتوحيد، فالله _تعالى_ واحدٌ لا إله غيره.

---

(1) يُنظر: تأويلات أهل السنة، الماتريدي، ج6/ 260.

(2) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ج9/ 224.

(3) قوله تعالى: "نجيناكم" في (البقرة: 49)، وقوله: "فأمتعه" في (البقرة: 126).

(4) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج2/ 26.

(5) يُنظر: جامع البيان في القراءات السبع، أبو عمرو الداني، ج3/ 986، وشرح طيبة النشر، ابن الجزري، 208، والكنز في القراءات العشر، ابن المبارك، ج2/ 441.

(6) يُنظر: الكشف عن وجوه القراءات، مكي بن أبي طالب، ج1/ 452، والوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية، أبو علي الأهوازي، 150.

(7) يُنظر: مفاتيح الغيب، الرازي، ج8/ 276.

(8) يُنظر: الحجة للقراء السبعة، الفارسي، ج3/ 69.

لقد جرت عادة البيضاوي في الجانب الصرفي أن يذكر القراءات دون توجيهٍ لها، ويظهر لنا أنّ القراءتين لهما المعنى نفسه، ولم يؤثر الاختلاف بين الإفراد والجمع في المعنى، فالله سبحانه وتعالى يخبرنا عن نفسه، فأتت قراءة الإفراد مراعاة لنسق الكلام، فيجري ما قبله على ما بعده، وقراءة الجمع لتعظيم وتفخيم ملك الملوك –عز وجل–، ولعلّ سكوت البيضاوي عن قراءة الجمهور دلالة على قبوله لها، وذكره لقراءة نافع رغم قلة القراء عليها تعني موافقته لها.

رابعًا_ بين الغائب المذكر والغائب المؤنث

أشار البيضاوي إلى اختلاف القراءات في الفعل بين إسناده للغائب المذكر، والغائب المؤنث في أربعٍ وعشرين مسألة[1]، ونذكر منها **قوله تعالى:** ﴿وَلَئِنْ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِّنَ اللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَن لَّمْ تَكُنۢ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُۥ مَوَدَّةٌ يَٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء: 73]

قال البيضاوي: "وقرأ ابن كثير وحفص عن عاصم ويعقوب (تكن) بالتاء لتأنيث لفظ المودة"[2].

قرأ حفص عن عاصم وابن كثير ويعقوب بالتاء، وقرأ الباقون بالياء[3]، ومَن قرأ بتاء التأنيث بالفعل حمله على تأنيث اللفظ (المودة)[4].

وأمّا قراءة الياء بالتذكير فقد يكون أراد معنى الفاعل على التذكير وهو الودّ[5] أو على أنّ الفاعل مؤنث تأنيث مجازي، وفُصل بينه وبين فعله، فجاز التذكير وحسن ذلك مع الفصل[6].

---

(1) قوله تعالى: "يقبل" في (البقرة: 48)، وقوله: "يطوع" في (البقرة: 158)، وقوله: "يكن" في (آل عمران: 13)، وقوله: "فنادته" في (ل عمران: 39)، وقوله: "يغشى" في (آل عمران: 154)، وقوله: "توفاهم" في (النساء: 97)، وقوله: "يستطيع" في (المائدة: 112)، وقوله: "تكن فتنتهم" في (الأنعام: 23)، وقوله: "ليستبين" في (الأنعام: 55)، وقوله: "استهوته" في (الأنعام: 71)، وقوله: "لينذر" في (الأنعام: 92)، وقوله: "يكن" في (الأنعام: 101)، وقوله: "يؤمنون" في (الأنعام: 109)، وقوله: "يعملون" في (الأنعام: 132)، وقوله: "تكون" في (الأنعام: 135)، وقوله: "يكن" في (الأنعام: 139)، وقوله: "يأتيهم" في (الأنعام: 158)، وقوله: "ينفع" في (الأنعام: 158)، وقوله: "يكون" في (الأنفال: 67)، وقوله: "يكن" في (الأنفال: 65)، وقوله: "تزيغ" في (التوبة: 117)، وقوله: "وترهقهم" في (يونس: 27)، وقوله: "تستوي" في (الرعد: 16).

(2) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج2/ 84.

(3) يُنظر: حجة القراءات، ابن زنجلة، 208، والسبعة في القراءات، أبو بكر البغدادي، 235، والمبسوط في القراءات العشر، أبو بكر النيسابوري، 180.

(4) يُنظر: الكشف عن وجوه القراءات، مكي بن أبي طالب، ج1/ 392.

(5) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ج5/ 276.

(6) يُنظر: الكشف عن وجوه القراءات، مكي بن أبي طالب، ج1/ 392، والهادي شرح طيبة النشر، محمد سالم محيسن، ج2/ 155.

يذكر البيضاوي القراءتين دون توجيهٍ لهما، فلقد غلبت عليه سمة عدم التوجيه لأوجه القراءات في الجانب الصرفي، ودون ترجيحٍ بينهما، وهذا دلالة على قبوله القراءتين، ونحسَبه موفقًا بذلك؛ لتواترهما، ولكونهما يحملان مقصودًا واحدًا وهو الود والمحبة.

خامسًا_ بين الغائب المفرد والجمع

وردت مسألةٌ واحدةٌ في النصف الأول في القرآن الكريم، وهي **قوله تعالى:** ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ فَعَمُواْ وَصَمُّواْ ثُمَّ تَابَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٞ مِّنۡهُمۡۚ وَٱللَّهُ بَصِيرُۢ بِمَا يَعۡمَلُونَ﴾ [المائدة: ٧١]، ويكمن موطن الشاهد في (عموا)، وتمَّ تخريجها نحويًّا وصرفيًا في الفصل الثالث من هذه الدراسة[1].

المطلب الخامس: الفعل باعتبار توكيده بالنون من عدمه

أشار البيضاوي إلى اختلاف القراءات في الفعل بين توكيده بالنون من عدمه في مسألتين، وهما **قوله تعالى:** ﴿قَالَ قَدۡ أُجِيبَت دَّعۡوَتُكُمَا فَٱسۡتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ [يونس: ٨٩]

قال البيضاوي: "وعن ابن عامر برواية ابن ذكوان (ولا تتبعان) بالنون الخفيفة، وكسرها لالتقاء الساكنين"[2].

قرأ الجمهور بنون مكسورة مشددة (تتبِعانِّ)، وقرأ ابن ذكوان عن ابن عامر بنون مكسورة مخففة (تتبعانِ)[3]، وقراءة الجمهور على نونين، وهما: نون المثنى والأخرى نون التوكيد، وقراءة ابن ذكوان بنون واحدة وهي نون المثنى لا التوكيد[4].

وقراءة (تتبعانِّ) فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون[5]، والأصل: ولا تتبعا، واتّصلت نون التوكيد الشديدة بالفعل المجزوم، وأصلها الفتح، ولكنَّها كُسِرت؛ لأنها تشبه نون التثنية بعد الألف؛ ومنعًا لالتقاء الساكنين[6]، وأصل الكلمة: تتبعانَّ.

---

(1) للاطّلاع على توجيه المسألة راجع ص182.

(2) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج3/ 122.

(3) يُنظر: الإقناع في القراءات السبع، ابن باذش، 329، والسبعة في القراءات، أبو بكر البغدادي، 329، والعنوان في القراءات، السرقسطي، و105، والمبسوط في القراءات العشر، أبو بكر النيسابوري، 235.

(4) يُنظر: التحرير والتنوير، ابن عاشور، ج11/ 273.

(5) يُنظر: الجدول في إعراب القرآن، محمود صافي، ج11/ 186.

(6) يُنظر: إعراب القرآن، النحاس، ج2/ 157، ومفاتيح الغيب، الرازي، ج17/ 295، وحجة القراءات، ابن زنجلة، 336.

وأمّا قراءة التخفيف (تتبعانِ) على النفي لا النهي[1]، وإلى هذا الرأي يذهب ابن يعيش فالفعل مرفوع بثبوت النون، وليس بنهيٍّ، وهذه النون ليست للتأكيد، ويعلل ذلك أن نون التوكيد الخفيفة لا تدخل فعل الاثنين[2]، وقد وافقه الرأي ابن الأثير الجزري[3]، ويذكر الفارسي تخريجًا آخر أنه قد يكون خفّف النون الثقيلة للتضعيف[4]، فأكثر النحويين على أنها ليست نون توكيد ولا حرف نهي، وإنما حرف نفي وعلامة إعراب، ويبدو أنّ البيضاوي يوافق الفارسي في تخريجه بأنّ النون مخففة من المشددة، وكُسرت منعًا لالتقاء الساكنين، وهو بذلك يُخالف ما ذهب إليه جمهور النحاة، أمّا موقفه من القراءتين المتواترتين فلقد التزم الحيادية دون ترجيح دلالة على قبولهما، وإن أردنا الاختيار رجّحنا قراءة نون التوكيد الثقيلة، والتي دخلت على الفعل لتأكيد النهي، وعليها أكثر القراء.

وقوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ ۖ فَلَا تَسْـَٔلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۖ إِنِّىٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [هود: ٤٦]

قال البيضاوي: "وقرأ ابن كثير بفتح اللام والنون الشديدة وكذلك نافع وابن عامر غير أنهما كسرا النون على أن أصله تسألنني فحذفت نون الوقاية لاجتماع النونات وكسرت الشديدة للياء، ثم حذفت اكتفاء بالكسرة، وعن نافع برواية رويس إثباتها في الوصل"[5]، وفي موطن آخر يقول: "وقرأ نافع وابن عامر (فلا تسألنِّي) بالنون الثقيلة"[6].

قرأ ابن ذكوان عن ابن عامر (تسألَنِّ) بفتح اللام وبنون مشددة للتوكيد وبدون ياء، وقرأ نافع وهشام عن ابن عامر (تسألَنِّي) بياء، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي وأبو عمرو (تسألْنِي) بسكون اللام[7]، وقرأ ابن كثير (تسألَنَّ) بنون مشددة مفتوحة[8]، ولا يمكن أن تُقرأ بالياء مع فتح

---

(1) يُنظر: الهداية إلى بلوغ النهاية، مكي بن أبي طالب، ج5/ 3318.

(2) يُنظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ج2/ 30.

(3) يُنظر: البديع في علم العربية، ابن الأثير الجزري، ج1/ 666.

(4) يُنظر: الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج4/ 293.

(5) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج3/ 137.

(6) المرجع السابق، ج3/ 288.

(7) يُنظر: الإقناع في القراءات السبع، ابن باذش، 343، والحجة للقراء السبعة، الفارسي، ج5/ 157، والسبعة في القراءات، أبو بكر البغدادي، 394.

(8) يُنظر: التحرير والتنوير، ابن عاشور، ج12/ 86.

النون؛ فلا يصحّ اجتماع فتحة وياء، والياء تلحق بالكسرة، فنجد القراءات على ضربين، منها ما اتّصل بنون التوكيد الثقيلة وهي ثلاث قراءات، ومنها ما لم يتّصل.

وتخريج قراءة (تسألَنِّ) و(تسألَنِّي) الفعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد[1]، وقد تكون نون التوكيد الخفيفة دخلت على نون الوقاية فأدغمتا أو نون التوكيد الثقيلة ونون الوقاية محذوفة[2]، والأصل تسألنَّني وحذفت نون الوقاية لتوالي الأمثال فكُسرت الياء[3]، وحذفها لعدد دلالتها، والذي يحمل الدلالة أقوى بالبقاء.

ومَن أثبت الياء فعلى الأصل، وبعضهم حَذَفَها؛ اختصارًا وتخفيفًا، فالكسرة تدلُّ على الياء التي في موضع نصب مفعول به[4].

وأمّا قراءة (تسألَنَّ) فالفعل مبنيٌّ على الفتح؛ لاتّصاله بنون التوكيد الثقيلة المفتوحة والتي لم تُلحق بالياء لذلك حافظت على فتحتها.

وأمّا قراءة (تسألْنِي)، يرجحها الطبري؛ لأنّها أكثر استعمالًا في كلام العرب[5]، والتشديد للتأكيد، وترك التشديد للتخفيف، ومعنى القراءتين واحد[6].

القراءات كلّها متواترة، وعلينا قبولها، وتحملُ معنىً واحدًا، فمَن شدّد قصد التأكيد، فكلّ زيادةٍ في المبنى زيادةٌ في المعنى، ومَن خفّف فللتخفيف نفسِه نطقًا والتيسير في الاستعمال، ولقد أورد البيضاوي أوجه القراءات بالسكوت عنها دون ترجيح، دلالةً على قبولهما.

---

(1) يُنظر: الحجة للقراء السبعة، الفارسي، ج5/ 157.

(2) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري، 856.

(3) يُنظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، شهاب الدين الدمياطي، 369.

(4) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ج2/ 701، وحجة القراءات، ابن زنجلة، 344.

(5) يُنظر: جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري، ج15/ 352.

(6) يُنظر: مفاتيح الغيب، الرازي، ج21/ 485.

المبحث الثاني: الأسماء

أشار البيضاوي من ناحية صرفية إلى الأسماء في تفسيره للنصف الأول في القرآن الكريم إلى تسعة وسبعين موضعًا، وسنعرضها في ثلاثة مطالب: المصادر، والمشتقات، والإفراد والتثنية والجمع.

المطلب الأول: المصادر

أشار البيضاوي إلى اختلاف القراءات في المصادر في تسعة مواضع، ويمكننا تقسيمها إلى ثلاثة أقسام: ما قرئ بين المصدر والاسم، وما بين المصدر الثلاثي والرباعي، وقصر الممدود.

أولًا_ بين المصدر والاسم

أشار البيضاوي إلى اختلاف القراءات بين المصدر والاسم في ستة مواضع[1]، ونذكر منها **قوله تعالى:** ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ [البقرة: ٨٣]

قال البيضاوي: "وقرأ حمزة والكسائي ويعقوب بفتحتين، وقرئ (حسنًا) بضمتين وهو لغة أهل الحجاز، وحُسْنى على المصدر كبشرى"[2].

قرأ حمزة والكسائي (حَسَنًا)، وقرأ نافع وابن كثير وعاصم وأبو عمرو وابن عامر (حُسْنًا) بالتنوين فيهما[3].

ولقد كان لموجهي القراءات رأيان، أولهما: ليس هناك فرقٌ بين القراءتين المتواترتين (حَسَنًا) و(حُسْنًا) فهما لغتان، وعلى شاكلة: الرُّشْد والرَّشَد، والبُخْل والبَخَل[4]، ومنهم مَن فرّق

---

(1) قوله تعالى: "الإبكار" في (آل عمران: 41)، وقوله: "إجرامي" في (هود: 35)، وقوله: "القيوم" في (البقرة: 255)، وقوله: "عدوًا" في (الأنعام: 108).

(2) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج1/ 91.

(3) يُنظر: التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني، 281، وغيث النفع في القراءات السبع، أبو الحسن الصفقاسي، 80، والمكرر فيما تواتر من القراءات السبع، أبو حفص الأنصاري، 45، والوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، عبد الفتاح القاضي، 205.

(4) يُنظر: الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج2/ 127، والكشف عن وجوه القراءات السبع، مكي بن أبي طالب، ج1/ 250.

بينهما، فكلمة (حُسْنًا) مصدر الفعل (حسُن)، وعلى حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، والتقدير: وقولوا للناس قولًا ذا حسن[1]، وكلمة (حَسَنًا) صفة لمصدر محذوف، فأقام الصفة مقام الموصوف، والتقدير: قولًا حسنًا، ولقد رجّح ابن خالويه قراءة (حُسنًا) لكون الصفة تفتقر إلى الموصوف كافتقار الفعل إلى الاسم[2].

وأمّا قراءة (حُسْنى) بغير تنوين، والألف للتأنيث فهي قراءة ضعيفة، لأن صيغة (فُعلى) الأفضل أن تقترن بالألف واللام، كقوله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[الأعراف: ١٣٧][3].

تبرز لنا أوجه اختلاف القراءات القرآنية تكاملية علمي الصرف والنحو، حيث انعكس اختلاف مبنى الكلمة على تغاير موقعها الإعرابي، ولقد أورد البيضاوي قراءتين شاذتين[4](حُسُنًا) و(حُسْنى)، ونلمس تضعيفه لهما من خلال تقديمهما بلفظة (قرئ) الفعل المبني للمجهول، بينما وقف محايدًا من القراءتين المتواترتين دون ترجيحٍ دلالة على قبولهما.

وقوله تعالى: ﴿فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ﴾ [الأنعام: ٩٦]

قال البيضاوي: "والإصباح في الأصل مصدر أصبح إذا دخل في الصباح، وسمي به الصبح، وقرئ بفتح الهمزة على الجمع"[5].

قرأ عيسى بن عمر بفتح الهمزة (الأصباح)، وقرأ الباقون بكسرها (الإصباح)[6].

وقراءة الجمهور (الإصباح) بكسر الهمزة على أنّها مصدر الفعل الرباعي المزيد بالهمزة أصبح، وأمّا قراءة (الأصباح) بفتح الهمزة فهي جمع صُبْح كقُفْل أقفال[7]، وقراءة الجمع شاذة[8]، ولقد جرت منهجية البيضاوي أنّ يُعبِر عن القراءة الشاذة بلفظة (قرئ) مُضعِّفًا لها كما ذكرنا، وهو موفقٌ بذلك؛ لاتّفاق القراء على قراءة (الإصباح).

---

(1) يُنظر: الحجة للقراء السبعة، الفارسي، ج2/ 127.

(2) يُنظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ج1/ 84.

(3) يُنظر: إعراب القراءات الشواذ، العكبري، ج1/ 182.

(4) يُنظر: المرجع السابق.

(5) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج2/ 174.

(6) يُنظر: الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، أبو القاسم الهذلي، 381.

(7) يُنظر: إعراب القرآن، النحاس، ج2/ 23، والتبيان في إعراب القرآن، العكبري، ج1/ 523.

(8) يُنظر: إعراب القراءات الشواذ، العكبري، ج1/ 496.

ولقد أشار البيضاوي إلى اختلاف القراءات في أبنية الأسماء في ثلاثة مواضع، وهي قوله تعالى: ﴿وَقُودُ﴾ والتي قرئت بفتح الواو وضمها في [آل عمران: 10]، وقوله: ﴿عَشَرَةَ﴾ والتي قرئت بفتح الشين وسكونها في [الأعراف: 160]، وقوله: ﴿نَجَسٌ﴾ في [التوبة: 28] والتي قرئت بفتح النون والجيم، وكسر النون وسكون الجيم.

ثانيًا_ المصدر الثلاثي والرباعي

أشار البيضاوي إلى اختلاف القراءات بين المصدر الثلاثي والرباعي في موضعٍ واحدٍ، وهو **قوله تعالى:** ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [البقرة: 251]

قال البيضاوي: "وقرأ نافع هنا وفي الحج (دفاع الله)"[1].

قرأ السبعة عدا نافع (دَفع) بغير ألف، وقرأ نافع (دِفاع) بالألف[2].

ومصدر الفعل الرباعي المزيد بالألف (دافع) دِفاع[3]، والتي تقتضي دلالة المشاركة مثل قاتل التي تحتاج إلى طرفين اثنين، ولربَّما قراءة أكثر القراء على (دفع) مصدر المجرد الثلاثي؛ لأنّ الله _تعالى_ فاعلُ الدفع، وهو يقوم بالفعل وحده دون مشاركة من طرفٍ آخر، ولكونه الأصل بدون زيادة.

اختلفت البنية الصرفية للكلمتين مع الحفاظ على دلالة واحدة؛ لأنّ المادة المعجمية واحدة، وهي (دفع)، والقراءتان على درجة واحدة من الحُجية لثبوت تواترهما، وأمّا البيضاوي فلقد غلب عليه أن يعرض القراءات دون ترجيح أو توجيه لهما في الجانب الصرفي.

ثالثًا_ جواز قصر الممدود

أشار البيضاوي إلى اختلاف القراءات بين الممدود وقصره في موضعين[4]، ونذكر منها **قوله تعالى:** ﴿قَالَ هَٰذَا رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّي ۖ فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ رَبِّي جَعَلَهُ دَكَّاءَ ۖ وَكَانَ وَعْدُ رَبِّي حَقًّا﴾ [الكهف: 98]

---

(1) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج1/ 152.

(2) يُنظر: غيث النفع في القراءات السبع، أبو الحسن الصفقاسي، 117، ومعاني القراءات، الأزهري، ج1/ 215، والوافي في شرح الشاطبية، عبد الفتاح القاضي، 221، والوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية، أبو علي الأهوازي، 141.

(3) يُنظر: الحجة للقراء السبعة، ج5/ 279.

(4) قوله تعالى: "مكاء" في (الأنفال: 35)

قال البيضاوي: "مصدر بمعنى مفعول، جَعَلَهُ دَكًّا مدكوكاً مبسوطاً مسوى بالأرض ... وقرأ الكوفيون دكاء بالمد أي أرضًا مستوية"[1].

قرأ عاصم وحمزة والكسائي وخلف بالمد والهمز (دكَّاء)، وقرأ الباقون (دَكًّا) منونًا غير ممدود ولا مهموز[2].

وقراءة (دكّاء) صفةٌ لموصوف محذوف، تقديره: جعله أرضًا دكاء أي مستوية، وأُقيمت الصفةُ مقام الموصوف، وميزانها الصرفي (فعلاء)، وأمّا قراءة (دكًّا) مصدر من ددكت الشيء[3]، وقصر الممدود شائعٌ عند البصريين والكوفيين[4]، وممّا يدلّل على صحة هذه القراءة ورودها في موضعٍ آخر في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا﴾ [الأعراف: ١٤٣]، ولقد اختلفت الصيغ الصرفية بين الكلمتين أحدهما مصدر، والأخرى اسم، ولكنهما تحملان معنىً واحدًا، لكون الأصل اللُّغوي لهما واحد.

ذكر البيضاوي القراءتين المتواترتين دون مفاضلة بينهما، وهذا دلالة على قبولهما، ولم يُشِر إلى القراءة الشاذة (دُكًّا) ضم الدال وتشديد الكاف وتنوين النصب، جمع دكّاء، مثل زرقاء زُرْق[5].

المطلب الثاني: المشتقات

أشار البيضاوي إلى اختلاف القراءات بين المشتقات في أحد وعشرين موضعًا، ويمكننا تصنيفها إلى ما يأتي:

أولًا_ بين اسم الفاعل واسم المفعول

أشار البيضاوي إلى اختلاف القراءات بين اسم الفاعل واسم المفعول في اثنى عشر موضعًا[6]، ونذكر منها قوله تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللَّهُ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ١٤٨]

---

(1) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج3/ 294.

(2) يُنظر: التيسير في القراءات العشر، أبو عمرو الداني، 135، والمبسوط في القراءات العشر، أبو بكر النيسابوري، 214، والوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية، أبو علي الأهوازي، 187.

(3) يُنظر: حجة القراءات، ابن زنجلة، 295، ومعاني القراءات، الأزهري، ج1/ 422.

(4) يُنظر: أسس الدرس الصرفي، كرم زرندح، 121.

(5) يُنظر: إعراب القراءات الشواذ، العكبري، ج1/ 560.

(6) قوله تعالى: "المحصنات" في (النساء: 24)، وقوله: "مشيدة" في (النساء: 78)، وقوله: "مؤمنًا" في (النساء: 94)، وقوله: "مبينة" في (النساء: 19)، وقوله: "مذبذبين" في (النساء: 143)، وقوله: "مهيمنًا" في (المائدة: 48)، وقوله: "مستقر" في (الأنعام: 98)، وقوله: "مردفين" في (الأنفال: 9)، وقوله: "المخلصين" في (يوسف: 24)، وقوله: "مفرطون" في (النحل: 62).

قال البيضاوي: "وقرأ ابن عامر: (مولاها) أي هو مولى تلك الجهة أي قد وليها"[1].

وقرأ جماعة القراء عدا ابن عامر (مولِّيها) بكسر اللام، وقرأ ابن عامر (مولَّاها) بفتح اللام[2].

وكلاهما من الفعل الثلاثي المزيد بالتضعيف (ولّى)، وتأتي بمعنى الإقبال[3]، وقراءة (موليها) اسم فاعل، والفاعل يعود على لفظ الجلالة، والتقدير: لكل فريق وجهة الله موليها إياه[4]، فالله _تعالى_ هو شارع الوجهة، ومولي عباده لها أو على أنها فاعل في المعنى فهو مولي وجهه إليها أي مستقبلها[5].

أمّا قراءة (مُولَّاها) فهي اسم مفعول، والأصل: مُولَّيها، قلبت الياء ألفًا؛ لتناسب الفتحة قبلها، والمعنى: جُعِل المولى أي قُدِّر له أن يتولاها، فهو مفعول به في المعنى[6]، فيكون كناية عن الاسم الذي أضيفت إليه كل وهو الفاعل[7].

ويرى الأزهري أنّ قراءة اسم الفاعل أفصح[8]، ولقد برز لنا بشكلٍ واضح تغييرٌ في المعنى باختلاف صيغ الكلمات في القراءات، والقرءاتان متواترتان، يجب قبولهما، وتميل الباحثة إلى قراءة اسم الفاعل؛ لكون أكثر القراء عليها، ولأنّ المقصود من المعنى هو أن يتولى الإنسان القبلة، ف(كل) أضيفت إلى مضاف إليه محذوف هو الإنسان، وهو المراد من واو الجماعة في (فاستبقوا الخيرات).

---

(1) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج1/ 113.

(2) الإقناع في القراءات السبع، ابن باذش، 302، والتحرير والتنوير، ابن عاشور، ج2/ 43، والسراج المنير، شمس الدين الشربيني، ج1/ 103، والمبسوط في القراءات العشر، أبو بكر النيسابوري، 137.

(3) يُنظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، ج6/ 2529.

(4) يُنظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع، مكي بن أبي طالب، ج1/ 267.

(5) يُنظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، ج2/ 36، والحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، 90.

(6) يُنظر: حجة القراءات، ابن زنجلة، 117، والدر المصون، السمين الحلبي، ج2/ 173، ومعاني القراءات، الأزهري، ج1/ 181.

(7) يُنظر: إعراب القراءات الشواذ، العكبري، ج1/ 216.

(8) يُنظر: معاني القراءات، الأزهري، ج1/ 182.

وقوله تعالى: ﴿وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتۡ﴾ [النساء: ٢٤]

قال البيضاوي: "وقرأ الكسائي بكسر الصاد ... لأنهن أحصن فروجهن"[1].

قرأ العامة بالفتح، وقرأ الكسائي بالكسر[2]، فقراءة الفتح أي أنّ النساء محصنات بأزواجهن، فأزواجهن أحصنوهن، أمّا قراءة الكسر النساء أحصن أنفسهن بالزواج[3].

اختلفت صيغ الكلمتين، أولهما (المحصِنات) وهي اسم فاعل، والمعنى أَحْصَنت النساء أنفسهن بالزواج، فالنساء مَن قامت بحدث التحصين وهو الزواج، أمّا قراءة الفتح (المحصَنات) فهي اسم مفعول، فالنساء أُحصن بالأزواج، وقد وقع عليهن حدث الزواج، والقراءتان متواترتان، ويمكننا ترجيح الأخيرة؛ لكون أكثر القراء عليها، ولكون المتعارف عليه أنّ الفتاة هي مَن وقع عليها حدث الزواج من خلال اختيار الرجل لها.

ثانيًا_ بين اسم الفاعل والصفة المشبهة

أشار البيضاوي إلى اختلاف القراءات بين اسم الفاعل والصفة المشبهة في خمسة مواضع[4]، ونذكر منها **قوله تعالى:** ﴿فَإِن رَّجَعَكَ ٱللَّهُ إِلَىٰ طَآئِفَةٖ مِّنۡهُمۡ فَٱسۡتَـٔۡذَنُوكَ لِلۡخُرُوجِ فَقُل لَّن تَخۡرُجُواْ مَعِيَ أَبَدٗا وَلَن تُقَٰتِلُواْ مَعِيَ عَدُوًّاۖ إِنَّكُمۡ رَضِيتُم بِٱلۡقُعُودِ أَوَّلَ مَرَّةٖ فَٱقۡعُدُواْ مَعَ ٱلۡخَٰلِفِينَ﴾ [التوبة: ٨٣]
قال البيضاوي: "وقرئ مع الخلفين على قصر (الخالفين)"[5].

اتّفق جماعة القراء على القراءة بالألف (الخالفين)، وبعضم قرأ على القصر أي بحذف الألف[6]، وهو يريد الألف كخيم خيام، وهي قراءة شاذة[7]، وبذلك يظهر لنا موافقة البيضاوي لما ذهب إليه الجمهور من اختيار قراءة اسم الفاعل (الخالفين) من خلال تضعيفه لقراءة الصفة

(1) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج2/ 68.
(2) يُنظر: الهداية إلى بلوغ النهاية، مكي بن أبي طالب، ج2/ 1286.
(3) يُنظر: جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري، ج8/ 187، ومعاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج2/ 35.
(4) قوله تعالى: "قاسية" في (المائدة: 13)، وقوله: "عمين" في (الأعراف: 64)، وقوله: "زكية" في (الكهف: 74)، تمَّ تخريج آخر موضعين في الفصل الثالث.
(5) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج3/ 92.
(6) يُنظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، ابن جني، ج1/ 300.
(7) يُنظر: إعراب القراءات الشواذ، العكبري، ج1/ 627.

المشبهة (الخَلِفين) المسبوقة بلفظة (قرئ)، فالخالفين الذين تخلّفوا عن الجهاد، وهذا يُطابق مفهوم اسم الفاعل مَن يقوم بالفعل وهو أقوى في المعنى من نعتهم ووصفهم بالتخلف.

ونلمس الاختلاف في الجانب الصرفي بين قراءةٍ شاذة ومتواترة في الغالب، وأغلب الاختلاف في الجانب النحوي بين قراءتين متواترتين، ويمكن تعليل ذلك بأن تأثير صيغ الكلمات أقوى من تعدد المواقع الإعرابية؛ لأنّ تعدد صيغ الكلمات ينتج عن اختلاف المادة المعجمية للألفاظ، فيؤدي إلى تغيير كلي في المعنى.

وقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ مَغۡرِبَ ٱلشَّمۡسِ وَجَدَهَا تَغۡرُبُ فِي عَيۡنٖ حَمِئَةٖ وَوَجَدَ عِندَهَا قَوۡمٗاۗ﴾ [الكهف: ٨٦]

قال البيضاوي: "قرأ ابن عامر والكسائي وأبو بكر (حامية) أي حارة، ولا تنافي بينهما لجواز أن تكون العين جامعة للوصفين"[1].

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحفص عن عاصم (حمئة) بهمزة بعد الميم دون الألف، وقرأ شعبة وابن عامر وحمزة والكسائي وأبو جعفر وخلف (حامية) بألف من غير همز[2].

وقراءة (حامية) بإبدال الهمزة مفتوحة على أنّها اسم فاعل[3]، وأمّا قراءة (حمئة) فهي صفة مشبهة مشتقة من الحمأ، وهو الطين الأسود[4]، والقراءتان متواترتان صحيحتان ثبتت حُجيتهما، ونلاحظ أنّ اختلاف صيغ المشتقين أحدث تغييرًا في المعنى، فكلمة (حمئة) صفة مشبهة من الحمأ على وزن (فَعِلَة) وتعني الطين الأسود، أمّا قراءة (حامية) اسم فاعل من حمى يحمي على وزن (فاعلة) وتعني الحرارة، وقد تكون مهموزة، وخُففت، ولقد ألفت انتباهنا البيضاوي إلى تعدد المعاني المترتب عن تغيير في المبنى بقوله: قد تكون العين جامعة للوصفين، ولقد عرض البيضاوي القراءتين بالسكوت عنهما، وفي ذلك دلالة على قبولهما.

---

(1) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، 3/ 291.

(2) يُنظر: الكنز في القراءات العشر، ابن المبارك، ج2/ 548، والمكرر فيما تواتر من القراء السبع، أبو حفص الأنصاري، 235.

(3) يُنظر: القراءات وأثرها في علوم العربية، محمد سالم محيسن، ج1/ 51.

(4) يُنظر: الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، محمد سالم محيسن، ج3/ 22.

ثالثًا_ بين اسم الفاعل وصيغة المبالغة

أشار البيضاوي إلى اختلاف القراءات بين اسم الفاعل وصيغة المبالغة في موضعين[1]، ونذكر منها **قوله تعالى:** ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ ائْتُونِي بِكُلِّ سَحِرٍ عَلِيمٍ ۝٧٩﴾ [يونس: ٧٩]

قال البيضاوي: "وقرأ حمزة والكسائي بكل (سحار)"[2].

قرأ حمزة وشعبة عن عاصم والكسائي وخلف العاشر(سحّار)، وقرأ الباقون (ساحر)[3].

وقراءة (سحّار) صيغة مبالغة، وممَّا يقوي هذه القراءة وصفها ب (عليم)، ودلالته التناهي في علم السحر[4]، وهي أشد مبالغة في السحر من ساحر[5].

وأمّا (ساحر) اسم فاعل من سحر[6]، وهو مَن يقوم بحدث السحر، والقراءتان متواترتان، وعلينا قبولهما، واختلاف صيغ الكلمات من الناحية الاشتقاقية لم يؤدِ إلى اختلاف في جذر الكلمة، وإنما اختلاف في الناحية الدلالية للمشتقين، ولقد غلب على البيضاوي في الجانب الصرفي من تفسيره أن يذكر أوجه القراءات القرآنية دون توجيهٍ لها، حيث اقتصر على قراءة متواترة واحدة، وربما يحمل إشارة على ترجيحه لها.

رابعًا_ بين اسم التفضيل (المفرد المذكر والمؤنث)

أشار البيضاوي إلى اختلاف القراءات بين اسم التفضيل للمفرد المؤنث، والمفرد المذكر في موضعٍ واحدٍ وهو **قوله تعالى:** ﴿قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا أَنزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِّنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا وَآيَةً مِّنكَ ۖ وَارْزُقْنَا وَأَنتَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾ [المائدة: ١١٤]

قال البيضاوي: "وقرئ (لأولانا وأخرانا) بمعنى الأمة أو الطائفة"[7].

---

(1) تم تخريج قوله تعالى: "مالك" في (الفاتحة: 4) في الفصل الثالث.

(2) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج3/ 121.

(3) يُنظر: الحجة للقراء السبعة، الفارسي، ج4/ 63، وشرح طيبة النشر، ابن الجزري، 235.

(4) يُنظر: فتح القدير، الشوكاني، ج2/ 529، والهادي شرح طيبة النشر، محمد سالم محيسن، ج2/ 243.

(5) يُنظر: حجة القراءات، ابن زنجلة، 291، ومعاني القراءات، الأزهري، ج1/ 416.

(6) يُنظر: مفاتيح الغيب، الرازي، ج14م 333.

(7) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج2/ 150.

قرأ الجحدري وزيد بن ثابت (لأولانا وأخرانا)[1]، والتأنيث للأمة أو الطائفة أو الفرقة أو الجماعة[2]، وقراءة التأنيث شاذة[3]، ولقد ضعّفها البيضاوي بجعلها مسبوقة بلفظة (قرئ)، فيبدو أنّ البيضاوي يُعبِّر بلفظة (قرئ) عن القراءات الشاذة والضعيفة، ويُلاحظ أنّ أغلب الاختلاف الصرفي بين قراءة متواترة وقراءة شاذة على خلاف الجانب النحوي حيث غَلَبَ الاختلاف فيه بين قراءتين متواترتين.

خامسًا_ بين المصدر الميمي واسم المكان

أشار البيضاوي إلى اختلاف القراءات بين المصدر الميمي واسم المكان في موضعٍ واحدٍ وهو **قوله تعالى:** ﴿إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا﴾ [النساء: ٣١]

قال البيضاوي: "وقرئ (مَدْخَل ومَخْرَج) بالفتح على معنى أدخلني فأدخل دخولًا، وأخرجني فأخرج خروجًا"[4].

قرأ الجمهور بضم الميم (مُدخل) و(مُخرج)، وقرأ الحسن ونصر بن عاصم بفتح الميم (مَدخل) و(مَخرج)[5]، ولقد رجّح البيضاوي قراءة العامّة، وضعّف القراءة الأخرى من خلال تقديمها بلفظة (قرئ)، وهو بذلك موافقٌ للجمهور، والحُجّة لمن ضمَّ على أنها مضارع (أدخل)، وحُجّة مَن فتح على أنها مضارع (دخل)[6]، وترجّح الباحثة قراءة الجمهور بضم الميم لكونه مسبوقًا بالفعل الرباعي (أدخل) المزيد بالهمزة، والذي يستوجب ضم الميم عند الإيتاء بمصدره أو اسم المكان.

---

(1) يُنظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، ج4/ 413، والهداية إلى بلوغ النهاية، مكي بن أبي طالب، ج3/ 1932.

(2) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ج1/ 474، وإرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود، ج3/ 98، والكشاف، الزمخشري، ج1/ 693، وغرائب القرآن ورغائب الفرقان، النيسابوري، ج3/ 38، والدر المصون، السمين الحلبي، ج4/ 505.

(3) يُنظر: إعراب القراءات الشواذ، العكبري، ج1/ 465.

(4) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج3/ 264

(5) يُنظر: فتح القدير، الشوكاني، ج3/ 299.

(6) يُنظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، 123.

اختلف المفسرون والنحويون في (مدخل ومخرج) بضمِّ الميم وفتحها، فمنهم مَن يرى جواز الوجهين فيهما بأن تكونا مصدرين ميميين أو اسمي مكان كالفارسي[1]، ومنهم مَن يرى أنّ الضم مصدر بمعنى أدخلني القبر إدخالًا مرضيًا، والمراد من الفتح موضع الدخول، ومن ذلك الزمخشري والرازي[2]، ووافقهم الدمياطي بأنّ الضم الاختيار على المصدر دون الموضع[3]، وذهب إلى ذلك الطبري وبيّن أنّ المقصود بالإدخال هو الموت، أمّا الإخراج هو الحياة بعد الموت[4].

المطلب الثالث: الإفراد والتثنية والجمع

أشار البيضاوي إلى اختلاف القراءات بين المفرد والمثنى والجمع في ستة وأربعين موضعًا، ويمكننا تصنيفها على النحو الآتي:

أولًا: ما قرئ بين المفرد المذكر وجمع التكسير

أورد البيضاوي اختلاف القراءات القرآنية في الأسماء فيما قرئ بين المفرد المذكر وجمع التكسير في ثمانية عشر موضعًا[5]، ومن ذلك **قوله تعالى:** ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ ۚ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ۚ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ۖ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُ ۚ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٨٤]

قال البيضاوي: قرأ نافع وابن عامر بالجمع (مساكين)، والباقون بالتوحيد (مسكين)[6].

---

(1) يُنظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، ج7/ 103، وزاد المسير في علم التفسير، ابن الجوزي، ج1/ 398.

(2) يُنظر: الكشاف، الزمخشري، ج2/ 688، و مفاتيح الغيب، الرازي، ج10/ 64.

(3) يُنظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، شهاب الدين الدمياطي، 240.

(4) يُنظر: جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري، ج17/ 534.

(5) قوله تعالى: "بسمعهم" في (البقرة: 20)، وقوله: "عبدنا" في (البقرة: 23)، وقوله: "آبائك" في (البقرة: 133)، وقوله: "ريح" في (البقرة: 164)، وقوله: "رهان" في (البقرة: 283)، وقوله: "كتبه" في (البقرة: 285)، وقوله: "كبائر" في (النساء: 31)، وقوله: "كتاب" في (النساء: 24)، وقوله: "إناث" في (النساء: 117)، وقوله: "أهليكم" في (المائدة: 89)، وقوله: "أكابر" في (الأنعام: 123)، وقوله: "آلهتك" في (الأعراف: 127)، وقوله: "إصرهم" في (الأعراف: 157)، وقوله: "بألف" في (الأنفال: 5)، وقوله: "مساجد" في (التوبة: 17)، وقوله: "ببدنك" في (يونس: 92)، وقوله: "الكفار" في (الرعد: 42).

(6) يُنظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج1/ 124.

قرأ أبو عمرو وابن كثير وعاصم وحمزة والكسائي (مسكين) بالإفراد، وقرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر (مساكين) بالجمع[1].

والمراد من قراءة الجمع أي جماعة الشهر؛ لأنّ لكلِّ يومٍ مسكينًا، وقراءة الجمهورِ الإفرادُ على أن المراد يوم واحد، فلكلِّ يوم طعام مسكين[2]، واختلاف بنية الكلمة من حيث العدد يؤثر على الفترة الزمنية في المعنى، فعلى قراءة الإفراد أراد يومًا واحدًا، وعلى قراءة الجمع أراد الشهر.

ولقد رجّح أبو عبيد قراءة الإفراد؛ فمعناه لكلِّ يوم إطعام مسكين واحد، فالواحد مترجم عن الجميع، واختار النحاس قراءة الجمع؛ ليردّ جمعًا على جمع[3]، ولقد أورد البيضاوي القراءتين المتواترتين دون ترجيحٍ بينهما، وهذا دلالة على قبولهما.

ثانيًا: المفرد المذكر واسم الجمع

أشار البيضاوي إلى اختلاف القراءات بين المفرد المذكر واسم الجمع في مسألةٍ واحدةٍ وهي **قوله تعالى:** ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ بِإِذْنِى فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًۢا بِإِذْنِى وَتُبْرِئُ ٱلْأَكْمَهَ وَٱلْأَبْرَصَ بِإِذْنِى﴾ [المائدة: ١١٠]

قال البيضاوي: "قرأ نافع هنا وفي المائدة (طائرًا) بالألف والهمزة"[4].

قرأ نافع ويعقوب وأبو جعفر بن القعقاع (طائرًا) بالألف، وقرأ الباقون (طيرًا) بغير ألف[5]، وقراءة (طائرًا) على الإفراد، وقراءة الأكثر (طيرًا) اسم جمع وليس من أبنية الجمع، وجمع طائر أطيار، وجمع الجمع طيور[6]، فهي كتاجر تجر، وراكب ركب[7] ، وحجة (طيرًا) أنّ الله كان

---

(1) يُنظر: زاد المسير في علم التفسير، ابن الجوزي، ج1/ 142، والسبعة في القراءات، أبو بكر البغدادي، 176، ومعاني القراءات، الأزهري، ج1/ 192.

(2) يُنظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، ج2/ 191، و مفاتيح الغيب، الرازي، ج5/ 249، وغرائب القرآن ورغائب الفرقان، النيسابوري، ج1/ 498، ومعاني القرآن، الأخفش، ج1/ 169.

(3) يُنظر: إعراب القرآن، النحاس، ج1/ 95.

(4) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج2/ 18.

(5) يُنظر: التيسير في القراءات العشر، أبو عمرو الداني، 311، والكنز في القراءات العشر، ابن المبارك، ج2/ 440، والوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية، أبو علي الأهوازي، 149.

(6) يُنظر: المحرر الوجيز في تفسير كتاب الله العزيز، ابن عطية، ج1/ 439.

(7) يُنظر: المرجع السابق، ج2/ 258.

يخلق طيرًا كثيرة، واحدًا ثم واحدًا[1]، ونلاحظ أنّ البيضاوي عرض القراءتين بالسكوت عنهما دون ترجيح، وهذا دلالة على قبوله القراءتين.

ثالثًا: المفرد المؤنث وجمع المؤنث

أشار البيضاوي إلى اختلاف القراءات بين المفرد المؤنث وجمع المؤنث في خمسة عشر موضعًا[2]، ومن ذلك **قوله تعالى:** ﴿قَالُوا۟ يَٰشُعَيْبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِىٓ أَمْوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُا۟ ۖ إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾ [هود: ٨٧]

قال البيضاوي: "قرأ حمزة والكسائي وحفص على الإفراد"[3].

قرأ حفص عن عاصم وحمزة والكسائي وخلف العاشر (أصلاتك) بالإفراد، وقرأ الباقون (أصلواتك) بالجمع[4].

وقراءة الإفراد (أصلاتك) على أنّ المراد الجنس ويشمل القليل والكثير، والمعنى: أقراءتك أو أدعاؤك، وحجتهم إجماع الجميع على التوحيد في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِى وَنُسُكِى وَمَحْيَاىَ وَمَمَاتِى لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٢] [5]، أمّا قراءة الجمع تعني أكثرة صلواتك، فالدعاء تختلف أنواعه فجُمِع[6].

إنّ تعدد القراءتين المتمثلة في صيغتي الإفراد والجمع يعكس أثرًا على تغيير معناهما، فقراءة الجمع بمعنى الأدعية وقراءة القرآن، أمّا قراءة الإفراد معناها الصلاة أحد الأركان

---

(1) يُنظر: حجة القراءات، ابن زنجلة، 164.

(2) قوله تعالى: "الثمرات" في (البقرة: 22)، وقوله: "مطهرة" في (البقرة: 25)، وقوله: "مثابة" في (البقرة: 125)، وقوله: "آيات" في (يوسف: 7)، وقوله: "رسالته" في (المائدة: 67)، و(الأنعام: 124) وقوله: "كلماته" في (الأنعام: 115)، وقوله: "مكانتكم" في (الأنعام: 135)، وقوله: "كلمة" في (الأعراف: 137)، و(يونس: 33)، وقوله: "ذريتهم" في (الأعراف: 172)، وقوله: "بكلماته" في (الأنفال: 7)، وقوله: "أصلاتك" في (هود: 87)، وقوله: "غيابات" في (يوسف: 10).

(3) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج3/ 145.

(4) يُنظر: إتحاف فضلاء البشر، شهاب الدين الدمياطي، 325، والوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية، الأهوازي، 210.

(5) يُنظر: حجة القراءات، ابن زنجلة، 348.

(6) يُنظر: القراءات وأثرها في علوم العربية، محمد سالم محيسن، ج1/ 290.

الخمسة، ويغلب على البيضاوي أن يذكر أوجه القراءات من ناحية صرفية دون توجيهٍ أو ترجيح بينهما، وهذه علامةٌ على قبوله القراءتين المتواترتين.

رابعًا: التعدد في أبنية الجمع

أشار البيضاوي إلى اختلاف القراءات بين أبنية الجموع في تسعة مواضع[1]، نذكر منها **قوله تعالى:** ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ كُلُواْ مِمَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ حَلَٰلٗا طَيِّبٗا وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ إِنَّهُۥ لَكُمۡ عَدُوّٞ مُّبِينٌ﴾ [البقرة: ١٦٨]

قال البيضاوي: "قرأ نافع وأبو عمرو والبزي وأبو بكر حيث وقع بتسكين الطاء وهما لغتان في جمع خطوة ... وقرئ بضمتين وهمزة، وجعلت ضمة الطاء كأنها عليها، وبفتحتين على أنه جمع خطوة وهي المرة من الخطو"[2].

فيها ثلاث لغات بسكون الطاء وفتحها وضمها، واللغة الثالثة (خُطَوات) لم يُقرأ بها[3]، قرأ الجمهور (خُطُوات)، وقرأ نافع وشعبة عن عاصم والأعمش وحمزة وأبو عمرو والبزي عن ابن كثير وخلف العاشر (خطْوات)[4]، وقرأ قتادة والأعمش (خطؤات) بهمز الواو لمجاورتها الضمة، وهي جمع الخطأة لا الخطوة[5]، وروى أبو السمال (خَطَوات) بفتح الخاء والطاء[6]، والتثقيل الاختيار[7].

والحُجّة لمن ضَمّ على الإتباع أي تحريك العين بحركة الفاء، وحُجّة مَن أسكن على التخفيف لاجتماع ضمتين متواليتين وواو[8]، ويلاحظ تعدد صور اختلاف البنية، واتّحاد دلالتها،

---

(1) قوله تعالى: "أسارى" في (البقرة: 85)، وقوله: "صدقاتهن" في (النساء: 4)، وقوله: "مفاتح" في (الأنعام: 59)، وقوله: "كسالى" في (النساء: 142)، وقوله: "المثلات" في (الرعد: 6)، وقوله: "معقبات" في (الرعد: 11)، وقوله: "لفتيانه" في (يوسف: 62)، وقوله: "بيوت" في (البقرة: 189).

(2) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج1/ 118.

(3) يُنظر: معاني القراءات، الأزهري، ج1/ 188.

(4) يُنظر: الإقناع في القراءات السبع، ابن باذش، 302، والتيسير في القراءات العشر، أبو عمرو الداني، 78، والعنوان في القراءات السبع، السرقسطي، 72.

(5) يُنظر: المحرر الوجيز في تفسير كتاب الله العزيز، ابن عطية، ج1/ 237.

(6) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ج1/ 139.

(7) يُنظر: الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، أبو القاسم الهذلي، 495.

(8) يُنظر: حجة القراءات، ابن زنجلة، 120، والحجة للقراء السبعة، الفارسي، ج2/ 269، وغيث النفع في القراءات السبع، أبو الحسن الصفقاسي، 421.

والمعنى: النهي عن اتّباع خطى الشيطان بالالتزام بشرع الله _تعالى_، أمّا اختلاف الأبنية فإنّها تدور حول طلب الخفّة، فضمة العين على الأصل، وتسكين العين على الخفة، والتحريك بالفتح؛ لأنّه أخف الحركات، وهي جائزة لغويًا، فقراءة الضمتين، وقراءة الضمة فالسكون متواترتان، ويجب قبولهما، ولا مفاضلة بينهما، والوجه اللغوي الثالث لم يُقرأ به، وتبقى قراءتان شاذتان أسبقهما البيضاوي بلفظة (قرئ) إشعارًا منه بضعفهما وهما قراءة الهمز والفتحتين.

خامسًا: اسم الجنس الجمعي واسم الجمع

أشار البيضاوي إلى اختلاف القراءات بين الجمع واسم الجمع في موضع واحد، وهو **قوله تعالى:** ﴿ قَالُواْ ٱدۡعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ إِنَّ ٱلۡبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيۡنَا وَإِنَّآ إِن شَآءَ ٱللَّهُ لَمُهۡتَدُونَ ﴾ [البقرة: ٧٠]

قال البيضاوي: "وقرئ (الباقر) وهو اسم لجماعة البقر"[1].

قرأ الجمهور (البقر) بغير ألف، وقرئ شاذًا (الباقر) بألف[2]، والباقر: اسم للجنس، ويستعمل لبقرة واحدة، ولجماعة البقر[3]، وصفها العكبري بالشذوذ، وجعله اسم جمع ومثله الجامل[4]، أمّا قراءة (البقر) فهي اسم جنس جمعي، مفرد بقرة، يُفرق بينه وبين واحده بالتاء.

جرت عادة البيضاوي بالتعبير عن القراءة الشاذة بلفظة (قرئ)؛ علامة على ضعفها، وهو بذلك يوافق عامة القراء، وما ذهب إليه جمهور اللغويين.

سادسًا: المفرد والمثنى

أشار البيضاوي إلى اختلاف القراءات بين المفرد والمثنى في موضعٍ واحدٍ وهو **قوله تعالى:** ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡتُلُواْ ٱلصَّيۡدَ وَأَنتُمۡ حُرُمٞۚ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدٗا فَجَزَآءٞ مِّثۡلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحۡكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ أَوۡ كَفَّٰرَةٞ طَعَامُ مَسَٰكِينَ أَوۡ عَدۡلُ ذَٰلِكَ صِيَامٗا لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمۡرِهِۦۗ ﴾ [المائدة: ٩٥]

---

(1) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج1/ 87.

(2) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ج1/ 75.

(3) يُنظر: تفسير الراغب الأصفهاني، ج1/ 222، ومعاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج1/ 154.

(4) يُنظر: إعراب القراءات الشواذ، العكبري، ج1/ 173.

قال البيضاوي: "قرئ (ذو) على إرادة الجنس"[1].

قرأ الجمهور على التثنية، وقرأ محمد بن جعفر (ذو عدلٍ منكم)، أراد أن يحكم به من يعدل منكم[2] أي بمعنى الموصولة.

والقراءة الشاذة (ذو) على الإفراد، وهي على إحدى الوجهين، إمّا جنس مثل مَن، ويجوز أن يعود الضمير إليها على لفظها تارة، وعلى معناها أخرى، والوجه الآخر يجوز أن يكون وقع الواحد موقع الاثنين لفهم المعنى[3].

عبّر البيضاوي بالفعل المبني للمجهول (قرئ) سبق القراءة الشاذة، إشعارًا منه بتضعيفها، وهو موفقٌ بذلك؛ لأنّ الشرع الإلهي يقتضي أن يحكم بذلك عدلان، وقراءة الإفراد تخالف المعنى المراد.

سابعًا: المثنى والجمع

أشار البيضاوي إلى اختلاف القراءات بين المثنى والجمع في موضعٍ واحدٍ وهو **قوله تعالى:** ﴿رَبَّنَا وَٱجۡعَلۡنَا مُسۡلِمَيۡنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةٗ مُّسۡلِمَةٗ لَّكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبۡ عَلَيۡنَآۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٨]

قال البيضاوي: "وقرئ (مسلمين) على أن المراد أنفسهما وهاجر، أو أن التثنية من مراتب الجمع"[4].

قرأ عوف الأعرابي بالجمع[5]، والمراد من قراءة الجمهور (التثنية) إبراهيم وإسماعيل _عليهما السلام_، أمّا قراءة الجمع فقد يكون أنفسهما والأمة المسلمة من ذريتهما[6]، واستجاب الله له فجعلها أمة محمد _صلى الله عليه وسلم_[7].

ولقد نقل أبو السعود قول البيضاوي حرفيًا[8]، وهذا دلالة على تأثير البيضاوي باللاحقين، واستفادتهم منه.

---

(1) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج2/ 144
(2) يُنظر: الكشاف، الزمخشري، ج1/ 679.
(3) يُنظر: إعراب القراءات الشواذ، العكبري، ج1/ 457.
(4) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج1/ 106.
(5) يُنظر: النكت والعيون، الماوردي، ج1/ 191.
(6) يُنظر: جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري، ج3/ 80.
(7) يُنظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، ج7/ 540.
(8) يُنظر: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود، ج1/ 161.

والقراءة الشاذة بالجمع أي اجعلنا وأتباعنا مسلمين[1]، ونلمس تضعيف البيضاوي لها من خلال تقديمها بلفظة (قرئ)، واختلاف الصيغتين بين المثنى والجمع يعكس تغييرًا في المقصود بالمعنى.

(1) يُنظر: إعراب القراءات الشواذ، العكبري، ج1/ 206.

المبحث الثالث: العلل الصرفية

أشار البيضاوي إلى العلل الصرفية بين القراءات القرآنية المختلفة في ثلاثين موضعًا، ويمكننا تصنيفها إلى ثلاثة أقسام:

المطلب الأول: الإدغام

أشار البيضاوي إلى اختلاف القراءات القرآنية في الإدغام في خمسة مواضع، وهي **قوله تعالى:** ﴿ يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِيٓ أُوفِ بِعَهۡدِكُمۡ وَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ ﴾ [البقرة:٤٠]

قال البيضاوي: "قرئ (اذّكروا) والأصل (اذتكروا)"[1].

قراءة العامة على التخفيف (اذكروا) من ذكر يذْكُر، وقرأ الحسن البصري والأعمش بتشديد الذال المعجمة (اذّكروا)[2]، وهي قراءة شاذة[3].

وقراءة (اذّكروا) أصلها: اذتكروا، على وزن (افتعلوا) بزيادة التاء، فيستدعي الأمر إبدالًا فإدغامًا فأُبدِلتِ التاءُ دالًا، وذلك لأن الذالَ حرف مجهور، والتاء حرفٌ مهموس ولو أدغما لذهب الجهر، فأبدلت التاء حرفًا مجهورًا وهو الدال، ومن ثَمَّ أدغم الدال في الذال؛ لرخاوة الذال ولينها، وسبب الإدغام هو تقارب المخرج[4]، ومنهم من يوجهها على إبدال التاء ذالًا ومن ثم إدغامها[5]، فتصبح (اذّكروا) بالدال المعجمة المشددة.

وأمّا تخريج قراءة الدال المهملة المشددة على إبدال الحرف الأول (الذال) من جنس الثاني (الدال) أو على إدغام الذال في الدال فصارت (ادّكروا)[6]، وأمّا قراءة (اذْكروا) بالتخفيف فلا تاء مزيدة فيها، وبالتالي لا إدغام.

---

(1) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج1/ 75.

(2) يُنظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، ج5/ 511.

(3) يُنظر: إعراب القراءات الشواذ، العكبري، ج1/ 154.

(4) يُنظر: إعراب القرآن، النحاس، ج2/ 204، ومعاني القرآن، الأخفش، ج1/ 398، ومعاني القرن وإعرابه، الزجاج، ج3/ 113.

(5) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ج2/ 734.

(6) يُنظر: إعراب القرآن، النحاس، ج2/ 204.

ولقد ضعّف البيضاوي قراءة التشديد من خلال تقديمها بلفظة (قرئ)، واختار قراءة التخفيف بأن تأتي الكلمة على أصلها بدون زيادة على وزن (افعلوا)؛ لكونها أيسر في النطق، ولاتّفاق القراء عليها، أمّا من الناحية الدلالية، فلكل زيادة في المبنى زيادة في المعنى، وزيادة حرف التاء تدل على الاتخاذ، أي اتّخذوا نعمة الله عليكم ذكرًا، فالزيادة تستوجب الإدغام، وبدون الزيادة تُخفّف.

وقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَن تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَةً ۚ قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ ۖ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٨٠﴾﴾ [البقرة: ٨٠]

قال البيضاوي: "قرأ ابن كثير وحفص بإظهار الدال"[1].

قرأ ابن كثير وحفص عن عاصم بإظهار الذال، وقرأ باقي السبعة بالإدغام[2].

وقراءة الجمهور الإدغام[3]، فتدغم الذال في التاء، وتصبح (اتَّخذتُّم)[4]، وعلةُ الإدغام تقاربُ هذه الحروف، فتشابهت في أنّها من طرف اللسان وأصول الثنايا[5]، وهي أحبُّ إلى الفرّاء من قراءة التبيين؛ لأنها متصلة بحرف لا يوقف على ما دونه[6].

وعلة مَن يُظهِر لأن الذال ليست من مخرج التاء، فلكلِّ حرفٍ مخرجٌ مختلف، ولأنَّ الذال مجهورة، والتاء مهموسة[7]، وإيتاء الكلمة على أصلها أفضل وبغية نيل الثواب في كلِّ حرفٍ منها[8]؛ و"لأنَّ الثاني بمنزلة المنفصل"[9] فحسُن الإظهار، وتبقى القراءتان متواترتين، ولقد غلب

---

(1) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج1/ 90.

(2) يُنظر: المحرر الوجيز في تفسير كتاب الله العزيز، ابن عطية، ج1/ 143، والتيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني، ج2/ 661، وجامع البيان في القراءات السبع، أبو عمرو الداني، ج2/ 661، والسراج المنير، شمس الدين الشربيني، ج1/ 59.

(3) يُنظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، ج1/ 323.

(4) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج1/ 161.

(5) يُنظر: الحجة للقراء السبعة، الفارسي، ج2/ 76، والدر المصون، السمين الحلبي، ج1/ 355، وغيث النفع في القراءات السبع، أبو الحسن الصفقاسي، 77.

(6) يُنظر: معاني القرآن، الفراء، ج2/ 354.

(7) يُنظر: إعراب القرآن، النحاس، ج1/ 53.

(8) يُنظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، 33.

(9) إعراب القرآن، النحاس، ج1/ 53.

على البيضاوي في منهجه الصرفي أن يعرض القراءات دون توجيه منه أو ترجيح، وعدم ترجيحه دلالة على موافقته القراءتين، ونميل لقراءة الإدغام لكون أكثر القراء عليها.

وقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ فَإِذَا بَرَزُوا مِنْ عِندِكَ بَيَّتَ طَآئِفَةٌ مِّنْهُمْ غَيْرَ الَّذِي تَقُولُ وَاللَّهُ يَكْتُبُ مَا يُبَيِّتُونَ﴾ [النساء: ٨١]

قال البيضاوي:" قرأ أبو عمرو وحمزة (بيت طائفة) بالإدغام لقربهما من المخرج"[1].

قرأ حمزة وأبو عمرو ويعقوب وخلف بإدغام التاء الساكنة في الطاء، وقرأ نافع وابن كثير وعاصم والكسائي وابن عامر بتاء مُحركة بالفتحة مع الإظهار[2]، والأصل الإظهار[3].

وعلة الإدغام قرب مخرج التاء من الطاء، واستقبح الكسائي ذلك في الفعل[4]، فالطاء تزيد على التاء بالإطباق، فيحسن إدغام الأنقص في الأزيد[5]، ويذكر الفراء أنّ التاء جزمت لتوالي حركات الفتح، فسكنت التاء، وأدغمت في الطاء[6].

وعلة مَن أظهر لأنهما من كلمتين، ولانفصال الحرفين، والإظهار أشيع[7]، ويعرض البيضاوي القراءات المتواترة دون مفاضلةٍ بينها، وهذه علامة على قبولها، وتميل الباحثة إلى قراءة الإظهار؛ لكون أكثر القراء عليها، ولأنّه في حالة الإدغام يتوالى حرفان مشددان وهما الياء المشددة والطاء المشددة، وهذا يُحدث ثقلًا في اللفظ.

وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَوَاعَدتُّمْ لَاخْتَلَفْتُمْ فِي الْمِيعَادِ وَلَكِن لِّيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَن بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَن بَيِّنَةٍ وَإِنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾[الأنفال: ٤٢]

قال البيضاوي: "قرأ ابن كثير ونافع وأبو بكر ويعقوب من (حيي) بفك الإدغام للحمل على المستقبل"[8].

---

(1) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج2/ 86.

(2) يُنظر: الإقناع في القراءات السبع، ابن باذش، 315، والتيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني، 329، والسبعة في القراءات، أبو بكر البغدادي، 235، والوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية، الأهوازي، 161.

(3) يُنظر: إعراب القراءات الشواذ، العكبري، ج1/ 398.

(4) يُنظر: إعراب القرآن، النحاس، ج1/ 227.

(5) يُنظر: الحجة للقراء السبعة، الفارسي، ج3/ 173.

(6) يُنظر: معاني القرآن، الفراء، ج1/ 279.

(7) يُنظر: معاني القراءات، الأزهري، ج1/ 313.

(8) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج3/ 61.

قرأ نافع وشعبة عن عاصم والبزي عن ابن كثير ويعقوب (حيي) بإظهار الياءين، الأولى مكسورة، والثانية مفتوحة، وقرأ أبو عمرو والقواس عن ابن كثير وابن عامر وحفص عن عاصم والكسائي (حيَّ) بياء مشدَّدة مدغمة[1].

وينقل الأزهري رأي الخليل وسيبويه في جواز الإدغام والإظهار في الياءين إذا كانت حركة الثاني لازمة[2].

وعلة الإدغام اجتماع مثلين في كلمة واحدة، وحركة الثاني لازمة[3]، وإن كانت حركة الثاني عارضة كما في يحيى وجب الإظهار[4].

وعلة الإظهار جريًا على مضارعه (يحيى) الذي امتنع فيه الإدغام[5]، وهذا ما قصده البيضاوي في قوله: للحمل على المستقبل، والإظهار أفصح وأشيع[6]، وتبقى القراءتان متواترتين، ولا مفاضلة بينهما، حيث إنّ الإظهار والإدغام يترددان في الفعل الماضي، مثل عيَّ عيي[7]، ويقف البيضاوي محايدًا اتجاه القراءتين المتواترتين بالسكوت عنهما دون ترجيحٍ بينهما.

وقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرۡتَدَّ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ فَسَوۡفَ يَأۡتِي ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ يُحِبُّهُمۡ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوۡمَةَ لَآئِمٖۚ ﴾ [المائدة: ٥٤]

قال البيضاوي: "قرأه على الأصل نافع وابن عامر، والباقون بالإدغام"[8].

قرأ أبو عمرو وابن كثير وحمزة والكسائي وعاصم بدال مدغمة مشددة مفتوحة (يرتدَّ)، وقرأ أبو جعفر ونافع وابن عامر (يرتدِدْ) بإظهار التضعيف وبدال مكسورة مخففة ودال ساكنة[9]،

---

(1) يُنظر: مفاتيح الغيب، الرازي، ج15/ 487، والسبعة في القراءات، أبو بكر البغدادي، 306.

(2) يُنظر: معاني القراءات، الأزهري، ج1/ 440.

(3) يُنظر: شرح التصريح على التوضيح، زين الدين المصري، ج2/ 760.

(4) يُنظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، ج3/ 485.

(5) يُنظر: مفاتيح الغيب، الرازي، ج15/ 487.

(6) يُنظر: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، ابن القيم الجوزية، ج2/ 1061، وشرح التصريح على التوضيح، زين الدين المصري، ج2/ 760، ومعاني القراءات، الأزهري، ج1/ 440، والمساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، ج4/ 260.

(7) يُنظر: التطبيق الصرفي، عبده الراجحي، 168.

(8) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج2/ 131

(9) يُنظر: السبعة في القراءات، البغدادي، 245، وفتح القدير، الشوكاني، ج2/ 59، والمبسوط في القراءات العشر، النيسابوري، 186، والمكرر فيما تواتر من القراءات السبع، أبو حفص الأنصاري، 105.

ويجوز بكسر الدال (يرتدِّ) منعًا لالتقاء الساكنين، والفتح أجود[1]، والإدغام لغة تميم، وأمّا الفك فهو لغة أهل الحجاز[2]، وقراءة أهل المدينة والشام[3].

وقراءة الجزم والفك على الأصل[4]، وهي الأكثر في اللغة؛ لأن الحرف الثاني ساكن، حيث إنّ الفعل في موضع الجزم[5].

وأمَّا وجه الإدغام فعلى تحريك الساكن، وعدَّوها حركة عارضة[6]، وإدغام الدال الأولى بالثانية مع تحريكها بالفتح منعًا لالتقاء الساكنين[7]، فالمضاعف المدغم في موضع الجزم يُعطَى أخف الحركات[8]، ويدغمون الأفعال لثقلها[9]، ولقد عرض البيضاوي القراءات بالسكوت عنها دون ترجيحٍ بينها، وهذا دلالة على قبوله القراءتين المتواترتين، فالإدغام وفكه لا يؤثر في المعنى، وبذلك يوافق القواعد الصرفية وهي إذا دخل جازمٌ على الفعل المضارع المضعف الثلاثي جاز فيه الإدغام والفك[10].

المطلب الثاني: الإعلال

أشار البيضاوي إلى اختلاف القراءات القرآنية في الإعلال في أربعٍ وعشرين مسألة، وهي

قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ وَبِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ﴾[البقرة: ٤]

قال البيضاوي: "قرئ (يوقنون) بقلب الواو همزة لضم ما قبلها إجراء لها مجرى المضمومة في وجوه ووقتت"[11].

---

(1) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج1/ 290.

(2) يُنظر: المحرر الوجيز في تفسير كتاب الله العزيز، ابن عطية، ج2/ 208، واللباب في علوم الكتاب، أبو حفص النعماني، ج7/ 388.

(3) يُنظر: الهداية إلى بلوغ النهاية، مكي بن أبي طالب، ج4/ 311.

(4) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ج1/ 445.

(5) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج1/ 290.

(6) يُنظر: اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص الدمشقي، ج7/ 388.

(7) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ج1/ 445، وحجة القراءات، ابن زنجلة، 230.

(8) يُنظر: معاني القراءات، الأزهري، ج1/ 333_334.

(9) يُنظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، 132.

(10) يُنظر: التطبيق الصرفي، عبده الراجحي، 168.

(11) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج1/ 40

قرأ الجمهور (يوقنون) بواو ساكنة بعد الياء، وقرأ أبو حية النمري (يؤقنون) بهمزة ساكنة بدل الواو[1]، وتوجيه قراءة الجمهور بالواو الساكنة على أنّ أصل الفعل (يُيْقن) فتقلب الياء واوًا (يُوقن) إذا وقعت ساكنة بعد ضمة[2].

أمّا توجيه قراءة الهمزة فعلى إبدال الواو المضمومة همزة، مثل: وجوه أجوه[3]، فبعض العرب يقلب الواو الساكنة المضموم ما قبلها همزة[4]، وذلك على إجراء الواو الساكنة المسبوقة بالضم مجرى المضمومة نفسها[5]، ولقد ضعّف البيضاوي قراءة الهمزة من خلال تقديمها بلفظة (قرئ)، وتحسبه الباحثة موفقًا بذلك، فيجب تقديم المتواتر على الشاذ من ناحية، ولأنّ قراءة الجمهور (يوقنون) يصيبها إعلالٌ واحدٌ وهو قلب الياء واو، أمّا قراءة (يؤقنون) بالهمزة يصيبها إعلالان، أولهما قلب الياء واو، والثاني قلب الواو همزة، وكثرة الإعلالات تُضعف الكلمة من ناحية أخرى.

وقوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئۡهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡۖ فَلَمَّآ أَنۢبَأَهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡ قَالَ أَلَمۡ أَقُل لَّكُمۡ إِنِّيٓ أَعۡلَمُ غَيۡبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَأَعۡلَمُ مَا تُبۡدُونَ وَمَا كُنتُمۡ تَكۡتُمُونَ﴾ [البقرة: ٣٣]

قال البيضاوي: "قرئ بقلب الهمزة ياء وحذفها بكسر الهاء فيها"[6].

قرأ الجمهور (أنبِئْهُم) بتحقيق الهمزة وضم الهاء على الأصل[7].

يتجلى موطن الشاهد في كلمة (أنبئهم) التي قرئت بين الياء والهمزة، فقرئت ملينة أي بالتسهيل والتخفيف، ومحققة، ومحذوفة، أضافة إلى كسر الهاء أو ضمها.

وروى ابن عباس (أنبِئْهِم) بالهمز وكسر الهاء، وذلك على إتباع حركة الهاء لحركة الباء دون الاعتداد بسكون الهمزة الفاصلة بين المتحركين[8]، فهي كما وصفها أبو حيان: "حاجزٌ

---

(1) يُنظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، ج1/ 70.

(2) يُنظر: التطبيق الصرفي، عبده الراجحي، 141.

(3) يُنظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، ج1/ 70.

(4) يُنظر: معاني القراءات، الأزهري، ج2/ 241.

(5) يُنظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، ج1/ 101.

(6) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج1/ 70.

(7) يُنظر: الحجة للقراء السبعة، الفارسي، ج2/ 10، والسبعة في القراءات، البغدادي، 154، ومعاني القراءات، الأزهري، ج1/ 147.

(8) يُنظر: المحرر الوجيز في تفسير كتاب الله العزيز، ابن عطية، ج1/ 122، والحجة للقراء السبعة، الفارسي، ج2/ 11.

غيرُ حصين"[1]، ولقد عدّ النحاة هذه القراءة خطأً في العربية، فلا يجوز كسر الهاء مع الهمز[2]، وهذه قراءة لا إعلال فيها سوى تغيير في حركة الهاء.

وقرأ الحسن والأعرج [3](أنبيهِم) على تليين الهمزة الساكنة ياء؛ لكون ما قبلها مكسورًا[4]، ولم يقلبها قلبًا قياسيًا[5]، مع كسر الهاء لمجاورتها الياء قبلها[6]، وقد عدّها العكبري قراءة شاذة إضافة إلى (نبهم)[7].

ومنهم من يضم الهاء لعلتين، أولهما: على الأصل، والثاني أنّ الياء ليست لازمة، فهي مخففة قياسيًا من الهمزة، وليست مبدلة كما نعتوه بالإبدال المستكره[8]، وهذا جائزٌ في العربية[9].

والقراءة الشاذة الوحيدة التي أوردها البيضاوي هي ما رواه الأخفش عن هشام عن ابن عامر (أنبهِم)[10] والإعلالات التي لحقت بالكلمة كالآتي: إبدال الهمزة ياء إبدالًا قياسيًا، ومن ثّم حُذفت الهمزة[11]، وليس _كما ذهب بعضهم_ أصلها أنبى ينبى غير مهموز، فهو لحن[12]، فالأصل من (النبأ) بمعنى الخبر[13]، والهاء مكسورة لسبقها بحرف مكسور[14]، وهذه القراءة ضعيفة؛ لأنها بدل لا تخفيف، والبدل في ضرورة الشعر[15]، ويوافق البيضاوي العكبري في تضعيفه لهذه القراءة من خلال تقديمها بلفظة (قرئ)، وهذا يعني اختياره لقراءة الجمهور

---

(1) يُنظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، ج1/ 240.

(2) يُنظر: السبعة في القراءات، البغدادي، 154، والمحتسب، ابن جني، ج1/ 66، ومعاني القراءات، الأزهري، ج1/ 147.

(3) يُنظر: المحرر الوجيز في تفسير كتاب الله العزيز، ابن عطية، ج1/ 122.

(4) يُنظر: معاني القرآن، الأخفش، ج1/ 47.

(5) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ج1/ 50.

(6) يُنظر: الحجة للقراء السبعة، الفارسي، ج4/ 62، والوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، عبد الفتاح القاضي، 118.

(7) يُنظر: إعراب القراءات الشواذ، العكبري، ج1/ 146.

(8) يُنظر: الإقناع في القراءات السبع، ابن باذش، 206، والمحتسب، ابن جني، ج1/ 66.

(9) يُنظر: معاني القراءات، الأزهري، ج1/ 147.

(10) يُنظر: الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية، الأهوازي، 127.

(11) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ج1/ 50.

(12) يُنظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، 75.

(13) يُنظر: الحجة للقراء السبعة، الفارسي، ج2/ 7.

(14) يُنظر: الكشاف، الزمخشري، ج1/ 126.

(15) يُنظر: المحتسب، ابن جني، ج1/ 70.

(أنبِئهُم)، ولعلّ ذلك للحفاظ على الهمزة التي تمثل لام الكلمة، وجريًا على الأصل وهو نبأ، وبدون قلبها إلى حرف علة لتغير المادة المعجمية فتصبح نبو، وما يترتب عليها من تغيير في المعنى، وهذا سر عرض البيضاوي الاختلاف بين متواتر وشاذ، وهي السمة الغالبة في منهجه الصرفي للقراءات؛ لأنّ الشاذ يترتب عليه تغيير كلي في المعنى غالبًا، فالنبأ يحمل معنى الخبر، أمّا النبو بمعنى العلو والارتفاع، ولقد أشار البيضاوي إلى قراءة حذف الهمزة فقط، وهذا إعلال بالحذف، وهي قراءة شاذة، ولم يُشر إلى القراءة الشاذة الأخرى وهي تسهيل الهمزة، وهذا يعني اختياره القراءة المتواترة وهي تحقيق الهمزة.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٦٢]

قال البيضاوي: "قرأ نافع وحده الصابئين بالياء إما لأنه خفف الهمزة وأبدلها ياء، أو لأنه من صبأ إذا مال؛ لأنهم مالوا عن سائر الأديان إلى دينهم أو من الحق إلى الباطل"[1]، وفي موطن آخر: "قرئ (الصابون) بحذفها من (صبأ) بإبدال الهمزة ألفًا أو من صبوت؛ لأنهم صبوا إلى اتباع الشهوات"[2].

قرأ العامة بالهمزة (الصابئون) و(الصابئين)، وقرأ نافع بياءين خالصتين (الصابيين) نصبًا وجرًا، و(الصابيون) رفعًا، وقرأ شيبة والزهري من غير همز (الصابُون) بباء مضمومة و(الصابين) بباء مكسورة[3].

وتخريج قراءة ترك الهمزة مع حذفها على وجهين، أولهما: الأصل (صبا) من يصبو، والمعنى: مال إلى دينٍ آخر، والآخر أبدلت الهمزة ياء وسكنت لثقل الضمة وللتخفيف[4]، ثمّ التقى ساكنان ثانيهما واو الجمع بعدها، فحذفت الياء منعًا لالتقائهما، وضمت الباء إتباعًا للواو، ومَن لم يحذفها اكتفى بإبدالها ياء.

---

(1) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج1/ 85

(2) المرجع السابق، ج2/ 137.

(3) يُنظر: التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني، 74، والدر المصون، السمين الحلبي، ج439/10، وفتح القدير، الشوكاني، ج2/ 72.

(4) يُنظر: حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي، ج2/ 171.

أمّا قراءة الهمزة اختارها الرازي بقوله: "والاختيار الهمز"[1]، ووصفها الأزهري: "الهمز فيها هي اللغة الجيدة"[2]، ويرى السمين الحلبي أنّ الهمز أفصح[3]، معناها: صبأ خرج من دينه الذي شرع له إلى دين آخر[4]، ولعلّ ذلك؛ لأنها قراءة أكثر القراء، وأقرب إلى معنى التفسير وهو الخروج وليس الميل إلى دينٍ آخر، ولقد أشار البيضاوي إلى القراءة المتواترة الأخرى دون ترجيحٍ بينهما دلالة على قبولهما، وفي موطن آخر ذكر القراءة الشاذة مصدرة بلفظة (قرئ) إشارة منه بتضعيفها.

وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا ۖ قَالَ أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [البقرة: ٦٧]

قال البيضاوي: "قرأ حمزة وإسماعيل عن نافع (هزوًا) بالسكون، وحفص عن عاصم بالضم وقلب الهمزة واوًا"[5].

قرأ الجمهور (هُزُوًا) بضم الزاي وتحقيق الهمزة وصلًا ووقفًا، وقرأ حفص (هزوًا) بضم الزاي وإبدال الهمزة واوًا مفتوحة، لضمِّ ما قبلها، وقرأ حمزة (هزءًا) بسكون الزاي وتحقيق الهمزة وصلًا[6]، وللوقف عند حمزة عليها وجهان: الأول النقل على القياس المطرد وهو الأحسن فتصبح (هزًّا)، والآخر إبدال الهمزة واوًا مع سكون الزاي (هزْوًا)[7].

لقد أجاز الزجاج الأوجه السابقة، أمَّا (هزًا) بنقل حركة الهمزة إلى ما قبلها الزاي الساكنة، ومن ثم حذفها، فلا يُجيزُ القراءة بها[8]، حيث قرأ حمزة بالتخفيف أي إسكان الزاي، والباقون

---

(1) مفاتيح الغيب، الرازي، ج3/ 535.

(2) يُنظر: معاني القراءات، الأزهري، ج1/ 155.

(3) يُنظر: الدر المصون، السمين الحلبي، ج1/ 407.

(4) يُنظر: الحجة للقراء السبعة، الفارسي، ج2/ 94.

(5) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج1/ 86

(6) يُنظر: الإقناع في القراءات السبع، ابن باذش، 298، والبحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، ج2/ 491، والتبيان في إعراب القرآن، العكبري، ج1/ 74.

(7) يُنظر: غيث النفع في القراءات السبع، أبو الحسن الصفقاسي، 78، والنشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ج1/ 482، وشرح طيبة الشر، ابن الجزري، 175.

(8) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج2/ 186.

بالتثقيل[1]، وقرأ حفص وحمزة وقفًا بالواو والباقون بالهمز[2]، والإسكان للتخفيف، والضم على الأصل[3]، والإعلال الذي أصاب لفظة (هزؤا) هو قلب الهمزة واو، وقراءة الهمز على الأصل، ولقد عرض البيضاوي أوجه القراءات بالسكوت عنها، وهذا يدل على موافقته لها، وعدم ذكره ل (هزًا) دلالة على عدم قبوله لها سيرًا على نهج الزجاج ومَن تبعه.

وقوله تعالى: ﴿بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [البقرة: ٨١]

قال البيضاوي: " قرأ نافع (خطيئاته)، وقرئ (خطيته) و(خطياته) على القلب والإدغام فيهما"[4].

يتجلى موطن الشاهد في ناحيتين، أولهما الإفراد والجمع، والناحية الأخرى إعلال وهو قلب الهمزة ياء مع إدغامها بالياء السابقة.

قرأ نافع بجمع السلامة، والباقون بالإفراد[5]، والمراد من قراءة الجمع أنّ الذنوب كثيرة ومتعددة[6]، وحُجة من جمع أن الإحاطة لا تكون للشيء المفرد، وإنما لمجموعة أشياء، وأمّا قراءة المفرد على أنه اسم جنس يشمل القليل والكثير[7].

قرأ الأهوازي (خطيّته) و(خطيّاته) بقلب الهمزة ياء، وإدغامها في الياء السابقة[8]، وهما قراءتان ضعيفتان عند البيضاوي لتقديمهما بلفظة (قرئ)، ولعلّ تضعيفه لهما لكثرة الإعلالات التي أصابتها وهي القلب والإدغام بخلاف قراءة خطيئاته وأصلها (خطأ) دون إعلالٍ يُضعفها، وبهذا رجّح قراءة الهمز؛ لأنها الأصل، ولكون جماعة القراء عليها.

---

(1) يُنظر: معالم التنزيل في تفسير القرآن، البغوي، ج1/ 25.

(2) يُنظر: غيث النفع في القراءات السبع، أبو الحسن الصفقاسي، 78.

(3) يُنظر: الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، محمد سالم محيسن، ج2/ 30.

(4) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج1/ 90.

(5) يُنظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الاندلسي، ج1/ 450، والحجة للقراء السبعة، الفارسي، ج2م 14، وغيث النفع في القراءات السبع، أبو الحسن الصفقاسي، 80.

(6) يُنظر: شرح طيبة النشر، ابن الجزري، ج1/ 178.

(7) يُنظر: الهادي في شرح طيبة النشر في القراءات العشر، محمد سالم محيسن، ج2/ 40.

(8) يُنظر: الكنز في القراءات العشر، ابن المبارك، ج2/ 411.

ولقد نقل أبو السعود نص البيضاوي حرفيًا، وهذا دلالة على تأثر اللاحقين به في تفاسيرهم[1].

وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا۟ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا۟ نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ۗ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٩١﴾﴾ [البقرة: ٩١]

قال البيضاوي: "قرأ نافع وحده (أنبئاء) مهموزًا في جميع القرآن"[2].

قرأ نافع بالهمز، والباقون بتركه[3]، و(نبي) بغير همز، على وجهين: أن يكون أصله الهمز (نبأ) بمعنى الخبر وخُفِفت الهمزة، وقد يكون (نبا) بمعنى علا عن الأرض[4].

ولقد رجّح السمين الحلبي والأصبهاني ترك الهمز، ووصفوه بالأفصح[5]، وأكثر العرب لا تهمز[6]، ولقد أورد البيضاوي الاختلاف في القراءات بين الهمز وعدمه بالسكوت عنهما، واختلاف صيغ الكلمات أحدث تغييرًا كبيرًا في المعنى، فلفظة نبأ تحمل معنى الخبر، ولفظة نبا تحمل معنى العلو والارتفاع لاختلاف الجذر اللغوي.

وقوله تعالى: ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ ۚ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ۚ وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ۖ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ ۚ وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٨٤]

قال البيضاوي: "قرئ (يُطَوَّقونه) أي يُكلَّفونه ويُقَلَّدونه من الطوق بمعنى الطاقة أو القِلادة، و(يتطوّقونه) بمعنى يتكلفونه أو يتقلدونه، و(يَطَّوَّقونه) بالإدغام، و(يَطَيَّقونه) و(يطَّيَّقونه) على أن أصلهما يَطْيُوقونه ويتطيوقونه من فيعل وتفيعل بمعنى يطوقونه ويتطوقونه"[7].

---

(1) يُنظر: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود، ج1/ 122.

(2) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج1/ 94.

(3) يُنظر: شرح ألفية ابن مالك، الشاطبي، ج9/ 83.

(4) يُنظر: إعراب القرآن، الأصفهاني، 449.

(5) يُنظر: إعراب القرآن، الأصبهاني، 449، والدر المصون، السمين الحلبي، ج1/ 407.

(6) يُنظر: إعراب القراءات الشواذ، العكبري، ج1/ 169.

(7) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج1/ 124.

نذكر إعلال القراءة المجمع عليها بكسر الطاء وسكون الياء(**يُطيقُونه**)، حيث إنّ عين الطاقة واو، وأصل الفعل (يطوقونه) فنُقلت حركة الواو (الكسرة) إلى الطاء، وقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها[1].

القراءة الثانية لابن عباس وابن مسعود (**يُطَوَّقونه**) مبني للمفعول، وأصل الفعل (طوّق)، بواو مشددة مفتوحة[2]بمعنى يكلفونه[3]، وهي قراءة شاذة[4]، فهي على وزن (يُفَعَّلونه)، وتبقى الواو كما هي صحيحة دون قلب لياء، لعدم سبقها بكسر.

أمَّا القراءة الثالثة كسابقتها، ولكن زيدت عليها التاء (**يتطوّقونه**)، والقراءة الرابعة كالثالثة ولكنّها بفتح الياء، وأُجريت عليها بعض الإعلالات الآتية: إبدال التاء طاء، ثم إدغام الطاء الأولى في الثانية، فتصبح (**يَطّوّقونه**) بفتح الياء، وهي قراءة عائشة وعمرو بن دينار، وقراءة (يتطوقونه) أكثر وأظهر من قراءة (يطّوّقونه)[5].

أمّا القراءتان الأخريان بالياء المشددة (يَطَيَّقونه) و(يطَّيَّقونه) لا تجوزان عند النحاس؛ لأنَّ الواو لا تقلب ياء إلّا لعلة[6]، ولكن البيضاوي ذكر علة لجوازهما وهي أنّ أصلهما من (فيعل) و(تفيعل)، فقُلِبت عينُ الفعلِ الواوُ ياءً، لسبقها بالياء، فأدغمت الياءان، وبهذا نصل إلى أنّ البيضاوي استوفى ذكر القراءات الشاذة، وقدّمها بلفظة (قرئ) علامة منه على تضعيفها.

وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُۥنَ أَلْسِنَتَهُم بِٱلْكِتَٰبِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمَا هُوَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ٧٨]

قال البيضاوي: قرئ (يلون) على قلب الواو المضمومة همزة ثم تخفيفها بحذفها وإلقاء حركتها على الساكن قبلها"[7].

---

(1) يُنظر: إعراب القرآن، النحاس، ج1/ 95، والمحتسب، ابن جني، ج1/ 118.

(2) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ج1/ 150، والدر المصون، السمين الحلبي، ج2/ 272.

(3) يُنظر: تأويلات أهل السنة، الماتريدي، ج2/ 43، وفتح القدير، الشوكاني، ج1/ 208، ومعاني القرآن، الأخفش، ج1/ 196.

(4) يُنظر: غرائب القرآن ورغائب الفرقان، النيسابوري، ج1/ 498.

(5) يُنظر: الدر المصون، السمين الحلبي، ج2/ 272، والمحتسب، ج1/ 118.

(6) يُنظر: إعراب القرآن، النحاس، ج1/ 95.

(7) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج2/ 24.

القراءة المعروفة (يَلْوون) بفتح الياء وسكون اللام، وبعدها واوان أولهما مضمومة، والثانية ساكنة، وهي مضارع (لوى) الثلاثي، وقرأ أبو جعفر بن القعقاع وشيبة بن نصاح (يُلَوّون) بضم الياء، ولام مفتوحة مشددة، وهي مضارع (لوّى) المضعف، وغرض التضعيف للمبالغة والتكثير، وهي قراءة شاذة[1]، وقرأ حميد (يلُون) بواو واحدة، وضم اللام، على وزن (يفُون)، والأصل (يلويون) فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت، فالتقى ساكنان وهما الياء وواو الضمير، فحذفت الياء منعًا لالتقاء الساكنين، ثم حذفت عين الكلمة (الواو) بالإعلال الآتي: أبدلت الواو همزة؛ لأنها مضمومة ثم نقلت حركتها إلى الساكن قبله تخفيفًا ثم حذفت الهمزة[2]، ومنهم مَن يرى حذفها حذفها تخفيفًا لاجتماع واوين، هي قراءة شاذة[3]، ومنهم من قرأ شذوذًا (يلؤون)، وهو يؤيد إبدال الواو همزة[4]، وقرأ الأعمش (تلوون) بضم التاء من ألوى[5]، والقراءتان الأخيرتان شاذتان ذكر البيضاوي أحدهما وقدّمها بلفظة (قرئ) إشعارًا منه بتضعيفها، ونَحسب أنّ البيضاوي وافق الجمهور في اختياره قراءة (يلوون) بواوين، وذلك لأن قراءة (يلون) أصابها ثلاثة إعلالات وهي قلب الياء واو ، ثم نقل الحركة، ثم حذف، أمّا قراءة يلوون أصابها إعلالٌ واحد، وهو قلب الياء واو، وكثرة الإعلالات تُضعِف الكلمة.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ ۖ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَىْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَىْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنعام: ٥٢]

قال البيضاوي: "قرأ ابن عامر (بالغدوة) هنا وفي الكهف"[6].

قرأ الجمهور بالألف (الغداة)، وقرأ ابن عامر بالواو (الغدوة)[7]، فالألف أُعلَّت وقُلِبت إلى أصلها الواو؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها[8] من غدا يغدو.

---

(1) يُنظر: التحرير والتنوير، ابن عاشور، ج3/ 293.

(2) يُنظر: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود، ج2/ 51، ومشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب، ج1/و 164.

(3) يُنظر: إعراب القراءات الشواذ، العكبري، ج1/ 329.

(4) يُنظر: روح المعاني، الألوسي، ج2/ 197.

(5) يُنظر: المحرر الوجيز في تفسير كتاب الله العزيز، ابن عطية، ج1/ 526.

(6) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج2/ 163.

(7) يُنظر: زاد المسير في علم التفسير، ابن الجوزي، ج2/ 33.

(8) يُنظر: الجدول في إعراب القرآن، محمود صافي، ج7/ 158.

الغداة والغدوة لغتان، تحملان معنىً واحدًا "وَهِيَ مَا بَيْنَ صَلَاةِ الصُّبْحِ وَطُلُوعِ الشَّمْسِ"[1]، ولقد وقف البيضاوي محايدًا اتجاه القراءات المتواترة إشارة منه إلى قبولهما، وتميل الباحثة إلى قراءة الألف، لكونها أسهل نطقًا، وأكثر في الاستعمال.

وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّنِي هَدَانِي رَبِّي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ دِينًا قِيَمًا مِّلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ۚ وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿١٦١﴾﴾ [الأنعام: ١٦١]

قال البيضاوي: "وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي (قيما) على أنه مصدر نعت به وكان قياسه قوما كعوض فاعل لإعلال فعله كالقيام[2].

يتجلى موطن الشاهد في كلمة (قِيَمًا) والتي قرئت على أنها مصدر، وقرأها آخرون (قَيِّمًا) على أنّها صفة مشبهة، وسواء مصدر أم مشتق فقد وقع فيها الإعلال.

قرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وخلف العاشر (قِيَمًا) وهي قراءة أهل الكوفة والشام[3]، وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو (قَيِّمًا) بفتح القاف، وكسر الياء مع شدِّها[4]، ومن الملاحظ أنّ البيضاوي يهتمُّ بالقراء السبعة ويكتفي بإيرادهم دون ذكر أحد القراء العشرة.

(القِيَم) فهو مصدر كالصغر والكبر مقصور من القيام[5]، وأصله (القوم) يجري على فعله في إعلاله، فالمصدر يُعَلُّ بإعلال الفعل، وليس جمعًا[6]؛ لأنّه "لا وجه لجمع القيمة في

---

(1) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، الفيومي، ج2/ 443.

(2) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج2/ 191

(3) يُنظر: معالم التنزيل في تفسير القرآن، البغوي، ج2/ 178.

(4) يُنظر: المحرر الوجيز في تفسير كتاب الله العزيز، ابن عطية، ج2/ 369، والسبعة في القراءات، أبو بكر البغدادي، 274، والكنز في القراءات العشر، ابن المبارك، ج2/ 477، ومعاني القراءات، الأزهري، ج1/ 397.

(5) يُنظر: الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور الإشبيلي، 53.

(6) يُنظر: البديع في علوم العربية، ابن الأثير الجزري، ج2/ 591، والتفسير الوسيط، النيسابوري، ج2/ 12، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج4/ 44، و شرح المفصل، ابن يعيش، ج5/ 457، ومعاني القراءات، الأزهري، ج1/ 398، والمفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، 529.

وصف الدين به"[1]، فهو دين الملة القيّمة، وهو وصف للدين[2]، وبذلك جزمنا على مصدريته.، وقلب الواو ياء؛ لكسر ما قبلها[3].

قال أبو علي: "وكان القياس أن يصحح فيه الواو كالعوض والحول، ولكنه شذ عن القياس نحو ثيرة"، والأصل ألّا يعتل كما لم تعتل العوض والحور، والقياس الواو[4]، وأبدلت ياء حملا على القيام

وقراءة (قَيِّمًا) أصلها قيوم، على وزن فيعل، فهي صفة مشبهة، ولا إشكال في الوصف بها، ثم أبدل من الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، ولقد عرض البيضاوي أوجه القراءات المتواترة بالسكوت عنها دون ترجيحٍ بينها، وهذا دلالة على قبولها.

وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾ [الأعراف: ١٠]

قال البيضاوي: "جمع معيشة، وعن نافع أنه همزة تشبيهًا بما الياء فيه زائدة كصحائف"[5]، وفي موضعٍ آخرَ قال: " قرئ (معائش) بالهمزة على التشبيه بشمائل"[6].

روى خارجة عن نافع والأعرج والأعمش بالهمز (معائش) على وزن (فعائل)، وقراءة العامة بالياء الأصلية (معايش) على وزن (مفاعل)[7]، أبدى الزجاج اعتراضه على هذه القراءة بقوله: "وكيف وهو مما لا أصل له في الهمز"[8]، ولقد أيّد المفسرون واللغويون قراءة الياء، ومن هؤلاء: ابن عطية حيث يقول: "وهو الأصوب"[9]، وأبو حيان لقوله: "والوجه ترك الهمزة"[10]،

---

(1) التفسير البسيط، النيسابوري، ج6/ 324_326.

(2) يُنظر: الحجة للقراء السبعة، الفارسي، ج3/ 440.

(3) يُنظر: الشافية في علمي التصريف والخط، ابن الحاجب، 91.

(4) يُنظر: الحجة للقراء السبعة، الفارسي، ج3/ 440، ومشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب، ج1/ 279.

(5) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج3/ 6

(6) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج3/ 208

(7) يُنظر: بحر العلوم، السمرقندي، ج1/ 504.

(8) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج2/ 321.

(9) يُنظر: المحرر الوجيز في تفسير كتاب الله العزيز، ابن عطية، ج2/ 377.

(10) يُنظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، ج6/ 473.

وعدّوا قراءة الهمزة شاذة[1]، ونعتها المبرد بالغلط[2]، ووسمها ابن يعيش بالضعف[3]، ولقد وصفها الشوكاني باللحن[4]، وذلك لكونه مخالفًا لإحدى قواعد العربية، ولكون الرواة ثقات، عدوا معائش من الشذوذ، كما جمعوا مصيبة على مصائب[5]، والقياس معايش، ولعلّ مبررَ من روى عن نافع بالهمز تشبيهٌ بصورة (صحائف) ونظائرها[6].

يُضعّف البيضاوي قراءة الهمز باستخدامه الفعل المبني للمجهول (قرئ)، لمخالفته إحدى قواعد العربية، فلا تقلب الياء همزة؛ لأنّ الياء أصلية من عاش عيش، ويشترط أن تكون حرفًا زائدًا[7]، وإلى هذا تميل الباحثة من ترجيح قراءة الياء، للعلةِ ذاتها، ولكون أكثر القراء عليها.

وقوله تعالى: ﴿ قَالَ ٱخۡرُجۡ مِنۡهَا مَذۡءُومٗا مَّدۡحُورٗاۖ لَّمَن تَبِعَكَ مِنۡهُمۡ لَأَمۡلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكُمۡ أَجۡمَعِينَ ﴾ [الأعراف: ١٨]

قال البيضاوي: "وقرئ (مذومًا) كمسول في مسؤول أو كمكول في مكيل، من ذامه يذيمه ذيمًا"[8].

قرأت العامة (مذءومًا) بالهمز من (الذأم)، وقرأ الأعمش (مذومًا) بغير همز من (الذم)[9]، والذأم أبلغ من الذم في العيب[10].

وقراءة (مذومًا) على وجهين، أولهما: أن يكون أصل الفعل (ذأم) نقل حركة الهمزة إلى الذال الساكنة مع حذفها، وبذلك تكون مخففة من المهموز، فيصبح وزن الكلمة (مفول)، والآخر أن يكون أصل الفعل (ذام)، واسم المفعول منه (مذيم) فأبدلت الياء واوًا[11].

---

(1) يُنظر: الدر المصون، ج1/ 251.
(2) يُنظر: المقتضب، المبرد، ج1/ 123.
(3) يُنظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ج5/ 474.
(4) يُنظر: فتح القدير، الشوكاني، ج8/ 34.
(5) يُنظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، ج5/ 15.
(6) يُنظر: مفاتيح الغيب، الرازي، ج14/ 205.
(7) يُنظر: التطبيق الصرفي، عبده الراجحي، 132.
(8) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج3/ 8
(9) يُنظر: النكت والعيون، الماوردي، ج2/ 208، ومعاني القرآن، الأخفش، ج1/ 322.
(10) يُنظر: الهداية إلى بلوغ النهاية، مكي بن أبي طالب، ج4/ 2309.
(11) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ج1/ 559، والمحتسب، ابن جني، ج1/ 243.

يُرجّح البيضاوي قراءة الهمز من خلال تضعيفه قراءة (مذومًا) بتصديرها بالفعل المبني للمجهول (قرئ)، فعدم الإعلال للكلمة أفضل من إعلالٍ يُضعِفها، ولقد غلب على البيضاوي أن يذكر الخلاف في الجانب الصرفي بين قراءة متواترة وشاذة.

وقوله تعالى: ﴿فَوَسْوَسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُورِيَ عَنْهُمَا مِن سَوْآتِهِمَا وَقَالَ مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ﴾ [الأعراف: ٢٠]

قال البيضاوي: وقرئ (سوَاتهما) بحذف الهمزة وإلقاء حركتها على الواو و(سوّاتهما) بقلبها واوًا، وإدغام الواو الساكنة فيها"[1].

قرأ الجمهور من غير نقل ولا إدغام، وقرأ مجاهد والحسن وأبو جعفر وشيبة بن نصاح بإبدال الهمزة واوًا، وإدغام الواو فيها (سوّاتهما)، وقرأ بنقل حركة الهمزة إلى الواو مع حذفها(سوَاتهما)[2]، والقراءتان الأخيرتان شاذتان[3].

ويظهر لنا تضعيف البيضاوي للقراءتين الشاذتين بتصديرهما بكلمة (قرئ)، وكأنّ البيضاوي يُعبِّر بلفظة (قرئ) عن الشواذ، وهو موفقٌ بذلك، فيجب اختيار قراءة عامة القراء؛ لأنّ أصلها (سوأ) بإظهار الهمزة، ودون أي إعلالٍ يعتري الكلمة فيغير بنيتها، ويكون أوضح للمعنى.

وقوله تعالى: ﴿وَآخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ١٠٦]

قال البيضاوي: "قرأ نافع وحمزة والكسائي وحفص (مرجون) بالواو وهما لغتان"[4].

قرأ نافع وحفص وحمزة والكسائي وأبو جعفر وخلف بدون همز بين الجيم والواو، والباقون بهمزة مضمومة بينهما[5].

---

(1) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج8/3.
(2) يُنظر: اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص النعماني، ج9/ 55، والمحتسب، ابن جني، ج1/ 243.
(3) يُنظر: إعراب القراءات الشواذ، العكبري، ج1/ 531.
(4) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج3/ 97.
(5) يُنظر: السراج المنير، شمس الدين الشربيني، ج1/ 648، و والكنز في القراءات العشر، ابن المبارك، ج2/ 499، والمبسوط في القراءات العشر، أبو بكر النيسابوري، 229.

وقراءة (مُرجَئون) من أرجأت، أمّا (مُرجون) من أرجيت[1]، ومعناهما واحد وهو التأخير[2]، وكلاهما اسم مفعول[3]، ويرى صاحب المحكم (الهمز أجود) وترجى مخففًا من ترجئ[4].

وأصل (مرجون) مرجَيُون، قلبت الياء ألف؛ لتحركها وفتح ما قبلها، فقلبت ألفًا، وحذفت الالف، وبقيت فتحة الجيم تدل على الألف المحذوفة، وأمّا الإمام البيضاوي وقف محايدًا دون ترجيحٍ بينهما؛ لكونهما قراءتين متواترتين، إضافةً إلى أنّ الجذر اللغوي (أرجى) الذي يجوز فيه الهمز وتخفيفه يحمل مدلولًا واحدًا.

وقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمۡسَ ضِيَآءً وَٱلۡقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُۥ مَنَازِلَ لِتَعۡلَمُواْ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلۡحِسَابَۚ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ إِلَّا بِٱلۡحَقِّۚ يُفَصِّلُ ٱلۡأٓيَٰتِ لِقَوۡمٖ يَعۡلَمُونَ﴾ [يونس: ٥]

قال البيضاوي: "قرأ ابن كثير برواية قنبل بهمزتين على القلب بتقديم اللام على العين"[5].

قرأ الجمهور بالياء الصريحة (ضياء)، وقرأ قنبل عن ابن كثير بالهمزة (ضئاء)[6]، وتخريج قراءة (ضياء)، على أن أصلها (ضواء) فقلبت ياء؛ لكسر ما قبلها[7].

أمّا قراءة (ضئاء) بهمزتين فعلى قلب الياء همزة؛ لوقوعها بين ألفين (ضئايًا)[8]، ويمكن تخريجها على وجه آخر، وهو تقديم اللام على العين، فلما وقعت الياء طرفًا بعد ألف زائدة انقلبت همزة كما في (سقّاء)[9].

---

(1) يُنظر: معاني القرآن، الأخفش، ج1/ 365.

(2) يُنظر: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود، ج4/ 101.

(3) يُنظر: إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين الدرويشي، ج4/ 171، والتحرير والتنوير، ابن عاشور، ج11/ 28.

(4) يُنظر: إبراز المعاني من حرز الأماني، أبو شامة المقدسي، 500.

(5) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج3/ 105

(6) يُنظر: التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني، 357، والحجة للقراء السبعة، الفارسي، ج4/258، والسبعة في القراءات، أبو بكر البغدادي، 323،

(7) يُنظر: الكشاف، الزمخشري، ج2/ 329.

(8) يُنظر: المحرر الوجيز في تفسير كتاب الله العزيز، ابن عطية، ج3/106.

(9) يُنظر: تفسير الدر المصون ، السمين الحلبي، ج6/ 152، ومفاتيح الغيب، الرازي، ج17/ 208.

فكلمة (ضئاء) التي يصيبها القلب المكاني حيث قدمت اللام على العين (ضئايًا)، لها تخريجان، أولهما وقوعها بين ألفين فقلبت همزة، والثاني وقوعها طرفًا فقلبت همزة.

وقد وسم النحاة قراءة الهمز بالغلط، ومن ذلك أبو علي الفارسي[1]، وعلّلوا ذلك بأن الياء منقلبة عن واو، ولا أصل للهمزة فيها[2]، حيث يقول أبو شامة: "وهذه قراءة ضعيفة، فإن قياس اللغة الفرار من اجتماع همزتين إلى تخفيف إحداهما، فكيف يتخيل تقديم وتأخير يؤدي إلى اجتماع همزتين لم يكونا في الأصل"[3]، والقراءتان متواترتان صحيحتان، وتميل الباحثة إلى قراءة (ضياء)؛ فعليها أكثر القراء ولكونها تتعامل مع الأصل، والقراءة بدون إعلال أفضل من إعلال يُضعفها، وقراءة (ضئاء) باجتماع همزتين يُحدث ثقلًا في الكلمة.

وقوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوْتُهُۥ عَلَيْكُمْ وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ ۖ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِّن قَبْلِهِۦٓ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿١٦﴾﴾ [يونس: ١٦]

قال البيضاوي: "وقرئ (ولا أدرأكم) و(لا أدرأتكم) بالهمز فيها على لغة من يقلب الألف المبدلة من الياء همزة أو على أنه من الدرء بمعنى الدفع"[4].

قرأ الجمهور (أدراكم) بالألف، وقرأ ابن عباس والحسن وابن سيرين (ولا أدرأتكم) بهمزة ساكنة بعد الراء[5].

قراءة الهمز على وجهين، أولهما: قلب الألف همزة، والألف منقلبة عن ياء (دري)؛ لانفتاح ما قبلها، وهي لغة عقيل، والآخر أنّ الهمزة أصل فيها من درأ بمعنى دفع[6]، وأجاز النحاس الوجه الثاني، ونعت الوجه الأول بالغلط؛ لأنّ قراءة الحسن بالهمز، ولا أصل للهمز في الوجه الأول[7]، أمّا قراءة (أدراكم) أصلها دري، وعلى إبدال الياء ألفًا لفتح ما قبلها.

---

(1) يُنظر: المحرر الوجيز في تفسير كتاب الله العزيز، ابن عطية، ج106/3.

(2) يُنظر: مفاتيح الغيب، الرازي، ج208/17

(3) تفسير الدر المصون، السمين الحلبي، ج6/ 152.

(4) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج3/ 108.

(5) يُنظر: منار الهدى، أحمد الأشموني، ج1/ 326.

(6) يُنظر: البحر المحيط ، أبو حيان الأندلسي، ج6/ 25، والكشاف، الزمخشري، ج2/ 335، وشرح شافية ابن الحاجب، الرضى الاستراباذي، ج2/ 371، وفتح القدير، الشوكاني، ج2/ 490.

(7) يُنظر: إعراب القرآن، النحاس، ج2/ 143.

ولقد خطّأ النحويون قراءة الحسن[1]، وعلى دأبهم سار البيضاوي الذي قدّم قراءة الهمزة بالفعل (قرئ) إشعارًا منه بتضعيفها، ونؤيده في ذلك، فيجب ترجيح المتواتر على الشاذ من جهة، ولأن الإعلال في صيغة الكلمة أحدث تغييرًا في معنى الكلمة، فمعنى قراءة الهمز الدفع، ومعنى قراءة الألف العلم، وسياق الآية الكريمة يناسبه معنى العلم.

وقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَن تَذْهَبُوا بِهِ وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ وَأَنتُمْ عَنْهُ غَافِلُونَ﴾ [يوسف: ١٣]

قال البيضاوي: "وقد همزها على الأصل ابن كثير ونافع في رواية قالون، وفي رواية اليزيدي وأبو عمرو وقفًا وعاصم وابن عامر وحمزة واشتقاقه من تذاءبت الريح إذا هبت من كل جهة"[2].

قرأ الكسائي وأبو عمرو وورش عن نافع (الذيب) بغير همز تخفيفًا، وقرأ الباقون (الذئب) بالهمز على الأصل[3].

وتخريج قراءة الذيب بغير همز على أن الهمزة ساكنة وما قبلها مكسور، فخففت وقلبت ياءً[4]، فتبدل حرفًا مجانسًا لحركة ما قبلها[5].

وأما قراءة الهمز فعليها كلام العرب الجيد، وأصل الفعل (ذأب) أي يأتيه من كل جهة[6]، وتقول العرب: تذاءبت الريح أي أتت من كلِّ ناحية، فلقد شبّه الذئب بالريح بجامع السرعة والخفة[7]، ويقف البيضاوي محايدًا اتجاه القراءات المتواترة علامة منه على قبولهما، وهما لغتان لمدلولٍ واحدٍ.

---

(1) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ج8/ 320، والهداية إلى بلوغ النهاية، مكي بن أبي طالب، ج5/ 3236،

(2) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج3/ 157.

(3) يُنظر: التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني، 391، والحجة للقراء السبعة، الفارسي، ج4/407.

(4) يُنظر: إعراب القرآن، النحاس، ج2/195، والجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ج9/141، والحجة للقراء السبعة، الفارسي، ج4/408.

(5) يُنظر: اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، ج2/ 443.

(6) يُنظر: معاني القراءات، الأزهري، ج2/46.

(7) يُنظر: إيضاح الوقف والابتداء، أبو بكر الأنباري، ج1/ 164، وحجة القراءات، ابن زنجلة، 357.

وقوله تعالى: ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عِشَآءٗ يَبۡكُونَ ١٦﴾ [يوسف: ١٦]

قال البيضاوي: "قرئ (عُشِيًّا) وهو تصغير عشى، و(عُشَىً) بالضم والقصر جمع أعشى أي عشوا عن البكاء"[1].

وقرأ عامة القراء (عِشاءً)، وقرأ الحسن بالتصغير (عُشِيًّا)، وبجمع أعشى (عُشَىً)[2]، وهما قراءتان شاذتان، وتخريج قراءة (عُشَىً) بضمِّ العين مقصورٍ، قد يكون أصلها ما ورد عند العكبري وأصلها (عُشاة) جمع عاشٍ، مثل: قاضٍ قُضاة، وحذفت الهاء[3]، وقد يكون كما أورده البيضاوي أنّها جمع أعشى، ووضّحها الشهاب في حاشيته أنّ أصلها (عُشْوًا)، نقلت حركة الواو (الفتحة) إلى الساكن قبلها؛ لكون حرفًا صحيحًا، ثم قلب الواو ألفًا، وثم حذفها لالتقاء الساكنين[4]، وذكرها أبو حيان الأندلسي، والسمين الحلبي على أنّها جمع أعشى[5]، وأمّا قراءة (عُشيّ) فهي تصغير ل(عشى)[6].

عَبّر البيضاوي عن القراءتين الشاذتين بلفظة (قرئ)، إشعارًا منه بتضعيفهما، وبهذا فإنّ البيضاوي يوافق الجمهور وعامة القراء، ويُرجّح القراءة المتواترة على الشواذ.

وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا سَمِعَتۡ بِمَكۡرِهِنَّ أَرۡسَلَتۡ إِلَيۡهِنَّ وَأَعۡتَدَتۡ لَهُنَّ مُتَّكَـٔٗا وَءَاتَتۡ كُلَّ وَٰحِدَةٖ مِّنۡهُنَّ سِكِّينٗا وَقَالَتِ ٱخۡرُجۡ عَلَيۡهِنَّۖ فَلَمَّا رَأَيۡنَهُۥٓ أَكۡبَرۡنَهُۥ وَقَطَّعۡنَ أَيۡدِيَهُنَّ وَقُلۡنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٞ كَرِيمٞ﴾ [يوسف: ٣١]

قال البيضاوي: "قرئ (متّكا) بحذف الهمزة و(متكاء) بإشباع الفتحة كمنتزاح و(متْكًا) وهو الأترج و(متكأ)"[7].

تعددت القراءات القرآنية في كلمة (متَّكأ) بين تخفيف التاء وتشديدها، وبين مد الهمزة وقصرها، فمَن قرأ بتشديد التاء على أن الأصل موتكأ على وزن (مفتعل) من وكأ، وأبدلت الواو

---

(1) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج3/ 158.

(2) يُنظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، ج6/ 249، والدر المصون، السمين الحلبي، ج6/ 455.

(3) يُنظر: إعراب القراءات الشواذ، العكبري، ج1/ 689.

(4) يُنظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، ج5/ 161.

(5) يُنظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، ج6/ 249، والدر المصون، السمين الحلبي، ج6/ 455.

(6) يُنظر: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود، ج4/ 259.

(7) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج3/ 162.

تاء، فأدغمتا، ومَن قرأ بالتخفيف حذفَ إحدى التاءين تخفيفًا، ومَن قرأ بالهمزة فعلى الأصل، ومَنْ مدّها فلقد أشبعها، ومَن قَصرها أبدلَ الهمزة ألفًا.

حيث قرأ الجمهور (مُتَّكأ) بالتشديد والهمز والقصر، وقرأ الحسن وابن هرمز (متّكاء) بالتشديد والهمز والمد، وقرأ أبو جعفر بن القعقاع والزهري وشيبة بن نصاح بتشديد التاء دون الهمز (متّكا)، وقرأ مجاهد وسعيد بن جبير (متْكا) بالتخفيف دون الهمز[1].

وتخريج قراءة العامّة (متّكأ) على وزن مفتعل، يصف الزجاج قراءة الهمز باللغة الجيدة[2]، أمّا (متّكاء) كقراءة الجمهور مع إشباع الفتحة، فتولد عنها ألفًا[3]، بالتثقيل، ومعناها: المجلس أو الطعام[4]، وهي لغةٌ غير فصيحة[5].

وقراءة (متّكًا) بغير همز ولا مد، وفيها وجهان، أولهما: إبدال الهمزة ألفًا ثم حذفها للتنوين؛ تخفيفًا كما في توضأت توضيت، والوجه الآخر ما ذكره ابن جني أن تكون من أوكيت السقّاء، فتكون الألف بدلًا من الياء، ووزنه مفتعل[6].

وقراءة (متْكا) بالتخفيف، ومعناها: الأترج، وأغلب اللغويين على ترجيح قراءة (متّكأ) لأن الاتكاء أبلغ في النعيم من المتكئ[7].

لقد صنّف العكبري جميع القراءات التي قدّمها البيضاوي بالشواذ[8]، وبهذا نُعمِّم تعبير البيضاوي لفظة (قرئ) للقراءات الشاذة، ونلمس ترجيحه لقراءة العامّة؛ لكون أكثر القراءة عليها، ولمحافظة الكلمة على أصلها وهي الهمزة لام الكلمة، والتاء المنقلبة عن الواو فاء الكلمة من

---

(1) يُنظر: المحرر الوجيز في تفسير كتاب الله العزيز، ابن عطية، ج3/ 239، والكشاف، الزمخشري، ج2/ 464، وفتح القدير، الشوكاني، ج3/ 26.

(2) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج3/ 106.

(3) يُنظر: تفسير الدر المصون، السمين الحلبي، ج6/ 478، ومعاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج3/ 106.

(4) يُنظر: جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري، ج16/ 70.

(5) يُنظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن، الثعلبي، ج5/ 217.

(6) يُنظر: إتحاف فضلاء البشر، شهاب الدين الدمياطي، 331، والتبيان في إعراب القرآن، العكبري، ج2/ 730.

(7) يُنظر: غرائب القرآن ورغائب الفرقان، النيسابوري، ج4/ 82، والكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، أبو القاسم الهذلي، 576، والمحتسب، ابن جني، 1/ 340.

(8) يُنظر: إعراب القراءات الشواذ، العكبري، ج1/ 697.

(وكأ)، فالتشديد والهمزة الصواب، إضافةً إلى أنّ تغيير في مبنى الكلمة يُولِّد معنىً جديدًا، والمراد: الطعام أو مجلس الطعام، حيث ذكر الطبري معناها إذا خُفِفت الأترج.

وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا فَتَحُوا۟ مَتَٰعَهُمْ وَجَدُوا۟ بِضَٰعَتَهُمْ رُدَّتْ إِلَيْهِمْ ۖ قَالُوا۟ يَٰٓأَبَانَا مَا نَبْغِى ۖ هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ۖ وَنَمِيرُ أَهْلَنَا وَنَحْفَظُ أَخَانَا وَنَزْدَادُ كَيْلَ بَعِيرٍ ۖ ذَٰلِكَ كَيْلٌ يَسِيرٌ﴾ [يوسف: ٦٥]

قال البيضاوي: "قرئ (ردت) بنقل كسرة الدال المدغمة إلى الراء نقلها في بيع وقيل"[1].

قرأ عامة القراء (رُدَّت) بضم الراء، وقرأ الأعمش وعلقمة بن قيس ويحيى بن وثاب (رِدَّت) بكسر الراء[2].

يجوز في فاء الفعل الثلاثي المضعَّف المبني للمفعول ثلاثة أوجه: الكسر، والضم، والإشمام، كما في الفعل الثلاثي المعتل العين[3]، والأفصح الضم، لدرجة أنّ بعضهم قالوا لا يجوز غيره[4]، أمّا الكسر بإخلاص لغة بعض بني تميم وبعض بني ضبة[5]، والإعلال الذي أصابها هو نقل كسرة عين الكلمة (الدال المدغمة) إلى فاء الكلمة (الراء) حملًا له على المعتل[6].

نلمس تضعيف البيضاوي لقراءة كسر الراء من خلال تقديمها بلفظة (قرئ)، وهو موفقٌ بذلك، لاتّفاق القراء عليها، ولكنّ هذا لا ينفي جوازها لُغويًّا.

وقوله تعالى:" ﴿رَّبَّنَآ إِنِّىٓ أَسْكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِى بِوَادٍ غَيْرِ ذِى زَرْعٍ عِندَ بَيْتِكَ ٱلْمُحَرَّمِ ۚ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ فَٱجْعَلْ أَفْـِٔدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهْوِىٓ إِلَيْهِمْ وَٱرْزُقْهُم مِّنَ ٱلثَّمَرَٰتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ﴾ [إبراهيم: ٣٧]

---

(1) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج3/ 169.

(2) يُنظر: المحرر الوجيز في تفسير كتاب الله العزيز، ابن عطية، ج3/ 260.

(3) يُنظر: تفسير الدر المصون، السمين الحلبي، ج7/ 58، وشرح الكافية الشافية، ابن مالك، ج2/ 606.

(4) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، ج2/ 603.

(5) يُنظر: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، ابن القيم الجوزية، ج1/ 321، والمساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، ج1/ 404.

(6) يُنظر: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود، ج4/ 290، وشرح التصريح على التوضيح، الجرجاوي، ج1/ 440.

قال البيضاوي: "قرأ هشام (أفئيدة) بخلف عنه بياء بعد الهمزة، وقرئ (آفدة) وهو يحتمل أن يكون مقلوب (أفئدة) كآدر في أدؤر وأن يكون اسم فاعل من أفدت الرحلة إذا عجلت أي جماعة آفدة"[1].

قرأت العامة (أفئدة)، وقرأ هشام بخلف (أفئيدة) بياء ساكنة مدية بعد الهمزة، والياء إشباعٌ للكسرة(2).

وقراءة (آفدة) بهمزة ممدودة، اُختلف في معناها الصرفي، فقد تكون اسم فاعل من (أفد) بمعنى: دنا وقرب وعجل، والمعنى جماعة آفدة، وقد تكون قلب مكاني من (أفئدة)، حيث نقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، وتقدمت الهمزة على الفاء، فاجتمعت همزتان ثانيتهما ساكنة، فقلبت ألفًا مدية، ووزنها أعفلة، مثل آدر وأدؤر والتي قلبت فيها الواو المضمومة همزة[3]، وهي قراءة ضعّفها البيضاوي بالفعل المبني للمجهول (قرئ)، واختار قراءة (أفئدة) المتواترة لاتّفاق القراء عليها، ولكونها الأصل دون إعلالٍ فيها على خلاف (آفدة) التي أصابها القلب المكاني، والإعلال يغير في بنية الكلمة، وإذا تمّ تخريجها على أنها اسم فاعل يترتب عليه تغيير في المعنى لاختلاف الجذر الغوي للكلمة، وهذا يفسر سر أغلب الاختلاف في الجانب الصرفي بين شاذ ومتواتر.

وقوله تعالى: ﴿قَالُوا لَا تَوْجَلْ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ﴾ [الحجر: ٥٣]

قال البيضاوي: "قرئ (لا تأجل) من أوجله، و(لا تواجل) من واجله بمعنى أوجله"[4].

قرأ الجمهور (تَوْجَل) بفتح التاء، وقرأ الحسن (تُوجَل) بضم التاء[5] على البناء للمفعول من أوجل، وليس وجل؛ لأنه لا يتعدى[6]، فهو مبني للمفعول من الإيجال، و(تاجل) أبدلت من الواو ألفًا؛ لأنها أخف[7]، وهو قلبٌ على غير القياس؛ لأنّ الواو الساكنة لا تقلب ألفًا، وهذا

(1) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج3/ 201.
(2) يُنظر: الكنز في القراءات العشر، ابن المبارك، ج2/ 524، ومعاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج5/ 115.
(3) يُنظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، ج6/ 447، وإرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود، ج5/ 52.
(4) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج3/ 213.
(5) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ج10/ 35، والدر المصون، السمين الحلبي، ج7/ 164
(6) يُنظر: المحرر الوجيز في تفسير كتاب الله العزيز، ابن عطية، ج3/ 365.
(7) يُنظر: إعراب القرآن، النحاس، ج2/ 241.

شاذ[1]، و(تواجل) بألف مزيدة على وزن تفاعل[2]، من واجل، والألف تحمل معنى المفاعلة[3] وقراءة (تَيْجَل) قلبت الواو ياء، استثقالًا لجمع الواو والياء[4].

وصف العكبري قراءة (تَوجَل) باللغة الجيدة[5]، وهي أجودها؛ لأن الواو لم تقع بين ياء وكسرة[6] من الفعل (وجِل)، وبذلك نحسب البيضاوي موافقًا لقراءة الجمهور (تَوْجَل) من خلال تضعيفه القراءات المذكورة بلفظة (قرئ)، ويمكن تعليل ذلك بالمحافظة على أصل الكلمة الثلاثي (وجل) دون إعلال أو قلب لألف أو ياء.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]

قال البيضاوي: "قرئ (الفؤاد) بقلب الهمزة واوًا بعد الضمة ثم إبدالها بالفتح"[7].

قرأ جماعة القراء بالهمز عدا حمزة فإنّه قرأها وقفًا بغير همز[8]، وقراءة الواو على قلب الهمزة واو، ولقد ضعّف البيضاوي قراءة الواو من خلال تقديمها بكلمة (قرئ)، وهو بذلك موافقُ لما ذهب إليه الجمهور، فالهمزة أصلٌ فيها بدليل جمعها على أفئدة.

وقوله تعالى: ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَٱخْتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ ٱلرِّيَٰحُ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ مُّقْتَدِرًا﴾ [الكهف: ٤٥]

قال البيضاوي: "قرئ (تذريه) من أذرى"[9].

---

(1) يُنظر: شرح التصريف، الثمانيني، 198، والمساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، ج3/ 363.
(2) يُنظر: إعراب القراءات الشواذ، العكبري، ج1/ 749.
(3) يُنظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، ج6/ 485.
(4) يُنظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ج5/ 429، والكتاب، سيبويه، ج4/ 112.
(5) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ج2/ 615.
(6) يُنظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ج5/ 429.
(7) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج3/ 255.
(8) يُنظر: جامع البيان في القراءات السبع، أبو عمرو الداني، ج4/ 1611.
(9) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج3/ 283.

قرأ الجمهور (تَذروه)، وقرأ عبد الله بن مسعود (تَذريه) من الذّري، وقرأ أُبي بن كعب وابن عباس (تُذريه) من أذرى[1]، والمعنى: أذريت الرجل عن البعير أي قلبته[2]، ولقد ذكرهما الزجاج، وأضاف بأنّه لا يُقرَأ بهما[3].

أمّا تخريج قراءة (تذروه) بالواو فعلى الأصل من ذرا يذرو، و(تذريه) على قلب الواو ياء[4]، وذرا ذروًا وذريًا، وأذرته إذراء[5].

ولقد اقتصر البيضاوي على ذكر قراءة التاء المضمومة والياء (تُذريه) مضارع أذرى، وهي قراءة شاذة، ضعّفها من خلال تقديمها بلفظة (قرئ)، وهذا يُدعِّم ما وصلنا إليه أنّ أغلب الاختلاف في الجانب الصرفي بين قراءة شاذة ومتواترة.

المطلب الثالث: الحذف

أشار البيضاوي إلى اختلاف القراءات القرآنية بين الحذف والإثبات في موضعٍ واحدٍ وهو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا ۖ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ ۚ وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِن فَضْلِهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ [النساء: ٣٢]

قال البيضاوي: "قرأ ابن كثير والكسائي (وسلوا الله من فضله) وسلهم فسل الذين وشبهه إذا كان أمرًا مواجهًا به، وقبل السين واو أو فاء بغير همز وحمزة في الوقف على أصله، والباقون بالهمز"[6].

قرأ ابن كثير وخلف والكسائي (وسلوا) بغير همز، وقرأ الباقون بالهمز[7]، ولقد أورد البيضاوي ابن كثير والكسائي، ولم يُشِر إلى خلف، وهذا دلالة على اهتمامه بالقراء السبعة، إضافة إلى إيراده القراءتين المتواترتين دون ترجيحٍ بينهما.

---

(1) يُنظر: زاد المسير في علم التفسير، ابن الجوزي، ج3/ 87.

(2) يُنظر: إعراب القرآن، النحاس، ج2/ 297.

(3) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج3/ 291.

(4) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ج1/ 218.

(5) يُنظر: جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري، ج18/ 30.

(6) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج2/ 72.

(7) يُنظر: غيث النفع في القراءات السبع، أبو الحسن الصفقاسي، 169، والمكرر فيما تواتر من القراءات السبع، أبو حفص الأنصاري، 437، والوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية، الأهوازي، 92.

وقراءة الهمز (وسْئَلوا) فعلى الأصل[1]، وأمّا قراءة (وسلوا) المسبوقة بالواو أو الفاء بحذف الهمزة فعلى التخفيف[2]، ونقل حركة الهمزة إلى السين[3]، وحُجَّتهم إجماع جميع القراء على حذف الهمزة في قوله تعالى: ﴿سَلۡ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [البقرة: ٢١١] [4]، وتميل الباحثة إلى ترجيح قراءة الهمز وحفاظ الكلمة على حروف جذرها اللُّغوي.

وتبين لنا ممّا سبق، أنّ أغلب الاختلاف في الجانب الصرفي بين قراءة شاذة ومتواترة، وبين قراءتين متواترتين غالبًا في الجانب النحوي، ويمكن تعليل ذلك بأنّ تأثير صيغ الكلمات أقوى من تعدد المواقع الإعرابية؛ لأنّ تعدد صيغ الكلمات ينتج عن اختلاف المادة المعجمية للألفاظ، فيؤدي إلى تغيير كلي في المعنى، ولقد غلب على الإمام أن يذكر القراءات دون توجيه في الجانب الصرفي.

(1) يُنظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، 123.

(2) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ج5/ 165، والكنز في القراءات العشر، ابن المبارك، ج1/ 245.

(3) يُنظر: إتحاف فضلاء البشر، شهاب الدين الدمياطي، 23، وإعراب القرآن، النحاس، ج1/ 211، والبحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ج3/ 618، والكشف والبيان عن تفسير القرآن، الثعلبي، ج3/ 300.

(4) يُنظر: حجة القراءات، ابن زنجلة، 200.

الْفصلُ الثّالث
مَوْقفُ الْبيضاويِّ منَ النُّحاة

الْفصل الثَّالث

موقفُ الْبيضاويِّ منَ النُّحاة

لقد اتَّسعت دائرةُ اهتمام البيضاوي العلمية إلى مستويات اللغة كافّة، صوتيًا وصرفيًا ونحويًا ودلاليًا، ويمكننا التمثيلُ على اهتمامه بالمستوى الصوتي في تعقيبه على قوله تعالى: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الفاتحة: ٢] والتي أشار فيها البيضاوي إلى ظاهرة الإتباع الصوتيّ[1]، وتطرَّقَ إلى الإشمام، وقلبِ السينِ صاد في قوله تعالى: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ [الفاتحة: ٦]، ومثال ذكره للمستوى المعجمي في تفسيره قوله تعالى: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [الفاتحة: ٥]، حيث ذكَرَ كسرَ حرف المضارعة وهي لغة بني تميم[2]، ونلمس عنده المستوى الدلالي في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ [هود: ٨١]، حيث ذكر معنى الالتفات بالتخلف عن الموعد، وليس النظر إلى الوراء [3]، وأمَّا الدراسة فقد انصبَّت على الاهتمام بالمستويين النحوي والصرفي، وبهذا يمكننا أن نحكم للبيضاوي بموسوعيته اللغوية، إضافةً إلى أنه لم يقتصر في توجيه القراءات على طريقة واحدة، بل تعددت أساليبه في التوجيه حسب تنوع القراءات واختلافها، فتارةً يسلك التوجيه اللغوي، وتارةً يسلك التوجيه النحوي، ومرةً يُبيِّنُ المعنى المراد من القراءة، ومرةً يوجهها صرفيًا.

ويعدُّ البيضاوي من المفسرين الذين اهتمُّوا بالقراءات القرآنية اهتمامًا بالغًا، ونسعى في هذا الفصل للتعرف على مدى عنايته بتوجيهها وأنواعها، وموقفه من النحاة من خلال توضيح تأثره بالسابقين من المفسرين والنحاة، وتأثيره في اللاحقين، وبيان المصادر النحوية التي اعتمد عليها، وإبراز ميله لأحد المذاهب النحوية البصرية والكوفية، فتمّ تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة أقسام، وهي: منهج البيضاوي في عرض المسائل النحوية، وما وافق فيه المدرستين، وما خالف فيه المدرستين.

---

(1) يُنظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج1/ 27.

(2) المرجع السابق، ج1/ 30.

(3) المرجع نفسه، ج143/3.

المبحث الأول: منهج البيضاوي في عرض المسائل النحوية

لقد سلك البيضاوي في عرضه للمسائل النحوية الواردة في تفسيره للقرآن الكريم منهجًا يوافق منهج القراء في ترتيبهم للقراءة القرآنية وفق ترتيب سور القرآن الكريم فجاء منهجه، مبينًا المواضع التي اختلف العلماء في قراءتها وفقًا لموقعها النحوي أو للمعنى الذي يدلُّ عليه السياق من خلال التركيب النحوي، ويمكن بيان منهجه في عرض القراءات القرآنية عرضًا نحويًا وفق المحاور الآتية:

أولًا_ منهج البيضاوي في توجيه القراءات القرآنية

لم يتخذِ البيضاوي منهجًا واحدًا في عرض القراءات القرآنية في تفسيره، فلقد تباينت أشكال منهجه في التوجيه، ونعزو هذا الاختلاف إلى أن البيضاوي لم يُعنَ بعلم القراءات في تفسيره، وإنما كان يذكرها ليثريَ تفسيره أو يدعِّمَ معنىً يقصده، فقد كان يكتفي بتخريج ما يخدم المعنى، ويوضح رأيًا لغويًّا أو نحويًّا أو صرفيًّا يتبناه، وبهذا سلك أربع طرائق:

الطريقة الأولى: عدم توجيه القراءات القرآنية

كان البيضاوي يقف عند بعض الكلمات التي اختلف القراء في قراءتها وفقًا لاختلاف علامتها الإعرابية أو موقعها النحوي، وكان يذكر تلك القراءات دون توجيهٍ منه توجيهًا نحويًا أو تعليلًا دلاليًّا بل كان يكتفي بذكر القراءات كما قلنا ولعلّ عدم ترجيحه لقراءةٍ على أخرى أو عدم ترجيحه لرأي نحوي دون الآخر يدل على قبوله لها ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ ۖ قُلِ ٱلْعَفْوَ ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْـَٔايَـٰتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ [البقرة: ٢١٩]

قال البيضاوي: "قرأ أبو عمرو برفع (العفو)"[1]، حيث قرأ أبو عمرو البصري بالرفع على أنّه خبر لمبتدأ محذوف، وقرأ الباقون بالنصب لفعل مقدر[2]، لم يُوَجِّه البيضاوي أيًّا من القراءتين الرفع أو النصب، ولقد اكتفى بذكرهما، وفي هذا دلالة على قبول القراءتين، وعدم ترجيح أحدهما.

وفي موضع آخر قال تعالى: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَـٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ ۚ نَرْفَعُ دَرَجَـٰتٍ مَّن نَّشَآءُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴿٨٣﴾﴾ [الأنعام: ٨٣]، حيث ذكر البيضاوي في تفسير الآية السابقة:

---

(1) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج1/ 138.

(2) يُنظر: الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، محمد سالم محيسن، ج2/ 78.

"قرأ الكوفيون ويعقوب بالتنوين"[1]، حيث قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر بدون تنوين على الإضافة إلى (مَنْ)، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي بالتنوين[2]، وبذلك أشار إلى وجهٍ آخرَ من القراءة وهو التنوين، ولكنه لم يُفصِّلْ في توجيهها، وهذا يدلُّ على قبوله القراءتين.

وحكى البيضاوي وجهًا ثانيًا للقراءة وهو قراءة الكسر دون توجيهٍ نحويٍّ منه، وهذا يدلُّ على قبوله القراءتين في قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَسْتَ مُرْسَلًا ۚ قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرعد: ٤٣] حيث يقول: "ويؤيده قراءة من قرأ (مِن عندِه) بالكسر"[3]، وهي قراءة شاذة فوق العشر، و(مَن عندَه) قراءة العامة[4].

الطريقة الثانية: الإحالة في توجيه القراءات إلى موضع آخر

نجد البيضاوي يقف عند بعض الآيات في توجيهه للقراءات الواردة فيها، فيحيل بعضها إلى ما سبق في مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ ۖ إِنَّهُۥ مُصِيبُهَا مَآ أَصَابَهُمْ ۚ﴾ [هود: ٨١]

قال البيضاوي: "جعل الاستثناء في القراءتين من قوله: "ولا يلتفت" مثله في قوله تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ۖ﴾ [النساء: ٦٦] [5]، وهنا أحال البيضاوي توجيه قراءة الرفع (إلا امرأتُك) في سورة هود إلى موضع سابق وهو (إلا قليلٌ) في سورة النساء.

ويحيل البيضاوي بعضَها الآخر إلى موضعٍ لاحق، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]، حيث عقَّب البيضاوي بقوله: "(مالك) قراءة عاصم والكسائي ويعقوب ... وقرأ الباقون (ملك) وهو المختار؛ لأنه قراءة أهل الحرمين، ولقوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ ۖ لَا يَخْفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِنْهُمْ شَىْءٌ ۖ لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ ۖ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ ﴿١٦﴾﴾ [غافر: ١٦] [6]، فنجده أحال توجيه قراءة صيغة المبالغة (ملك) إلى موضعٍ لاحق في سورة غافر.

---

(1) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج2/ 170.
(2) يُنظر: العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير، محمد الأمين الشنقيطي، ج1/ 440.
(3) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج3/ 191.
(4) يُنظر: منار الهدى فوق بيان الوقف والابتدا، أحمد الأشموني، 384.
(5) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج3/ 143.
(6) المرجع السابق، ج1/ 28.

وفي مثال آخر أحال البيضاوي توجيه (لا تعبدون) في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [البقرة: ٨٣] إلى موضعٍ لاحقٍ في السورة نفسها، حيث قال البيضاوي: "إخبار في معنى النهي، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ [البقرة:282][1].

الطريقة الثالثة: توجيه بعض القراءات دون غيرها

نعرض هذه الطريقة من خلال آيات قرآنية تبين توجيهه لبعض القراءات وتركه بعضها الآخر دون توجيه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ [المائدة: ٦]

علَّق البيضاوي بقوله: " (وأرجلكم) نصبه نافع وابن عامر وحفص والكسائي ويعقوب عطفًا على وجوهكم ... وجرَّه الباقون على الجوار كقولهم: جحر ضب خرب ... وقرئ بالرفع على (وأرجلُكم) مغسولة"[2]، وبذلك اقتصر البيضاوي على توجيه قراءة النصب عطفًا على (وجوهكم) والجر على المجاورة ل (رءوسكم)، ولم يوجّه قراءة الرفع بأنّها معطوفة، وإنما اكتفى بذكر المعطوف عليه ليُفهم ضمنًا.

الطريقة الرابعة: توجيه القراءات كلها في الموضع الواحد

ويتضح ذلك من خلال مجموعة من الأمثلة التي وردت في تفسيره، مثل قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لَّا شِيَةَ فِيهَا قَالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١]، حيث قرئت كلمة (ذلول) بين قراءتي الرفع والبناء على الفتح، عقَّب البيضاوي بالنص الآتي: "(لا ذلول) صفة لبقرة بمعنى غير ذلول، ولا الثانية مزيدة لتأكيد الأولى والفعلان صفتا ذلول كأنه قيل: لا ذلول مثيرة وساقية، وقرئ (لا ذلولَ) بالفتح أي حيث هي، كقولك مررت برجل لا بخيل ولا جبان، أي حيث هو"[3]، ويفهم من عدم تعليقه على إحدى القراءتين دون الأخرى أنه يقبل الحكم الإعرابي لهما.

---

(1) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج1/ 91.

(2) المرجع السابق، ج2/ 117.

(3) المرجع نفسه، ج1/ 87.

وخرَّج البيضاوي جميع القراءات المذكورة من نصب ورفع وجر في (المقيمين) في قوله تعالى: ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَۚ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤۡتِيهِمۡ أَجۡرًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: ١٦٢]، عقَّب البيضاويُّ بقوله: "(والمقيمين الصلاة) نصب على المدح إن جعل يؤمنون الخبر لأولئك، أو عطف على ما أنزل إليك والمراد بهم الأنبياء ... وقرئ بالرفع عطفًا على (الراسخون) أو على الضمير في (يؤمنون) أو على أنه مبتدأ"[1]، ويستنبط من عدم ترجيحه قراءة على أخرى قبول القراءات جميعها.

وفي موضع آخر قال تعالى: ﴿وَقَالُواْ مَا فِي بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلۡأَنۡعَٰمِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰٓ أَزۡوَٰجِنَاۖ وَإِن يَكُن مَّيۡتَةً فَهُمۡ فِيهِ شُرَكَآءُۚ سَيَجۡزِيهِمۡ وَصۡفَهُمۡۚ إِنَّهُۥ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴾ [الأنعام: ١٣٩]، حيث قال البيضاوي: "قرئ بالنصب على أنه مصدر مؤكد والخبر (لذكورنا) أو حال من الضمير الذي في الظرف لا من الذي في لذكورنا ولا من الذكور؛ لأنها لا تتقدم على العامل المعنوي ولا على صاحبها المجرور، وقرئ بالرفع والإضافة إلى الضمير على أنه بدل من ما أو مبتدأ ثان والمراد به ما كان حيًا"[2].

وبهذا نجد أن البيضاوي قد وجَّه القراءات التي ذكرها في طرائقه الأربعة المذكورة سابقًا توجيهًا نحويًا لخدمة المعنى تارة، ولخدمة التركيب تارة أخرى.

ثانيًا_ مصادر الاحتجاج عند البيضاوي للقراءات القرآنية

اعتمد البيضاوي في توجيهه للمسائل النحوية بمصادرِ الاحتجاج المتمثلة بأقوال العرب نظمًا ونثرًا، وبالقرآن الكريم وقراءاته، وبالحديث النبوي الشريف، وقد سار على هذا المنهج في احتجاجه للقراءات القرآنية ، ونحاول فيما يأتي بيان هذه المصادر التي اعتمد عليها البيضاوي في توجيه القراءة القرآنية من خلال عرضه لبعض المسائل النحوية التي اختلف فيها القراء على النحو الآتي:

أ- الاحتجاج بأقوال العرب نظمًا ونثرًا

احتجَّ البيضاوي للقراءات القرآنية بالشعر العربي، والمأثورات العربية في تسعة شواهد شعرية، وقول عربيٍّ منثور، ولقد كان احتجاجه بالشعر كثيرًا في تفسيره مقارنةً بالمصادر

(1) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج2/ 109.

(2) المرجع السابق، ج2/ 185.

الأخرى جريًا على رأي الأغلبية عند اللغويين الذين لم يأخذوا بالاحتجاج بالقرآن الكريم والحديث النبوي، فكان الاحتجاج الشعري هو العنصر الغالب في دراسات النحاة المتقدمين والمتأخرين، وذلك لما يشتمل عليه من إيقاع موسيقي ووزن وقافية؛ ولأنّه يتناول موضوعات خاصة تفرض على الشاعر إحساسًا غير عادي[1].

ونسوق أمثلة على احتجاجه بقولٍ عربيٍّ منثور ما حكاه البيضاوي في قوله تعالى: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦] قائلًا: "نصبه نافع وابن عامر وحفص والكسائي ويعقوب عطفاً على وجوهكم ... وجره الباقون على الجوار ونظيره كثير في القرآن والشعر كقوله تعالى: "عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ" وَ"بِحُورٍ عِينٍ" بالجر في قراءة حمزة والكسائي، وقولهم جحر ضب خرب[2]".

وجدنا البيضاوي يحتج على صحة قراءة جر (أرجلكم) بقول العرب (جحر ضب خرب) أي على المجاورة، واستأنس ببعض القراءات القرآنية التي ترجِّح ذلك.

وأمَّا استشهاده بالشعر من خلال ترجيحه للقراءة القرآنية في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١]، حيث يقول البيضاوي: "قرئ (من قبلكم) على إقحام الموصول الثاني بين الأول وصلته تأكيدًا كما أقحم جرير في قوله:

يا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أبًا لكمو[3]"[4].

وفي مثالٍ آخرَ احتجَّ البيضاوي بقول الشاعر أبي تمام:

هُمَا أَظْلَما حالَيَّ ثُمَّتَ أَجْلَيَا ظلامَيْهُما عَنْ وَجْهِ أمرَدَ أشيَبِ[5]

على قراءة البناء للمفعول في قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُم مَّشَوْا فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا﴾ [البقرة: ٢٠]

---

(1) يُنظر: الاستشهاد والاحتجاج باللغة، محمد عيد، ص114.

(2) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج2/ 117.

(3) البيت من البحر البسيط، للشاعر جرير بن عطية يهجو فيه عمر بن لجأ التيمي، والشطر الآخر من البيت: لا يُلْقِيَنَّكم في سَوْءَةٍ عُمَرُ، يُنظر: ديوان جرير، ج1/ 212.

(4) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج1/ 55

(5) البيت من البحر الطويل، للشاعر أبي تمام، يُنظر: شرح ديوان أبي تمام، ص89.

ولقد عقَّب البيضاوي على بيت أبي تمام: "فإنه وإن كان من المحدثين لكنه من علماء العربية، فلا يبعد أن يجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه"[1].

ونلاحظ أنّ البيضاوي لم يكتفِ بالاستشهاد في الشعر الذي يقع في عصر الاحتجاج، فلقد توسع في ذلك، واحتجَّ بأشعار أخرى لمن جاء بعد عصر الاحتجاج كأبي تمام.

ب- الاحتجاج بالقرآن الكريم والقراءات الأخرى.

لقد احتجَّ البيضاويُّ بالقرآن الكريم وقراءاته في أكثر من موضع في تفسيره، ومن أمثلة ذلك احتجاجه على قراءة الفعل (يذرك) بالسكون في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَتَذَرُ مُوسَىٰ وَقَوْمَهُۥ لِيُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَيَذَرَكَ وَءَالِهَتَكَ ۚ﴾ [الأعراف: ١٢٧] بموضع لاحق وهو ما ورد في سورة المنافقون، حيث يقول البيضاوي:" وقرئ بالسكون كأنه قيل: يفسدوا ويذرك كقوله تعالى: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾ [المنافقون: ١٠] [2]، وتخريج قراءة الجزم عطفًا على التوهم[3].

إضافةً إلى المواضع التي أسلفنا ذكرها في الطريقة الثانية من طرق توجيه البيضاوي للقراءات القرآنية، وهي مواطن قليلة وتأتي في الدرجة الثانية بعد احتجاجه بالشعر العربي، وهذا على نهج السابقين، وعلة ذلك هو التحرز الديني، ولهذا صَرَفَ النحاة أنفسهم الاحتجاج به رغبةً في التصرف الحر بالنص المدروس[4].

ت- الاحتجاج بالحديث النبوي

احتجَّ البيضاوي بحديثٍ نبويٍّ واحدٍ، ولعلَّ ذلك يرجع إلى سَيْرِه على نهج السابقين الذين غَلَبَ على احتجاجهم بالسماع عن العرب شعرًا ونثرًا، ولم يعتمدوا الاحتجاج بالحديث لكثرة التحريف فيه، ولروايته بالمعنى، ولاحتواء الرواة على عدد من الأعاجم[5].

استشهدَ البيضاوي بالحديث النبوي في الجانب الصرفي، حيث دعّم البيضاوي قراءة الجمع في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ

(1) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج1/ 52.
(2) المرجع السابق، ج29/3.
(3) يُنظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيَّان الأندلسي، ج5/ 198.
(4) يُنظر: الاستشهاد والاحتجاج باللغة، محمد عيد، ص107.
(5) يُنظر: منهج فقه اللغة، عبدالله بن حمد العويشق، ص8.

رِسَالَتَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴾ [المائدة: ٦٧]، بحديث نبوي شريف، ومما أورده في تفسيره: "قرأ نافع وابن عامر وأبو بكر (رسالاته) بالجمع، وكسر التاء، وعن النبي _صلى الله عليه وسلم_: "بعثني الله برسالاته فضقت بها ذرعًا، فأوحى الله إليَّ إن لم تبلغ رسالتي عذبتك وضمن لي العصمة فقويت[1]"[2]، وهنا احتجَّ البيضاوي لقراءة الجمع بحديث رسول الله (صلى الله عليه وسلم).

وممّا سبق يتضح لنا أنَّ البيضاوي اعتمد على الشعر بالدرجة الأولى، ومن ثَمَّ احتجَّ بالقرآن في مواضعَ لا تصل إلى المواضع التي احتجَّ فيها بالشعر، وكذلك لم يعتمدِ الحديث النبوي كما بيّنا في احتجاجه على صحة القراءة القرآنية، وهذا يدلُّ على أنّ البيضاوي سار على منهج غيره من العلماء الذين احتجُّوا بالشعر أكثر.

ثالثًا_ أنواع القراءات القرآنية عند البيضاوي

تنوعت طرق البيضاوي في عرضه للقراءات القرآنية من حيث بيان قراءة الجمهور والمتواتر والشاذ، ومن الملاحظ أنَّ اصطلاح المتواتر والشاذ يكاد ينعدم في تعبيرات البيضاوي، ولعل هذا يؤيد الغاية من تفسيره وهي توضيح المعنى، ويمكننا تعليل عدم نسبة تفسير البيضاوي القراءات إلى أصحابها يرجع إلى إغفال نسَّاخ الكتاب ذكر هذه الأسماء، وقد يكون البيضاوي ذكر أصحاب هذه القراءات، وقد يكون البيضاوي نفسه لم يذكرها أثناء تفسيره، فغالبًا كان تفسير البيضاوي يذكر القراءة على إطلاقها دون تصنيفها، ومن أمثلة القراءات التي أوردها دون بيان صفتها:

قوله تعالى: ﴿كَبُرَتۡ كَلِمَةٗ تَخۡرُجُ مِنۡ أَفۡوَٰهِهِمۡ ۚ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبٗا ﴾ [الكهف: ٥]

قال البيضاوي: "كلمة نصب على التمييز، وقرئ بالرفع على الفاعلية"[3]، حيث لم يُشِر البيضاوي إلى أنَّ قراءة النصب هي قراءة الجمهور، وهذا غيضٌ من فيض.

---

(1) الحديث: أخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده من حديث أبي هريرة (يُنظر: الفتح السماوي بتخريج أحاديث تفسير القاضي البيضاوي، زين الدين المناوي، ص574)، المسند للإمام إسحاق بن راهويه، مسند أبي هريرة، ص391.

(2) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج2/ 136.

(3) المرجع السابق، ج3/ 273.

ومن جانبٍ آخرَ، لم يكتفِ البيضاوي بالقراءات المتواترة، بل كان يلجأ للقراءات الشاذة لتوضيح الحكم النحوي، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٨]

رجّح البيضاوي هنا قراءة النصب، وهي قراءة شاذة[1] على قراءة الجمهور وهي قراءة الرفع المتواترة، لقوله: "قرئ بالنصب وهو المختار في أمثاله"[2]، حيث اكتفى البيضاوي بذكرها وترجيحها دون وصفها بالشذوذ على الرغم من قول العلماء بذلك، ويبدو أنّه يُعبِّر عن القراءة الشاذة بالفعل المبني للمجهول (قرئ)؛ إشعارًا منه بتضعيفها، وهذا شاهدٌ على ترجيح البيضاوي قراءة شاذة على متواترة، وهو مما يؤخذ على البيضاوي، ويمكننا نعته بأنه موقفٌ غير سديد، فالقراءة المتواترة ينبغي ترجيحها على الشواذ.

ومن المواضع القليلة التي وضَّح فيها صفة القراءة قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ أَمَدًۢا بَعِيدًا ۗ﴾ [آل عمران: ٣٠]

لقد عقَّب البيضاوي بقوله: "وقرئ (ودت) وعلى هذا يصح أن تكون شرطية، ولكن الحمل على الخبر أوقع؛ لأنه حكاية كائن وأوفق للقراءة المشهورة"[3]، ويُقصَد بالمشهورة المتواترةُ، وهي قراءة (تودُّ)، ومن الملاحظ أنَّ البيضاوي أكثر من ترجيح المسائل النحوية والصرفية التي وافقت قراءة الجمهور.

رابعًا_ إغفال البيضاوي نسبة القراءات إلى أصحابها

لم يلتفت تفسير البيضاوي أثناء إيراده لعديد من القراءات القرآنية إلى ذكر أصحابها في الأغلب، وقد نتج عن ذلك إشكالٌ عند تصنيفها إلى قراءة متواترة أو شاذة، وتبريرنا إلى ذلك أنه كان يأتي بها في سياق توضيح المعنى دون الاكتراث إلى نسبتها.

لذا جعلت الباحثة أحد الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها عزو القراءات الواردة في تفسيره إلى مظانها، وتصنيفها إلى متواتر وشاذ في المسائل التي تناولتها بالدراسة.

---

(1) يُنظر: إعراب القراءات الشواذ، العكبري، 438.

(2) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج2/ 126

(3) المرجع السابق ، ج2/ 12-13.

فلقد غلب على تفسير البيضاوي ألَّا ينسب القراءات لأصحابها مستخدمًا الصيغ الآتية: قرئ، وقراءة من قرأ، ومن قرأ، ويشهد له قراءة[1]، ويؤيده قراءة، وينصره قراءة،[2] ويعضده قراءة[3]، فنجد لفظ (قرئ) قد تكرر في تفسيره نحو ألف موضع، ولكن هذا لا ينفي نسبة تفسير البيضاوي القراءات إلى أصحابها على وجه القلة، ولقد عبّر عن القراءة الشاذة بلفظة (قرئ) إشعارًا منه بتضعيفها.

ستورد الباحثة آية كريمة أشار فيها البيضاوي إلى القراءات القرآنية في موطنين، أولهما نسبه إلى قارئيه، أمَّا الموطن الآخر فقد اكتفى بقوله (وقرئ) في قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَا تَوْجَلْ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ﴾ [الحجر: ٥٣]، وعلَّق البيضاوي بقوله: "قرئ (لا تأجل) من أوجله، و(لا تواجل) من واجله بمعنى أوجله، وقرأ حمزة (نبشرك) بفتح النون والتخفيف من البشر"[4].

ونجده يهتم بأصحاب القراءات السبعة في تفسيره دون ذكر أسماء باقي القراء العشرة، وكلُّ مسألةٍ أوردناها تشهد على ذلك.

خامسًا_ المصادر النحوية عند البيضاوي

لقد تأثر البيضاوي بزمنه النحوي في القرنين السابع والثامن الهجري، حيث نال علم العربية عناية واضحة في العصرين الأيوبي والمملوكي، وممَّا يدلل على هذا الاهتمام كثرة التأليف فيها، ودراسة كتب غيرهم وكتابة الشروح والحواشي عليها، يقول بروكلمان: "ولكن المادة التي جمعها سيبويه، ومن جاء بعده قد تعاورها العلماء في هذه الفترة _ ما بعد القرن الخامس_ بالتبويب والعرض في أشكال مختلفة، فألفت الشروح وشروح الشروح والمختصرات"[5]، ومن أشهر علماء هذين العصرين: العكبري (ت616هـ)، وابن الحاجب (ت646)هـ، وابن مالك (ت672هـ)، والرضى الاستراباذي (ت686هـ)، وأبو حيان (ت745هـ)، وابن هشام (ت761هـ)، وغيرهم[6]، وبهذا نجد أنَّ النحو العربي قد ازدهر في هذا العصر، وأنتج عددًا من المصنفات النحوية المهمة.

---

(1) يُنظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج1/ 111.
(2) يُنظر: المرجع السابق، ج2/ 146.
(3) يُنظر: المرجع نفسه، ج3/ 184.
(4) المرجع نفسه، ج3/ 213.
(5) تاريخ الأدب العربي، بروكلمان، ج5/ 163.
(6) يُنظر: المدارس النحوية، شوقي ضيف، ج1/ 298.

ولم يكن البيضاوي بمنأى عن هذه الفترة الزاهرة في النحو العربي، فلقد اعتمد في توجيهه للنحو على ما قاله النحاة، فلقد تعددت المصادر النحوية التي استفاد منها البيضاوي في تفسيره، وسلك مسلك العلماء قبله فنجده يستعيض عن ذكر أسماء مؤلفاتها بأسماء مصنفيها، وهو ما يمكننا التعبير عنه بتأثره وحبه للنحاة السابقين، وعلةُ اعتماده على أسماء العلماء دون ذكر أسماء المصنفات تأسيًا بمن قبله، ودفعًا للتشابه بين المصنفات واكتفاءً واستغناءً بذكر العلماء بعلمه أو رأيه، ومن النحاة الذين نقل شيئًا من آرائهم النحوية، وقد نسبها إلى قائليها مصرِّحًا بذلك، وقد ورد استشهاده في أكثر من موضع لآرائهم:

1. الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت170هـ)، ومن ذلك قول البيضاوي: "وقال الخليل: إيا مضاف إلى ما يلحقه من الياء والكاف والهاء، واحتج بما حكاه عن العرب ... وهو شاذ لا يعتمد عليه"[1].
2. سيبويه (ت 180هـ)، وعلى سبيل المثال قول البيضاوي: "قرئ (تقصروا) من أقصر بمعنى قصر، ومن الصلاة صفة محذوف أي: شيئًا من الصلاة عند سيبويه"[2].
3. الفراء (ت207هـ) ومن ذلك قول البيضاوي: "لن ... عند الفراء لا فأبدلت ألفها نونًا"[3].
4. الأخفش الأوسط (ت215هـ) وعلى سبيل المثال قول البيضاوي: "قرئ (تقصروا) من أقصر بمعنى قصر، ومن الصلاة صفة محذوف أي: شيئًا من الصلاة عند سيبويه، ومفعول تقصروا بزيادة عند الأخفش"[4].
5. المبرد (ت285هـ) حيث أورد البيضاوي قوله نصًا: "قولك: عبد الله قائم، إخبار عن قيامه، وإن عبد الله قائم، جواب سائل عن قيامه، وإن عبدالله لقائم جواب منكر لقيامه"[5].
6. ثعلب (ت291هـ) ومما ذكره البيضاوي: "قال المبرد وثعلب سفه بالكسر متعد، وبالضم لازم"[6].
7. أبو الحسن الأشعري (ت324هـ) يقول البيضاوي عن الاسم: "إن أريد به الصفة كما هو رأي أبي الحسن الأشعري انقسم انقسام الصفة عنده: إلى ما هو نفس المسمى، وإلى ما هو غيره، وإلى ما ليس هو ولا غيره"[7].

---

(1) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج1/ 29.
(2) المرجع السابق، ج2/ 93
(3) المرجع نفسه، ج1/ 58.
(4) المرجع نفسه، ج2/ 93
(5) المرجع نفسه، ج1/ 41.
(6) المرجع نفسه ، ج1/ 106.
(7) المرجع نفسه، ج1/ 26.

8. أبو علي الفارسي (ت377هـ) يذكر البيضاوي في سياق الحديث عن الحروف المقطعة: "أسماء مسمياتها الحروف التي ركبت منها الكلم لدخولها في حد الاسم، وبه صرّح الخليل وأبو علي الفارسي"[1].
9. الزمخشري (ت538هـ)، ولقد ظهر ذلك بشكل جلي، حتى وصل إلينا أن تفسير البيضاوي اختصار لتفسير الزمخشري رغم عدم تصريح البيضاوي بذلك.

حيث نجد البيضاوي يوافق الزمخشري في توجيهه النحوي للقراءات بحدٍّ يصل إلى الحرفية والذي يبين ذلك نقله عنه وهو مأخذٌ عليه، فعليه أن يطبع تفسيره برأيه الخاص، ولكن هذا لا ينفي ظهور شخصية البيضاوي في بعض المسائل التي خالف فيها الزمخشري.

10. العكبري (ت616هـ): يظهر تأثير العكبري على البيضاوي من خلال ما ورد في تفسيره عقب قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [البقرة: ٨]، قال البيضاوي: "والناس أصله أناس، لقولهم: إنسان وأُنس وأناسي، فحذفت الهمزة وعوض عنها حرف التعريف، ولذلك لا يكاد يجمع بينهما"[2]، وقال العكبري: "أصل الناس عند سيبويه أناس، فحذفت همزته، وهي فاء الكلمة وجعلت الألف واللام عوضًا عنها، فلا يكاد يستعمل الناس إلا بالألف واللام ولا يكاد يستعمل أناس بالألف واللام، فالألف في الناس على هذا زائدة واشتقاقه من الأُنس بضم الهمزة"[3].

إضافة لما سبق، هناك من استفاد البيضاوي من آرائهم ولم ينسبها إلى قائليها، وقد ظهر لنا ذلك من خلال الحواشي على تفسيره كحاشية القونوي التي بيّنت نقل البيضاوي عن ابن الحاجب (ت646هـ)[4] دون أن يشير إلى ذلك، ولعله مأخذٌ آخر على البيضاوي، وبهذا نلمس إغفال البيضاوي نسبة الأقوال إلى علمائها.

يتبين مما سبق أنَّ البيضاوي لم يفرق بين المدرستين البصرية والكوفية في الاستئناس بآراء علماء المدرستين، ولكنَّه لم يذكر البيضاوي رأيًا للمدرسة الأندلسية كأبي حيَّان مثلًا.

---

(1) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج1/ 33.
(2) المرجع السابق، ج1/ 44
(3) التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ج1/ 27.
(4) يُنظر: حاشية القونوي على تفسير البيضاوي، ج11/ 116.

سادسًا_ موقف البيضاوي من المذاهب النحوية

المتمعن لتفسير البيضاوي يمكنه الوصول إلى موقفه من المذاهب من خلال ترجيحاته على المسائل النحوية والصرفية التي أوردها في تفسيره، ومن خلال مصطلحاته النحوية أيضًا.

لقد اعتمد البيضاوي على أصول البصريين في إيراد آرائه، وفي بعض الأحيان يوافق الكوفيين، واستشهد بآراء علماء البصرة كالخليل، وسيبويه، والمبرد، وغيرهم _كما بيَّنا ذلك_، وعبَّر بمصطلحاتهم النحوية.

ولقد مالَ البيضاوي إلى البصريين في كثيرٍ من المواضع، بل أثنى عليهم بقوله أصحابنا البصريين، ممَّا يرجِّح كونه بصريًا، ويمكننا الاستدلال على ذلك من خلال ما جاء في قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١]، حيث قال: "والاسم عند أصحابنا البصريين"[1].
لم يتسم منهج البيضاوي في النقل عن النحاة بميله ميلًا كليًّا إلى مدرسةٍ دون الأخرى، وذلك واضحٌ من خلال إيراده للآراء المتعددة، ويمكن تلخيص موقفه من هذه المدارس بما يأتي:

أ- ذكره لآراء المدرستين البصرية والكوفية دون ترجيح.

نجده إذا ذكر البيضاوي آراء المدرستين، فإنه يؤخر آراء الكوفيين، ويحرص على تقديم آراء أهل البصرة، وفي ذلك إشارة إلى ميله للمدرسة البصرية كما قلنا، وذلك في تعقيبه على قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ [البقرة: ١٤٣]، حيث يقول: "إن هي المخففة من الثقيلة، واللام هي الفاصلة، وقال الكوفيون: هي النافية واللام بمعنى إلا"[2] حيث استهلَّ البيضاوي تخريجه برأي البصريين ومال إليه، وهو كون إنْ مخففة من الثقيلة واللام للتفريق بين إنْ المخففة العاملة وإنْ النافية، وثمَّ ألحقه برأي الكوفيين ولعلَّ عدم ذكره لاسم البصريين يرجَّح ما قلناه في تبنيه لمذهبهم في كثيرٍ من المسائل النحوية.

وممَّا يعضد قولنا ما ذكره في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢]، حكى البيضاوي: "إن المخففة واللام الفارقة وذلك لا يسوغ إلا في المبتدأ والخبر، وعند الكوفيين (إنْ) للنفي، واللام بمعنى إلا"[3].

---

(1) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج1/ 25.
(2) المرجع السابق، ج1/ 111
(3) المرجع نفسه، ج3/ 26.

ومثال ذلك أيضًا ما ذكره البيضاوي في بيان أصل كلمة اسم، حيث قال: "واشتقاقه من السمو، ومن السمة عند الكوفيين"[1].

وممَّا يدعِّم الفكرةَ نفسَها تفسيرُه لما جاء في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ﴾ [الأنعام: ٤٠]، حيث يقول البيضاوي: "والكاف حرف خطاب أكد به الضمير للتأكيد لا محل له من الإعراب؛ لأنك تقول أرأيتك زيدًا ما شأنه، فلو جعلت الكاف مفعولًا كما قاله الكوفيون لعديت الفعل إلى ثلاثة مفاعيل"[2]، وقوله " فلو جعلت الكاف مفعولًا كما قاله الكوفيون لعديت الفعل إلى ثلاثة مفاعيل" يدلُّ على مخالفته لرأي الكوفيين، وموافقته رأي البصريين.

ب- ترجيحه لآراء إحدى المدرستين.

وكان ذلك في عشرين مسألة _كما سنرى_ في عرضنا للمبحثين الثاني والثالث، ما يؤكِّد لنا اعتماد البيضاوي على أسس البصريين مع جنوحه إلى المذهب الكوفي في بعض الأحيان التي يظهر له فيها صحة رأي الكوفيين للمعنى الذي يريده.

ت- ذكره رأي المدرسة البصرية دون رأي الأخرى.

أشرنا سابقًا إلى ارتباط البيضاوي بأصولِ المذهبِ البصري بشكلٍ واضح، إذ يظهر من خلال تفسيره أنَّه كثيرًا ما يميل لآراء البصريين في تخريجاته للمسائل النحوية، ومن ذلك مثلًا قوله تعالى: ﴿نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَيَـٰكُمْ﴾ [البقرة: ٥٨]، علَّق البيضاوي: "وخطايا أصله خطائي كخضائع، فعند سيبويه أنه أبدلت الياء الزائدة همزة، لوقوعها بعد الألف واجتمعت همزتان، فأبدلت الثانية ياءً ثم قلبت ألفًا، وكانت الهمزة بين ألفين، فأبدلت ياءً، وعند الخليل قدمت الهمزة على الياء ثم فعل بهما ما ذكر"[3]، فقد ذهب البيضاوي مذهب البصريين لأنهم ذهبوا أن خطايا على وزن فعائل، أما الكوفيون والخليل فذهبوا أن خطايا على وزن فعالى[4].

سبق أن ذكرنا أنَّ تفسير البيضاوي اختصار لتفسير الكشاف للزمخشري، والزمخشري ينتخب من آراء المدرستين، وقد عدَّه شوقي ضيف منتميًا للمدرسة البغدادية[5] وهذا ما نلمسه

---

(1) يُنظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج1/ 26.

(2) المرجع السابق، ج2/ 161.

(3) المرجع نفسه ، ج1/ 82.

(4) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات بن الأنباري، ج2/ 663.

(5) يُنظر: المدارس النحوية، شوقي ضيف، 283_ 284.

عند البيضاوي في اختياره لآراء المدرستين تأثرًا بالزمخشري، فلقد مزج البيضاوي بين آراء المدرستين البصرية والكوفية، وقد غلبت عليه النزعة البصرية.

سابعًا_ المصطلح النحوي

وأمَّا ما يخصُّ المصطلحات النحوية، فلقد تأثر البيضاوي بالبصريين كثيرًا في المصطلح أيضًا من خلال تعبيره بمصطلحاتهم كالتمييز، والبدل، والجر، والمتعدي، وغيرها، وعلى سبيل المثال ما جاء في إعراب (مقام) في قوله تعالى: ﴿ فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبۡرَٰهِيمَۖ ﴾ [آل عمران: ٩٧] أنها "مبتدأ محذوف خبره، أو بدل من آيات، وقيل عطف بيان"[1]، فالبدل اصطلاح البصريين، ولقد عبَّر عنه الكوفيون بالتبيين أو التكرير، ويعبرون عن عطف البيان بالترجمة[2].

وفي قوله تعالى: ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوۡمِۭ بَيۡنَكُمۡ وَبَيۡنَهُم مِّيثَٰقٌ أَوۡ جَآءُوكُمۡ ﴾ [النساء: ٩٠]، قال البيضاوي: "عطف على الصلة"[3]، فلقد استعمل مصطلح البصريين وهو العطف، ومصطلح الكوفيين وهو النسق[4].

وإنَّ ميل البيضاوي للمصطلح البصري بكثرة في عرضه للمسائل النحوية وأقوال المدرستين فيها يؤكِّد ما ذكرناه أنه بصري النزعة حيث تبنَّى كثيرًا من آرائهم وتعليلاتهم ومصطلحاتهم النحوية مع أنه لم يستثنِ الآراء الكوفية خلال التوجيه النحوي للقراءات.

وبعد أنْ قامت الباحثة بحصر المواضع التي أشار فيها البيضاوي للقراءات القرآنية من ناحية نحوية وصرفية والتي بلغ عددها خمسمائة وأربعة وأربعين موضعًا، وبعد استقرائها تبين أنَّ البيضاوي قد أدلى برأيه وترجيحه في عشرين مسألة فقط، وهي التي سنعرض لها في المبحثين الثاني والثالث من هذا الفصل، وسنصنف موقفه مؤيدًا أو معارضًا لإحدى المدرستين البصرية والكوفية، أمَّا المسائل الأخرى فلقد غلب عليه أن يلتزم الحيادية فيها دون إبداء رأيه أو ترجيح فيها، وهذا دلالة على قبوله القراءتين.

---

(1) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج2/ 29.

(2) يُنظر: همع الهوامع، السيوطي، ج3/ 159.

(3) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج2/ 89.

(4) يُنظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ج5/ 3.

وممَّا يجدر ذكرُه، أن موقف البيضاوي المحايد في أغلب المسائل يدلُّ على موافقته واستيعابه آراء سابقيه لا يعني فقدان شخصيته، ولا يمكننا وصفه بالجامع الناقل، بل تظهر شخصيته الفذة المستقلة من خلال طريقة عرضه لآرائه، وتعقيباته على آراء غيره، فكان يضَعِّف بعضها لمخالفته أصول العربية.

المبحث الثاني: ما وافق فيه المدرستين أو إحداهما دون الأخرى

ويقصد بذلك موافقة رأيِ البيضاوي للمدرستين البصرية والكوفية أو موافقته لإحداهما دون الأخرى، ويمكننا العرض على النحو الآتي:

أولًا: ما وافق فيه المدرستين

لقد وافق البيضاوي رأي المدرستين البصرية والكوفية في اثنتى عشرة مسألة ليست موضع خلاف بينهما كسابقيه من النحاة؛ لأنَّها تتصل بأصول العربية، ومن أمثلة ذلك:

المسألة الأولى قوله تعالى: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]

قال البيضاوي: "(مالك) قراءة عاصم والكسائي ويعقوب ... وقرأ الباقون (ملك) وهو المختار؛ لأنه قراءة أهل الحرمين، ولقوله تعالى: (لِّمَنِ ٱلۡمُلۡكُ ٱلۡيَوۡمَ) ولما فيه من التعظيم، والمالك هو المتصرف في الأعيان المملوكة كيف يشاء من الملك، والملك هو المتصرف بالأمر والنهي في المأمورين من الملك، وقرئ ملك بالتخفيف، وملك بلفظ الفعل"[1].

قرأ عاصم والكسائي ويعقوب الحضرمي وخلف (مالك) بالألف، وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وحمزة بغير الألف مع كسر اللام (مِلِك)، وأبو عمرو بسكون اللام (مَلْك)[2]، وهو اسم غير مشتق من الفعل لقولنا: مَلْك ملوك[3]، وفيها قراءتان أخريان، وهما مليك، وملاك[4].

تُصنَّف (مالك) على أنها اسم فاعل من ملك، و(مِلِك) صيغة مبالغة على وزن حذِر[5]، وأصلهما راجعٌ إلى معنى واحد وهو الربط والشدة[6].

---

(1) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج1/ 28.

(2) يُنظر: الإبانة عن معاني القراءات، مكي بن أبي طالب، ج1/ 118، والتيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني، ج1/ 129، جامع البيان في القراءات السبع، أبو عمرو الداني، ص61، والعنوان في القراءات السبع، أبو طاهر السرقسطي، ج1/ 67، والمبسوط في القراءات العشر، أبو بكر النيسابوري، ج1/ 129، والنشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ج1/ 271.

(3) يُنظر: معاني القرآن، الأخفش، ج1/ 15.

(4) يُنظر: البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات بن الأنباري، ج1/ 35.

(5) يُنظر: القراءات وأثرها في علوم العربية، محمد محيسن، ج1/ 503.

(6) يُنظر: النكت والعيون، الماوردي، ج1/ 55، والتفسير البسيط، النيسابوري، ج1/ 499، والمخصص، ابن سيده، ج5/ 229.

لقد اختلف العلماء في ترجيح أيٍّ منهما، فمنهم من يرى أن مالك أجمع للمعاني وأوسع في العمل من ملك، وهذا اختيار أبي حاتم السجستاني (ت250هـ) [1] وأبي عبيدة معمر بن المثنى (ت209هـ)، والأصمعي (ت216هـ)، والأخفش الأوسط (ت215هـ)، وأبي الهيثم الرازي (ت226هـ)[2]، والقاضي أبي بكر بن العربي الأندلسي (ت543هـ)، والشوكاني (ت1250هـ)، وحجتهم في إثباتها أن المالك أبلغ في مدح الخالق، والملك أبلغ في مدح المخلوق؛ لأن المالك من المخلوق قد يكون غير ملك، وإذا كان _تعالى_ ملكًا فإنه مالك[3]، وبمعنى آخر الملك يدخل تحت المالك[4]؛ ولأن قراءة (مالك) تجمع بين الاسم والفعل[5]، ويقوي ذلك قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ﴾ [آل عمران: ٢٦]، وجماعةٌ أخرى ترى أن ملك أشمل من مالك، وهو اختيار الفراء (ت207هـ)[6]، والمبرد (ت285هـ)[7]، وأبو بكر بن السراج البغدادي ت(316هـ)[8]، الزمخشري (ت538هـ)[9]، وحجتهم في طرحها لأنه قد يكون مالك ولا ملك له، ولا يكون ملِك وله مُلْك[10]، ويعزز هذه القراءة قوله تعالى: ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلۡمَلِكُ ٱلۡحَقُّۗ﴾ [طه: ١١٤]، وقوله: ﴿لِّمَنِ ٱلۡمُلۡكُ ٱلۡيَوۡمَۖ﴾ [غافر: ١٦]، ورأي ثالث يتبناه أبو منصور الأزهري (ت370هـ) حيث يرى أن كلا الوجهين حسنٌ[11].

وبعد عرضنا لآراء النحاة واللغويين نلمس ترجيح بعض رواد المدارس البصرية والكوفية والبغدادية لقراءة (ملك) التي رجَّحها البيضاوي على قراءة (مالك) وبهذا نُبوِّبُ المسألة تحت ما وافق فيه المدرستين، للتشابه والتقارب في المعنى بين المدرستين.

---

(1) يُنظر: معاني القرآن، النحاس، ج1/ 61.

(2) يُنظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن، الثعلبي، ج1/ 114، وفتح القدير، الشوكاني، ج1/ 26.

(3) يُنظر: فتح القدير، الشوكاني، ج1/ 26

(4) يُنظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ج1/ 62.

(5) يُنظر: السبعة في القراءات، أبو بكر البغدادي، ج1/ 104،

(6) يُنظر: معاني القراءات، الأزهري، ج1/ 109.

(7) يُنظر: تفسير القرآن، السمعاني، ج1/ 36

(8) يُنظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية، ج1/ 69.

(9) يُنظر: تفسير الكشاف، الزمخشري، ج1/ 28.

(10) يُنظر: غرائب القرآن ورغائب الفرقان، النيسابوري، ج1/ 499، والحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ج1/ 25.

(11) يُنظر: معاني القراءات، الأزهري، ج1/ 109_110.

من الملاحظ أن البيضاوي لم يستوفِ ذكر جميع القراءات القرآنية الخاصة بكلمة (مالك)، وكان يكتفي بإيراد ما يخدم توضيح المعنى، فلقد بيّن الفرق بين المشتقين من ناحية دلالية، ويوافق البيضاوي في رأيه وتعليله توجيهَ الزمخشري بحدٍّ يصل إلى الحرفية مما يدلِّلُ على اختصار تفسيره من الكشاف للزمخشري، وفي هذا إشارة إلى تأثره بمن سبقه.

وتميل الباحثة إلى ما ذهب إليه الأزهري من استحسان رأي المدرستين، وأنّه لا داعي للمفاضلة بينهما طالما أنّ القراءتين سبعيتان متواترتان، فلا أرجحية لإحداهما على الأخرى.

المسألة الثانية قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ ﴾ [البقرة: ٨٣]

قال البيضاوي: "إخبار في معنى النهي، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وهو أبلغ من صريح النهي لما فيه من إيهام أن المنهي سارع إلى الانتهاء، فهو يخبر عنه، ويعضده قراءة: (لا تعبدوا)"[1].

قرأ ابن كثير وحمزة والكسائي (لا يعبدون) بالياء، وقرأ الباقون أبو عمرو ونافع وعاصم وابن عامر (لا تعبدون) بالتاء[2]، وقرأ أبي بن كعب وابن مسعود (لا تعبدوا) على النهي[3]، فالتاء للخطاب قياسًا على ما بعده[4] وهو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْكُمْ﴾ [البقرة: ٨٣]، والياء للغيبة[5]، جريًا على نسق ما قبله[6]، وقراءتا الياء والتاء قراءتان متواترتان، أمَّا موطن الشاهد في الآية الكريمة العلامة الإعرابية للفعل المضارع الرفع (تعبدون) أم الجزم (تعبدوا).

ومن الملاحظ هنا أنَّ البيضاوي ذكر قراءة شاذة دون أن يلفت انتباهنا إلى ذلك.

---

(1) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج1/ 91.

(2) يُنظر: السبعة في القراءات، أبو بكر البغدادي، ج1/ 163.

(3) يُنظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية، ج1/ 172، وشرح طيبة النشر ، النويري، ج1/ 277.

(4) يُنظر: القراءات وأثرها في علوم العربية، محمد محمد محيسن، ج2/ 139

(5) يُنظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ج1/ 83.

(6) يُنظر: الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، محمد سالم محيسن،ج2/ 40.

أمّا قراءة الرفع بثبوت النون (تعبدون) فقالَ سيبويه: إنها متعلق بالقسم[1]، فهي جوابٌ لما أُجرِي مجرى القسم وهو (أخذنا ميثاق بني إسرائيل)، وأجازه الكسائي والفراء والمبرد[2]، والتقدير عند الأخفش: أقسمنا عليهم أن لا تعبدوا، فحذفت أن، ورفع الفعل فأصبح التقدير: والله لا تعبدون[3]، وهناك تأويلٌ ثانٍ وهو (أن) مفسرة مع الفعل بعدها بدل من (ميثاق)[4]، أما الوجه الثالث فهو حال على قراءة الياء (يعبدون)[5]، وهذا قول قطرب والمبرد أي: أخذنا ميثاقهم موحدين أو غير معاندين[6]، وقوله: (لا تعبدون) لفظٌ خبري، يحملُ معنى النهي ثبتت معه النون[7]، وتدعيم ذلك قراءة الجزم (لا تعبدوا) بحذف النون على أن تكون (لا) ناهية[8]، وهذا ما ذهب إليه البصريون أنّ (أنْ) لا تعمل في الفعل المضارع النصبَ مع الحذف، أمّا الكوفيون يرَوْن جواز إعمالها مع الحذف، فنُصِب الفعل (تعبدوا) بأن المقدرة، وقد خطَّأَ صاحب الإنصاف ما ذهب إليه الكوفيون؛ لأنَّ المعنى المراد هو النهي، وعدَّها من القراءات الشاذة[9].

ولعلّ الراجح عند البيضاوي قراءة الرفع (تعبدون) على قراءة الجزم (تعبدوا)، وبرّر ذلك من ناحية دلالية، وهي أنَّ الإخبار في معنى النهي أفضل من صريح النهي، وتدعيم ذلك ما أورده الفراء أن يكون الأصل النهي ثم أخرج مخرج الخبر[10]، وبهذا فإنّ البيضاوي موافقٌ لما ذهب إليه جمهور النحاة البصريين والكوفيين، وإلى هذا تميل الباحثة؛ لأنَّ ترجيح قراءة متواترة أولى من ترجيح قراءة شاذة وعليها الجمهور.

أمّا الجانب النحوي الذي اختلف فيه البصريون والكوفيون، فهو خاص بالقراءة الشاذة، وهو علة حذف النون في الفعل (تعبدوا)، فلقد ذهب الكوفيون أنَّ الفعل منصوب بأن المضمرة، أمَّا البصريون فقد منعوا ذلك، وجعلوا الفعل مجزوم ب (لا) الناهية، وتميل الباحثة إلى رأي البصريين، فعدم التأويل مع استقامة المعنى أفضل من تأويل للمحذوف.

---

(1) يُنظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية، ج1/ 172.

(2) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن، الطبري، ج2/ 13.

(3) يُنظر: الكشاف، الزمخشري، ج1/ 159، ومشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب، ج1/ 101

(4) يُنظر: الكشاف، الزمخشري، ج1/ 159.

(5) يُنظر: إعراب القرآن، الباقولي، ج3/ 963.

(6) يُنظر: فتح القدير، الشوكاني، ج1/ 126.

(7) يُنظر: إعراب القرآن، الباقولي، ج3/ 963.

(8) يُنظر: إعراب غريب القرآن وبيانه، أبو البركات ابن الأنباري، ج1/ 101.

(9) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، كمال الدين الأنباري، ج2/ 456

(10) يُنظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، ج1/ 528.

لقد كان تفسير البيضاوي مرجعًا إلى اللاحقين به، فنلاحظ تأثرهم به، ومن ذلك ما أورده النسفي ت(710هـ)[1]، وشمس الدين الكرماني ت(786هـ) [2]، وكذلك النيسابوري ت(850هـ)[3]، وشمس الدين الشربيني الشافعي ت(977هـ)[4]، والألوسي ت (1270هـ)[5]في تفاسيرهم عقب الآية الكريمة، فهي آراء مشابهة لرأي البيضاوي وتخريجه.

المسألة الثالثة قوله تعالى: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبۡرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعۡقُوبُ يَٰبَنِيَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٢]

قال البيضاوي: "قرأ نافع وابن عامر (وأوصى) والأول أبلغ"[6].

قرأ نافع وأبو جعفر وابن عامر (أوصى) كما في المصاحف المدنية والشامية، وقرأ الباقون (وصَّى) بحذف الهمزة مع تشديد الصاد معدَّى بالتضعيف كما في بقية المصاحف[7]، وهما لغتان لقريش[8].

والفعل (أوصى) من الإيصاء، و(وصَّى) من التوصية[9]، والأخير المشدد يحمل معنى المبالغة والتكثير باعتبار المفعول الموصَّى[10]، ولقد وافق رأيَ البيضاوي جماعةٌ من المفسرين، ومنهم القرطبي ت(671هـ)، والسمين الحلبي ت(756هـ)، وأبو السعود ت(982هـ)[11]، وغيرهم.

ومن المحدثين من فرَّق بينهما من ناحية بلاغية، فالفعل (أوصى) يستعمل في الأمور المادية، أما المشدد يستعمل فيما هو أهمُّ، أي بالأمور المعنوية عامة، والدِّين خاصة[12]، وهذا

---

(1) يُنظر: مدارك التنزيل وحقائق التأويل، النسفي، ج1/ 105.
(2) يُنظر: تحقيق الفوائد الغياثية، شمس الدين الكرماني، ج2/ 612.
(3) يُنظر: غرائب القرآن ورغائب الفرقان، النيسابوري، ج1/ 322.
(4) يُنظر: السراج المنير ، شمس الدين الشربيني الشافعي، ج1/ 74.
(5) يُنظر: روح المعاني، الألوسي، ج1/ 307.
(6) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج1/ 107.
(7) يُنظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، ج1/ 635، وشرح طيبة النشر، ابن الجزري، ج1/ 186.
(8) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ج2/ 135.
(9) يُنظر: تفسير القرآن، السمعاني، ج1/ 142.
(10) يُنظر: الدر المصون في علم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، ج2/ 124.
(11) يُنظر: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود،، ج1/ 163.
(12) يُنظر: بلاغة الكلمة في التعبير القرآني، فاضل السامرائي، ص59.

ما يتلاءم بين المبنى والمعنى الذي يُفهم من سياق الآية؛ لأنّ (أوصى) و(وصّى) كلاهما يحملان معنى التعدية، ولكنّ (وصّى) تزيد عليها بالمبالغة مما يناسب مقام المعنى وهو الدين لأهميته.

هذه المسألة ليست خلافية بين البصريين والكوفيين، وما من شك أن صيغة (فعَّل) تحمل معنى المبالغة، والتكثير النابع من التضعيف، وعلينا ترجيحها دون ردِّ القراءة الأخرى؛ لأن القراءتين متواترتان، وهذا ما تتفق عليه أصول العربية.

المسألة الرابعة قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا ۗ وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ ۗ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ﴾[آل عمران: ٣٠]

قال البيضاوي: "وقرئ (ودت) وعلى هذا يصح أن تكون شرطية، ولكن الحمل على الخبر أوقع؛ لأنه حكاية كائن وأوفق للقراءة المشهورة"[(1)].

يتجلى موطن الشاهد في اختلاف القراءات القرآنية في زمن الفعل بين قراءتين أولهما (تودُّ) مضارع مرفوع، والأخرى (ودَّت) على المضيّ، وبالتالي اختلاف في نوع (ما) موصولة أم شرطية.

لم يقرأ أحدٌ بالجزم (تودَّ)، وبذلك نفى ابنُ زكريا الأنصاريّ كونَ (ما) شرطية فلو كانت شرطية لجزم الفعل[(2)].

قرأ جماعة القراء المتفق على قراءتهم (تودُّ) بالرفع، وقرأ عبد الله بن مسعود (ودَّت)(3)، وهي قراءة شاذة[(4)].

تطرق ابن هشام ت (761هـ)، وناظر الجيش ت(778هـ) لرأي الزمخشري ت(538هـ)، فكلاهما يورد منعه أن تكون (ما) شرطية لارتفاع (تودُّ)[(5)]، وقد رفضت الجماعة قبول ذلك؛ لأن فعل الشرط إذا كان ماضيًا وجوابه مضارعًا جاز رفع المضارع [(6)]على الرغم من تصريح

---

(1) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج2/ 12-13.

(2) يُنظر: منار الهدى في بيان الوقف والابتدا معه، ابن زكريا الأنصاري، ج1/ 163.

(3) يُنظر: معالم التنزيل في تفسير القرآن، البغوي، ج1/ 429.

(4) يُنظر: إعراب القراءات الشواذ، العكبري، ج1/ 311.

(5) يُنظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش، ج9/ 4351، ومغني اللبيب، ابن هشام، ج1/ 718

(6) يُنظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش، ج9/ 4351

الزمخشري في المفصل بجواز الوجهين في نحو: إن قام زيد أقوم[1]، ولكنه لما رأى الرفع مرجوحًا لم يستسهل تخريج القراءة المتفق عليها[2]، فذهب إلى تخريجٍ آخرَ وهو كون (ما) موصولة بمعنى الذي عملته من سوء وهي في محل رفع مبتدأ، و(تود) الخبر[3]، ويرى الباقلاني جواز اعتبار (ما) شرطية بمعنى الجزاء دون العمل، على تقدير: فهي تودُّ[4]، وقرأ عبد الله بنُ مسعود (ودّت) وهذا يؤيد كون (ما) شرطية في محل نصب مفعول (عملت) تحمل معنى الجزاء[5].

ويرى البيضاوي أنَّ (ما) الموصولة أرجح من كونها شرطية لاتفاق القراء على الرفع[6]، والمعنى: الذي عملته من سوء تود لو أنّ بينها وبينه أمدًا بعيدًا، ورفع الفعل أقوى من الجزم؛ لأنّ الرفع يدلُّ على الإمضاء، وبالجزم يبنَى الكلام على الشرط[7]، وتميل الباحثة إلى ما مال إليه البيضاوي من ترجيح القراءة المتواترة والتي وصفها بالمشهورة.

ومما سبق يتبين لنا موافقة البيضاوي لرأي الجمهور في ترجيح قراءة الرفع واعتبار (ما) موصولة، فلو كانت (ما) شرطية لجاز جزم الفعل، ولوجدنا عددًا من القراء المتفق عليهم قرأ (ودَّت) التي تقتضي كون (ما) شرطية.

المسألة الخامسة قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ۖ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ ۖ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا۟ بِهِۦ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۗ وَلِلَّهِ مِيرَٰثُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٨٠]

قال البيضاوي: "قرأ نافع وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي بالتاء على الالتفات، وهو أبلغ في الوعيد"[8].

---

(1) يُنظر: المفصل في علم العربية، أبو القاسم الزمخشري، 321.

(2) يُنظر: مغني اللبيب، ابن هشام، ج1/ 718.

(3) يُنظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، ج3/ 124، واللباب في علوم الكتاب، سراج الدين النعماني، ج154/5.

(4) يُنظر: إعراب القرآن، الباقولي، ج3/ 780.

(5) يُنظر: المرجع السابق، ج3/ 780،

(6) يُنظر: حاشية القونوي على تفسير البيضاوي، ص102.

(7) يُنظر: معاني النحو، فاضل السامرائي، ج1/ 132.

(8) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج2/ 51.

اختلف القراء في قراءة الفعل (يحسبنَّ) ما بين تاء الخطاب، وياء الغيبة، ولكل جماعةٍ تخريجها، فلقد قرأ حمزة ويعقوب ونافع وابن عامر وعاصم والكسائي بتاء الخطاب للنبي _صلى الله عليه وسلم_ [1]، وقرأ الباقون بالياء[2].

آثرت جماعةٌ قراءة الياء على التاء، ومنهم أبو إسحاق الزجاج، فالاسم محذوف، قد دلّ (يبخلون) فيه على البخل لكنّ حذف البخل من التاء فيه قبح، والمعنى/ لا تحسبنَّ بخل الباخلين خيرًا لهم، فحذف المضاف[3] ومنهم النحاس الذي يرى أن قراءة التاء بعيدة جدًا[4]، وإعراب قراءة الياء (الذين) فاعل، والمفعول الأول محذوف دلَّ عليه لفظ (يبخلون)، و(خيرًا) مفعول به ثانٍ، والمعنى/ لا يحسبن الباخلون البخل خيرًا لهم[5]،

نخلص إلى أن المحذوف في قراءة الياء هو المفعول الأول وتقديره (البخل) دلّ عليه لفظ الفعل (يبخلون)، والمحذوف في قراءة التاء هو ما أضيف إليه المفعول الأول، ويؤيده قول الزمخشري أنه أقام الباخلين مقام بخلهم[6].

وجماعةٌ أخرى آثرت قراءة التاء على الياء، ومنهم الفارسي، وقد علّلَ ذلك لأنه لم يوقعه على شيء[7]، وابن زنجلة وثعلب أحمد بن يحيى فعلى قراءة التاء يكون اسم وخبر للمحسبة، وعلى قراءة الياء لم تأتِ للمحسبة باسم[8]، وإعراب قراءة التاء (الذين) في محل نصب مفعول

---

(1) يُنظر: جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري، ج7/ 428، والنشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ج2/ 244_246

(2) يُنظر: شرح طيبة النشر، ابن الجزري، ج1/ 211، والمكرر فيما تواتر من القراءات السبع، أبو حفص الأنصاري، ج1/ 82.

(3) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج1/ 493.

(4) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ج4/ 290.

(5) يُنظر: التفسير البسيط، النيسابوري، ج6/ 215، وفتح البيان في مقاصد القرآن، أبو الطيب البخاري، ج2/ 386، والهداية إلى بلوغ النهاية، مكي بن أبي طالب، ج2/ 1188.

(6) يُنظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل، برهان الدين الكرماني، ج1/ 275، والكشاف، الزمخشري، ج1/ 446.

(7) يُنظر: الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج3/ 103.

(8) يُنظر: حجة القراءات، ابن زنجلة، 1/ 183.

به أول على تقدير حذف المضاف، وإقامة (الذين) مقامه[1]، وإلى هذا يميل البيضاوي الذي جعل تاء الخطاب ومواجهة الفرد مباشرة أبلغ في التهديد والوعيد من الغيبة.

تأثر البيضاوي بمن سبقه كالطبري ت(310هـ) في ترجيحه لقراءة التاء لقول الأخير: "اخترنا التاء... وإن كانت القراءة بالياء غير خطأ، ولكنه ليس الأفصح ولا الأشهر من كلام العرب"[2].

وكما يبدو لا فرق بين القراءتين؛ لأنهما متواترتان؛ ولأن المقصود منهما يؤدي إلى معنى واحد.

المسألة السادسة قوله تعالى: ﴿فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ﴾ [الأنعام: ٩٦]

قال البيضاوي: "ويدل على قراءة الكوفيين (وجعل الليل) حملًا على معنى المعطوف عليه، فإن فالق بمعنى فلق، ولذلك قرئ به، أو على أن المراد منه جعل مستمر في الأزمنة المختلفة وعلى هذا يجوز أن يكون (والشمس والقمر) عطفًا على محل الليل، ويشهد له قراءتهما بالجر والأحسن نصبهما بجعل مقدرًا، وقرئ بالرفع على الابتداء والخبر محذوف أي مجعولان"[3].

يتجلى موطن الشاهد بكلمتي (الشمس) و(القمر) اللتين قرئتا بتثليث الحركات رفعًا ونصبًا وجرًا، حيث قرأ القراء السبعة بالنصب، وقرأ أبو حيوة بالجر، وقراءة الرفع شاذة، ولم ينسبها أبو حيان[4].

قرأ حمزة والكسائي وعاصم (جعل) على معنى الخبر، وقرأ الباقون (وجاعل) على معنى الإضافة[5]، هذا ليس موطن الشاهد، ولكنه مسوغ ساقه البيضاوي لتثليث الحركات، لقوله: جعل مستمر في الأزمنة المختلفة، وهذا يفسره السيرافي الذي يرى (جاعل) في معنى فعل ماضٍ،

---

(1) يُنظر: الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج5/ 332.

(2) جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري، ج7/ 431.

(3) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج2/ 174.

(4) يُنظر: البحر المحيط، أبو حيان، ج4/ 594، وتحفة الأقران في ما قرئ بالتثليث من حروف القرآن، أبو جعفر الأندلسي، ج1/ 104.

(5) يُنظر: جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري، ج 11/ 557.

ويجوز أن يكون في معنى فعل مستقبل[1]، وهو مذهب الكسائي الذي يرى أن اسم الفاعل بمعنى المضي[2]، ولا يجيزه البصريون.

وقع نظر الباحثة على ثلاثة تخريجات لقراءة الجمهور (النصب) أولهما على تقدير فعل محذوف أي: وجعل الشمس والقمر حسبانًا، على قراءة من أضاف أي(جاعل) [3]، التي تتضمن معنى جعل كما قال الزجاج[4] فلا ينتصبان باسم الفاعل عند البصريين، في حين أجاز الكوفيون ذلك[5] ومما يقوي النصب الفصل بين الليل والشمس ب (سكنًا)[6]، أمَّا التخريج الثاني عطف الشمس والقمر على (الليل) في قراءة (وجعل)[7] أو عطف على موضع الليل في قراءة (وجاعل الليل)[8]؛ لأن محلها النصب، وأكَّد الزمخشري ذلك بقوله: "عطفًا على محل الليل"[9]، والتخريج الثالث ما قاله أبو عمرو وهو النصب على الإتباع، أتبع نصب (سكنًا) بنصب (الشمسَ)[10].

أمَّا قراءة أبي حيوة (الجر) تخريجها: يجوز الجر على معنى (وجاعل)[11]عطفًا على لفظ الليل[12] يقول الأخفش: "لو جررت الشمس والقمر على ما جررت عليه الأول جاز وكان جيدًا"[13]، ويقصد بذلك جر (الإصباح) لكونها مسبوقة ب (فالق)، وقياسًا على ذلك فإنه أجاز

---

(1) يُنظر: شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، ج2/ 30.

(2) يُنظر: تحفة الأقران، ج1/ 104

(3) يُنظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، ج4/ 594، وغرائب التفسير وعجائب التأويل، برهان الدين الكرماني، ج1/ 375، واللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، ج1/ 438.

(4) يُنظر: معاني القرن وإعرابه، الزجاج، ج2/ 274.

(5) يُنظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل، برهان الدين الكرماني، ج1/ 375.

(6) يُنظر: شرح كتاب سيبويه، أبو السعيد السيرافي، ج2/ 30، والكتاب، سيبويه، ج1/ 174.

(7) يُنظر: تحفة الأقران في ما قرئ بالتثليث من حروف القرآن، أبو جعفر الأندلسي، ج1/ 104.

(8) يُنظر: معاني القراءات، الأزهري، ج1/ 373

(9) الكشاف، الزمخشري، ج2/ 50.

(10) يُنظر: حجة القراءات، ابن زنجلة، ج1/ 262.

(11) يُنظر: معاني القرن وإعرابه، الزجاج، 22/ 274.

(12) يُنظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، ج4/ 594

(13) معاني القرآن، الأخفش، ج1/ 90.

جر الشمس ومعطوفها على معنى (وجاعل)، وحكى السيرافي إن كان (جاعل الليل والشمس والقمر) بدون (سكنًا) لكان الجر أقوى من النصب[1].

وأمَّا مَنْ رَفَعَ فهي قراءة شاذة، مرفوعة على الابتداء، وخبرها محذوف، والتقدير: والشمس والقمر مجعولان حسبانًا[2].

نلاحظ أن البيضاوي وافق المدرستين في ترجيحه النصب لقوله: (والأحسن نصبهما)، وهي الأرجح كونها قراءة متواترة اتفق عليها القراء، بينما تميل الباحثة إلى رأي البصريين في تخريج قراءة النصب بنصبها على إضمار فعل، وليس كما قال الكوفيون نصبها باسم الفاعل الذي يحمل معنى المضي؛ لأن شرط عمله هو أن يكون حالًا أو مستقبلًا.

المسألة السابعة قوله تعالى: ﴿وَأَغۡرَقۡنَا ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآۚ إِنَّهُمۡ كَانُواْ قَوۡمًا عَمِينَ﴾ [الأعراف: ٦٤]

قال البيضاوي: "عمي القلوب غير مستبصرين، وأصله عميين فخفف، وقرئ (عامين) والأول أبلغ لدلالته على الثبات"[3].
قرأ العشرة (عمين) وهي قراءة الجمهور، أمَّا قراءة (عامين) شاذة[4].

يقصد ب(عمين) أي عموا عن الحق والإيمان[5]، لقولنا: عم البصيرة، وأعمى البصر أصلها (عميين)، فأعلت بحذف اللام[6]، جاءت الصفة المشبهة (عمين) على وزن فعِل تحمل معنى الثبوت، و(عامين) صفة مشبهة على وزن فاعل، ولو قصد بالصفة المشبهة التجدد والحدوث لعبَّرنا بصيغة الفاعل، كما في ضيق وضائق[7].

(1) يُنظر: شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، ج2/ 30.
(2) يُنظر: الكشاف، الزمخشري، ج2/ 48.
(3) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج3/ 18.
(4) يُنظر: العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير، محمد الأمين الجكني الشنقيطي، ج3/ 370.
(5) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج2/ 347.
(6) يُنظر: المرجع السابق.
(7) يُنظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة، ج7/ 103.

ترى الباحثة أنَّ التعبيرَ بلفظ (عمين) أوفق من (عامين)، لكون الأولى تحمل معنى الثبوت والاستمرارية، وهذا يناسب سياق المعنى المراد وهو عمى القلوب على خلاف الأخيرة هي وزن للصفة المشبهة أريد به التجدد، إضافة لكونها قراءة شاذة لا يعتد بها.

المسألة الثامنة قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْ﴾ [التوبة: ٣٠]

قال البيضاوي: "وقرأ عاصم والكسائي ويعقوب (عزيرٌ) بالتنوين على أنه عربي مخبر عنه بابن غير موصوف به، وحذفه في القراءة الأخرى إما لمنع صرفه للعجمة والتعريف، أو لالتقاء الساكنين تشبيهًا للنون بحروف اللين، أو لأن الابن وصف والخبر محذوف، مثل معبودنا أو صاحبنا وهو مزيف؛ لأنه يؤدي إلى تسليم النسب وإنكار الخبر المقدر"[1].

اختلف القراء في تنوين (عزير) وتركه، حيث قرأ عاصم والكسائي ويعقوب بالتنوين، وقرأ الباقون بغير تنوين[2].

نستهِلُّ تخريجنا بعلة ثبوت التنوين وهي أنَّ كلمة (ابن) خبرٌ ل (عزير) المبتدأ؛ ولأنَّ (عزير) اسم عربي أو أعجمي مخفف، وصُرِف لخفة لفظه[3]، والخبر حكاية عن مقال اليهود[4].

أمّا علة حذف التنوين فعلى ثلاثة أوجه، أولهما أنَّ كلمة (ابن) نعت ل (عزير) ، حيث جعل الصفة والموصوف بمنزلة اسم واحد[5]، والثاني حذف التنوين لالتقاء الساكنين، والثالث

---

(1) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج3/ 78.

(2) يُنظر: الإقناع في القراءات السبع، ابن باذش، ج1/ 285، وحجة القراءات، ابن زنجلة، ج1/ 316، والحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي،ج4/ 181، ومعالم التنزيل في تفسير القرآن، البغوي، ج2/ 338، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، ج1/ 195، والسبعة في القراءات، أبو بكر البغدادي، ج1/ 313، والعنوان في القراءات السبع، أبو طاهر السرقسطي، ج1/ 102، واللباب في علوم الكتاب، أبو حفص الدمشقي،ج10/ 68، والمبسوط في القراءات العشر، أبو بكر النيسابوري،ج1/ 226، ومعاني القراءات، الأزهري، ج1/ 450.

(3) يُنظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ج1/ 174، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، ج1/ 190، وشرح كتاب سيبويه، أبو السعيد السيرافي، ج1/ 215.

(4) يُنظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ج1/ 334.

(5) يُنظر: التفسير البسيط، أبو الحسن النيسابوري، ج10/ 370، ومشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب، ج1/ 326.

لأنَّ (عزير) اسم أعجمي ويشبه اسمًا مصغرًا، أي علة المنع هي العلمية والعجمة[1]، وبالتالي خبر (عزير) محذوف أي: عزير ابن الله إمامنا أو نبينا أو رسولنا[2]، وقد تحتمل وجهًا إعرابيًا آخر وهو: (عزير) خبر مبتدأ مضمر أي: نبينا عزير، و(ابن) صفة أو بدل أو عطف بيان[3].

لا خلاف بين النحويين أنّ إثبات التنوين أفضل، ومن ذلك: الفراء يرجحه على تركه[4]، ويوافقه الأخفش الذي وصف ترك التنوين بالرداءة، ولا يمكننا حذفه لأن الاسم هنا لا يستغني عن (ابن)[5]، واختار المفسرون التنوين[6]، وقد وسم ابن عقيل حذف التنوين بالضعف[7].

ويتبين لنا ممّا سبق، أنّ جماعة النحويين البصريين والكوفيين يُضعِّفون قراءة حذف التنوين، والتي تؤدي إلى معنى مخالف للمراد، ويصف البيضاوي قراءة حذف التنوين بالخطأ لقوله: "وهو مزيف لأنه يؤدي إلى تسليم النسب وإنكار الخبر المقدر".

المسألة التاسعة قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلسُّفۡلَىٰۗ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِيَ ٱلۡعُلۡيَاۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٞ ٤٠﴾ [التوبة: ٤٠]

قال البيضاوي: "قرأ يعقوب (وكلمة الله) بالنصب عطفًا على (كلمة الذين)، والرفع أبلغ لما فيه من الإشعار بأن (كلمة الله) عالية في نفسها، وإن فاق غيرها فلا ثبات لتفوقه ولا اعتبار ولذلك وَسَّط الفصل"[8].

اختلف القراء في قراءة (كلمة) الملحوقة بلفظ الجلالة بين النصب والرفع، حيث انفرد يعقوب الحضرمي بالنصب، والباقون بالرفع[9].

---

(1) يُنظر: معالم التنزيل في تفسير القرآن، البغوي، ج2/ 338.

(2) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ج2/ 640، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، ج1/ 190.

(3) يُنظر: اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص الدمشقي، ج10/ 68.

(4) يُنظر: معاني القرآن، الفراء، ج1/ 431.

(5) يُنظر: معاني القرآن، الاخفش، ج1/ 356.

(6) يُنظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن، الثعلبي، ج13/ 289.

(7) يُنظر: المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، ج2/ 499.

(8) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج3/ 82.

(9) يُنظر: شرح طيبة النشر، ابن الجزري، ج1/ 245، والمبسوط في القراءات العشر، أبو بكر النيسابوري، ج1/ 227، ومشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب، ج1/ 329، ومعاني القراءات، الأزهري، ج1/ 453، والوجيز في شرح قراءات القراء الثمانية، أبو علي الأهوازي، ج1/ 196.

قرئ بالنصب حملًا على جعل، والتأويل: وجعل الله كلمته العليا[1]، ولا يؤيد الفراء قراءة النصب؛ لأنه إذا نصبت فالأجود أن يقال: وكلمته هي العليا لأنَّ الفعل (جعل) فاعله الله _تعالى_[2]، وذهب أبو بكر الأنباري إلى قبح هذه القراءة للعلة نفسها[3] وهو العطف بالفعل على الجملة الأولى، ولعلّ من قرأ بالنصب اعتمادًا على الفعل (جعل)؛ لأنّ الجاعل لكلمة الذين كفروا ولكلمته هو الله نفسه.

أمَّا تأويل قراءة الجمهور وهي الرفع ف(كلمة) مرفوعة بالابتداء، و(هي العليا) سدا مسد الخبر، هو ما ذهب إليه أبو منصور ت(370هـ) لأنّ القراء عليه[4]، ومكي بن أبي طالب ت(437هـ)[5].

وأورد المنتخب الهمذاني ترجيح قراءة الرفع لعلتين، إحداهما: ما ساقه الفراء، وعبَّر عنها بقوله: وضع الظاهر موضع المضمر، والعلة الأخرى أنَّ النصب يؤدي إلى أن كلمة الله كانت سفلى فجعلت عليا[6] _والعياذ بالله_، وهي كلمة كانت وما زالت عالية.

لا تعطف كلمة الله على كلمة الذين كفروا؛ لأنها لا تتساوى مع كلمة الذين كفروا في تغير الأزمنة، ومعروف أن الجملة الاسمية تدلُّ على الثبوت والتأكيد، ولا تختلف فيها الأزمنة كالجملة الفعلية.

وعليه فإن ترجيح البيضاوي لقراءة الرفع لم يخرج عن آراء الجمهور والنحاة، وكان مطابقًا لهم، وقد وافق بذلك المدرستين البصرية والكوفية لصحة المعنى وقوة العلة.

المسألة العاشرة قوله تعالى: ﴿وَيَٰقَوْمِ لَا يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقِيٓ أَن يُصِيبَكُم مِّثْلُ مَآ أَصَابَ قَوْمَ نُوحٍ أَوْ قَوْمَ هُودٍ أَوْ قَوْمَ صَٰلِحٍ ۚ وَمَا قَوْمُ لُوطٍ مِّنكُم بِبَعِيدٍ﴾ [هود: ٨٩]

قال البيضاوي عن كلمة (مثل): " وابن كثير بالضم وهو منقول من المتعدي إلى مفعول واحد، والأول أفصح، فإن أجرم أقل دورانًا على ألسنة الفصحاء"[7].

---

(1) يُنظر: معاني القراءات، الأزهري، ج1/ 453.
(2) يُنظر: معاني القرآن، الفراء، ج1/ 438.
(3) يُنظر: إيضاح الوقف والابتداء، أبو بكر الأنباري، ج2/ 693.
(4) يُنظر: معاني القراءات، الأزهري، ج1/ 453.
(5) يُنظر: مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب، ج1/ 329
(6) يُنظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتخب الهمذاني، ج3/ 269.
(7) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج3/ 146.

قرأ الجمهور (يَجرمنكم) بفتح الياء[1]، وقرأ ابن كثير (يُجرمنكم) بضم الياء[2]، وماضي الفعل (يَجرم) بفتح الياء هو جرَم المتعدي بنفسه، بينما ماضي الفعل (يُجرم) بضم الياء هو أجرم المتعدي بنفسه وبالهمزة.

جَرَمَ وأَجْرَمَ كلاهما بمعنىً واحد وهو كسب[3]، ولكنَّ العمل الإعرابي مختلف، فمَن أرجعها إلى (جرم) اكتفى بالمفعول الأول وهو ضمير المخاطبين، ومَن أرجعها إلى (أجرم) فإنها تأخذ مفعولين، المفعول الأول هو ضمير المخاطبين، والمصدر المؤول (أن يصيبكم) هو المفعول الثاني[4].

نقل النحاسُ قول الكسائي: إنَّ الفتح أكثر[5]، وبذلك وافق البيضاويُّ كلام العرب وقراءة القراء.

المسألة الحادية عشرة قوله تعالى: ﴿مَّا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِءَابَآئِهِمْ ۚ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ ۚ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف: ٥]

قال البيضاوي: "كلمة نصب على التمييز، وقرئ بالرفع على الفاعلية، والأول أبلغ وأدل على المقصود"[6].

قرأ الجمهور بالنصب، وقرأ يحيى بن يعمر وابن مُحَيصنٍ والقواس عن ابن كثير وعبد الله بن أبي إسحاق بالرفع[7].

---

(1) يُنظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية، ج3/ 202، وتهذيب اللغة، الأزهري، ج11/ 96، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي، ج10/ 287، ولسان العرب، ابن منظور، ج12/ 92.

(2) يُنظر: الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، أبو القاسم الهذلي، ج1/ 532، والكشاف، الزمخشري، ج1/ 602.

(3) يُنظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، ج5/ 1885، ومجمل اللغة، ابن فارس، 184.

(4) يُنظر: الكشاف، الزمخشري، ج1/ 602

(5) يُنظر: إعراب القرآن، النحاس، ج12/ 254.

(6) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج3/ 273.

(7) يُنظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية، ج3/ 496، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، ابن جني، ج21/ 24.

يرى الفراء ت (207هـ) أنَّ قراءة النصب على إضمار فاعل كبرت، والتقدير/ كبرت الكلمة كلمة، وبالتالي نصبت على التمييز المنقول عن الفاعل، ومن رفع لم يضمر، والتقدير/ كبرت كلمتك، و(كلمة) في محل رفع فاعل[1]، وهذا موازٍ لما حكاه مكي ت (437هـ)[2]، وتأويل قراءة النصب ذهب إليه ابن برهان[3] وقد شابه النحاسُ ت(338هـ) الفراءَ في تأويل قراءة النصب، وإليها يميل[4].

ورجّح الزمخشري ت(538هـ) قراءة النصب التي تحمل معنى التعجب والتقدير: ما أكبرها كلمة[5]، فلقد نقل البيضاوي عن الزمخشري ترجيحه لقراءة النصب في هذه المسألة والتي علَّلها الزمخشري بأنها تحمل معنى التعجب للسخرية، أي ما أكبر كلمتهم التي قالوها باتخاذ الله الولد.

لقد أورد النيسابوري ت(550هـ) تخريج الكوفيين قراءة النصب على القطع أي الحال، أمَّا البصريون فيرَون النصب على التمييز[6]، وذهب أبو حيان ت(745هـ) إلى أنَّ النصب على التمييز أبلغ في المعنى وأقوى وفقًا لمذهب البصريين[7]، ويجوز عند بعض النحويين أن تكون حالًا موطئة بالصفة، والفاعل مضمر[8]، وبذلك نجد أنّ البيضاوي وافق قراءة الجمهور بالنصب، لقوله: "والأول أبلغ" إضافةً إلى تضعيفه قراءة الرفع من خلال تقديمها بلفظة (قرئ) بالبناء للمجهول.

المسألة الثانية عشرة قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا۟ عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ ۖ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ [الأنعام: ١٣٧]

قال البيضاوي: "قرأ ابن عامر (زُيِّن) على البناء للمفعول الذي هو القتل ونصب الأولاد وجر الشركاء بإضافة القتل إليه مفصولًا بينهما بمفعوله، وهو ضعيف في العربية معدود من

---

(1) يُنظر: معاني القرآن، الفراء، ج3/ 153.
(2) يُنظر: مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب، ج1/ 437.
(3) يُنظر: شرح التسهيل، ابن مالك، ج3/ 21.
(4) يُنظر: معاني القرآن، النحاس، ج4/ 213.
(5) يُنظر: الكشاف، الزمخشري، ج2/ 703.
(6) يُنظر: إيجاز البيان عن معاني القرآن، النيسابوري، ج2/ 513.
(7) يُنظر: البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ج7/ 138.
(8) يُنظر: التذييل والتكميل، أبو حيان الأندلسي، ج10/ 151.

ضرورات الشعر ... وقرئ بالبناء للمفعول وجر أولادهم ورفع شركاؤهم بإضمار فعل دل عليه (زين)"[1].

وقع الاختلاف في قراءة الفعل (زين)، حيث انفرد ابن عامر من القراء السبعة بضم الزاي وكسر الياء، بالبناء للمفعول (زُيِّن قتلُ أولادَهم شركائهم)، وقرأ الباقون (زَيَّن) بالبناء للفاعل (زَيَّن قتلَ أولادِهم شركاؤهم)[2]، وقرأ أبو عبد الرحمن السلمي (زُيِّن قتلُ أولادِهم شركاؤهم)[3].

قرأ الجمهور من أهل الحرمين، وأهل الكوفة، والبصرة (زَيَّن قتلَ أولادِهم شركاؤهم) بالبناء للفاعل، فالوجه الإعرابي لها كالآتي: (شركاؤهم) فاعل، و(قتل) مفعول به أضيف إليه (أولادهم)، والأصل في المصدر أن يُضاف إلى فاعل[4] فالشركاء قاموا بالتزيين لا القتل[5].

أما الوجه الإعرابي لقراءة ابن عامر(زُيِّن قتلُ أولادَهم شركائهم) فالفعل لم يُسمَّ فاعله، و(قتل) بالرفع على أنه نائب فاعل، وفَصَلَ بين المضافين بغير الظرف أي بمفعول المصدر (أولادهم)، وبهذا تقدَّم المفعول على الفاعل المجرور بالإضافة (شركائهم)[6]، والتقدير/ زين قتل شركائهم أولادهم[7]، وهذا تخريج أباه البصريون، وأجازه الكوفيون ووافقهم ابن مالك[8]، واستشهدوا به على جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض[9].

أنكر النحاة والمفسرون هذه القراءة، ومن هؤلاء: أبو جعفر والذي لا يستجيز قراءة (زُيِّن)[10]، ووصفه أبو علي الفارسي بأنه قبيحٌ قليل الاستعمال[11]، أما ابن الأنباري فنعته بأنه

---

(1) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج2/ 184.

(2) يُنظر: البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، عبد الفتاح القاضي، ج1/ 283، والسبعة في القراءات، أبو بكر البغدادي، ج1/ 270

(3) يُنظر: الكشاف، الزمخشري، ج4/ 208.

(4) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ج7/ 91، وغرائب التفسير وعجائب التأويل، برهان الدين الكرماني، ج1/ 388، وفتح القدير، الشوكاني، ج2/ 188.

(5) يُنظر: المقتضب، المبرد، ج3/ 281.

(6) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، ج2/ 351، وحجة القراءات، ابن زنجلة، ج1/ 273، وغرائب التفسير وعجائب التأويل، برهان الدين الكرماني، ج1/ 388.

(7) يُنظر: البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري، ج1/ 343.

(8) يُنظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، ج4/ 657، والبيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري، ج1/ 343.

(9) يُنظر: شرح الشواهد الشعرية بين أمَّات الكتب النحوية، محمد شراب، ج3/ 302.

(10) يُنظر: جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري، ج12/ 138.

(11) يُنظر: التفسير الوسيط، النيسابوري، ج2/ 327.

ضعيف في القياس جدًا[1]، وينفي الاحتجاج به[2] وعدّه صاحب الحُجّة قبحًا في القرآن، وجائزًا في ضرورة الشعر[3]، وعدَّه أبو الحسن القيرواني ضعيفًا في العربية[4]، بحجة أنَّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه لا يكون إلا بالظرف، وفي الشعر خاصة[5]، وضعَّفها ابن عطية، ومكي بن أبي طالب، وابن جني، والنحاس[6] ووافق الزمخشري البصريين في هذا، وردَّ قراءة ابن عامر لقول الصبان: "ولا عبرة برده مع ثبوتها بالتواتر"[7]، وبهذا نلاحظ رد النحاة المتقدمين لهذه القراءة وضعَّفوها، ولكنها تبقى قراءة متواترة، قارئها أعلى القراء السبعة سندًا؛ لأنه كان قبل أن يوجد اللحن[8].

قرأ أبو عبد الرحمن السلمي[9] (زُيِّن قتلُ أولادِهم شركاؤهم) وتخريجها كالآتي: (قتل) مرفوعًا مضافًا إلى (أولادهم)، و(شركاؤهم) لها تأويلان: أحدهما لسيبويه أن يكون مرفوعًا على إضمار فعل أي زينه شركاؤهم، والآخر لقطرب وهو فاعل للمصدر (قتل)[10].

والملاحظ أنَّ البيضاوي اتّبع الزمخشري في تضعيفه لقراءة ابن عامر، توافق الباحثة ما ذهب إليه البيضاوي وجمهور النحاة في ترجيح قراءة البناء للفاعل.

ثانيًا: ما وافق فيه المدرسة البصرية

لقد وافق البيضاوي رأي المدرسة البصرية في أربع مسائل، وهي:

المسألة الأولى قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١]

---

(1) يُنظر: البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري، ج1/ 342

(2) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، ج2/ 355.

(3) يُنظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، 151.

(4) يُنظر: النكت في القرآن، أبو الحسن القيرواني، ج1/ 224.

(5) يُنظر: غاية المريد في علم التجويد، عطية قابل نصر، ج1/ 18.

(6) يُنظر: غيث النفع في القراءات السبع، أبو الحسن الصفقاسي، ج1/ 223.

(7) يُنظر: الكنز في القراءات العشر، ابن المبارك، ج1/ 80.

(8) يُنظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، شهاب الدين البناء، ج1/ 274.

(9) يُنظر: الكشاف، الزمخشري، ج4/ 208.

(10) يُنظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الاندلسي، ج4/ 657، وشرح المفصل، ابن يعيش، ج1/ 215، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، ج1/ 229.

قال البيضاوي: "الأرحام بالنصب عطف على محل الجار والمجرور... والمعنى: أي اتقوا الله واتقوا الأرحام وصلوها ولا تقطعوها، وقرأ حمزة بالجر عطفًا على الضمير المجرور وهو ضعيف لأنه كبعض الكلمة، وقرئ بالرفع على أنه مبتدأ محذوف تقديره والأرحام كذلك"[1].

قرئت كلمة (الأرحام) بتثليث الحركات، حيث قرأ حمزة بالجر، وقرأ عبد الله بن يزيد بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب [2].

أمّا قراءة الجمهور (النصب) فعلى وجهين، أولهما على تقدير: واتقوا الله فلا تعصوه، واتقوا الأرحام فلا تقطعوها[3]، حيث عطف الأرحام على لفظ (الله) تعظيمًا لأمر الأرحام[4]، وممَّا يدلِّل على تعظيم شأن الرحم قول النَّبِيَّ _صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ_ في الحديث القدسي: "قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: أَنَا الرَّحْمَنُ خَلَقْتُ الرَّحِمَ، وَشَقَقْتُ لَهَا مِنَ اسْمِي، فَمَنْ يَصِلْهَا أَصِلْهُ، وَمَنْ يَقْطَعْهَا أَقْطَعْهُ، فَأَبُتَّهُ"[5] أو معطوف على لفظ الجلالة على تقدير حذف المضاف أي: واتقوا الله وقطع الأرحام[6]، والوجه الآخر أن يعطف على محل الجار والمجرور[7]، فنؤول معنى الجار والمجرور باسم منصوب، والتقدير: تسألونه العفو أو الرحمة مثلًا والأرحام، حيث إنه لم يشركه في الإتباع على اللفظ، فتبعه على المحل[8].

وتخريج قراءة الرفع على الابتداء، وعلى نية تمام الكلام[9]، والتقدير: والأرحام أهل أن توصل أو الأرحام مما يتقى[10].

---

(1) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج2/ 58.

(2) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية، ج2/ 4، والتيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني، ج1/ 93، وجامع البيان في القراءات السبع، أبو عمرو الداني، ج3/ 1003، والحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج3/ 121، والسبعة في القراءات، أبو بكر البغدادي، ج1/ 226، والعنوان في القراءات السبع، أبو طاهر السرقسطي، ج1/ 83، والكامل في القراءات العشر والأربعين، أبو القاسم الهذلي، ج1/ 524، والمبسوط في القراءات العشر، أبو بكر النيسابوري، ج1/ 175، والنشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ج2/ 247، والوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية، أبو علي الأهوازي، ج1/ 156.

(3) يُنظر: تأويلات أهل السنة، الماتريدي، ج3/ 4.

(4) يُنظر: المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، ج3/ 1325.

(5) مسند الإمام أحمد بن حنبل، ج3/ 198.

(6) يُنظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، ج3/ 497_498.

(7) يُنظر: الكشاف، الزمخشري، ج1/ 462.

(8) يُنظر: الدر المصون، السمين الحلبي، ج3/ 554.

(9) يُنظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن، الثعلبي، ج3/ 242.

(10) يُنظر: البحر المحيط في التفسير، ابو حيان الأندلسي، ج3/ 497_498.

وأمَّا قراءة الجر، فلها تخريجين، أولهما: عطف (الأرحام) على الضمير في (به) من غير إعادة الجار[1]، فالأصل أن يَقال: تساءلون به وبالأرحام، ولقد ضعَّف النّحويون هذه القراءة، لقول أبي علي الفارسي (ت377هـ): هذا ضعيف في القياس[2]، والزجاج (ت310هـ) الذي جعل ذلك في ضرورة الشعر، وخطأ عظيم في أمر الدين[3]، وعلّل الأخفش (ت215هـ) ذلك بأنه لا يجري الظاهر المجرور على المضمر المجرور[4]، ووصفه الزمخشري (ت538هـ) بأنه ليس سديدًا[5]، وذلك لأن الضمير المخفوض لا يعطف عليه إلا بإعادة الخافض[6]، وجعله الفراء (ت207هـ) قبحًا؛ لأن العرب لا ترد مخفوضًا على مخفوض[7]، والمردود مصطلح كوفي يدل على البدل.

أمّا التخريج الآخر لقراءة الجر هو جعل الواو واو القسم، وجرَ بها (الأرحام)[8]، ولعلَّ تخريج قراءة الجر بواو القسم وليس على العطف يؤيد عدم جواز العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة حرف الجر.

كان اختيار البيضاوي لقراءة النصب وتضعيفه لقراءة الجر موافقًا لما ذهب إليه جمهور القراء، وأقيس للتركيب النحوي في عدم جواز العطف بالجر على الضمير المخفوض دون إعادة حرف الجر على رأي البصريين[9].

المسألة الثانية قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِي ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ وَلَن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا﴾ [النساء: ١٤٥]

قال البيضاوي: "قرأ الكوفيون بسكون الراء، وهي لغة كالسطْر والسطَر والتحريك أوجه؛ لأنه يجمع على أدراك"[10].

---

(1) يُنظر: اللباب في علوم الكتاب، سراج الدين النعماني، ج6/ 144.
(2) يُنظر: التفسير البسيط، النيسابوري، ج6/ 287.
(3) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج6/2.
(4) يُنظر: معاني القرآن، الأخفش، ج1/ 243.
(5) يُنظر: الكشاف، الزمخشري، ج1/ 462.
(6) يُنظر: التسهيل لعلوم التنزيل، ابن جزي، ج1/ 176.
(7) يُنظر: معاني القرآن، الفراء، ج1/ 252.
(8) يُنظر: تحفة الأقران فيما قرئ بالتثليث من حروف القرآن، أبو جعفر الأندلسي، ج1/ 167.
(9) يُنظر: التحرير والتنوير، ابن عاشور، ج2/ 246.
(10) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج2/ 105.

قرأ أبو جعفر وابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر بفتح الراء (الدرَك)، وقرأ عاصم والكسائي وخلف (الدرْك) بسكون الراء [1].
اختار الفراء فتح الراء، وعبّر عنها بالتثقيل[2]، ووافقه الرأي الزجاج وعلَّل ذلك لكثرة استعماله[3]، ورجّح الزمخشري التحريك[4]، وهذه قراءة أهل المدينة والبصرة[5]، وحجتهم في ذلك أنها أيسر وأشهر، وعلى الأصل، وحجة من أسكن أنّ التخفيف أيسر[6].

يتبين لنا مما سبق موافقة البيضاوي لما ذهب إليه البصريون من ترجيح تحريك الراء بخلاف ما ذهب إليه الكوفيون من سكون الراء.

المسألة الثالثة قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ لَهُمۡ جَنَّٰتٞ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۖ﴾ [المائدة: ١١٩]

قال البيضاوي: "وقرأ نافع يوم بالنصب على أنه ظرف لقال وخبر هذا محذوف أو ظرف مستقر وقع خبرًا، والمعنى هذا الذي مر من كلام عيسى واقع يوم ينفع، وقيل: إنه خبر، ولكن بني على الفتح بإضافته إلى الفعل، وليس بصحيح؛ لأن المضاف إليه معرب"[7].

قرأ نافع بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع[8]، وتقرأ منصوبة منونة[9] (يومًا) وهذه القراءة منعها المبرد[10]، وتُنسب للأعمش، وقرأ الحسن بن عياش الشامي (يومٌ) مرفوعة منوّنة[11].

---

(1) يُنظر: الأحرف السبعة للقرآن، أبو عمرو الداني، ج1/ 41، والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية، ج2/ 128، والتيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني، ج1/ 98، وحجة القراءات، ابن زنجلة، ج1/ 218، و زاد المسير في علم التفسير، جمال الدين الجوزي، ج1/ 490، والسبعة في القراءات، أبو بكر البغدادي، ج1/ 239، وسراج القاري المبتدي، ابن القاصح العذري، ج1/ 196، والكنز في القراءات العشر، ابن المبارك، ج1/ 58، والمبسوط في القراءات العشر، أبو بكر النيسابوري، ج1/ 183، ومعاني القراءات، الأزهري، ج1/ 320، والنشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ج2/ 253.
(2) يُنظر: كتاب فيه لغات القرآن، الفراء، ج1/ 59.
(3) يُنظر: التفسير البسيط، النيسابوري، ج7/ 166.
(4) يُنظر: الكشاف، الزمخشري، ج1/ 581.
(5) يُنظر: جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري، ج9/ 338.
(6) يُنظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ج1/ 127.
(7) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج2/ 152.
(8) يُنظر: البحر المحيط، أبو حيان، ج4/ 421، والتحرير والتنوير، ابن عاشور، ج26/ 330، وفتح القدير، الشوكاني، ج2/ 109.
(9) يُنظر: حجة القراءات، ابن زنجلة، ج1/ 242، والمبسوط في القراءات العشر، أبو بكر النيسابوري، ج1/ 189، والهادي شرح طيبة النشر، محمد سالم محيسن، ج2/ 182.
(10) يُنظر: الهداية إلى بلوغ النهاية، مكي بن أبي طالب، ج3/ 1951.
(11) يُنظر: الموسوعة القرآنية، ج5/ 216.

ولعلّ منع المبرد لقراءة النصب مع التنوين يعود إلى أنّ كلمة (يوم) مضافة، والمضاف لا ينوّن، وهذا ما يمكن قياسه على تنوينها مع الرفع.

قرأ الجمهور بالرفع (يومُ) وهي قراءة أكثر القراء، إشارة إلى اليوم، و(هذا) مبتدأ، و(يوم) خبر المبتدأ، وهو مضاف[1]، والجملة في موضع نصب القول[2]، والمعنى: قال الله _تعالى_: إنّ هذا اليوم هو اليوم الذي ينفع الصادقين صدقهم[3]، ووصفها أبو منصور بالجيدة[4].

أمّا قراءة (يومَ) فعلى تقدير: في يوم، فحذف في، ونصب يوم[5]، فالنصب إشارة إلى ما في اليوم[6]، والمعنى: ينفع الصادقين في الدنيا صدقهم في الآخرة[7]، وإعراب قراءة النصب على وجهين، أولهما: أنّ (هذا) مفعول (قال)، و(يوم) ظرف منصوب للقول[8]، والوجه الآخر أنّ (هذا) مبتدأ، و(يوم) متعلق بمحذوف خبر المبتدأ تقديره: هذا يوم[9] وهذا تخريجٌ للبصريين، ولا يجوز إعرابه خبر المبتدأ (هذا) بدون تعلق؛ لكونه مبنيًا على الفتح، ولقد ضعّف البيضاوي هذا الوجه بتصديره بلفظة (قرئ) الفعل المبني للمجهول.

بينما الكوفيون اعتبروا (يوم) مبنيًا خبرًا لهذا، وبني لإضافته إلى الجملة الفعلية، على خلاف البصريين الذين يشترطون البناء إذا أضيف الظرف إلى جملة فعلية مصدرة بفعل مبني، فعلى قول البصريين: (يوم) معرب[10]، وهذه مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين، وقف فيها البيضاوي موافقًا للبصريين.

ومما يشابه هذه المسألة في الحكم النحوي، وقد أوردها البيضاوي مشيرًا إلى اختلاف القراءات فيها، قوله تعالى: ﴿أَن يُصِيبَكُم مِّثْلُ مَآ أَصَابَ﴾ [هود: ٨٩]، حيث يقول البيضاوي: "وقرئ بالفتح لإضافته إلى المبني"[11]، ف(مثلُ) ظرف مبني على الضم في محل نصب؛ لأنه

---

(1) يُنظر: تفسير الراغب الأصفهاني، ج5/ 506، ومدارك التنزيل وحقائق التأويل، النسفي، ج1/ 487.
(2) يُنظر: الموسوعة القرآنية، ج4/ 131.
(3) يُنظر: تفسير القرآن الحكيم، محمد رشيد الحسيني، ج7/ 228.
(4) يُنظر: معاني القراءات، الأزهري، ج1/ 344.
(5) يُنظر: تفسير القرآن، السمعاني، ج2/ 84.
(6) يُنظر: المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، ج5/ 506.
(7) يُنظر: مختصر معالم التنزيل في تفسير القرآن، البغوي، عبدالله الزيد، ج1/ 253.
(8) يُنظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل، برهان الدين الكرماني، ج1/ 349.
(9) يُنظر: الكشاف، الزمخشري، ج1/ 697.
(10) يُنظر: البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ج4/ 421.
(11) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج3/ 146.

مضاف إلى مبني، وإذا أضيف إلى معرب كما في قوله تعالى: هذا يوم ينفع، فإن كلمة (يوم) معربة، فإن كانت منصوبة فعلى الظرفية، وإن كانت مرفوعة فعلى خبر المبتدأ (هذا)، والتوضيح السابق خاص بالبصريين، بينما الكوفيون يجيزون البناء على الرغم من إضافته إلى معرب.

المسألة الرابعة قوله تعالى: ﴿إِن تَحۡرِصۡ عَلَىٰ هُدَىٰهُمۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي مَن يُضِلُّ وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ﴾ [النحل: ٣٧]

قال البيضاوي: "قرأ غير الكوفيين (لا يُهدَى) على البناء للمفعول وهو أبلغ"[1].

اختلف القراء في فتح الياء وضمها حيث قرأ عاصم وحمزة والكسائي وخلف وعبد الله بن مسعود (يَهدِي) بفتح الياء ....."وكسر الدال على البناء للفاعل، وقرأ أبو جعفر ونافع وابن كثير وابن عامر وأبو عمرو ويعقوب (يُهدَى) بضم الياء وفتح الدال على البناء للمفعول[2]، "وفيها وجه ثالث في القراءة (لا يُهدِي من يَضل) وهو أقل الثلاثة"[3].

اختار الكوفيون (يَهدِي) فعل مستقبل مسند إلى الله تعالى وتحمل معنيين ذكرهما ابن الأنباري، أولهما: لا يهدي الله من أضلَّه، والآخر بمعنى يهتدي[4]، وتعرب (من) في محل نصب مفعول به[5].

أمَّا (يُهدَى) فقرأها أهل المدينة والشام والبصرة[6] وتأويل معناها: من أضلَّه الله فلا هادي له[7]، وهذا شبيه بقوله تعالى: ﴿مَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ﴾ [الأعراف: ١٨٦]، و(من) في

---

(1) المرجع السابق ، ج3/ 226.

(2) يُنظر: السبعة في القراءات، أبو بكر البغدادي، ج1/ 372، وسراج القارئ المبتدئ وتذكار القاري المنتهي، ابن القاصح العذري، ج1/ 269، وشرح طيبة النشر، ابن الجزري، ج1/ 261، والمبسوط في القراءات، أبو بكر النيسابوري، ج1/ 263، والهداية إلى بلوغ النهاية، مكي بن أبي طالب، ج6/ 3990، والوافي في شرح الشاطبية، عبد الفتاح القاضي، ج1/ 305، و تفسير السمرقندي، ج2/ 274،

(3) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج3/ 198.

(4) يُنظر: تفسير القرآن، السمعاني، ج3/ 172، وفتح البيان في مقاصد القرآن، أبو الطيب الحسيني، ج7/ 241، ومعاني القراءات، الأزهري، ج2/ 79.

(5) يُنظر: البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات بن الانباري، ج1/ 78،و فتح القدير، الشوكاني، ج3/ 194.

(6) يُنظر: جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري، ج17/ 202.

(7) يُنظر: زاد المسير في علم التفسير، جمال الدين الجوزي، ج2/ 559

محل رفع نائب فاعل[1]، ولقد رجَّح الطبري[2] وأبو عبيدة معمر بن المثنى وأبو حاتم البناء للمفعول[3].

فالبيضاوي في هذه المسألة يميل إلى رأي البصريين في قراءة البناء للمفعول، ولعلَّ علة ترجيحه هي حذف الفاعل لشهرته ومعرفته تعالى، وترى الباحثة أنه لا أرجحية بين قراءتين متواترتين سبعيتين، فالقراءتان على حدٍّ سواء.

ثالثًا: ما وافق فيه المدرسة الكوفية

لقد وافق البيضاوي رأي المدرسة الكوفية في ثلاث مسائل، وهي:

المسألة الأولى قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ فَعَمُواْ وَصَمُّواْ ثُمَّ تَابَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٞ مِّنۡهُمۡۚ وَٱللَّهُ بَصِيرُۢ بِمَا يَعۡمَلُونَ﴾ [المائدة: ٧١]

قال البيضاوي: "ثم عموا وصموا كرة أخرى، وقرئ بالضم فيها على أن الله تعالى عماهم وأصمهم أي رماهم بالعمى والصمم، وهو قليل، واللغة الفاشية أعمى وأصم ... و(كثير) بدل من الضمير أو فاعل والواو علامة الجمع كقولهم أكلوني البراغيث أو خبر مبتدأ محذوف أي العمى والصم كثير منهم، وقيل مبتدأ والجملة قبله خبره وهو ضعيف؛ لأن تقديم الخبر مثله ممنوع"[4].

ينصُّ قول البيضاوي على مسألتين متعلقتين بالفعل (عموا)، بحيث تتعلق أولهما بجانب القراءات القرآنية، والأخرى تتعلق بإحدى لغات العرب المشهورة وهي لغة (أكلوني البراغيث).

أمَّا المسألة الأولى فهي على إحدى القراءتين (عَموا) و(صَمُّوا) بفتح العين والصاد على البناء للفاعل، و(عُمُوا) و(صُمُّوا) بضم العين والصاد على البناء للمفعول، والمعنى المراد من البناء للمفعول أي عماهم الله، وصممهم[5]، وقراءة الجمهور فتح العين والأصل (عميُوا)، نقلت حركة الياء إلى الميم قبلها، فالتقى ساكنان الياء والواو، وتمّ التخلص منهما بحذف الياء، وأمّا

---

(1) يُنظر: تفسير القرآن، السمعاني، ج3/ 172، وفتح القدير، الشوكاني، ج3/ 194.

(2) يُنظر: جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري، ج17/ 202.

(3) يُنظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن، الثعلبي، ج6/ 16، ومعالم التنزيل في تفسير القرآن، البغوي، ج3/ 79.

(4) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج2/ 137.

(5) يُنظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتخب الهمذاني، ج2/ 476.

قراءة ضم العين فعلى وجهين، أولهما: إتباع العين الميم، والآخر أنه كما أسلفنا مبني لما لم يُسمَّ فاعله[1].

يرى البيضاوي أنّ البناء للفاعل هو أفصح من البناء للمفعول الذي وصفه بالضعف، وتعليلنا لذلك أنّه جزاء لعملهم أوقع الله عليهم العمى والصمم، فالواو فاعل في اللفظ مفعول به في المعنى

والمسألة الثانية أن يكون الفعل (أعمى) مجردًا بدون ضمير يعود على الفاعل الظاهر أو أن يكون متصلًا بضمير يعود على الفاعل الذي يلحق الفعل وهي إحدى لغات العرب المشهورة ب (لغة أكلوني البراغيث) وما يترتب عليه من إعراب الاسم الظاهر بعد المضمر.

في قوله تعالى: (عموا وصموا كثير) اتصل الفعل بضمير يعود على الفاعل الظاهر الذي تبع الفعل على لغة أكلوني البراغيث، وهي لغةٌ غير فصيحة، وقد وسم ابن الأنباري ذلك بالضعف[2]، وقد حذا حذوه ابن هشام الذي يرى أن الأصل (عَمِي وصمَّ كثيرٌ)، وأضاف أنَّ كثيرًا من النحاة حمله على غير هذه اللغة لضعفها[3]، ويرى البيضاوي أنّ اللغة المشهورة تجريد الفعل من ضمير يعود على الفاعل الظاهر والتي عبّر عنها بقوله: واللغة الفاشية.

وتُعرَب كلمة (كثير) على ثلاثة أوجه، أولهما أن يكون (كثير) بدلًا من الضمير (الواو)[4]، والوجه الثاني أن تكون فَاعِلًا بأسروا وَالْوَاو عَلامَة جمع[5] ، أمَّا الوجه الثالث أن تكون (كثير) مرفوعة على إضمار مبتدأ، وما قبله الخبر[6]، وحجتهم في ذلك ما قاله الأشموني: "تقديم الخبر أكثر من هذه اللغة، والحمل على الأكثر راجع"[7].

---

(1) يُنظر: إعراب القراءات الشواذ، العكبري، ج1/ 454.

(2) يُنظر: البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات بن الأنباري، ج1/ 302.

(3) يُنظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، ج1/ 479.

(4) يُنظر: إعراب القرآن، النحاس، ج1/ 277، والبيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات بن الأنباري، ج1/ 302.

(5) يُنظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، ج1/ 479.

(6) يُنظر: مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب، ج1/ 234.

(7) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1/ 200.

لم يوافقهم البيضاوي الوجه الثالث في إعراب (كثير)، وقد نعته بالضعف؛ لأن الخبر إذا كان فعلًا يمتنع تقديمه، وقد منع الكوفيون تقديم الخبر؛ لأنَّه يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره، أمَّا البصريون أجازوا ذلك لأنَّه عائدٌ على متقدم رتبة أو على نية التأخير[1].

فالخلاف الإعرابي في كلمة (كثير) يبين توافق البيضاوي مع الكوفيين في اعتبار كلمة (كثير) مبتدأ، والجملة الفعلية قبله خبر، وهذا لم يقُل به إلا الكوفيون.

المسألة الثانية قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡتُلُواْ ٱلصَّيۡدَ وَأَنتُمۡ حُرُمٞۚ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدٗا فَجَزَآءٞ مِّثۡلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحۡكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]

قال البيضاوي: "برفع الجزاء، والمثل قراءة الكوفيين ويعقوب بمعنى فعليه أي فواجبه جزاء يماثل ما قتل من النعم، وعليه لا يتعلق الجار بجزاء للفصل بينهما بالصفة، فإن متعلق المصدر كالصلة له فلا يوصف ما لم يتم بها، وإنما يكون صفته، وقرأ الباقون على إضافة المصدر إلى المفعول وإقحام مثل كما في قولهم مثلي لا يقول كذا، والمعنى فعليه أن يجزى مثل ما قتل ... واللفظ للأول أوفق"[2].

قرأ أبو جعفر وابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر بترك التنوين، وجر (مثل)، وقرا الباقون: عاصم وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف بتنوين (جزاء)، ورفع (مثل)[3]، والأخيرة قراءة الكوفيين[4].

ويرى الواحدي أنّ معنى القراءتين سواء فقراءة (فَجَزَاءٌ مِثْلُ) أي: فعليه جزاء مماثل للمقتول، مثلًا: في الضبع كبش، وفي الغزال جمل، أمّا قراءة (فجزاءُ مثلِ) معناه: فجزاء ما قتل، ويكون المثل صلة كقولنا: أنا أكرم مثلك، أي: أكرمك [5]، والمعنى: أن يُقوِّم ذوا عدل الصيد

(1) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، ج1/ 56.

(2) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج2/ 144.

(3) يُنظر: شرح طيبة النشر، النويري، ج2/ 290، و المبسوط في القراءات، أبو بكر النيسابوري، ج1/ 187، ومعاني القراءات، الأزهري، ج1/ 338،

(4) يُنظر: شمس العلوم، نشوان بن سعيد الحميري، ج2/ 1088، والوافي في شرح الشاطبية، عبد الفتاح القاضي، ج1/ 253.

(5) يُنظر: التفسير الوسيط، النيسابوري، ج2/ 229.

الذي صاده، فإن بلغت القيمة ثمن الهدي الذي صاده، تخيّر بين أن يهدي ثمن قيمته، وبين أن يشتري طعامًا بقيمته طعامًا للمساكين، وبين أن يصوم يومًا عن طعام كل مسكين[1].

والملاحظ أنّ المعنى في القراءتين واحد، مع اختلاف الموقع الإعرابي، وتخريج القراءتين كما ذكره الأزهري أنّ حذف التنوين على الإضافة، ومن قرأ بالتنوين جعل (مثل) نعتًا للمنعوت (جزاء)، والتقدير: فعليه جزاءٌ مثلُ ما قتل[2]، وهذا يقتضي المماثلة في المعنى بأن يكون المثل هو الجزاء نفسه، أمَّا على قراءة الخفض يلزمه جزاء المقتول لا جزاء مثله[3]، نلاحظ أنّ (مثل) صفة مضاف إلى الاسم الموصول المعرفة، والمضاف إليه يعطي قوةً للصفة، ويزيد معناها في أنّ الجزاء يحكم به ذوا عدل فإمّا الهدي أو إطعام مساكين أو صيام.

والوجه الإعرابي لقراءة (فجزاءٌ مثلُ)، تعرب (مثل) صفة (الجزاء)، و(جزاء) لها ثلاثة أوجه، أولهما: مبتدأ والخبر محذوف والتقدير: على القاتل جزاء مماثل للمقتول من الصيد، والثاني خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: الواجب جزاء، وإمَا فاعل لفعل محذوف، والتقدير: يلزمه جزاء، وهذا الوجه الثالث[4]، ويجوز أن ترفع (جزاء) على الابتداء، و(مثل) خبر المبتدأ[5]، والتقدير: فجزاؤه مثل ما قتل[6]، ونلاحظ أنّ إعراب (جزاء) في الأوجه الثلاثة يكون عُمَدًا لا يمكن الاستغناء عنه، ولا يتم المعنى إلا به.

وجميع التخريجات تقتضي المماثلة، لذلك لم تصلنا قراءة بالتنوين، ونصب (مثل)، والتي تحمل معنى المغايرة أي أن المثل غير الجزاء[7]، والمعنى المراد من قراءة الرفع هو فجزاؤه مثل ما قتل، لذا اختار البيضاوي قراءة التنوين، ورفع (جزاء)، وهو ما ذهب إليه الكوفيون.

يتبين لنا ممّا سبق، أنّ المعنى واحد للقراءتين وهو المماثلة، بغض النظر عن طبيعة المماثلة في قراءتي التنوين والإضافة، ففي قراءة التنوين جزاء مماثل للمقتول هو الهدي،

---

(1) يُنظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج2/ 144.

(2) يُنظر: معاني القراءات، الأزهري، ج1/ 338.

(3) يُنظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ج2/ 98، والوقف القرآني، عزت شحاتة كرار محمد، ج1/ 59.

(4) يُنظر: إعراب القرآن، الباقولي، ج2/ 715، وحجة القراءات، ابن زنجلة، ج1/ 235، والقراءات وأثرها في علوم العربية، محمد سالم محيسن، ج2/ 224، ومشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب، ج1/ 236.

(5) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج2/ 207.

(6) يُنظر: معاني القرآن، الفراء، ج1/ 145.

(7) يُنظر: جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري، ج10/ 14.

فإعراب (مثل) نعت ل(جزاء)، أمّا قراءة إضافة (مثل) المعرف إلى (جزاء) تزيد المعنى وضوحًا، فله جزاء وهو أن يقيِّم ذوا عدل الهدي أو إطعام مساكين أو صيام.

المسألة الثالثة قوله تعالى: ﴿فَٱنطَلَقَا حَتَّىٰٓ إِذَا لَقِيَا غُلَٰمًا فَقَتَلَهُۥ قَالَ أَقَتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةًۢ بِغَيْرِ نَفْسٍ لَّقَدْ جِئْتَ شَيْـًٔا نُّكْرًا﴾ [الكهف: ٧٤]

قال البيضاوي: "قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو ورويس عن يعقوب (زاكية) والأول أبلغ"[1].

قرأ الكوفيون وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وخلف (زكيّة)، وقرأ أبو جعفر ونافع وابن كثير وأبو عمرو ويعقوب (زاكية)[2].

الحجة لمن قرأ (زكيّة) أنها أذنبت ثم تابت، وحجة من قرأ (زاكية) أنها لم تذنب قط[3]، وهذا قول أبي عمرو بن العلاء، أما الكسائي والفراء فيرون أن معناهما واحد[4] على قياس (قاسية، وقسيَّة)[5].

قرأ الجمهور (زاكية)[6]، وهنا خالف البيضاوي الجمهور لترجيحه (زكيَّة) بدون ألف مع تشديد الياء، ولقد وافق البيضاوي ثعلبًا بالترجيح[7]، وهنا نجد اختيار البيضاوي موافقًا لما ذهب إليه الكوفيون.

---

(1) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج3/ 288.

(2) يُنظر: التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني، ج1/ 144، والسبعة في القراءات، أبو بكر البغدادي، ج1/ 395، فتح القدير، الشوكاني، ج3/ 357، والمبسوط في القراءات العشر، أبو بكر النيسابوري، ج1/ 280، ومعاني القراءات، الأزهري، ج2/ 115.

(3) يُنظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ج1/ 227.

(4) يُنظر: معالم التنزيل في تفسير القرآن، البغوي، ج3/ 208.

(5) يُنظر: معاني القرآن، الفراء، ج2/ 155.

(6) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ج11/ 21.

(7) يُنظر: المرجع السابق.

الْمبحث الثَّالث: ما خالفَ فيه المدرستين

ويُقصَد بذلك مخالفةُ رأيِ البيضاوي للمدرستين البصرية والكوفية، وقد ظهر ذلك من خلال ترجيحه لقراءةٍ شاذةٍ على قراءةٍ متواترةٍ في مسألةٍ واحدةٍ فقط، وتعليل ذلك أنه يوافق أصول العربية، ويمكن بيان ذلك من خلال قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٨]

قال البيضاوي: "والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جملتان عند سيبويه، إذ التقدير فيما يتلى عليكم السارق والسارقة أي حكمهما، وجملة عند المبرد والفاء للسببية دخل الخبر لتضمنها معنى الشرط، إذ المعنى: والذي سرق والتي سرقت، وقرئ بالنصب، وهو المختار في أمثاله؛ لأن الإنشاء لا يقع خبرًا إلا بإضمار وتأويل"[1].

يتجلى موطن الشاهد في كلمتي (السارق والسارقة) اللتين قرئتا رفعًا، ونصبًا، حيث أجمع القراء السبعة على الرفع في الموضعين[2]، وقرأها عيسى بن عمر نصبًا، وهي قراءة شاذة[3].

وهذا مثالٌ على أن تفسير البيضاوي احتوى على قراءات شاذة دون أن يلفت انتباهنا إلى ذلك، ويقصد البيضاوي في قوله (في أمثاله) قوله تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ ۖ﴾ [النور: ٢]، فنجد هاتين الآيتين الكريمتين ارتبطتا في مؤلفات النحاة تحت حكمٍ نحويٍّ واحد، ولقد ذكر البيضاوي قراءة الرفع مع تخريجها، بينما ذكر قراءة النصب ورجّحها دون أن يخرِّجها.

ويمكن توضيح ذلك بالقول: قرأ الجمهور بالرفع على الابتداء، وللخبر وجهان أحدهما: محذوفٌ، وتقديره: أي مما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة[4] وإلى هذا ذهب سيبويه أي جعل الخبر مقدرًا في قراءة الرفع، والتقدير: فيما يتلى عليكم أو فيما فرض عليكم[5]، وبهذا نجد قراءة

---

(1) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، ج2/ 126.

(2) يُنظر: شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، ج1/ 194.

(3) يُنظر: إعراب القرآن، النحاس، ج1/ 267، والتحرير والتنوير، ابن عاشور، ج6/ 190، وشرح كتاب سيبويه، أبو السعيد السيرافي، ج1/ 499.

(4) يُنظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج1/ 329.

(5) يُنظر: فتح البيان في مقاصد القرآن، أبو الطيب الحسيني، ج3/ 416.

الجمهور تأولت على الإضمار، وأنَّ في الكلام جملتين[1]، والجملة الأولى هي السارق والسارقة فيما فرض عليكم، والجملة الثانية هي فاقطعوا أيديهما، وهذا تخريجٌ وافقه البيضاوي.

وأمّا الوجه الآخر للخبر فهو (فاقطعوا) وهو ما ذهب إليه المبرد والزجاج[2] والنحاس وأجازوا دخول الفاء عليه لتضمن المبتدأ معنى الشرط، والتقدير: والذي سرق، والتي سرقت، ف(أل) اسم موصول أريد منه التعميم فنزل منزلة الشرط[3]، ويوافقهم الباقولي لتضمن معنى الجزاء في الصلة[4]، وهذا تخريجٌ أباه البيضاوي.

ومن النحاة من يجمع بين الوجهين للخبر، ومن ذلك الأخفش، فلقد وقع نظر الباحثة على رأيين له أحدهما: الخبر محذوف[5]، والآخر هو الجملة الطلبية[6].

ويدعِّم الفراء قراءة الرفع بأنّه لا يراد منه سارقٌ بعينه، ولو أردت سارقًا بعينه لنصبت، فوجِّها توجيه الجزاء، والتقدير: من سرق فاقطعوا يده[7]، فالوجه عنده الرفع[8]، وقراءة الرفع هي اختيار الكوفيين الذين يجيزون دخول الفاء على الخبر، ومنع سيبويه وجمهور البصريين دخول الفاء على الخبر إلا في خبر مبتدأ موصول بظرف أو مجرور[9].

أمَّا تخريج قراءة النصب على الاشتغال[10]، والتقدير: اقطعوا السارق والسارقة، وهي اختيار سيبويه؛ لأنَّ الأمر بالفعل أولى، والفاء للعطف، ولا يصح نصب اسم بفعل في جملة أخرى، والأصل: تقديم الفعل[11]، وتبع سيبويه في رأيه الزمخشريُّ[12]، وابنُ الحاجب[13].

---

(1) يُنظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، ج3/ 133.
(2) يُنظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية، ج2/ 48.
(3) يُنظر: إعراب القرآن، النحاس، ج1/ 267، والتحرير والتنوير، ابن عاشور، ج6/ 190، وتفسير الجلالين، ج1/ 143، وفتح البيان في مقاصد القرآن، أبو الطيب الحسيني، ج3/ 416
(4) يُنظر: إعراب القرآن، الباقولي، ج1/ 195.
(5) يُنظر: غرائب القرآن ورغائب الفرقان، النيسابوري، ج2/586.
(6) يُنظر: إعراب القرآن وبيانه، محمود الدين الدرويش، ج2/ 227.
(7) يُنظر: معاني القرآن، الفراء، ج1/ 306.
(8) يُنظر: المرجع السابق، ج1/ 242.
(9) يُنظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، ج4/ 246، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش، ج2/ 1042، و مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب، ج1/ 225، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، ج 1/ 403.
(10) يُنظر: البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ج4/ 246، وفتح القدير، الشوكاني، ج2/ 46.
(11) يُنظر: الكتاب، سيبويه، ج1/ 144، ومشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب، ج1/ 225.
(12) يُنظر: الكشاف، الزمخشري، ج1/ 631.
(13) يُنظر: أمالي ابن الحاجب، ج2/ 507.

ومما سبق نلاحظ أنّ البيضاوي يرجّح قراءة النصب لقوله: (وهو المختار في أمثاله)، وهو ترجيح نحوي لقراءة شاذة على قراءة متواترة، ويعلِّل الشهاب الخفاجي ترجيح البيضاوي أنَّه بالرفع يبنى على جملتين، وبالنصب جملة واحدة، والجملة أفضل[1].

وتعليل الشهاب لقول البيضاوي إشارة واضحة لتضعيف البيضاوي الوجه الثاني للخبر من قراءة الرفع، وهو أن يكون الخبر (فاقطعوا)، والذي يترتب عليه أن يكون الكلام جملة واحدة، وهو بهذا موافقٌ لما ذهب إليه البصريون وجمهور النحاة من تأويل قراءة الرفع على حذف الخبر، لقوله: "الإنشاء لا يقع خبرًا إلا بإضمارٍ وتأويل"، وبهذا يُبنى الكلام على جملتين في قراءة الرفع كما بيّن الشهاب، وإلى هذا تميل الباحثة إلى أنّ الخبر محذوف.

ونعلِّل ترجيح البيضاوي لقراءة النصب بسبب تعدد الوجوه الإعرابية لها، والتي تستقيم مع المعنى المراد، والتي توافق قواعد العربية، وتؤيد الباحثة قراءة الرفع لاتّفاق القرّاء عليها، ووصفهم لقراءة النصب بأنّها قراءة شاذة، ولا يصحُّ ترجيح قراءة شاذة على متواترة.

ولعلّ البيضاوي لم يختلف في كثيرٍ من المسائل النحوية للمدرستين البصرية والكوفية اللتين توافقان أصول العربية، فكلٌّ منهما تقوم على قواعدَ معينةٍ صحيحةٍ ومقبولةٍ، ولم يخرج عن هاتين المدرستين إلَّا في هذه المسألة التي رجّح فيها الشاذ على المتواتر، وهذا يرجع إلى أنّه بصري، واعتماده على أسس المدرسة البصرية، فنجده أوّل قراءة الرفع على جملتين وفقًا لمذهب البصريين، وهذا ما يُفسِّر أيضًا كثرة عدد المسائل التي وافق فيها المدرستين والتي بلغ عددها اثنتي عشرة مسألة بمقابل مسألة واحدة خالف فيها المدرستين.

(1) يُنظر: حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي، ج6/ 352.

الخاتمَة

أولًا_ النتائج

بعد أن انتهت الباحثة من هذه الدراسة التي حاولت فيها بيان التوجيهات النحوية والصرفية للقراءات القرآنية التي عرض لها البيضاوي في تفسيره، خلُصت الدراسة إلى:

1. إنّ الإمامَ ناصرَ الدين البيضاوي عالمٌ موسوعيٌ جمع علومًا كثيرة كالتفسير والفقه والأصول والتاريخ والبلاغة، ومستويات اللغة كافّة.
2. يُعَدُّ تفسيرُ الإمامِ البيضاوي من أجلِّ التفاسير وأكثرها شهرةً، حيث اشتمل على مستويات اللغة الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية المبثوثة في ثنايا تفسيره.
3. عدّ العلماءُ تفسير الإمام البيضاوي اختصارًا لتفسير الكشاف الذي نقّاه من الاعتزاليات، وإنْ خالفه في بعض المسائل النحوية.
4. إنّ عددَ مواضع اختلاف القراءات القرآنية بالمستوى الصرفي أكثر من المستوى النحوي في تفسير البيضاوي، مع اهتمامه بالتوجيه النحوي أكثر من التوجيه الصرفي؛ لأنّ الصرف يعالج الكلمات، أمّا النحو فهو يعالج التركيب، وخلصت الدراسة الإحصائية إلى الأعداد الآتية:

عدد المسائل	الأسماء	الأفعال	الأدوات	العدد الكلي
الجانب النحوي	122	30	33	185
	الأفعال	الأسماء	العلل الصرفية	العدد الكلي
الجانب الصرفي	250	79	30	359

5. أكثر الصيغ اختلافًا في القراءات من ناحية نحوية هي الأسماء، وأكثر الصيغ اختلافًا في القراءات من ناحية صرفية هي الأفعال، ولأنّ الأفعال أصل بنية الكلمة.
6. تظهر شخصيةُ البيضاوي من خلال طرحه لآرائه، وتعقيباته على آراء غيره، فكان يضعِّف بعضها ويُلحِّن ما خالف القياس من خلال استخدامه الأفعال المبنية للمجهول.
7. لقد كان للبيضاوي تأثيرٌ واضحٌ في المفسرين بعده كالنسَفي ت (710هـ)، والألوسي ت(1270هـ)، وغيرهم.
8. إنّ أغلبَ الاختلاف في الجانب الصرفي بين قراءةٍ شاذة ومتواترة، وفي الجانب النحوي بين قراءتين متواترتين غالبًا، ويمكن تعليل ذلك بأن تأثير صيغ الكلمات أقوى من تعدد المواقع

الإعرابية؛ لأنّ تعدد صيغ الكلمات ينتج عن اختلاف المادة المعجمية للألفاظ، فيؤدي إلى تغيير كلي في المعنى.

9. تباينت طرق البيضاوي في عرضه للقراءات وتوجيهها بين ذكر بعضها دون الآخر وهو الأغلبية في تفسيره، وذكر جميعها في بعض المواضع وهو الأقل.
10. قلة احتجاج البيضاوي بالحديث النبوي، واحتجاجه في كثير من المواضع بالشعر العربي، وأشعار بعض المحدثين، وكذلك عدم احتجاجه في القراءات الشاذة وترجيحه لبعضها.
11. لم يلتزم البيضاوي منهجًا محددًا في عرضه للآراء النحوية، فهو بصري المصطلح والمدرسة إلا أنه لم يستثنِ الآراء الكوفية خلال عرضه للتوجيه النحوي للقراءات، فقد وافقهم في بعض الأحيان.
12. الغالب في موقف البيضاوي في القراءات التزامه الحيادية، فلا يفاضل بين قراءتين متواترتين.

ثانيًا_ التَّوصيات

إنّ تفسير البيضاوي أرضٌ خصبة وميدانٌ رحبٌ للدراسات البحثية، وبهذا خرجت الباحثة بتوصيتين مهمتين، وهما:

1. دراسة المخالفات بين تفسيري الزمخشري والبيضاوي في الجوانب النحوية والصرفية والبلاغية، وغيرها.
2. إفراد دراسة خاصة لمعرفة تأثير البيضاوي في اللاحقين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم**
- **الكتب العربية:**

1. *الإبانة عن معاني القراءات*، أبو محمد مكي بن أبي طالب ت(437هـ)، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، د.ط، د.ت.
2. *إبراز المعاني من حرز الأماني*، أبو القاسم شهاب الدين المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة (665هـ)، دار الكتب العلمية، د.ط، د.ت.
3. *أبو بكر الباقلاني ومفهومه للإعجاز القرآني*، أحمد جمال العمري، المدينة المنورة_ الجامعة الإسلامية، ط9، 1396هـ / 1976م.
4. *إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر*، أحمد بن محمد الدمياطي ت(1117هـ)، تحقيق: أنس مهرة، لبنان، دار الكتب العلمية، ط3، 2006م/ 1427هـ.
5. *الإتقان في علوم القرآن*، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (911هـ)، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ط، 1394هـ/ 1974م.
6. *إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم*، أبو السعود العمادي ت(982هـ)، بيروت، دار إحياء التراث العربي، د.ط، د.ت.
7. *الاستشهاد والاحتجاج باللغة*، محمد عيد، القاهرة، عالم الكتب، د.ط، 1988.
8. *أسس الدرس الصرفي*، د. كرم زرندح، د.ن، ط5، 1433هـ/ 2012م.
9. *إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك*، ابن قيم الجوزية ت(767 هـ)، ت: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، الرياض_ أضواء السلف، ط1، 1373 هـ - 1954 م.
10. *إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم*، أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (982هـ)، بيروت_ دار إحياء التراث العربي، د.ط، د.ت.
11. *إعراب القرآن*، أبو جعفر النحاس ت(338هـ)، ت: عبد المنعم خليل إبراهيم، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1421هـ.
12. *إعراب القرآن*، إسماعيل بن محمد بن الفضل الأصبهاني (535هـ)، الرياض_ فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، ط1، 1415 هـ - 1995 م.
13. *إعراب القرآن الكريم*، أحمد عبيد الدعاس، وآخرون، دمشق_ دار الفارابي، ط1، 1425 هـ.

14. *إعراب القراءات الشواذ*، أبو البقاء العكبري ت(616هـ)، ت: محمد السيد عزوز، بيروت _لبنان، عالم الكتب للطباعة والنشر، ط1، 1417هـ/ 1996م.
15. *إعراب القرآن وبيانه*، محيي الدين الدرويش، دمشق_ بيروت، دار اليمامة، ودار ابن كثير، ط11، 1432هـ/ 2011م.
16. *إعراب القرآن*، الباقولي، أبو الحسن نور الدين الأصفهاني ت(543هـ)، ت: إبراهيم الإيباري، القاهرة، دار الكتاب المصري، وبيروت_ دار الكتب اللبنانية، ط4، 1420هـ.
17. *الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل*، بهجت عبد الواحد صالح، عمان_ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1418هـ.
18. *الأعلام*، خير الدين الزركلي (1396هـ)، دار العلم للملايين، ط15، 2002م.
19. *الإقناع في القراءات السبع*، أبو جعفر ابن باذش ت(450هـ)، دار الصحابة للتراث، د.ط، د.ت.
20. *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين*: البصريين والكوفيين، كمال الدين أبو البركات بن الأنباري ت(577هـ)، المكتبة العصرية، ط1، 1424هـ/ 2003م.
21. *إيجاز البيان عن معاني القرآن*، أبو القاسم محمود بن أبي الحسن النيسابوري ت(550هـ)، ت: ضيف بن حسن القاسمي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1415هـ.
22. *الأحرف السبعة للقرآن*، أبو عمرو الداني ت (444هـ)، ت: عبد المهيمن طحان، مكة المكرمة، مكتبة المنارة، ط1، 1408هـ.
23. *أساليب بلاغية*، أحمد مطلوب أحمد الناصري، الكويت_ وكالة المطبوعات، ط1، 1980م.
24. *أمالي ابن الحاجب*، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب المالكي ت (646هـ)، ت: فخر صالح سليمان قدارة، وبيروت، دار الجيل، 1409هـ/ 1989م.
25. *أنوار التنزيل وأسرار التأويل*، ناصر الدين أبو الخير عبدالله بن عمر البيضاوي ت(691هـ)، ت: محمد عبد الرحمن المرعشلي، بيروت، دار إحياء التراث العربي،1418هـ/ 1998م.
26. *إيضاح الوقف والابتداء*، أبو بكر الأنباري، ت: محي الدين عبد الرحمن رمضان، دمشق_ مطبوعات مجمع اللغة العربية، 1390هـ/ 1971م.

27. *البحر المحيط في التفسير*، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي ت(745هـ)، ت: صدقي محمد جميل، بيروت، دار الفكر، ط، 1420هـ.
28. *البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدره*، والقراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، عبد الفتاح بن عبد الغني القاضي ت(1403هـ)، مصر، دار السلام، ط3، 1431هـ/ 2010م.
29. *البديع في علم العربية*، ابن الأثير الجزري(606 هـ)، ت: فتحي أحمد علي الدين، السعودية_ جامعة أم القرى، ط1، 1420هـ.
30. *البرهان في علوم القرآن*، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (794هـ)، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي، ط1، 1376هـ/1957م.
31. *بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة*، جلال الدين السيوطي (911هـ)، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، لبنان_ صيدا، المكتبة العصرية، د.ط، د.ت.
32. *بلاغة الكلمة في التعبير القرآني*، فاضل صالح السامرائي، القاهرة، شركة العاتك لصناعة الكتاب، ط2، 1427هـ/ 2006م.
33. *البيان في غريب إعراب القرآن*، كمال الدين أبو البركات بن الأنباري ت(577)هـ، ت: طه عبدالحميد طه، ومصطفى السقا، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1400هـ/ 1980م.
34. *تاريخ آداب العرب*، مصطفى صادق الرافعي(1356هـ)، دار الكتاب العربي، د.ط، د.ت.
35. *تأويلات أهل السنة*، أبو منصور الماتريدي ت(333هـ)، ت: مجدي باسلوم، بيروت _ لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 1426هـ/ 2005م.
36. *التبيان في إعراب القرآن*، أبو البقاء عبدالله بن الحسين العكبري ت(616هـ)، بيروت _لبنان، دار الفكر، د.ط، 1421هـ/ 2001م .
37. *تحبير التيسير في القراءات العشر*، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري(833هـ)، ت: أحمد محمد مفلح القضاة، الأردن_ عمان، دار الفرقان، ط1، 1421هـ/ 2000م.
38. *التحرير والتنوير*، محمد الطاهر بن عاشور التونسي ت(1393هـ)، تونس، الدار التونسية للنشر، د.ط، 1984م.
39. *تحفة الأقران في ما قرئ بالتثليث من حروف القرآن*، أبو جعفر الأندلسي ت(799هـ)، السعودية، كنوز اشبيليا، ط2، 1482هـ/ 2007م.

40. *تحقيق الفوائد الغياثية*، شمس الدين محمد بن يوسف الكرماني ت(786هـ)، ت: علي بن دخيل الله العوفي، السعودية، مكتبة العلوم والحكم، ط1، 1424هـ.
41. *التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل*، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، ط1، د.ت.
42. *التسهيل لعلوم التنزيل*، أبو القاسم ابن جزي الكلبي ت(741هـ)، ت: عبد الله الخالدي، بيروت، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط1، 1416هـ.
43. *التضمين النحوي في القرآن الكريم*، محمد نديم فاضل، السعودية_ دار الزمان، ط1، 1426 هـ/ 2005 م.
44. *التطبيق الصرفي*، عبده الراجحي، الرياض، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، 1420هـ/ 1999م.
45. *التفسير البسيط*، أبو الحسن الواحدي النيسابوري ت (468هـ)، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، 1340هـ.
46. *تفسير ابن عطية*، أبو محمد ابن عطية الأندلسي ت(542هـ)، ت: محمد أبو الأجفان، ومحمد الزاهي، بيروت_ لبنان، دار الغرب الإسلامي، ط2، 1983م.
47. *تفسير الجلالين*، جلال الدين محمد بن أحمد المحلي ت(864هـ)، وجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ت(911هـ)، القاهرة، دار الحديث، ط1.
48. *تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن*، محمد الأمين بن عبدالله العلوي، بيروت_ لبنان، دار طوق النجاة، ط1، 1421هـ/ 2001م.
49. تفسير القرآن، أبو المظفر منصور بن محمد المروزي السمعاني ت(489هـ)، ت: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس، الرياض_ السعودية، دار الوطن، ط1، 1418هـ/ 1997م.
50. تفسير القرآن الحكيم، محمد رشيد الحسيني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1354هـ/ 1990م.
51. *تفسير القرآن العظيم*، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير ت (774هـ)، ت: سامي بن محمد، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط2، 1420هـ / 1999 م.
52. *تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد*، محمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش ت(778هـ)، ت: علي محمد فاخر وآخرون، القاهرة، جمهورية مصر العربية ودار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط1، 1428هـ.

53. *تهذيب اللغة*، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري ت(370هـ)، ت: محمد عوض مرعب، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط1، 2001م.
54. *توضيح المقاصد والمسالك لشرح ألفية ابن مالك*، بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي(749هـ)، ت: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، 1428هـ/ 2008م.
55. *التيسير في القراءات السبع*، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني ت(444هـ)، ت: اوتو تريزل، بيروت، دار الكتاب العربي، ط2، 1404هـ/ 1984م.
56. *الجامع لأحكام القرآن*، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد القرطبي ت(671هـ)، ت: أحمد البردوني وإبراهيم اطفيش، القاهرة، دار الكتب المصرية، ط2، 1384هـ/ 1964م.
57. *جامع البيان في تأويل القرآن*، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري ت(310هـ)، ت: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 2000م/ 1420هـ.
58. *جامع البيان في القراءات السبع*، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني ت (444هـ)، الإمارات، جامعة الشارقة، ط1، 1428هـ/ 2007م.
59. *الجدول في إعراب القرآن الكريم*، محمود بن عبد الرحيم صافي (1376هـ)، دمشق_ دار الرشيد، ط4، 1418 هـ.
60. *الجمل في النحو*، الخليل بن أحمد الفراهيدي ت(170هـ)، ت: فخر الدين قباوة، د.ن، ط5، 1416هـ/ 1995م.
61. *حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي*(عناية القاضي وكفاية الراضي)، شهاب الدين أحمد بن محمد الخفاجي المصري الحنفي ت (1069هـ)، بيروت_ دار صادر، د.ط، د.ت.
62. *حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك*، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي ت(1206هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1417هـ/ 1997م.
63. *حاشية القونوي على تفسير الإمام البيضاوي*، عصام الدين إسماعيل بن محمد الحنفي ت(1195هـ)، بيروت_ لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 2001م/ 1422هـ.
64. *الحجة في القراءات السبع*، أبو عبدالله الحسن بن خالويه ت(370هـ)، ت: عبد العال سالم مكرم، بيروت، دار الشروق، ط4، 1401هـ.
65. *حجة القراءات*، أبو زراعة ابن زنجلة ت(403هـ)، ت: سعيد الأفغاني، دار الرسالة، ط5، 1997م/ 1418هـ.

66. *الحجة للقراء السبعة*، ابو علي الفارسي ت (377هـ)، ت: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي، بيروت، دار المأمون للتراث، ط2، 1413هـ/ 1993م.
67. *خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب*، عبد القادر بن عمر البغدادي ت (1093هـ)، ت: عبد السلام محمد هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط4، 1418هـ/ 1997م.
68. *الخصائص*، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، د.ت.
69. *دراسات لأسلوب القرآن الكريم*، محمد عبد الخالق عضيمة ت(1404هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، القاهرة، دار الحديث، د.ط، د.ت.
70. *درج الدرر في تفسير الآي والسور*، عبد القاهر الجرجاني ت (471هـ)، ت: وليد بن أحمد الحسين، بريطانيا، مجلة الحكمة، ط1، 1429هـ/ 2008م.
71. *الدر المصون في علم الكتاب المكنون*، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي ت(756هـ)، ت: أحمد محمد الخراط، دمشق، دار القلم، ط1، 1407هـ/ 1987م.
72. *الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة*، أبو الفضل ابن حجر العسقلاني(852هـ)، ت: محمد عبد المعيد ضان، صيدر اباد_ الهند، مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط2، 1392هـ/ 1972م.
73. *دلائل الإعجاز في علم المعاني*، أبو بكر عبد القاهر الجرجاني ت (471هـ)، ت: محمود محمد شاكر أبو فهر، القاهرة_ مطبعة المدني، ط3، 1413هـ/1992م.
74. *دلالة الألفاظ*، إبراهيم أنيس، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط3، 1976م.
75. *الدلالة اللغوية عند العرب*، عبد الكريم مجاهد، عمان، دار الضياء، د.ط، 1985م.
76. *ديوان جرير بشرح محمد بن حبيبي*، ت: نعمان محمد أمين طه، مصر_ القاهرة، دار المعارف، ط3، ج1/ 212.
77. *روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني*، شهاب الدين محمود بن عبدالله الحسيني الألوسي ت(1270هـ)، ت: علي عبد الباري عطية، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1415هـ.
78. *زاد المسير في علم التفسير*، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي ت(597هـ)، ت: عبد الرازق المهدي، بيروت، دار الكتاب العربي، ط1، 1422هـ.
79. *السبعة في القراءات*، أبو بكر بن مجاهد البغدادي ت(324هـ)، ت: شوقي ضيف، مصر، دار المعارف، ط2، 1400هـ.

80. *سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي*، أبو القاسم ابن القاصح العذري البغدادي ت (801هـ)، مصر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط3، 1373هـ/ 1954م.
81. *السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض كلام ربنا الحكيم الخبير*، شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي ت(977هـ)، القاهرة، مطبعة بولاق (الأميرية)، 1285هـ، د.ط.
82. *الشافية في علمي التصريف والخط*، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي(646هـ)، ت: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، القاهرة_ مكتبة الآداب، ط1، 2010م.
83. *شرح أبيات مغني اللبيب*، عبد القادر بن عمر البغدادي، ت: عبد العزيز رباح، وأحد يوسف دقاق، بيروت_ دار المأمون للتراث، ط2، 1393.
84. *شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*، نور الدين الأشموني ت(900هـ)، لبنان_ بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1419هـ/ 1998م.
85. *شرح التسهيل*، جمال الدين بن مالك ت(672هـ)، ت: د. عبدالرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1410هـ/1990م.
86. *شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو*، زين الدين المصري(905هـ)، بيروت_ لبنان، دار الكتب العلمية، دار الكتب العلمية –بيروت– لبنان، ط1، 1421هـ/ 2000م.
87. *شرح التصريف*، أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (442هـ)، ت: إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، ط1، 1419هـ/1999م.
88. *شرح ديوان أبي تمام الخطيب التبريزي*، ت: راجي الأسمر، بيروت_ دار الكتاب العربي، ط2، 1414هـ/ 1994م.
89. *شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب*، جمال الدين، ابن هشام(761هـ)، ت: عبد الغني الدقر، سوريا_ الشركة المتحدة للتوزيع، د.ط، د.ت.
90. *شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية*، محمد شراب، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1427هـ/ 2007م.
91. *شرح طيبة النشر في القراءات*، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري ت(833هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، ط2، 1426هـ/ 2006م.

92.*شرح طيبة النشر في القراءات العشر* ت(857هـ)، أبو القاسم محب الدين النويري، بيروت، دار الكتب العلمية، ت: مجدي محمد سرور باسلوم، ط1، 1424هـ/ 2003م.
93.*شرح قطر الندى وبل الصدى*، جمال الدين ابن هشام ت(761هـ)، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط11، 1833هـ.
94.*شرح الكافية الشافية*، جمال الدين بن مالك الطائي الجياني، ت: عبد المنعم أحمد هريدي، مكة المكرمة _ جامعة أم القرى، ط1، 1402 هـ/ 1982 م.
95.*شرح كتاب سيبويه*، أبو السعيد الحسن بن المرزباني السيرافي ت(368هـ)، ت: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، بيروت_ لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 2008م.
96.*شرح المفصل*، أبو البقاء يعيش بن علي الموصلي المعروف بابن يعيش وابن الصانع ت (643هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1422هـ/ 2001م.
97.*شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم*، نشوان بن سعيد الحميري اليمني ت(573هـ)، ت: حسين بن عبدالله العمري، بيروت، دار الفكر المعاصر، ودمشق، دار الفكر، ط1، 1420هـ/ 1999م.
98.*صبح الأعشى في صناعة الإنشاء*، أحمد بن علي بن أحمد الفزاري القلقشندي(821هـ)، بيروت_ دار الكتب العلمية، د.ط، د.ت.
99.*الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية*، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري ت(393هـ)، ت: أحمد عبد الغفور، بيروت_ دار العلم للملايين، د.ط، 1987م/ 1407هـ.
100.*طبقات الشافعية*، أبو بكر تقي الدين ابن قاضي شهبة (851هـ)، ت: الحافظ عبد العليم خان، بيروت_ عالم الكتب، ط1، 1407هـ.
101.*طبقات المفسرين*، شمس الدين الداوودي المالكي (945هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، د.ط، د.ت.
102.*العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير*، محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي ت (1393هـ)، ت: خالد بن عثمان السبت، مكة المكرمة، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، ط2، 1426هـ.
103.*العُدّة في إعراب العُمدَة*، بدر الدين أبو محمد عبد الله بن فرحون، ت: أبو عبد الرحمن عادل بن سعد، الدوحة_ دار الإمام البخاري، ط1، د.ت.
104.*العنوان في القراءات السبع*، أبو طاهر إسماعيل بن خلف الأنصاري السرقسطي ت(455هـ)، ت: زهير زاهد، وخليل العطية، بيروت، عالم الكتب، د.ط، 1405هـ.

105. *غرائب التفسير وعجائب التأويل*، أبو القاسم برهان الدين الكرماني ت(505هـ)، جدة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، د.ط، د.ت.
106. *غرائب القرآن ورغائب الفرقان*، نظام الدين الحسن القمي النيسابوري ت(850)، ت: الشيخ زكريا عميرات، بيروت، دار الكتب العلمية.
107. *غيث النفع في القراءات السبع*، علي بن محمد بن سالم، أبو الحسن النوري، ت: أحمد محمود الشافعي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1425هـ/ 2004م.
108. *فتح البيان في مقاصد القرآن*، أبو الطيب الحسيني ت (1307هـ)، بيروت، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، د.ط، 1412هـ/ 1992م.
109. *الفتح السماوي بتخريج أحاديث تفسير القاضي البيضاوي*، زين الدين عبد الرؤوف المناوي ت(1031هـ)، ت: أحمد السلفي، السعودية، دار العاصمة، ط1، 1409هـ.
110. *فتح القدير*، محمد بن علي الشوكاني اليمني ت(1250هـ)، دمشق_ بيروت، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، ط1، 1414هـ.
111. *فريدة الدهر في تأصيل وجمع القراءات*، محمد إبراهيم محمد سالم (1430هـ)، القاهرة_ دار البيان العربى، ط1، 1424 هـ/ 2003 م.
112. *القراءات وأثرها في علوم العربية*، محمد محمد محيسن ت(1422هـ)، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، ط1، 1404هـ/ 1984م.
113. *الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة*، أبو القاسم يوسف بن علي اليشكري الهذلي ت(465هـ)، ت: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سما للتوزيع والنشر، ط1، 1428هـ/ 2007م.
114. *الكتاب*، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر سيبويه ت(180هـ)، ت: عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط3، 1408هـ/ 1988م.
115. *الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد*، المنتخب الهمذاني ت (643هـ)، ت: محمد نظام الدين الفتيح، السعودية، دار الزمان للنشر والتوزيع، ط1، 1427هـ/ 2006م.
116. *الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل*، أبو القاسم جار الله محمود بن عمرو الزمخشري ت(538هـ)، بيروت، دار الكتاب العربي، ط3، 1407هـ.
117. *الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها*، مكي بن أبي طالب القيسي، ت: محي الدين رمضان، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط3، 1984م.

118.*كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون*، حاجي خليفة (1067هـ)، مكتبة المثنى – بغداد، مكتبة المثنى، د.ط، 1941م.
119.*الكشف والبيان عن تفسير القرآن*، أبو إسحاق أحمد بن محمد الثعلبي ت(427هـ)، ت: أبي محمد بن عاشور، بيروت_ لبنان، دار إحياء التراث العربي، ط1، 1422هـ/ 2002م.
120.*الكنز في القراءات العشر*، تاج الدين ابو محمد عبدالله بن عبد المؤمن بن الوجيه ت(741هـ)، ت: خالد المشهداني، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، 1425هـ/ 2004م.
121.*اللامات*، أبو القاسم البغدادي ت(337هـ)، ت: مازن المبارك، دمشق، دار الفكر، ط2، 1405هـ/ 1985م.
122.*اللباب في علل البناء والإعراب*، أبو البقاء العكبري ت(616هـ)، ت: عبد الإله نبهان، دمشق، دار الفكر، ط1، 1416هـ/ 1995م.
123.*اللباب في علوم الكتاب*، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي الحنبلي الدمشقي ت(775هـ)، ت: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، بيروت_ لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 1419هـ/ 1998م.
124.*لسان العرب*، جمال الدين محمد بن مكرم المعروف بابن منظور ت (711هـ)، بيروت، ط3، 1414هـ.
125.*المبسوط في القراءات العشر*، أبو بكر أحمد بن الحسين النيسابوري ت(381هـ)، ت: سبيع حمزة حاكيمي، دمشق، مجمع اللغة العربية، د.ط، 1981م.
126.*المجتبى من مشكل إعراب القرآن*، أحمد بن محمد الخراط، المدينة المنورة_ مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، د.ط، 1426 هـ.
127.*مجمل اللغة*، أحمد بن فارس القزويني ت(395هـ)، ت: زهير سلطان، بيروت_ مؤسسة الرسالة، ط2، 1406هـ/ 1986م.
128.*المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها*، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي ت(392هـ)، وزارة الأوقاف والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، د.ط، 1420هـ/ 1999م.
129.*المحكم والمحيط الأعظم*، أبو الحسن علي بن سيده المرسي ت(458هـ)، ت: عبد الحميد هنداوي، بيروت_ دار الكتب العلمية، ط1، 1421هـ/ 2000م.

130. *المدارس النحوية*، شوقي ضيف، القاهرة، دار المعارف، ط7.
131. *مدارك التنزيل وحقائق التأويل*، أبو البركات حافظ الدين النسفي ت(710هـ)، ت: يوسف علي بديوي، بيروت، دار الكلم الطيب، ط1، 1998م/ 1419هـ.
132. *مرآة الجنان وعبرة اليقظان*، أبو محمد عفيف الدين اليافعي (768هـ)، بيروت_ لبنان، دار الكتب العلمية، ط1،1417 هـ – 1997 م.
133. *المساعد على تسهيل الفوائد*، بهاء الدين بن عقيل، ت: محمد كامل بركات، جدة_ دار المدني، ط1، 1405هـ.
134. *مسند الإمام أحمد بن حنبل*، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني ت (241هـ)، ت: شعيب الأرنؤوط، وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط1، 1421هـ/2001 م.
135. *المسند للإمام إسحاق بن راهويه*، ت: مركز البحوث وتقنية المعلومات، دار التأصيل، ط1، 1437هـ/ 2016م.
136. *مشكل إعراب القرآن*، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيرواني ت(437هـ)، ت: حاتم صالح الضامن، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط2، 1405هـ.
137. *معالم التنزيل في تفسير القرآن*، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي ت (510هـ)، ت: عبد الرازق مهدي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط1، 1420هـ.
138. *معاني القراءات*، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري الهروي، السعودية، جامعة الملك سعود، مركز البحوث في كلية الآداب، ط1، 1991م/ 1412هـ.
139. *معاني القرآن*، أبو الحسن المجاشعي المعروف بالأخفش ت (215هـ)، ت: هدى محمود قراعة، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط1، 1411هـ/ 1990م.
140. *معاني القرآن*، أبو زكريا يحيى بن زياد الديلمي المعروف بالفراء ت (207هـ)، ت: أحمد يوسف النجاتي، وآخرين، مصر، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ط1، د.ت.
141. *معاني القرآن*، أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس ت(338هـ)، ت: محمد علي الصابوني، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ط1، 1409هـ.
142. *معاني القرآن وإعرابه*، أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج ت(311هـ)، ت: عبد الجليل عبده شلبي، بيروت، عالم الكتب، ط1، 1408هـ/ 1988م.
143. *معاني النحو*، فاضل صالح السامرائي، الأردن، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1420هـ/ 2000م.

144.معجم *المفسرين «من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر»*، عادل نويهض، بيروت_ لبنان، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، ط3، 1409 هـ/ 1988 م.
145.*مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*، جمال الدين ابن هشام ت(761هـ)، ت: مازن المبارك، ومحمد علي حمدالله، دمشق، دار الفكر، ط6، 1985م.
146.*مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني*، أبو العلاء الحنفي ت(563هـ)، ت: عبد الكريم مدلج، بيروت_ لبنان، دار ابن حزم، ط1، 1422هـ/ 2001م.
147.*مفاتيح الغيب*، أبو عبد الله الرازي ت(606هـ)، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط3، 1420هـ.
148.*مفتاح العلوم*، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي(626هـ)، ت: نعيم زرزور، بيروت_ لبنان، دار الكتب العلمية، ط2، 1407هـ/ 1987م.
149. *المفردات في غريب القرآن*، الراغب الأصفهاني ت(502هـ)، ت: محمد بسيوني، كلية الآداب، جامعة طنطا، ط1، 1420هـ/ 1999م.
150.*المفصل في صنعة الإعراب*، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله ت (538هـ)، ت: علي بو ملحم، بيروت_ مكتبة الهلال، ط1، 1993م.
151.*المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)*، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (790 هـ)، ت: د. محمد إبراهيم البنا، مكة _ معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، ط1، 1428 هـ/ 2007 م.
152.*مقدمات في علم القراءات*، محمد أحمد مفلح القضاة، أحمد خالد شكرى، عمان_ دار عمار، ط1، 1422 هـ/ 2001 م.
153.*المقتضب*، أبو العباس محمد بن يزيد المعروف بالمبرد ت(285هـ)، ت: محمد عبدالخالق عضيمة، بيروت، عالم الكتب، د.ط، د.ت.
154.*المكرر فيما تواتر من القراءات السبع*، أبو حفص الأنصاري، ت: أحمد الحفيان، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1422هـ/ 2001م.
155.*الممتع الكبير في التصريف*، الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور الإشبيلي ت (669هـ)، مكتبة لبنان، ط1، 1996.
156.*منار الهدى في بيان الوقف والابتدا معه المقصد لتلخيص ما في المرشد*، أحمد بن عبد الكريم الأشموني ت (1100هـ)، ت: شريف أبو العلا العدوي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1422هـ/ 2002م.

157. *منهج فقه اللغة*، عبدالله بن حمد العويشق، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية _ السعودية _الرياض، ط3، 1423هـ.
158. *المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي*، يوسف بن تغري بردي(874هـ)، ت: دكتور سعيد عبد الفتاح عاشور، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ط، د.ت.
159. *الموسوعة القرآنية*، إبراهيم بن إسماعيل الأنباري ت(1414هـ)، مؤسسة سجل العرب، 1405هـ، د.ط.
160. *الموسوعة القرآنية المتخصصة*، مجموعة من الاساتذة والعلماء المتخصصين، مصر، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، د.ط، 2002م/ 1423هـ.
161. *الميزان في أحكام تجويد القرآن*، فريال زكريا العبد، القاهرة_ دار الإيمان، د.ط، د.ت.
162. *النشر في القراءات العشر*، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد ابن الجزري ت(833هـ)، تك علي محمد الضباع، بيروت_لبنان، دار الكتب العلمية، د.ط، د.ت.
163. *النكت في القرآن الكريم (في معاني القرآن وإعرابه)*، أبو الحسن علي بن غالب المجاشعي القيرواني ت(479هـ)، ت: عبدالله عبد القادر الطويل، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2007م/ 1428هـ.
164. *النكت والعيون*، أبو الحسن البصري الشهير بالماوردي ت(450هـ)، ت: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، بيروت_ لبنان، دار الكتب العلمية، د.ط، د.ت.
165. *نواهد الأبكار وشوارد الأفكار* = حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي، جلال الدين السيوطي (911هـ)، السعودية_ جامعة أم القرى، د.ط، 1424 هـ/ 2005 م.
166. *الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر* ، محمد سالم محيسن ت(1422هـ) ، بيروت، دار الجيل، ط1، 1417هـ/ 1997م.
167. *الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره وأحكامه وجمل من فنون علومه*، أبو محمد مكي بن أبي طالب ت (437هـ)، ت: الشاهد البوشيخي، مجموعة بحوث الكتاب والسنة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، ط1، 1429هـ/ 2008م.
168. *هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين*، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (1399هـ)، بيروت_ لبنان، دار إحياء التراث العربي، د.ط، د.ت.
169. *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي ت(911هـ)، ت: عبد الحميد هنداوي، مصر، المكتبة التوقيفية، د.ط، د.ت.

170. *الوافي بالوفيات*، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (764هـ)، ت: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، بيروت_ دار إحياء التراث، د.ط،1420هـ- 2000م.
171. *الوافي في شرح الشاطبية*، عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي ت(1403هـ)، مكتبة السوادي للتوزيع، ط4، 1412هـ/ 1992م.
172. *الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية*، أبو علي الحسن بن علي الأهوازي ت(446هـ)، ت: دريد حسن أحمد، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط1، 2002م.
173. *الوسيط في تفسير القرآن المجيد*، أبو الحسن النيسابوري ت(468هـ)، ت: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، وآخرون، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1415هـ/ 1994م.

الفهارس الفنية

فهرس الآيات القرآنية

م.	الآيــة	رقم الآية	رقم الصفحة
	سورة الفاتحة		
.1	﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾	2	146
.2	﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾	6	146
.3	﴿عَلَيۡهِمۡ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾	5	146
.4	﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾	1	158
.5	﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾	4	162
	سورة البقرة		
.6	﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾	2	24+23+16
.7	﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا﴾	117	49+22
.8	﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡ﴾	7	22
.9	﴿لَّا بَيۡعٞ فِيهِ وَلَا خُلَّةٞ وَلَا شَفَٰعَةٞۗ﴾	254	25
.10	﴿وَلَا خَوۡفٌ﴾	62	26
.11	﴿لَّا ذَلُولٞ﴾	71	26
.12	﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ﴾	197	26
.13	﴿لَّا بَيۡعٞ فِيهِ وَلَا خُلَّةٞ﴾	254	26
.14	﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡۖ﴾	7	26
.15	﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٖ﴾	37	28
.16	﴿لَا يَنَالُ عَهۡدِي ٱلظَّٰلِمِينَ﴾	124	28

.17	﴿فَشَرِبُواْ مِنۡهُ إِلَّا قَلِيلٗا مِّنۡهُمۡۗ﴾	249	34
.18	﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوۡ عَلَىٰ سَفَرٖ فَعِدَّةٞ﴾	184	36
.19	﴿وَعَلَى ٱلۡمَوۡلُودِ لَهُۥ رِزۡقُهُنَّ وَكِسۡوَتُهُنَّ بِٱلۡمَعۡرُوفِۚ﴾	233	53
.20	﴿لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ﴾	284	57
.21	﴿*وَٱلۡوَٰلِدَٰتُ يُرۡضِعۡنَ أَوۡلَٰدَهُنَّ حَوۡلَيۡنِ كَامِلَيۡنِۖ﴾	233	62
.22	﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتۡلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلۡكِ سُلَيۡمَٰنَۖ﴾	102	64
.23	﴿وَٱسۡتَشۡهِدُواْ شَهِيدَيۡنِ مِن رِّجَالِكُمۡۖ فَإِن لَّمۡ يَكُونَا	282	68
.24	﴿ثُمَّ قَسَتۡ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ فَهِيَ كَٱلۡحِجَارَةِ﴾	74	72
.25	﴿وَإِذۡ جَعَلۡنَا ٱلۡبَيۡتَ مَثَابَةٗ لِّلنَّاسِ وَأَمۡنٗا وَٱتَّخِذُواْ﴾	125	82
.26	﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ﴾	122	82
.27	﴿وَيَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡمَحِيضِۖ قُلۡ هُوَ أَذٗى﴾	222	87
.28	﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَا وَيَسۡخَرُونَ﴾	212	91
.29	﴿قُلۡ أَتُحَآجُّونَنَا فِي ٱللَّهِ وَهُوَ رَبُّنَا وَرَبُّكُمۡ﴾	139-140	94
.30	﴿وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ لَا تَعۡبُدُونَ﴾	83	164+149+102
.31	﴿وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعۡضَهُم بِبَعۡضٖ﴾	251	104
.32	﴿وَلِكُلّٖ وِجۡهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَاۖ فَٱسۡتَبِقُواْ ٱلۡخَيۡرَٰتِۚ﴾	148	105
.33	﴿أَيَّامٗا مَّعۡدُودَٰتٖۚ فَمَن كَانَ﴾	184	111
.34	﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ كُلُواْ مِمَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ حَلَٰلٗا﴾	168	114
.35	﴿قَالُواْ ٱدۡعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ إِنَّ ٱلۡبَقَرَ﴾	70	115
.36	﴿رَبَّنَا وَٱجۡعَلۡنَا مُسۡلِمَيۡنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةٗ﴾	128	116

.37	﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ﴾	40	118
.38	﴿وَقَالُواْ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامٗا مَّعۡدُودَةٗ﴾	80	119
.39	﴿وَٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ﴾	4	122
.40	﴿قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئۡهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡۖ فَلَمَّآ أَنۢبَأَهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡ﴾	33	123
.41	﴿مَآ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾	62	125
.42	﴿وَإِذۡ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوۡمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ﴾	67	126
.43	﴿بَلَىٰۚ مَن كَسَبَ سَيِّئَةٗ وَأَحَٰطَتۡ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ﴾	81	127
.44	﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ ءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾	91	128
.45	﴿أَيَّامٗا مَّعۡدُودَٰتٖۚ فَمَن كَانَ مِنكُم﴾	184	128
.46	﴿سَلۡ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾	211	144
.47	﴿وَيَسۡـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ﴾	219	147
.48	﴿وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٞ وَلَا شَهِيدٞۚ﴾	282	164+149
.49	﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾	21	151
.50	﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوۡاْ فِيهِ وَإِذَآ أَظۡلَمَ عَلَيۡهِمۡ قَامُواْۚ﴾	20	151
.51	﴿بِٱللَّهِ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾	8	157
.52	﴿وَإِن كَانَتۡ لَكَبِيرَةً ﴿١٤٣﴾﴾	143	158
.53	﴿نَّغۡفِرۡ لَكُمۡ خَطَٰيَٰكُمۡۚ﴾	58	159
.54	﴿ثُمَّ تَوَلَّيۡتُمۡ إِلَّا قَلِيلٗا مِّنكُمۡ﴾	83	164
.55	﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبۡرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعۡقُوبُ يَٰبَنِيَّ﴾	132	166
	سورة ال عمران		
.56	﴿وَإِذۡ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيۡتُكُم﴾	81	97 +69
.57	﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمۡ تُرۡحَمُونَ﴾	132-133	76
.58	﴿وَلَا يَحۡزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡكُفۡرِۚ﴾	176	83

.59	﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُۥنَ أَلْسِنَتَهُم بِٱلْكِتَٰبِ﴾	78	129
.60	﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ﴾	30	167+154
.61	﴿فِيهِ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ﴾	97	160
.62	﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ﴾	26	163
.63	﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ﴾	180	168
	سورة النساء		
.64	﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾	100	23
.65	﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم﴾	29	29
.66	﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾	66	34 +32
.67	﴿فَإِن كَانُوٓا۟ أَكْثَرَ مِن ذَٰلِكَ﴾	12	38
.68	﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُو۟لِى ٱلضَّرَرِ﴾	65	44
.69	﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾	100	58
.70	﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾	61	61
.71	﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ فَإِنْ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ﴾	73-72	62
.72	﴿وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ﴾	43	86
.73	﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا﴾	10	92
.74	﴿وَلَئِنْ أَصَٰبَكُمْ فَضْلٌ مِّنَ ٱللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَن﴾	73	98
.75	﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ﴾	24	107
.76	﴿إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ﴾	31	110
.77	﴿وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ فَإِذَا بَرَزُوا۟ مِنْ عِندِكَ بَيَّتَ طَآئِفَةٌ﴾	81	120
.78	﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا۟ مَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بِهِۦ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾	32	143

.79	﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾	66	148
.80	﴿لَٰكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ﴾	162	150
.81	﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم﴾	90	160
.82	﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾	1	179
.83	﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرْكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾	145	181
	سورة المائدة		
.84	﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾	45	30
.85	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾	6	45
.86	﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُوا وَصَمُّوا﴾	71	185+99
.87	﴿قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا أَنزِلْ﴾	114	109
.88	﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾	110	112
.89	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ﴾	95	187+115
.90	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ﴾	54	121
.91	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾	6	149
.92	﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾	6	151
.93	﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾	67	152
.94	﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾	38	190+154
.95	﴿قَالَ اللَّهُ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾	119	182
	سورة الانعام		
.96	﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا﴾	27	50
.97	﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَتْهُمْ﴾	109	65

.98	﴿قُلۡ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَٰتِ ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِ﴾	64-63	89
.99	﴿فَالِقُ ٱلۡإِصۡبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنٗا﴾	96	103
.100	﴿قُلۡ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحۡيَايَ﴾	162	113
.101	﴿وَلَا تَطۡرُدِ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ رَبَّهُم بِٱلۡغَدَوٰةِ﴾	52	130
.102	﴿قُلۡ إِنَّنِي هَدَىٰنِي رَبِّيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾	161	131
.103	﴿وَتِلۡكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيۡنَٰهَآ إِبۡرَٰهِيمَ﴾	83	147
.104	﴿وَقَالُواْ مَا فِي بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلۡأَنۡعَٰمِ خَالِصَةٞ﴾	139	150
.105	﴿قُلۡ أَرَءَيۡتَكُمۡ﴾	40	159
.106	﴿فَالِقُ ٱلۡإِصۡبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنٗا﴾	96	103
.107	﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ قَتۡلَ﴾	137	177
	سورة الاعراف		
.108	﴿وَقَالَ ٱلۡمَلَأُ مِن قَوۡمِ فِرۡعَوۡنَ أَتَذَرُ مُوسَىٰ وَقَوۡمَهُۥ﴾	127	59
.109	﴿فَأَذَّنَ مُؤَذِّنُۢ بَيۡنَهُمۡ أَن لَّعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾	44	70
.110	﴿وَتَمَّتۡ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾	137	103
.111	﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلۡجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكّٗا﴾	143	105
.112	﴿وَلَقَدۡ مَكَّنَّٰكُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَجَعَلۡنَا﴾	10	132
.113	﴿قَالَ ٱخۡرُجۡ مِنۡهَا مَذۡءُومٗا مَّدۡحُورٗاۖ لَّمَن تَبِعَكَ مِنۡهُمۡ﴾	18	133
.114	﴿فَوَسۡوَسَ لَهُمَا ٱلشَّيۡطَٰنُ لِيُبۡدِيَ لَهُمَا مَا وُۥرِيَ﴾	20	134
.115	﴿وَقَالَ ٱلۡمَلَأُ مِن قَوۡمِ فِرۡعَوۡنَ أَتَذَرُ﴾	127	152
.116	﴿وَإِن وَجَدۡنَآ أَكۡثَرَهُمۡ لَفَٰسِقِينَ﴾	102	158
.117	﴿وَأَغۡرَقۡنَا ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآۖ إِنَّهُمۡ﴾	64	172
.118	﴿مَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥۚ﴾	186	184

سورة الانفال			
119.	﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥ أَسۡرَىٰ﴾	67	37
120.	﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَٰزَعُواْ﴾	46	55
121.	﴿إِن تَسۡتَفۡتِحُواْ فَقَدۡ جَآءَكُمُ ٱلۡفَتۡحُۖ﴾	19	67
122.	﴿وَلَوۡ تَوَاعَدتُّمۡ لَٱخۡتَلَفۡتُمۡ فِي ٱلۡمِيعَٰدِ﴾	42	120
سورة التوبة			
123.	﴿وَمِنۡهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤۡذُونَ ٱلنَّبِيَّ﴾	61	42
124.	﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ﴾	100	43
125.	﴿قَٰتِلُوهُمۡ يُعَذِّبۡهُمُ ٱللَّهُ بِأَيۡدِيكُمۡ﴾	15-14	52
126.	﴿لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ﴾	117	81
127.	﴿فَإِن رَّجَعَكَ ٱللَّهُ إِلَىٰ طَآئِفَةٖ مِّنۡهُمۡ فَٱسۡتَـٔۡذَنُوكَ﴾	83	107
128.	﴿وَءَاخَرُونَ مُرۡجَوۡنَ لِأَمۡرِ ٱللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمۡ﴾	106	134
129.	﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ عُزَيۡرٌ ٱبۡنُ ٱللَّهِ﴾	30	173
130.	﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلسُّفۡلَىٰۚ﴾	40	174
سورة يونس			
131.	﴿لَسَٰحِرٌ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا﴾	2	29
132.	﴿ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ مَكَانَكُمۡ أَنتُمۡ وَشُرَكَآؤُكُمۡۚ﴾	28	31
133.	﴿قَالَ قَدۡ أُجِيبَت دَّعۡوَتُكُمَا فَٱسۡتَقِيمَا﴾	89	99
134.	﴿وَقَالَ فِرۡعَوۡنُ ٱئۡتُونِي بِكُلِّ سَٰحِرٍ عَلِيمٖ﴾	79	109
135.	﴿هُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ ٱلشَّمۡسَ ضِيَآءٗ وَٱلۡقَمَرَ﴾	5	135
136.	﴿قُل لَّوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوۡتُهُۥ عَلَيۡكُمۡ﴾	16	136

سورة هود			
137.	﴿قَالُواْ يَٰلُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَن يَصِلُوٓاْ إِلَيۡكَۖ﴾	81	31+16
138.	﴿وَإِنَّ كُلّٗا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمۡ رَبُّكَ أَعۡمَٰلَهُمۡ﴾	111	73
139.	﴿وَكَذَٰلِكَ أَخۡذُ رَبِّكَ إِذَآ أَخَذَ ٱلۡقُرَىٰ﴾	102	76
140.	﴿قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيۡسَ مِنۡ أَهۡلِكَ﴾	46	100
141.	﴿قَالُواْ يَٰشُعَيۡبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأۡمُرُكَ﴾	87	113
142.	﴿وَلَا يَلۡتَفِتۡ مِنكُمۡ أَحَدٌ إِلَّا ٱمۡرَأَتَكَۖ﴾	81	148+146
143.	﴿وَيَٰقَوۡمِ لَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شِقَاقِيٓ أَن يُصِيبَكُم﴾	89	175
144.	﴿أَن يُصِيبَكُم مِّثۡلُ مَآ أَصَابَ﴾	89	183
سورة يوسف			
145.	﴿أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَانًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ﴾	2	7
146.	﴿يَٰٓأَبَانَا مُنِعَ مِنَّا ٱلۡكَيۡلُ فَأَرۡسِلۡ مَعَنَآ﴾	63	96
147.	﴿قَالَ إِنِّي لَيَحۡزُنُنِيٓ أَن تَذۡهَبُواْ بِهِۦ﴾	13	137
148.	﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عِشَآءٗ يَبۡكُونَ﴾	16	138
149.	﴿فَلَمَّا سَمِعَتۡ بِمَكۡرِهِنَّ أَرۡسَلَتۡ إِلَيۡهِنَّ﴾	31	138
150.	﴿وَلَمَّا فَتَحُواْ مَتَٰعَهُمۡ وَجَدُواْ بِضَٰعَتَهُمۡ﴾	65	140
سورة الرعد			
151.	﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَسۡتَ مُرۡسَلٗاۚ﴾	43	148
سورة ابراهيم			
152.	﴿بِٱلۡقَوۡلِ لَا بَيۡعٞ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٞ﴾	31	26
153.	﴿رَّبَّنَآ إِنِّيٓ أَسۡكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٖ﴾	37	140
سورة الحجر			

154.	﴿قَالُوا۟ لَا تَوْجَلْ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَٰمٍ عَلِيمٍ﴾	53	155+141
	سورة النحل		
155.	﴿إِن تَحْرِصْ عَلَىٰ هُدَىٰهُمْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَن يُضِلُّ﴾	37	184 ،23
156.	﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ﴾	12	31
	سورة الاسراء		
157.	﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾	36	142
	سورة الكهف		
158.	﴿وَأَمَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا﴾	88	40
159.	﴿وَلَبِثُوا۟ فِى كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِا۟ئَةٍ سِنِينَ﴾	25	47
160.	﴿ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾	22	77
161.	﴿وَيَوْمَ نُسَيِّرُ ٱلْجِبَالَ وَتَرَى ٱلْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَٰهُمْ﴾	47	93
162.	﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ﴾	1	97
163.	﴿قَالَ هَٰذَا رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّى فَإِذَا جَآءَ وَعْدُ﴾	98	104
164.	﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ ٱلشَّمْسِ وَجَدَهَا تَغْرُبُ﴾	86	108
165.	﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ﴾	45	142
166.	﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ﴾	5	153
167.	﴿مَّا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِءَابَآئِهِمْ كَبُرَتْ﴾	5	176
168.	﴿فَٱنطَلَقَا حَتَّىٰٓ إِذَا لَقِيَا غُلَٰمًا فَقَتَلَهُۥ قَالَ أَقَتَلْتَ﴾	74	189
	سورة طه		
169.	﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ﴾	114	163
	سورة النور		
170.	﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِا۟ئَةَ جَلْدَةٍ﴾	2	190
	سورة غافر		

171.	﴿يَوۡمَهُم بَٰرِزُونَۖ لَا يَخۡفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِنۡهُمۡ شَيۡءٞۚ﴾	16	148
172.	﴿لِّمَنِ ٱلۡمُلۡكُ ٱلۡيَوۡمَۖ﴾	16	163
	سورة الحديد		
173.	﴿هُوَ ٱلَّذِي يُنَزِّلُ عَلَىٰ عَبۡدِهِۦٓ ءَايَٰتِۭ بَيِّنَٰتٖ﴾	9	97
	سورة المنافقون		
174.	﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾	10	152
	سورة الغاشية		
175.	﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلۡإِبِلِ﴾	19-17	93
	سورة الهمزة		
176.	﴿لَيُنۢبَذَنَّ فِي ٱلۡحُطَمَةِ﴾	4	62